جامعة عباس لغرور خنشلة

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

الإيداع القانوني مارس 2017

مجلة الأصيل

للبحوث الإقتصادية و الإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية و التجاريةو علوم التسيير

المجلد : 4
العـدد : 2
ديسمبر 2020

مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية

EL ACIL

ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

Legal deposit : march 2017

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

EL ACIL Review

for Economic and Administrative Research

INTERNATIONAL SCIENTIFIC REVIEW , ISSUED BY THE FACULTY OF ECONOMIC -AND COMMERCIAL SCIENCES AND MANAGEMENT SCIENCES .ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

Volume : 4
Number : 2
December 2020

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة

المدير الشرفي للمجلة
أ.د رشيد سياب مدير الجامعة

مدير المجلة:
أ.د. محمد الطاهر دربوش عميد الكلية

رئيس التحرير:
أ.د. ليليا بن منصور

أمانة المجلة:
الأنسة: رزيقة سلامي
الأنسة: محبوبة سعيدي

المجلد: 4 العدد:2

ديسمبر2020

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

رئيس التحرير أ.د.ليليا بن منصور		
المحررون المساعدون		
د.عجالي دلال جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د. رابح خوني** جامعة بسكرة-الجزائر	**أ.د.عزيز حميوي** جامعة فاس -المغرب
د. صباح بلقيدوم جامعة خنشلة-الجزائر	**د.فرحات عباس** جامعة مسيلة-الجزائر	**أ.د. طارق الصدراوي** جامعة المهدية-تونس
د. سبرينة مانع جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د زبير عياش** جامعة أم البواقي-الجزائر	**د . يوسف ناصري** الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة-الجزائر	**د.نوفل سمايلي** جامعة تبسة-الجزائر	**د.ماجد قاسم السياني** جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن
د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة-الجزائر	**د.فضيلة بوطورة** جامعة تبسة-الجزائر	**د. مصطفى محمود عبد السلام** جامعة أم القرى -العربية السعودية
أ.د.مبارك بوعشة جامعة قسنطينة2-الجزائر	**د.القوصي همام** جامعة حلب - سوريا	**د.ولد حام الطالب مصطفى** جامعة نواكشوط العصرية
أ.د. نعيمة غلاب جامعة قسنطينة2-الجزائر	**د.سملالي يحضيه** جامعة الملك فيصل - السعودية	**د. شفيق باكور** المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير طنجة-المغرب
د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة-الجزائر	**د. محمد كنوش** الجامعة التركية-تركيا	**د. بوسالم أبوبكر** **المركز الجامعي البيض**
د. عطوش هشامجامعة محمد الخامس الرباط-المغرب	**د. فيصل فرحي** جامعة مونريال-كندا-	**د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي** **جامعة الازهر -مصر**
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار- ليبيا	**د.اوكيل عمار** جامعة السلطان قابوس -عمان	**عبد القادر محمد منصور منصور** جامعة الأقصى غزة -فلسطين
د. مونيا بن عبد الله جامعة تولون-فرنسا-	**أ.د. كايا سيد علي كمال** جامعة تولوز-فرنسا-	**د. سمية محمد مصطفى محمد الأمين** جامعة كسلا-السودان-

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

المراجعـــون

د. ليليا بن منصور جامعة خنشلة	أ.د مبارك بوعشة جامعة قسنطينة2	أ.د. منصف بن خديجة جامعة سوق اهراس	أ.د. عزيز حميوي جامعة فاس-المغرب-	د.عوادي مصطفى جامعة الوادي
د. صباح بلقيدوم جامعة خنشلة	د.لويزة فرحاتي جامعة باتنة	د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة	د. عاشور مقلاتي جامعة ملايا-ماليزيا-	د.بوفطيمة فؤاد جامعة باتنة1
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة	د.هدى معيوف جامعة سوق أهراس	د. أشواق بن قدور المركز ج تمنراست	د. السياني ماجد القاسم جامعة اليمن	د. بوكثير جبار جامعة ام البواقي
د. سبرينة مانع جامعة خنشلة	د. عبدالجليل جباري جامعة خنشلة	د. عباس فرحات جامعة المسيلة	د. بوطورة فضيلة جامعة تبسة	د.بوقنة سليم جامعة باتنة1
د. سمير مسعي جامعة خنشلة	أ.د. زبير عياش جامعة أم البواقي	د. سمايلي نوفل جامعة تبسة	د. بوسالم بوبكر المركز ج البيض	د.بوطرفة صورية جامعة تبسة
د. العايب أحسن جامعة خنشلة	د. سليماني عصام جامعة خنشلة	د. زديرة شرف الدين جامعة خنشلة	د. تيقان عبد اللطيف جامعة خنشلة	د.هارون العشي جامعة باتنة1
د. محسن حمربط جامعة خنشلة	د. .رمزي زعيمي جامعة خنشلة	د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة	د. يزيد تقرارت جامعة أم البواقي	د.حجاب عيسى جامعة المسيلة
د. رفيق نزاري جامعة خنشلة	د. سمير شرقرق جامعة سكيكدة	د. راضية عروف جامعة تبسة	د. عبد الوافي بولويز جامعة خنشلة	د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار ليبيا
د. رفيق مزاهدية جامعة خنشلة	د. نعيمة زعرور جامعة بسكرة	د. سامي مباركي جامعة باتنة	د. هادية يحياوي جامعة خنشلة	د. محمد هبول المركز الجامعي ميلة
د. سليم قط جامعة خنشلة	د. شيبان سمير جامعة خنشلة	د. خنافر علي جامعة خنشلة	د. إسحاق خرشي جامعة الشلف	د. ابراهيم لجلط المركز ج تيسمسيلت
د .دلال عجالي جامعة خنشلة	د. سورية زرقين جامعة خنشلة	د. تكواشت عماد جامعة خنشلة	د. فرح إلياس الهناني المركز ج البيض	د. سهام كردودي جامعة بسكرة
د. بلعيدي عبد الله جامعة خنشلة	د. صالح السعيد جامعة خنشلة	د. ملاك قارة جامعة قسنطينة2	د. نجوى عبد الصمد جامعة باتنة	د. فطيمة سايح المركز ج غليزان
د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي جامعة الازهر-مصر	د. سمية محمد مصطفى محمد الأمين جامعة كسلا-السودان-	د. فيصل فرحي جامعة مونريال-كندا-	عبد السلام مصطفى محمود جامعة ام القرى العربية السعودية	د . يوسف ناصري الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
د. سهى حمزاوي جامعة خنشلة	د. نجوى حرنان جامعة خنشلة	د. ناهد هباز جامعة خنشلة		

أعضاء اللجنة العلمية الاستشارية

د. عبد الكريم قندوز جامعة الملك فيصل المملكة السعودية	أ.د أحمد أحمد محمد لعماري جامعة بيشة السعودية	د. عبير حمود علي الفاعوري جامعة البلقاء التطبيقية الأردن	د. سامي الصلاحات المعهد الدولي للوقف الاسلامي ماليزيا	أ.دلخضر مرغاد جامعة بسكرة
أ.دكمال عايشي جامعة باتنة 1	د. أحمد منير نجار جامعة الكويت	أ.د محمد الطاهر دربوش جامعة خنشلة	د. فاتن سعيد حميد جامعة واسط العراق	أ.د السعيد بلقيدوم Université Aix-Marseil
أ.د الطيب داودي جامعة بسكرة	أ.د السعدي رجال جامعة أم البواقي	أ.د. عمر جنينة جامعة تبسة	أ.د ناصر سليمان جامعة ورقلة	أ.د رقية حساني جامعة بسكرة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

تقديم المجلـة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية:

مجلة علمية دولية ، محكمة نصف سنوية مجانية لا تهدف إلى الربح، ذات وصول مفتوح، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عباس لغرور خنشلة منذ سنة **2017**، ذات الترقيم الدولي **ISSN:2571- 9866**، **EISSN: 2661-7854** وإيداع قانوني: **مارس2017** ، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية الأصيلة التي لم يسبق نشرها في ميدان العلوم: الاقتصادية، التجارية، التسييرية الإدارية، وكل العلوم ذات الصلة، باللغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية .

تنشر أعداد المجلة في وقتها بشكلي الكتروني وورقي وهي متاحة للتحميل.

مجالات المجلة:	
-التنمية	- أنظمة تسيير المعلومات
-الإدارة العامة	- التسويق
-الاقتصاد، الاقتصاد القياسي والمالية	- السلوك التنظيمي وإدارة
-الاقتصاد والاقتصاد القياسي	الموارد البشرية
- المالية	- الإستراتيجية والإدارة
- الأعمال, الإدارة والمحاسبة	- أنظمة المعلومات والتسيير
- المحاسبة	- علوم الإدارة وعمليات
- إدارة الأعمال والإدارة الدولية	البحث
	- اقتصاد إسلامي

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

المـراســلات

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

الموقع الالكتروني للمجلة:

http://www.univ-khenchela.dz/revueAcile/index.html

البريد الالكتروني للمجلة:

revue.elacil2017@gmail.com

العنوان البريدي للمجلة:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرورخنشلة ص ب 1252 بريد الحرية طريق باتنة
40004 خنشلة.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

أخلاقيـات النشــر

تنشر **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية** المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقرائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك وتسهر المجلة على ان يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

- **النزاهة:** يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر دون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2. مسؤولية المحكم:

-**المساهمة في قرار النشر:** يساعد المحكم(المراجع) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.

- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المحكم(المراجع) المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال المرسل إليه حسب المنصة ASJP في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه عليه بالضغط على أيقونة رفض التحكيم.

- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمحكم، أن يسعى المحكم على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها من أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

- **الموضوعية:** على المحكم إثبات مراجعته وتقييمه للأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس
بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصرية، المذهبي وغيره.

- **تحديد المصادر:** على المحكم محاولة إيجاد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش، بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.

- **تعارض المصالح:** على المحكم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح لأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات **بشكل صحيح، وذلك عن طريق:** الإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.

- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي إقتباس أو إستعمال فقرات أو كلمات الآخرين، يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، ومجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية تحتفظ بحق استخدام برامج القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.

- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.

- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح ، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.

- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال أو أولئك المساهمين بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء آخرين لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقال جيدا وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله عن طريق المنصة ASJP.

- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، والمواقع الالكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.

- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه أو إكتشف إلى وجود خطأ جوهري وعدم الدقة في جزيئات مقاله في أي زمن أن يشعر فورا رئيس تحرير المجلة أو الناشر ويتعاون لتصحيح الخطأ.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

دليل المؤلفين

1. تقديم المقالات:

ندعو الباحثين الراغبين في نشر مقالاتهم في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، الاطلاع على:" تعليمات للمؤلفين " و " دليل للمؤلفين" عبر الصفحة المخصصة للمجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وذلك من خلال رابط المجلة :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

ولتقديم المقالات المقترحة للنشر، على المؤلف النقر على أيقونة: " إرسال مقال" الموجودة بقائمة الاختيارات على يسار الشاشة بصيغة **Word** . في رابط المجلة**:**

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

إذا كان لدى المؤلف حساب من قبل(اسم مستخدم/ كلمة مرور) للدخول إلى مساحة . **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"** فعليه النقر على الخيار " دخول ". وإن لم يكن لديه حساب فعليه تسجيل نفسه في المنصة بالنقر على الخيار " تسجيل"، وهذا حتى يتسنى له إرسال مقاله ومتابعته عبر المنصة.

2. المبادئ التوجيهية للمؤلف:

- على المؤلف قراءة وإتباع التوجيهات والتوصيات بدقة.
- يحق لرئيس التحرير إعادة المقالات التي لا تتوفر فيها التوجيهات و التوصيات. المطلوبة.

3. عملية تقييم وتحكيم المقالات:

أولا: يتم فحص المقالات بشكل سري وفي مرحلة قبل التقييم للتحقق من مدى استيفائها لشروط النشر واحترامها لنموذج قالب المجلة وكذلك مدى تطابقها مع تخصص المجلة، إذا كان القرار سلبيا يتم رفض المقال على المنصة مع إعلام صاحب المقال بسبب الرفض. .يمكن للمؤلف إعادة إرساله مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

ثانيا: إذا كان المقال مؤهلا (تم إعداده وفق نموذج قالب المجلة ومستوفيا لشروط النشر ويقع ضمن تخصص المجلة)، يتم إرساله في حالة مشفرة من طرف رئيس التحرير إلى مراجعين إثنين أو إرساله للمحرر المساعد ذي الاختصاص، والذي بدوره سيقدمه إلى مراجعين اثنين في شبكته. في الحالتين سيتولى المراجعون مسؤولية تحكيم المقال وفقا لاستمارة تقييم موحدة متوفرة على المنصة ASJP بشكل إلزامي.

ثالثا. إذا كان التقريرين المقدمين من طرف المراجعين إيجابيين وفي صالح النشر، يرسلان إلى المؤلف بعد إخفاء هوية المحكمين ، والذي يقوم بالتعديلات المطلوبة إن وجدت(سواء تعديلات في الشكل أو المضمون). أما إن كان أحد التقريرين سلبي، يرسل المقال إلى مراجع ثالث للتحكيم والفصل في قرار النشر من عدمه.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

رابعا. بعد استلام المقال في شكله المعدل، يفحص من طرف هيئة التحرير للتحقق من أن التعديلات المطلوبة قد التزم بها المؤلف، ثم يرسل للمراجعين لغرض التأكد. وإن اتضح إن المؤلف لم يلتزم بالتعديلات المطلوبة، يتم إرساله ثانية لأصحابه للتعديل مرة ثانية مع تحديد الآجال(72 ساعة)، وإلا سيتم رفض المقال. في حالة قبول المقال ترسل النسخة النهائية إلى أمانة المجلة للنشر .

4. فترة تقييم المقال:

تمنح فترة تقييم تقدر بشهر واحد(30 يوما)، وقد تكون أطول.

5. إعداد مقال:

من أجل النشر في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، على المؤلف تحميل نموذج مقال المجلة (Template)، يحمل من حساب المجلة بالمنصة من قسم **"تعليمات للمؤلفين"**.

6. الاطلاع على دليل المؤلف:

لتحميل ملف **دليل المؤلف** يجب الضغط على **أيقونة دليل المؤلف**، وهو ملف يوضح طريقة إرسال مقال ، كما يتضمن حقوق المؤلف الخاص بالمجلة، ويتضمن أيضا خطاب تعهد يوقع من طرف صاحب المقال.

7. إرسال المقال:

بعد إعداد المقال وفق قالب المجلة ،نقوم بإرساله وذلك عن طريق النقر على أيقونة **"إرسال مقال"**، حيث تظهر إستمارة للملء تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين، بعد ملء كل المعلومات وتحميل ملف المقال على المنصة، يتم الضغط على أيقونة **"إرسال مقال"** الموجودة أسفل إستمارة المعلومات.

8. متابعة عملية تقييم المقال عبر المنصة:

1.8. إشعار باستلام المقال: في حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك؛

2.8. إشعار برفض المقال: إذا تبين ان المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر، يتم إشعار المؤلف برفض المقال؛

3.8. متابعة وضعية المقال: ممكن للمؤلف الدخول إلى المنصة من خلال حسابه ومتابعة وضعية مقاله مرحلة بمرحلة وذلك بالضغط على أيقونة **" المقالات"** ثم الضغط على أيقونة **" المقالات المرسلة"** ، يظهر جدول يحمل كل تفاصيل المقال.

- **في حالة قبول المقال**، ترفق المادة المقدمة للنشر **بخطاب التعهد** الذي يمكن تحميله من مساحة المجلة بالمنصة،وهذاالخطاب مدرج في ملف مضغوط موجود تحت البند" دليل للمؤلف."

9. نشر المقال على المنصة:

بمجرد قبول المقال للنشر **يعلم المؤلف بذلك** عن طريق رسالة الكترونية يتم دعوته من خلالها إلى الولوج إلى حسابه على المنصة و **إدراج المراجع المعتمدة في المقال وفقًا للإطار المحدد** من طرف منصة المجلات العلمية الجزائريةASJP. **في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.**

EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

10. خطوات إدراج المراجع عبر المنصة:

لإدراج المراجع عبر المنصة يجب إتباع الخطوات الآتية:

- أدخل على حسابك بالمنصة ثم إضغط على أيقونة المقالات؛
- ثم أدخل على قائمة المقالات المقبولة؛
- لبدء عملية إدخال المراجع إضغط على أيقونة مراجع ؛
- تظهر لك شاشة، إضغط على أيقونة"إضافة مرجع"؛
- يجب تحديد نوع المرجع حسب قائمة الخيارات الممنوحة لك(مقال، ملتقى، أطروحة، كتاب، فصل كتاب، صفحة ويب)؛
- بعد الضغط على نوع المرجع، يجب إستكمال جميع المعلومات الخاصة به التي تظهر على الشاشة، بعده قم بالضغط على أيقونة" أضف"، وهكذا حتى إستكمال جميع المراجع المدرجة في المقال؛
- إذا أكملت عملية إدراج جميع المراجع وكنت متأكدا من ذلك وبطريقة صحيحة، إضغط على أيقونة" إنهاء"؛
- في هذه المرحلة تكون قد أنهيت العملية ويكون الرمز الموضوع على أيقونة مراجع قد تغير :من إلى

وبهذا يظهر لرئيس التحرير أنك أكملت عملية إدراج المراجع من أجل التأكد من صحتها ومطابقتها للمراجع الموجودة في المقال؛

- بعد قبولها من طرف رئيس التحرير يمكن برمجت المقال للنشر، وإن كانت غير صحيحة وغير مطابقة لما هو موجود في المقال ، يقوم رئيس التحرير برفضها، وتعاد العملية من جديد.

11. سياسة الانتحال:

تشكل السرقة العلمية، بجميع أشكالها سلوكًا غير أخلاقي للمجلة .ولا يتم قبول أي خرق لهذه القاعدة .ولن يتم قبول أي مقال آخر للمؤلف الذي قام بالانتحال.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مخطط توضيحي لمراحل تقييم ونشر مقال

يتم استلام جميع المقالات حصريا على المنصة الوطنية للمجلات ASJP :كما يلي

1- يجب التسجيل في المنصة وفتح حساب على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/signup

2- الدخول إلى موقع المجلة في المنصة على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

3- إرسال المقال على شكل word من الخانة المخصصة لذلك.

4- يتابع مراحل استلام وتقييم مقالة عبر حسابه في المنصة .

5- تمر عملية استلام وتقييم المقالات بالمراحل الآتية:

استقبال المقال عن طريق المنصةASJP

مقال مطابق لشروط وقواعد النشر

مقال غير مطابق لشروط وقواعد النشر

إرجاع المقال إلى صاحبه وإعلامه بسبب عدم قبوله، لتعديله وفق الشروط وإعادة إرساله

تحذف كل المعلومات المتعلقة بصاحب المقال ويعطى رقم سري للمقال

يرسل المقال إلى مراجع 1 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

يرسل المقال إلى مراجع 2 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

مقال مقبول

مقال مرفوض

مقال مرفوض

مقال مقبول

برفض نشر المقال ويعلم صاحبه

برسل المقال إلى مراجع 3 سريا ويكون رأيه الفاصل

مقال مقبول للنشر إما:

- مقال مقبول للنشر دون تعديل؛
- مقال مقبول للنشر بتحفظ: ترسل التعديلات المطلوبة لصاحب المقال وتعطى له مدة محددة لتعديل المقال.

لنشر المقال لابد من :

إدراج المراجع المعتمدة من طرف المؤلف وفقا للإطار المحدد على المنصةASJP
في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه. أما بعد :

تتشرف هيئة التحرير بإصدار **العدد الثامن(المجلد:4 العدد:2ديسمبر 2020)** من مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عباس لغرور خنشلة والذي ضم عددا من المقالات العلمية الثرية والمتنوعة لباحثين من داخل وخارج الوطن فلهم منا جزيل الشكر على كثير اهتمامهم وجزيل عطائهم وتميز أبحاثهم.

و لا يفوتنا تقديم التقدير والامتنان للمراجعين على ما يقدمونه من عطاء يستحق كل الثناء والعرفان في تقييم واختيار أفضل الأعمال الأصيلة والحديثة.

وفي الختام تتقدم هيئة التحرير بأحر التهاني والأماني بمناسبة حلول **السنة الميلادية الجديدة 2021، كل عام وانتم بخيروصحة وسعادة.**

كما تجدد هيئة التحرير دعوتها لكل الباحثين والأكاديميين للمساهمة بمقالاتهم وأبحاثهم العلمية للنشر في أعدادنا القادمة وذلك عن طريق البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية على رابط المجلة:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

نسأل الله تعالى أن ييسرلنا الاستمرارفي عملنا هذا ، فهو الموفق وهو المعين

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.....

هيئة التحريـر

فهرس المحتويات

	عنـوان الـمـقـــال	الصفحة
01	**حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الأعمال-دراسة تجارب دولية** د. شراف عقون المركز الجامعي- ميلة-الجزائر د. قرمية دوفي المركز الجامعي- ميلة-الجزائر د. عزيز بوروينة المركز الجامعي-ميلة-الجزائر	(35.15)
02	**الإدارة الالكترونية وعصرنة الخدمة العمومية: خيار تكنولوجي استراتيجي للإصلاح الإداري.** د. لامية طالة. جامعة الجزائر 3-الجزائر	(55.36)
03	**الإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا(العقبات والحلول):** **دراسة تقييمية للفترة 2010-2020** د. قاسم شاوش لمياء جامعة المدية - الجزائر د. قاسم شاوش سعيدة جامعة خميس مليانة – الجزائر	(73.56)
04	**هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية وآثارها على التنمية البشرية. (دراسة تحليلية)** د. عطيه عبد الواحد سالم جامعة طرابلس – ليبيا	(101.74)
05	**دور البرامج الإذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الأردني** ط.د.أسماء محمد عبد القادر صندوقه جامعة منوبة- تونس	(126.102)
06	**قياس مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2019/1995 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة(ARDL)** د. زكريا جرفي المركز الجامعي تيبازة-الجزائر ط د. الناصر بوطيب جامعة البليدة 02-الجزائر ط د. آمنة شحاط جامعة خنشلة-الجزائر	(144.127)
07	**دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018)** د. نسرين عوام جامعة أم البواقي-الجزائر د. طلحي سماح جامعة أم البواقي-الجزائر د. نوفل بعلول جامعة أم البواقي - الجزائر	(161.145)
08	**تأثير النفايات الإلكترونية على البيئة وصحّة الإنسان** د. كمال بوناب جامعة عنابة-الجزائر	(178.162)
09	**الدور المعدل لرضا العميل في العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي بقطاع الصناعة بولاية الخرطوم** د. محمد مختار إبراهيم أحمد جامعة كردفان _السودان د. عرفه جبريل أبو نصيب جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا _السودان د. هدي على عبد الواحد محمد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا _السودان د. مجاهد عبد القادر فضل السيد جامعة كردفان _السودان	(193.179)

10	**العلاقة القائمة بين التقويم بالجامعة والاندماج في الحياة الاجتماعية " مقاربة نقدية تحليلية** د. طلحة المسعود جامعة الجلفة -الجزائر د. دليلة بدران جامعة الأغواط -الجزائر د. وردة برويس جامعة سكيكدة- الجزائر	(211.194)
11	**أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL للفترة (1990-2018)** ط.د.عزري حميد جامعة بسكرة -الجزائر أ.د.خوني رابح جامعة بسكرة -الجزائر	(232.212)
12	**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة تحليلية للبنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين(2010-2019)** ط.د. أمينة بن جدو جامعة برج بوعريريج-الجزائر د. مسعود مهوب جامعة برج بوعريريج-الجزائر	(251.233)
13	**الخصائص الاجتماعية لمهني النقل بإقليم قلعة السراغنة (المغرب) وحركيتهم لتوفير خدمة النقل** د. زهير النامي جامعة سيدي محمد بن عبد الله- المغرب د. بدر الدين الرواص جامعة عبد المالك السعدي- المغرب	(270.252)
14	**التّعلُّم الإلكتروني: الأهمية وإمكانية التطبيق** د. مريم محمد حسن خالد جامعة بنغازي-ليبيا	(289.271)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص15-35.

حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الأعمال–دراسة تجارب دولية

Corporate governance and its role in stabilizing the business environment -international experiences Study

د.شراف عقون*
Charaf Aggoun
المركز الجامعي ميلة–الجزائر
aggoun.charaf@yahoo.fr

د.قرمية دوفي
Garmia Douffi.
المركز الجامعي ميلة–الجزائر
wisale2007@yahoo.fr

د.عزيز بوروينة
Aziz Bourouina
المركز الجامعي ميلة–الجزائر
a.bourouina@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/10 ***تاريخ القبول:2020/06/04*** ***تاريخ النشر: 2020/12/31***

الملخص : يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على حوكمة الشركات باعتبارها إحدى أهم القضايا التي تحضى بالاهتمام على المستوى الأكاديمي، وبما توفره من آليات وشروط تحسين بيئة الأعمال التي تحمي مصالح جميع الأطراف، وقد قام الباحث بتقسيم بحثه إلى أربعة محاور حاول من خلالها إبراز جميع الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع حوكمة الشركات من خلال تناول الأدبيات المتوفرة مع التحليل، محاولا من خلال ذلك إبراز أهمية آليات الرقابة الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالوظيفة المحاسبية، كما حاول عرض بعض تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أصبحت ضرورة تفرضها المرحلة الاقتصادية التي يمر بها العالم وطبيعة بيئة الأعمال المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، بيئة الأعمال، آليات الرقابة، أصحاب المصالح.

تصنيفJEL: G3 , H7

Abstract : This researchaimed to shedding light on corporategovernance as one of the most important issues of concern to academiclevel. As itprovides a mechanisms that lead tobusiness environment upgrade and protection interests of all parties. For thatthe researcher divided his warke into four axes to illuminate on theoretical aspects of Thistopic. By addressing the literature and highlightimportance of control mechanisms, He is also tried to present the experiences of developed and developing countries.

Keywords: Corporate Governance, Business Environment, Oversight Mechanisms, Stakeholders.

JEL classification codes: G3 , H7.

---

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، حيث أظهرت هذه الأزمة ضعف الثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم مجال الأعمال والعلاقات بين منشآت الأعمال والحكومة والدور الرقابي لإدارة على النشاط، فهذه الأزمة كانت نتيجة للمعاملات بين الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء من جهة وبين منشآت الأعمال والحكومة من جهة أخرى، إضافة الى معاملات مشبوهة كحصول الشركات على عدد كبير من القروض القصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بذلك وإخفاء مؤشرات الديون من خلال اتباع طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، كما انه وخلال الفترة الممتدة بين 1990 الى2000 اين شهدت هده الفترة فضائح لشركات أنرون، وورلدكوم، ووشوك، فيقندي العالمية، وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات عن تلاعب هذه الشركات في قوائمها المالية واخفائها لمؤشرات أدائها الحقيقية على المساهمين فيها، من اجل الحفاظ على أسعار الأسهم وضمان استمرار دورة التمويل، الأمر الذي مكن من حدوث أزمات اقتصادية حانقة لم تؤثر فقط على الشركات بل مست جميع الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح، حيث اثر ذلك على بيئة الأعمال بشكل سلبي انعكس مباشرة على التوازنات المالية للدولة والمجتمع والنظام الاقتصادي ككل، وهو ما استدعى ضرورة تدخل الدولة ممثلة في هياكلها الإدارية من خلال فرض مجموعة من الأدوات القانونية والتنظيمية وفي اطار ما يسمى بحوكمة الشركات من اجل ضبط العلاقات لجميع الأطراف دوي المصلحة والشركات.
تأسيسا على ما سبق تطرح التساؤل التالي:

ما لمقصود بحوكمة الشركات وكيف يتم إرساءها بالإشارة لتجارب دولية؟

أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاختلالات التي تعاني منها بيئة الاعمال الدولية والمحلية نتيجة بعض ممارسات الشركات التي أثرت سلبا على الأطراف دوي العلاقة واصحاب المصالح بالشركة، ودور حوكمة الشركات في معالجة مثل هذه الاختلالات.
أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على قضية حوكمة الشركات وبيان الابعاد المتعلقة بها من حيث أسسها النظرية وعلاقتها بالمحاسبة وآليات الرقابة الداخلية والخارجية، مع عرض لبعض تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال.
حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:
المحور الأول: عموميات حول حوكمة الشركات؛
المحور الثاني: علاقة الوظيفة المحاسبية بحوكمة الشركات؛

المحور الثالث: أهمية آليات الرقابة الداخيلة والخارجية في حوكمة الشركات؛
المحور الرابع: نمادج تطبيق حوكمة الشركات في الدول المتقدمة والنامية.

المحور الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

أولا: تعريف حوكمة الشركات

كلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني (kubern áo) والذي يعني التوجيه، وفيما بعد انتقلت إلى اللاتينية ومن ثم إلى اللغات الأخرى، وفي اللغة العربية لم يتم اعتماد مصطلح حوكمة الشركات الا في سنة 2003 (حسين عبد الجليل، 2010، ص8) حيث قرره مجمع اللغة العربية كاصطلاح يؤدي معنى (Corporategovernance)، والحوكمة لغة على وزن الفوعلة مشتقة من الحكم، والتي تعني السيطرة على الأمور والتحكم فيها من خلال وضع القيود والضوابط.

أما اصطلاحا فقد اعطيت لحوكمة الشركات عدة تعاريف طبقا لوجهات نظر الباحثين ونتائج التقارير، وفيما يلي سنورد بعض اهم التعاريف التي تناولت حوكمة الشركات:

- **عرفت حوكمة الشركات** بأنها "أنشطة الرقابة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لضمان نزاهة عمليات إعداد التقارير المالية، فهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه وتسليط الرقابة على الشركات" (Cadbury A ,1992,p14)

- **عرفت الحوكمة** على انها: " فن ممارسة الرشادة والعقلانية، وتعظيم الثقة، وتنمية عوامل الأمان، وتفعيل توظيف الموارد، وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي الوقت ذاته تحقيق عقلانية التصرفات الإدارية، وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري والرعونة الإدارية (علي احمد زين، حسني عبد الجليل، 2009، ص73)"

- **عرفها صندوق النقد الدولي** على انها: "الإدارة الرشيدة للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى تحقيق الشفافية"(غضبان حسام الدين،2011).

- **عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على انها: "هي عملية تساعد على خلق مناخ من الثقة والشفافية والمساءلة وذلك من أجل تعزيز الاستثمار على المدى الطويل الأجل والاستقرار المالي وضمان سلامة الأعمال التجارية، وهي ثلاثة عوامل تؤدي تدفع إلى تحقيق نمو أقوى ومستمر وبناء مجتمعات أكثر تكاملا(طارق عبد العالي ،2005، ص10) "

نشير هنا الى وجود مقاربتين لتناول موضوع حوكمة الشركات، مدخل المساهمين والذي يحصر مفهومها في ضمان تعظيم حقوق المساهمين، ومدخل أصحاب المصالح الذين يمثلون مجموعات الأطراف دوي العلاقة بالشركة كالعملاء، الموردين، المستخدمين، حيث يعتبر المدخل الثاني هو

المدخل الاعم كونه يتطابق مع أسباب ظهور حوكمة الشركات لكون ان هذه العملية لا تستهدف المساهمين فقط بل تهدف إلى ضمان تموقع وتفاعل جيد بين الشركات والأطراف المحيطة بها ضمن بيئة الاعمال.

ومن خلال التعاريف السابقة تبرز لنا عدة نقاط جوهرية يشير اليها مفهوم حوكمة الشركات وهي كالتالي:

- الحوكمة هي مجموعة من الأطر التنظيمية والقانونية التي تعمل في مجموعها على تنظيم عمل الشركات وممارساتها حيث تخضعها للرقابة على أداءها من اجل حماية مصالح المستثمر؛
- تؤكد الحوكمة على قواعد الإفصاح المالي والإداري وكافة المعلومات الأخرى والعمل على توفيرها من حيث الكم والنوع سواء للمستثمرين او للأطراف الأخرى التي تهمها؛
- تتضمن الحوكمة مجموعة من المعايير التي تضمن حقوق أصحاب المصالح والمساهمين في الاطار الذي يحمي مصلحتهم ويؤدي الى تحقيق أهداف الشركات؛
- توفر الحوكمة معايير الرقابة التي تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة من أجل المساهمة في تطوير المؤسسة ونموها ومساهمتها بفعالية في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات عملية شاملة توفر اطارا متكاملا تضمن فيه حقوق جميع الأطراف وتوفر للشركات بيئة مشجعة على نموها وتحقيق أهدافها، من اجل ذلك نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من الخصائص التي تميز النظام الفعال لحوكمة الشركات والمتمثلة فيما يلي (ميكراكراسينكي، 2008، ص6):

- **ضمان المشاركة:** وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة هيئات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، حيث تتعلق تتوقف المشاركة على مدى التمكين من المشاركة وحرية النقد وعلى مدى توفر القدرات للمشاركة البناءة؛
- **الإدامة:** وهي الإمكانية لإدامة نشاطات الحوكمة وإدامة التنمية الشمولية التي تمس جميع الأطراف؛
- **الشرعية:** بمعنى أن تكون قرارات السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المحددة من حيث المعايير المرعية في الشركات والعمليات والإجراءات بحيث تكون مقبولة لدى العامة؛

- **الشفافية:** ويقصد بها حرية تدفق وتداول المعلومات والافصاح عنها مع تحقيق الكفاية من الناحية الكمية والنوعية لفهم ومتابعة العمليات في الشركات، كما يجب ان تعكس هذه المعلومات الوضعية الحقيقية للشركة؛
- **العدالة والمساواة:** حيث تتساوى الفرص بين الجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم.
- **تعزيز سلطة القانون:** بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتنفذ بنزاهة، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق مع ضمان مستوى عال من الأمن والسلامة؛
- **الكفاية والفعالية في استخدام الموارد** :حيث يتم استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل الشركات لتلبية الاحتياجات المحددة وبطريقة مستدامة تضمن تحقيق اهداف جميع الأطراف دوي المصلحة؛
- **تحث على الاحترام والثقة:** وذلك لجميع الأطراف المتدخلة في نظـــام الحوكمة سواء من قبل القطـاع الخاص أو المجتمعات المدنية أو الحكومة؛
- **المساءلة:** ويقصد بها ان يكون متخذو القرارات في الشركات وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور والدوائر المحددة ذات العلاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك الشركات؛
- **التمكين والتخويل:** بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيقها وانشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع؛

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مجموعة من المبادئ التي تعزز نظام حوكمة الشركات من خلال توفير التوجيهات لبورصات الأوراق المالية، والمستثمرين، والشركات، وغيرها من الجهات التي لها دور في عملية تطوير الإدارة لجيدة الشركات، و قد صدرت هذه المبادئ لأول مرة في عام 1999 وأصبحت تمثل اهم المعايير الدولية في حوكمة الشركات، حيث تم تبنيها من طرف مجلس الاستقرار المالي للأنظمة المالية السليمة وصادقت عليها مجموعة العشرين، وفيما يلي نذكر هذه المبادئ (ECDO, 2015) :

1- وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:

ويقصد به ان يكون اطار الحوكمة متسقا من الناحية القانونية ويتوفر على رزمة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأطراف وتوجهها في الاطار الذي يحقق أهدافها دون الاخلال بالموازين الداخلية للمؤسسات وأهداف أصحاب المصالح، كما يجب ان يضم إطار الحوكمة سلطات وهيئات رسمية تنقسم بينها المسؤوليات بشكل واضح وان تتمتع هذه

الهيئات بالشفافية والنزاهة واحترام القانون، كما يجب ان يكون هناك سوق منظم تسود فيه ظروف الحرية وبعيد عن التدخلات التي تؤثر على موازينه ومصالح الأطراف الناشطة فيه.

2- ضمان الحقوق والمعاملة العادلة للمساهمين والملاك الاساسين:

في إطار حوكمة الشركات يجب حماية وتسهيل ممارسة الحقوق والمعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أصحاب المساهمات الاقل او المساهمين الأجانب، حيث يتم تعريفهم جيدا بحقوقهم مع ضمان التعويض العادل لجميع الأطراف في حالة انتهاكها، فعلى هذا الأساس لابد أن يضمن للمساهمين الحق في تسجيل الملكية، تداول الأسهم، الحصول على المعلومات، المشاركة والتصويت في الاجتماعات، اقتسام الأرباح، كما يجب ان تتاح لهم فرصة مسائلة الإدارة.

3- تفعيل أدوار المستثمرين المؤسسين، أسواق الأسهم، والوسطاء الآخرين:

وذلك من خلال خلق حوافز للاستثمار على طول سلسة الاستثمار، وبناء سوق مالي مهيكل بشكل جيد يساهم في حوكمة الشركات، الأمر الذي يزيد من إمكانية المشاركة والمراقبة والمساهمة في اتخاذ القرارات من قبل المساهمين، كما يجب الاستعانة بالخبراء والوسطاء ووكالات التصنيف من اجل الحصول على التحاليل الضرورية والموضوعية قبل اتخاذ القرارات، إضافة الى منع التداول من الداخل أو ممارسة الاحتكارات او التلاعب في الأسواق.

4- تفعيل دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات:

في إطار حوكمة الشركات يجب أن يعترف بحقوق أصحاب المصلحة (الزبائن، الموردين، الدائنين، المستخدمين ...الخ) ويشجع التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة والوظائف واستدامة المؤسسات، حيث تنشا حقوق أصحاب المصلحة بموجب القانون او عن طريق الاتفاقيات المتبادلة، والتي من خلالها يتم الاعتراف وحماية والتعويض عن الانتهاكات التي قد تمس حقوق اصحاب المصالح.

5- الإفصاح والشفافية:

يجب أن تضمن حوكمة الشركات الكشف في الوقت المناسب والدقيق عن الوضعية الحقيقية للشركات من حيث قوة مركزها المالي ومؤشرات أدائها والنتائج المالية والتشغيلية التي حققتها، والافصاح عن الممتلكات واصول الشركة، كما يجب أيضا الإفصاح الدقيق عن أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذين والمكافئات التي يحصلون عليها، والاخطار المحتمل ان تقع فيها الشركات، من جهة أخرى يجب إعداد المعلومات والإبلاغ عنها وفقا لمعايير المحاسبة والتقارير المالية وغير المالية، فضلا عن ضرورة الخضوع بشكل سنوي للتدقيق الخارجي من اطراف مستقلة

الامر الذي يزيد من الشفافية، كما يجب ان تنشر المعلومات عبر قنوات مرنة تسهل الوصول الى المعلومات.

6- مسؤولية مجلس الإدارة:

في إطار حوكمة الشركات يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل بكل مسؤولية وتوجيه الجهود في الإطار الذي يحقق أهداف جميع الأطراف، كما يجب على مجلس الإدارة الالتزام بالمعايير الأخلاقية وتطبيقها اثناء ممارسة المهام، كما يجب أن يفي المجلس ببعض الوظائف الأساسية وخصوصا فيما يتعلق بمراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية ومخاطر السياسات وإجراءات الإدارة والميزانيات السنوية وتحديد أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ...الخ، كما يجب ان يضمن مجلس الإدارة نزاهة المحاسبة المالية للشركة وأنظمة اعداد التقارير.

رابعا: مقومات حوكمة الشركات

تعبر المقومات عن مجموعة العناصر التي يجب توفرها لتطبيق نظام حوكمة فعال، والتي من أهمها (السحار أكرم صابر ، 2015، ص40):

1- توفر الإطار القانوني:

من اجل تفعيل عملية حوكمة الشركات لا بد من توفر مجموعة القوانين التي تحدد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية والمعنية بالشركة كالجان الإدارية والجمعية العامة ومراجع الحسابات، كما يجب ان يحدد الإطار القانوني الجهات المنوط اليها القيام بمراقبة وتطبيق إجراءات حوكمة الشركات.

2- توفر الإطار المؤسسي:

وهو الإطار الذي يعيين المؤسسات والاجهزة الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل هيئات الرقابة على السوق، البنك المركزي، الهيئات العمالية، والجمعيات العمومية...الخ، كل هذه الهيئات التي توفر في مجموعها نظام مؤسساتي يضمن حقوق جميع الاطراف ويوفر البيئة الجيدة لنشاط الشركات.

3- الإطار التنظيمي:

ويتضمن عنصرين هامين هما النظام الأساسي للشركة والذي يمثل شريعة عمل ونشاط الشركة، وأما العنصر الثاني فهو الهيكل التنظيمي للشركة والذي يوضح أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء المجلس الإداري واللجان الإدارية، وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذين.

4- الحرص على مصلحة الشركة:

ان نشر ثقافة الحوكمة في الشركات والعمل على تفعيلها داخل بيئة الاعمال يدفع الى تحقيق مصلحة الشركات بالدرجة الأولى، وتحقيق مصالح جميع الأطراف بالدرجة الثانية على اعتبار ان الشركة هي سفينة جميع الأطراف الى بر الأمان وان تحقيق أهداف ومصالح الشركة سيؤدي في النهاية الى تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بها، فحوكمة الشركات في حدود هذا المفهوم تسعى الى تحقيق شروط النجاح والاستمرار.

المحور الثاني:علاقة الوظيفة المحاسبية بحوكمة الشركات

من الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في أصحاب المصالح، المساهمين، والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدات الاقتصادية ضمن قوائمها المالية، والتقليل من اثار فجوات التوقع التي تعبر عن الاختلاف بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية حول نوعية وجودة بيانات التقارير بسبب الاختلاف في الأهداف الذاتية لكل منهما وعدم إدراك المستخدمين للإجراءات المراجعة وأهدافها، حيث تتجزأ وتنشأ فجوات التوقعات عن الأسباب التالية(متولي سامي وهبة ، 1993، ص ص: 6،5) :

- **فجوة المعقولية** :وتنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع (المستفيدين من خدمات المراجعة) من مراقبي الحسابات إنجازه، وبين ما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بصورة معقولة.
- **فجوة الأداء:** وتنشأ نتيجة التباين في التوقعات المعقولة من جانب المجتمع لما يجب أن يقوم به مراقب الحسابات وبين الأداء الفعلي لمراقب الحسابات حيث يمكن ارجاعها الى نوعين من الأسباب:
  - تدني مستوى أداء المرجعيين نتيجة نقص الكفاءة المهنية لدي المراجعين ولعدم تقيدهم بمعايير المراجعة.
  - وجود فجوة بين المعايير الموجودة حاليا وبين تلك التي يحتاجها سوق العمل، بما يمثل فجوة بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجعين وبين الواجبات القائمة فعلاً والمحددة من قبل القانون.
- **فجوة التقرير** :وتعرف بأنها الاختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لرأي المراجع المتمثل في تقرير المراجعة للقوائم المالية، وبين رأي المراجع الوارد في تقريره عن نتائج مراجعة القوائم المالية بسبب رغبة المستخدمين في الحصول على تأكيد مطلق من المراجع يفيد بدقة القوائم المالية، وإلى شكهم في رأي المراجع وخاصة في حـالة تـعثر المنشأة أو فشلها دون الحصول على إنذار مبكر من المراجع عن ذلك.

- **فجوة الاستقلال: نتيجة** انحراف السلوك الفعلي للمراجعين عن الاستقلال المتوقع منهم طبقا لقواعد السلوك المهني، حيث يؤثر ذلك على حيادية المراجع ويمنعه من إبداء وجه نظر موضوعية خلال أداء اختبارات المراجعة وإصدار التقرير.
- **فجوة المسئولية القانونية:** اختلاف إدراك وفهم المراجعين ومستخدمي التقارير المالية لمسئولية المراجع، حيث يقع على عاتق المراجع مسئولية أدبية تجاه حماية المجتمع من الفساد، ومهنية تجاه تنفيذ ومراعاة معايير مهنته، وقانونية تجاه التزامه بالقانون فعلى هذا تهدف الحوكمة المحاسبية الى التقليل والتحكم في فجوات التوقع التي ينشأ عنها أثار وخيمة تؤثر على بيئة الاعمال بشكل سلبي من خلال تحقيق مجموعة من النقاط التي تندرج ضمن أهداف حوكمة الشركات(القاضي زياد عبد الكريم وآخرون، 2010، ص379) :

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
- الحصول علي التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

فقد أثارت الفضائح المالية العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة الثلاثية الأطراف بين إدارة الوحدة الاقتصادية وممارسي مهنة المحاسبة وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية خاصة المساهمين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وإلى أي مدى يمكن حدوث تلاعب من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية أو حدوث تحالف بينها وبين مدقق الحسابات يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة، وضمانا لذلك تهدف الحوكمة المحاسبية الى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وموثوقية القوائم المحاسبية فضلا تحقيق شروط الإفصاح الجيد من خلال تجسيد مجموعة من المعايير المحاسبية التي أكدها مجلس المحاسبة الدولية IASB، والتي من أهمها:-IAS1-IAS8-IAS12-IAS19-IAS20-IAS24 IAS30-IAS33، إضافة الى المعيار المحاسبيIFRS1الذي ينص على ضرورة ضمان نوعية عالية من المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية، بما ينعكس في النهاية إيجابيا على مصلحة

المساهمين والأطراف دوي المصلحة ومن وراء ذلك على بيئة الاعمال واستقرار الأسواق المالية في النهاية(لكورديمنال محمد ، العبد جلال إبراهيم، 2003، ص40)، فالقوائم الـــتي تتحصل عليهـــا الأطراف ذات الصلة توفـر ثلاث أنواع من المعلومات هي(سليمـــان محمد مصطفي، 2000، ص301) :

- **معلومات التشغيل**: وتتمثل في المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة حيث ترتبط بالمهام المتكررة في فيها.
- **معلومات التأثير**: وهي معلومات يهدف من خلالها الى التأثير على سلوك الافراد الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة.
- **معلومات التوقع**: وهي المعلومات التي تسمح للمؤسسة بالتنبؤ المسبق ببعض التغيرات التي قد تحدث مستقبلا.

وبالعودة الى معايير المحاسبة الدولية والتي وضعها **مجلس معايير المحاسبة الدولية**IASBسنجده بانه قد ركز على تجسيد مبادئ حوكمة الشركات من خلال التأكيد على ضرورة توفر المعلومات المحاسبية على مجموعة من المزايا والخصائص التي تتقاطع مباشرة مع خصائص ومبادئ حوكمة الشركات التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها (G20/OECD Principales of Corporate Gouvernance) والمتمثلة فيما يلي(نعيم حسين دهمش، ص23):

- **الملائمة**: بمعنى ان تكون هذه المعلومات مفيدة ومفهومة وتساعده في اتخاذ القرارات.
- **الموضوعية**: ان تكون هذه المعلومات محايدة لا تتحيز لطرف دون اخر ومعبرة عن الحقيقة، وذات مصداقية أي انها تعبر عن الاحداث بصورة سليمة.
- **القابلية للفهم**: أي قابلة للمقارنة والتعليق عليها ومصاغة بطريقة صحيحة وعلنية تعكس الصورة الحقيقية.
- **الوقتية**: أي ضرورة جاهزية وتوفير المعلومة في الوقت الذي نحتاجها فيه لان كل تأخر في عرض المعلومة سيؤثر على خاصية الملائمة.
- **ان تعكس الثقة**: بمعنى انه كلما توفرت في المعلومات الخصائص السابقة كلما زادت ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية.
- **الصورة السابقة للوضعية المالية للمؤسسة**: أي بمعنى ان تفصح هذه المعلومات عن الوضع الحالي للمؤسسة مقارنة بالوضع السابق لها.

الشكل رقم (1): دور الحوكمة المحاسبية في ضبط بيئة الاعمال

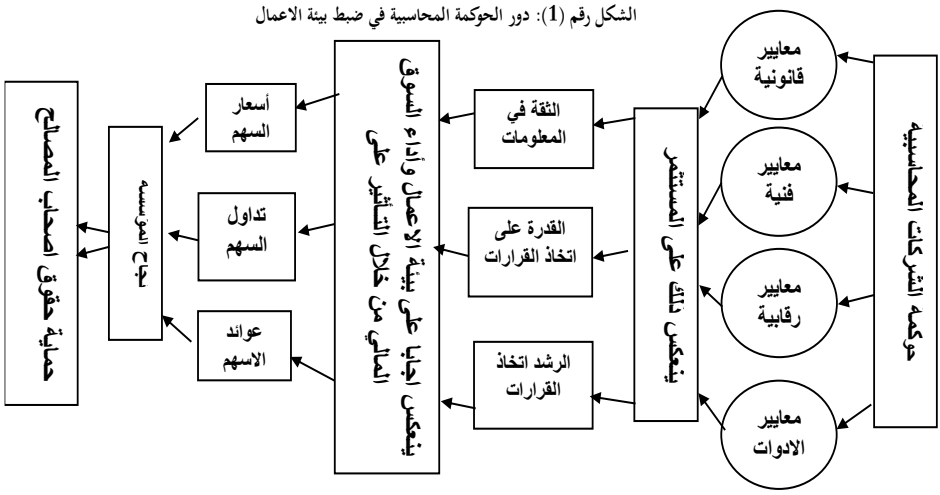

المصدر: من اعداد الباحثين.

المحور الثالث: أهمية آليات الرقابة الدخيلة والخارجية في حوكمة الشركات

بما أن حوكمة الشركات تهدف الى ضبط اداء الشركات ودعم سلامة بيئة الاعمال في الإطار الذي يضمن مصالح جميع الأطراف، فان الرقابة بما تتضمنه من آليات داخلية وخارجية تمثل جوهر حوكمة الشركات كما سنبينه فيما يلي:

أولا: آليات الرقابة الدخيلة

توجد عدة آليات للرقابة الداخلية تلعب دورا هاما في تفعيل نظام حوكمة الشركات، حيث تنطلق هذه الاليات من المستوى الداخلي للمنظمة كما سنوضحه فيما يلي:

1- المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية احدى اهم آليات الرقابة التي تحقق وتدعم مجال حوكمة الشركات من خلال قدرتها على توجيه نشاط الشركات في الاتجاه الذي يؤدي الى تحقيق أهداف جميع الأطراف، وقد مرت المراجعة الداخلية بعد إنشاء مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة سنة 1941بتطور ملحوظ في مفهومها ومعايير ممارستها حيث انتقلت من مجرد ألية لفحص النشاط المالي والمحاسبي إلى الية فحص النشاط التشغيلي، كما اصبحت أداة لتقييم القيمة الاقتصادية للمؤسسة بدلالة فعالية قرارات الاستثمار والمخاطر التي ستنجم عنها(Harlod m Williams, pp1-3)، فهي عل هذا النحو أصبحت تمثل نشاطا مستقلا للتأكيد الموضوعي والاستشاري مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها وفي الاطار الذي يساعد على انجاز الأهداف من خلال تكوين مدخل منظم يعمل على تقييم

وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة على عمليات الحوكمة من خلال تحقيق الابعاد التالية (خليل محمد عبد اللطيف،2003، ص12):

- المراجعة الداخلية نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة يقوم بعرض تقاريره على المجلس الاداري، وأيضا على الملاك عند الضرورة؛
- هي نشاط موضوعي يقوم على تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص ذوي خبرة عالية سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، الامر الذي يدعم إجراءات المراجعة ويحقق أركان الشفافية والموثوقية؛
- تقوم وظيفة المراجعة الداخلية على نوعين من المعايير التي تدعم جودة أداء الوظيفة في حد ذاتها ومخرجاتها التي تؤثر مباشرة على أهداف حوكمة الشركات(IIA, 2003) :

- **معايير الصفات:** ونخص بالذكر هنا المعيار1100، 1130، والتي نصت على ضرورة استقلالية مهنة المراجعة الداخلية، وضرورة تقديم الاستشارة للعميل.
- **معايير الأداء:** وهي مجموعة المعايير التي نصت على ضرورة وضع خطط خاصة للمخاطر من اجل تحديد أولويات المراجعة الداخلية بما يتماشى في النهاية مع الاهداف التنظيمية.

2– آلية لجان المراجعة

اشارت الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية الى أن إنشاء لجان مراجعة في الشركات من شأنه ان يؤدي الى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركة للأطراف الخارجية، كما ان وجود لجنة مراجعة داخلية تراقب جودة أداء عمليات المراجعة ومدى تطابقها مع اهداف حوكمة الشركات وقواعدها سوف يؤدي بالتأكيد الى زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الامر الذي سينعكس إيجابا على بيئة الاعمال ككل وحتى تكون لجان المراجعة الداخلية فعالة بمفهوم حوكمة الشركات لابد من تحقيق النقاط التالية(دلال لعبادي، 2015، ص134):

- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وعدم كونهم أعضاء تنفيذيين.
- توفر شرطي الخبرة والكفاءة في أعضاء لجة المراجعة الداخلية.
- الكفاية النوعية والعددية لتركيبة لجنة المراجعة الداخلية.
- وجود إطار قانوني وتنظيمي لعمل لجنة المراجعة.

3– آلية مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة، كونه مفوضا بتمثيل المساهمين، ويعمل على ضمان مدى عقلانية استخدام المساهمات من قبل إدارة الشركات، كما انه يعمل على

الدفع نحو تحسين الأداء من خلال دوره الرقابي كونه يتمركز في اعلى قمة الهيكل التنظيمي، فهو على عذا الأساس يعتبر من بين أهم أليات الرقابة الداخلية الفاعلة في حوكمة الشركات، ومن جهة اخرى يعتبر مجلس الإدارة ضمن المعنى السابق المسؤول الأول عن إيجاد ووضع الاطار فعال لحوكمة الشركات حيث يحرص على التداول والحصول على المعلومات الكافية والدقيقة كما يجب عليه أن يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين، وهو المسؤول عن وضع كل الاليات الرقابية الداخلية لحوكمة الشركات(مركز المشروعات الدولية الخاصة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات،2011، ص ص57،58)، من خلال انشاء اللجان(لجان المراجعة، لجنة التعيينات، لجنة المكافئات)، والتأكيد على الاستقلالية في ممارسة المهام والتركيز على الخبرات والمهارات.

ثانيا: آليات الرقابة الخارجية

إذا كانت للآليات الداخلية للرقابة دور مهم في تحقيق أهداف حوكمة الشركات وذلك ضمن مقاربة داخلية يتم تفعيلها من قبل الكيان الداخلي للشركات في حد ذاتها، فانه توجد بالمقابل آليات الرقابة الخارجية التي تساهم في تجسيد أبعاد الحوكمة الخارجية مدفوعة من أطراف خارج الشركة حيث يمثل دور آليات الرقابة الخارجية وزنا معتبرا في تجسيد مفهوم حوكمة الشركات كما سنوضحه فيما يلي:

1- آلية المراجعة الخارجية:

يفرض الإطار العام لحوكمة الشركات على المساهمين ضرورة تعيين مراجع حسابات خارجي مستقل مؤهل وذو كفاءة مهنية، للقيام بعملية مراجعة أنشطة المؤسسة بغرض إبداء رأي فني محايد وموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، مع عرض النتائج على كافة الأطراف ذوي المصلحة وذوي الاهتمام فالمرجعة الخارجية تقوم على (رجب السيد وآخرون، 2000، ص7):

- فحص المعلومات والتأكد من مدى صحتها لتعظيم منفعتها.
- يكون القائم بالمراجعة الخارجية طرف اجنبيا ومستقلا عن الشركة والأطراف التي تقوم بإعداد القوائم المالية.

والملاحظ على هذه الأسس انها تتقاطع مباشرة مع أهداف حوكمة الشركات حيث تبرز لنا أهمية وحساسية دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات التي تعتبر جرس انذار مبكر لكل الأطراف المتعلقة بالشركة (كمجلس الإدارة، والمساهمين والدائنين)، حيث انها تكشف عن مواطن الضعف والقوة في أداء بيئة المؤسسة الامر الذي يمكن من ترتيب القرارات العلاجية المناسبة، ويمنع من تأثر بيئة الاعمال من تلاعبات إدارة الشركات.

2- آلية المقرضين ومؤسسات تقييم الملاءة المالية:

يقوم المقرضون سواء كانوا مؤسسات مالية او أصحاب رؤوس بتداول الأصول المالية للشركات كالأسهم والسندات، كما يعملون على توفير السيولة المالية للشركات وذلك مقابل عوائد مالية مقبولة وبمعدلات مخاطرة معقولة، هذه الأخيرة التي تتوقف على مدى توازن الملاءة المالية للشركة اي مدى قدرتها على الوفاء بحقوق المقرضين في اجالها، إضافة على مدى قدرة الشركة على الحفاظ على القيمة السوقية لأصولها المالية من خلال تبينيها لمفهوم حوكمة الشركات وقدرتها على الأداء الجيد هنا يأتي الدور الرقابي لوكالات تقييم الملائة المالية التي تقدم رايها حول الشركة وملائتها المالية بناء على دراسات وتحليلات معمقة(دلال لعبادي، 2015، ص ص: 157-158)، كما يأتي دور المقرضين الذين يدفعون الشركات نحو تحسين الأداء والالتزام بقواعد حوكمة الشركات من اجل بناء الثقة والحصول على التمويل الضروري، كما يعمل المقرضون في اطار اتفاقيات الاقراض على تحقيق وتجسيد مجموعة من الشروط والإجراءات والمعايير التي تتقاطع مباشرة مع اهداف حوكمة الشركات.

3- آلية فعالية المساهمين:

يعبر المساهمون عن الافراد الذين يمتلكون حصة من أسهم الشركات سواء كانت قليلة او كثيرة، حيث تظهر فعاليتهم من خلال حضور اجتماعات الجمعية العامة وتقديم العروض من اجل التصويت عليها، كما ان للمساهمين المؤسسين بالغ الأثر في تقديم وقبول العروض من خلال التصويت عليها(World Bank, , June 2006, p22)، وهنا يظهر الدور الرقابي لفعالية المساهمين من خلال توجيه الشركات نحو تجسيد مفهوم وقواعد حوكمة الشركات كون ان ابعاد حوكمة الشركات تتقاطع مباشرة مع أهداف المساهمين الذين يسهرون على حسن استخدام مساهماتهم.

المحور الرابع:نماذج تطبيق حوكمة الشركات في الدول المتقدمة والنامية

الملاحظ عموما ان تطبيق حوكمة الشركات في الدول المتقدمة كان تدريجيا ووفق إجراءات علاجية ووقائية ضد الصدمات التي تعرضت لها بيئة الاعمال نتيجة قصور حوكمة الشركات في هذه البلدان والتي كانت اثارها تتجاوز حدود الدولة المصدر، حيث كان يتم التأكيد على حوكمة الشركات وآليتها من خلال مجموعة من التقارير التي ينتج عنها في النهاية قواعد وتشريعات ملزمة لتطبيق حوكمة الشركات، أما في الدول النامية فإن تطبيق قواعد حوكمة الشركات كان نتيجة لضغط المجتمع الأكاديمي والمدني وفي سياق مواكبة ما هو معمول به في الأنظمة الاقتصادية المتقدمة عدا في بعض الاقتصاديات المزدهرة كالصين والبرازيل كما سنبينه فيما يلي:

أولا: التجربة الفرنسية

تعتبر التجربة الفرنسية في حوكمة الشركات تجربة رائدة حيث تم تجسيد مفهوم الحوكمة الشركات في فرنسا بشكل تدريجي عبر مجموعة من التقارير التي أسست لمفهوم حوكمة الشركات في فرنسا ووضعت النواة الأولى لتصورات تطبيق هذا المفهوم وآليات تطبيق الحوكمة كما سنبينه فيما يلي(Le code de gouvernement d'Enterprise sociétés cotées, 2013):

1- تقريرفيينوالأول Viénot :صدر هذا التقرير سنة 1995 من طرف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص والمجلس الوطني لأصحاب الاعمال الفرنسية حيث ركز هذا التقرير على ثلاث محاور رئيسة هي كالاتي:

- **مهام وتعيين مجلس الإدارة:** حيث أكد على ضرورة توزيع الصلاحيات بشكل واضح وضبط العلاقة بين مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، كما أكد على ضرورة تحقيق الشفافية في السوق المالي عن طريق افصاح مجلس الإدارة عن رأيه حول الشروط والعمليات الخاصة بأسهم الشركة.
- **مكونات مجلس الإدارة:** أكد على ضرورة ان يضم مجلس الإدارة اعضاء مستقلين وكذلك الامر بالنسبة للجان المكافئات والتعيينات، كما رأى بان حقوق مساهمي الأقلية يرعاها المديرون التنفيذيون وليس هناك ضرورة لان يتم تمثيلهم، كما أكد على ضرورة ان يضم مجلس الإدارة لجنة للترشيحات.
- **وظائف مجلس الإدارة:** ركز هذا المحور على أهم الأنشطة التي يمارسها مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عنه كما نص على ضرورة اعتماد تقنية المحاضر في أثبات انعقاد دورات المجلس والقرارات المنبثقة عنها.

2- تقرير Marini:اهم نقطة ركز عليها هذا التقرير هي فتحه لمجال الرقابة من طرف المساهمين واعطائهم الحق في التصويت خلال الجمعيات العامة الامر الذي يمكن من التأثير في القرارات بشكل اجابي، كما ركز على قضية التجديد للمديرين واهمية فتج المجال لمديرين جدد مع ضرورة الفصل بين وظائف رئيس المجلس والمدير التنفيذي.

3- تقريرفيينوالثاني Viénot :صدر هذا التقرير سنة 1998 من طرف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص والمجلس الوطني لأصحاب الاعمال الفرنسية حيث قدم مجموعة من الأفكار التي تدعم حوكمة المؤسسات والتي من أهمها:

- ضرورة الفصل بين وظائف رئيس المجلس الاداري ووظائف المدير العام؛
- ضرورة الإفصاح عن مكافئات المديرين؛
- ضرورة الإفصاح عن خطط الاكتتاب وشراء الأسهم في الشركات؛

- حدد مدة وكالة المدير بأربعة سنوات؛
- حدد جملة من نشاطات المجلي الإداري اصافة الى نشطات اللجان المنبثقة عنه؛
- ركز على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات والآجال اللازمة.

4– تقرير بوثون Bouton: صدر هذا التقرير سنة 2003 بعد الانهيارات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي وذلك تحت اشراف حركة المؤسسات الفرنسية، الجمعية الفرنسية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص، جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة، حيث قدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات هي:

- تحسين أداء إدارة الشركات وخاصة أداء لجنة المراجعة؛
- ملاءمة المعايير والممارسات المحاسبية؛
- جودة المعلومات المالية والاتصال المالي؛
- فعالية الرقابة الداخلية والخارجية (المراجعة الداخلية والخارجية)؛
- علاقات الشركة مع مختلف فعليات المساهمين؛
- أهمية ودور استقلالية مختلف الأطراف الفاعلة في سوق العمل (المؤسسات المالية المستشارين الماليين...).

5– قانون الامن المالي: صدر هذا القانون سنة 2003 حيث شرع هذا القانون جملة من المواد المهمة وهي:

- الزامية وضع واعداد والافصاح عن تقرير عن نظام تقييم الرقابة الداخلية مرفقا براي المراجع الداخلي.
- ضرورة أن ينشئ المراجع تقريرا يبدي فيه رايه حول سيرورة الرقابة الداخلية للشركة وكيفية معالجة المعلومات المالية
- ضرورة العناية بالمعلومة المالية والمحاسبية وتحقيق مبدئي الشفافية والافصاح عنها.

ثانيا: تجربة المملكة المتحدة

على غرار التجربة الفرنسية تم تكريس حوكمة الشركات في المملكة المتحدة عن طريق مجموعة من التقارير التي أسست لآليات حوكمة الشركات في الشركات البريطانية كما سنوضحه فيما يلي (بن عواق شرف الدين أمين، 2015، ص ص148-149):

- **تقرير** CADBURY:يعتبر من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات على المستوى الدولي، ويضم هذا التقرير مجموعة من البنود وهي عبارة عن توجيهات حول الممارسات السليمة للحوكمة.

- **تقرير** RUTTEMAN: صدر في أكتوبر 1993 وأوصى بضرورة ان يكو ن ضمن تقارير الشركات المقيدة في البورصة إفصاح عن نظم الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة للمحافظة على أصولها.
- **تقرير** GREENBURY: صدر في سنة 1995 واهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث أوصى بضرورة مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي تحدد تلك المكافآت ومدى تناسبها مع الأداء الخاص بهم.
- **الكود الموحد** CODE COMBINED: صدر عام 1998 والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، حيث اصبح هذا التقرير أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، وقد تم تعديله في سنة 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات.

ثالثا: التجربة المصرية

بدأ الحديث عن الحوكمة في مصر على مستوى المجتمع المدني حيث تم التركيز على كيف يمكن للدولة أن تدير النشاط الاقتصادي إدارة رشيدة في ضوء المتغيرات والأحداث، إضافة إلى ضرورة استكمال الإطار القانوني الذي يتضمن التطبيق السليم للحوكمة حيث تم إصدار مجموعة من القوانين التي هدفت الى حوكمة الشركات المصرية وضبط بيئة الاعمال والتي من أهمها قانون سوق المال المعدل، قانون الشركات الموحد، قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون الإفلاس، بالإضافة الى مجموعة من القوانين الداعمة لتطبيق مبادئ الحوكمة كقانون الشركات رقم 151 لسنة 1981، وقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991، وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة ،1992 وقانون الاستثمار رقم 08 لسنة 1997، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي رقم 93 لسنة 2000.

وقد اعد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية تقريرا لتقييم حوكمة الشركات في مصر وكانت أهم النتائج التي توصل اليها هذا التقرير مركز المشروعات الدولية الخاصة، (دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، مارس 2002):

- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 31 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ، حيث تنص مبادئ حوكمة الشركات وبورصات

الأوراق المالية على ذات المبادئ، كما أن تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء.

- رأى التقرير بأنه لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في حوكمة الشركات في السوق المصرية بشكل عملي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارة الشركات بتلك المعايير ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في حدود 07 مبادئ من إجمالي 48 مبدأ، كما ان هناك اثنان منها لا تطبق نهائيا في السوق المصرية.

خـاتمـة:

حوكمة الشركات هي حصيلة للتفاعل بين مجموعة من الأنظمة والقوانين والهيئات التي تعمل في مجموعها على خلق نظام فعال للرقابة على اعمال الشركات، حيث أنها توفر مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية والخارجية التي تعمل معا على ضبط بيئة الاعمال ووقايتها من الاضطرابات من خلال منع ظهور ممارسات التلاعب والحد من محاولات التضليل أو التأثر السلبي على أهداف الأطراف دوي العلاقة، ومن جهة أخرى تمثل الحوكمة المحاسبية جوهر نظام حوكمة الشركات كونها تعمل على توفير المعلومات المحاسبة مع التركيز على تحقيق جودة المعلومات المدرجة في القوائم والحرص على وصولها الى مستعمليها بالكيفية والنوعية والكمية المطلوبة، فحوكمة الشركات على هذا النحو ترقى الى تبني مفهوم أخلاقيات الاعمال الذي يشير الى تحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها، وتدعوا لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية، وبالعودة الى تجارب الدول المتقدمة في ميدان حوكمة الشركات نجدها بأنها قد قطعت شوطا كبيرا في تجسيد هذا المفهوم وذلك في اطار ديناميكي يعبر عن الاستجابة واتخاذ الإجراءات العلاجية للاختلالات والرهانات التي تتعرض لها بيئة الأعمال نتيجة أنشطة الشركات، حيث يبقى نظام حوكمة الشركات يحتاج الى التحسين والتطوير المستمر، في حين نجد أن حوكمة الشركات في الدول النامية تأتي ضمن متطلبات يفرضها المجتمع المدني والسياسي ويؤكد عليها المجتمع الاكاديمي كآلية مهمة لتحقيق التنمية المتوازنة واندماج اقتصاداتها ضمن التنظيم الاقتصادي العالمي.

قائمة المراجع.

المراجع باللغة العربية:

- بن عواق شرف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري تجارب دولية رائدة–، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد3جوان 2015.
- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدانمرك،2010.
- خليل محمد عبد اللطيف، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد الثاني،2003.
- دهمش نعيم حسين،القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المكاتب الوطنية، عمان، الأردن.
- رجب السيد وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2000.
- السحار أكرم صابر، العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.
- القاضي زياد عبد الكريم، وآخرون، تصميم نظم المعلومات الادارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010.
- لعبادي دلال،حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- لكوردبمنال محمد ، العبد جلال إبراهيم ، مقدمة في نظم المعلومات الادارية والمفاهيم الاساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، سنة 2003.
- متولي سامي وهبة، فجوة التوقعات في المراجعة، أسبابها وسبل تضييقها، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الازهر للبنات، العدد العاشر، يناير،1993.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجارب وحلول، القاهرة، فيفري2011، متاح على الموقع: https://www.cipe.org/legacy/publicationdocs/corpGovGuidebookArabic_0.pdf
- مركزالمشروعاتالدوليةالخاصة،دليلتأسيسأساليبحوكمةالشركاتفيالاقتصادياتالناميةوالصاعدةوالمتحولة،دورياتشهرية ،مارس 2002 متاح على الموقع: .https://kantakji.com/media/165535/file3278.pdf
- مصطفي سليمان محمد،القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الإيجابية– دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها،جامعة الزقازيق،السنة العاشرة،العددالأول،2000.
- ميكراكراسينكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، أوت 2008، متاح على الموقع: https://www.cipe.org/wp-content/uploads/2008/08/CGToolkit1012

المرجع باللغة الأجنبية:

- Cadbury A (1992) The Financial Aspects of corporateGovernance , A Report of the Committeeon Governance. Gee & Co London; disponible sur le site : http://www.ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf.
- Harlod m Williams، the mergingresponsibities of the internalauditors the lnstitute of internalauditorrs -availableat: http: //sec. Gov./news/speesh/1978/061978.

http: www .theiia orge/guidance / standard-and-practicesprofessionnel-practices-framework

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/8143/465340ENGLISH01.

- IIA, standard for the professional practice of internalauditing, (2003)،availableat:
- Le code de gouvernement d'Enterprise sociétés cotées, Rapport du groupe de travail, l'association Fran çaise des Entreprises Priv ées et le Conseil National du Patronat Fran çais, R évision de juin 2013, disponible sur le site: https://www.rsenews.com/public/dossier_eco/gouvernance-entreprise-france.php?rub=1.
- OECD 2015, G20/OECD ,Principles of CorporateGovernance, OECD Publishing, Paris, disponible sur le site :http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en.
- world Bank, Report on the Observance of Standards and Codes (ROSC) CorporateGovernance, CorporateGovernance Country Assessment, June 2006. Disponible sur le site : : http://documents.worldbank.org

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص36-55

الإدارة الالكترونية وعصرنة الخدمة العمومية: خيار تكنولوجي استراتيجي للإصلاح الإداري.

Electronic management and the modernization of public service: a strategic technological choice for administrative reform.

* د. لامية طالة.
Talla lamia
كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3-الجزائر
lamia.tll@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/15. تاريخ القبول: 2020/11/29 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص : يكتسي موضوع الإدارة الالكترونية وعلاقته بالخدمة العامة أهمية بالغة، انطلاقا من كون التحول نحو الخدمة العامة الالكترونية هو أساس ترشيدها وتحسينها، بما يؤسس لتطوير نظام إدارة الحكم والشؤون العامة في سياق تقديم خدمات عمومية تتسم بالكفاءة والفعالية والرضا من قبل المواطنين، سعت مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية إلى التخلص من الأساليب التقليدية المعتمدة في تقديم الخدمات، وبروز نمط الإدارة الإلكترونية، هذا الأخير الذي يتمتع بتأثير كبير داخل المرافق العمومية وعلى نوعية خدماتها المقدمة لجمهور المواطنين، وذلك من خلال الانتقال من الشكل التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمة إلى الشكل الإلكتروني القائم على السرعة والشفافية والموضوعية في استفادة الزبون من الخدمات العامة، حيث توصلنا في الأخير إلى التأكيد أن الإدارة العامة بحاجة إلى إصلاح عميق يشمل جميع مكوناتها، بدءا بالقوانين المنظمة لها وصولا إلى تقديم خدمة عمومية جيدة للمواطن، تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية : الخدمة العمومية، عصرنة الإدارة، الإدارة الالكترونية، الإصلاح الإداري
تصنيفJEL: L86 , H83

Abstract : The issue of electronic management and its relationship to the public service is extremely important, starting from the fact that the shift towards the electronic public service is the basis for rationalizing and improving it, so as to establish the development of a system of governance and public affairs in the context of providing efficient, effective and satisfied public services by citizens, various public departments and institutions have sought To get rid of the traditional methods adopted in the provision of services, and the emergence of the e-management style, the latter, which has a significant impact within public facilities and the quality of its services provided to the public of citizens, by moving from the traditional bureaucratic form of service provision to the electronic form based on speed, transparency and objectivity The customer benefits from public services.
As we finally came to the conclusion that the public administration needs a deep reform that includes all its components, starting with the laws that regulate it and ending with providing a good public service to the citizen. Several mechanisms have been initiated to develop the administration and adapt it to technological progress.
Keywords: Public service, modernization of administration, electronic management, administrative reform.
JEL classification codes: H83, L86

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

نتج عن التقدم العلمي والتقني وانتشار شبكة الانترنت، بروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية، والتي تراجعت معها أشكال الخدمة العامة التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، لإعادة صياغة الخدمات العمومية، وجعلها قائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال.

وبما أن الإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، أصبح من الضروري في ظل التطور الهائل في التقنيات الحديثة والثورة المعلوماتية وتوفر شبكة الانترنت وشبكات الاتصال الأخرى على كل المنظمات الاستفادة من تلك التقنية؛ لضمان جودة الأداء والإنتاج وتطوير أساليب العمل، وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة عالية، باعتبارها القوة الدافعة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة على المستوى العالمي، وكان من أهم ملامح العصر الحالي ظهور مصطلح الإدارة الإلكترونية وما تحققه من فوائد جمة في جميع القطاعات، ذلك لأن منظمات وشركات اليوم تعي بشكل جيد أهمية التغيير والتطوير ومواكبة التقدم العلمي بصفة عامة والتقدم التقني بصفة خاصة،لضمان الاستمرار والبقاء داخل هذه البيئة، ومحاولة منها لتفعيل الخدمة العمومية وممارسة أنجع لسياسات الاتصال بينها وبين جمهورها، وبالتالي التحول نحو الإدارة الالكترونية باعتبارها مفهوم يعبر عن السرعة، والتفاعل الآني، واختراق الحدود.

لقد أفرز التحول نحو الإدارة الالكترونية جملة من التغييرات على مفهوم الخدمة العمومية، تؤسس في النهاية إلي نهاية مقولة الإدارة العامة التقليدية، فنموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرص النجاح، والوضوح والدقة، في تقديم الخدمات، وإنجاز المعاملات، وبالتالي يمثل ثورة تحول مفاهيمي، ونقلة نوعية في نموذج الخدمة العمومية، وفي هذا الصدد يندرج هذا المقال العلمي الموسوم بـ " **الإدارة الالكترونية وعصرنة الخدمة العمومية: حتمية تكنولوجية للإصلاح الإداري** "، وذلك من خلال التطرق إلى الإشكالية التالية:

كيف تساهم الإدارة الالكترونية في إصلاح وعصرنة الخدمة العمومية؟.

وانطلاقا مما سبق ذكره تتضح الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع على اعتبار أن الإصلاح الإداري يمثل الدعامة الأساسية والأداة الفعالة للنهوض بالجهاز الحكومي وتحسين مستوى أدائه وتطويره بالشكل الذي يؤهله لمواكبة المستجدات والتحديات التي تشهدها الساحة

الدولية، ولتمكينه كي يكون في مستوى آمال وطموحات المواطنين وتوقعاتهم في الحصول على خدمات أفضل وفي وقت اقصر.

حيث يتفرع عن هذا الإشكال التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الخدمة العمومية: أنواعها، المبادئ الأساسية لتقديمها، ومعوقاتها؟
- ما المقصود بالإصلاح الإداري، خصائصه، وما هي أهم أهدافه؟
- ما هي أهمية تطبيق الإدارة الالكترونية في عصرنة الخدمة العمومية؟
- فيما تتمثل أبرز معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية؟

2. مفهوم الخدمة العمومية:

الخدمة العمومية هي محصلة نشاطات المنظمات العمومية المرتبطة غالبا بالدولة، ومن هذا المنطلق يرتبط تعريف وتنوع الخدمة العمومية بالنظام و السياسات الحكومية التي تحدد نطاق ومجال هذه الأخيرة، فقد يوحي مصطلح الخدمة العامة أو الخدمة المدنية بتلك الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية، والمواطنين عل مستوى تلبية الرغبات، وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنظمات العامة.

يتّسم مصطلح الخدمة العمومية بالمرونة التي تجعله يحتمل أكثر من معنى، إذ أن مجال الخدمات وإن اتحد في صفة العمومية والتي تعني انفراد السلطات العمومية في الدولة كأصل عام بتقديم هذه الخدمات لطالبيها، إلا أنها تختلف من حيث طبيعتها، شكلها، الهيئة المكلفة بتقديمها، ...

تُعرّف الخدمة العمومية كأصل عام بأنها: " **الحاجات الضرورية لحفظ الإنسان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها لغالبية الشعب والالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين**" (**بوعمامة، رقاد، 2014، ص 40**)، وبالتالي فإن أساس ومبرر قيام الحكام بتقديم الخدمات العمومية عن طريق إنشاء المرافق العامة باختلاف أنواعها هو مدى حاجة المواطنين لخدمات هذه المرافق والتي تلبي حاجاتهم العامة التي لا يمكنهم توفيرها لأنفسهم دون تدخل من الحكام (**بعلي، 2004، ص 208**).

ويعرفها Jean Ludovic Silicani بأنها: " **مجموعة النشاطات الضرورية الموجهة للمصلحة العامة تكون في متناول أكبر شريحة ممكنة بأسعار معقولة وفي ظروف مماثلة** " .(Silicani, sans date, P01)

ومن خلال التعاريف السابقة فإن العناصر المشتركة لمفهوم الخدمة العمومية تتلخص بشكل عام في النقاط التالية:

- الخدمة العمومية تتصل مباشرة بإشباع حاجة لفائدة المصلحة العامة، بحيث أن الخدمة العمومية يقابلها بالضرورة حاجة ضرورية عامة، فلولا هذه الأخيرة لما استلزم ذلك إنشاء مرافق متعددة تُعنى بتحقيق حاجات الجمهور المختلفة.
- الخدمة العمومية تصدر عن السلطات العمومية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- تحقيق المصلحة العامة هو الباعث الأول على تقديم الخدمات العمومية، لأجل ذلك فإن تقديمها ينبغي أن يكون متاحا للجميع دون تمييز، وبالكيفيات والإجراءات نفسها.
- أن الهدف الأسمى لتقديم الخدمة العمومية هو حفظ الإنسان وصيانته، وكذا رفع مستوى معيشته نتيجة التحسين المستمر لنوعية الخدمة التي يحصل عليها.

إذن يمكن القول بأنه ليس هناك اتفاق مرجعي لمفهوم الخدمة العمومية على اعتبار أن هذا المجال مرتبط بالقيم التي تقوم عليها كل دولة، كما أنه خاضع للتطور الذي تفرضه التكنولوجيات الحديثة، فالنظرة الحديثة تربط مهام الخدمة العمومية بمقتضيات الديمقراطية والمتطلبات الاجتماعية والثقافية وبضرورة المحافظة على التعددية بل وتشجع الشراكة مع المتعاملين الخواص.

2. أنواع الخدمات العمومية:

هناك تقسيمات مختلفة للخدمات العمومية إلا أن جميعها يشترك في كثير من المحاور، ومن بين هذه التقسيمات نجد التقسيم التالي:

- خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وسلامته وتقدمه مثل الخدمات التعليمية والصحية وهي خدمات يفترض أن تقدمها وتوفرها الدولة مهما ارتفعت تكلفتها.
- الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع باختلاف قطاعاته ومستوياته (خدمات لا يمكن الاستغناء عنها) مثل التموين بالماء، الكهرباء، الغاز والنقل... الخ، وما يلاحظ على هذا النوع من الخدمات أنها لم تعد حكرا على الدولة أو المشروعات العامة وإنما أصبحت قابلة للتقديم من

طرف المشروعات الخاصة، وتتم إدارتها على أسس تجارية حيث تطبق عليها معايير الربحية التجارية.

- خدمات ذات منفعة اجتماعية وثقافية يستفيد منها أفراد المجتمع، إلا أن هذه الخدمات قد لا تكون ذات أهمية بالنسبة لبعض الأفراد أو المجتمعات ومن بين هذه الخدمات نذكر مثلا: المكتبات العامة، المتاحف والمنتزهات العامة.
- خدمات ذات طبيعة اجتماعية، يمكن للأفراد أن يؤدوها بأنفسهم عن طريق إمكانياتهم الخاصة، إلا أن القصور في تأدية هذا النوع من الخدمات على أكمل وجه قد يؤثر على المجتمع، وهو ما يستدعي تدخل السلطات العمومية في أداء وتوفير هذه الخدمات ومن بين هذه الخدمات نذكر بصورة أساسية الإسكان مثلا.
- خدمات رأسمالية مكلفة لا تقتصر منفعتها على الجيل الحالي وإنما تمتد إلى الأجيال المقبلة، مثل: بناء المدارس، المستشفيات، الجامعات وغيرها (**عبد الحميد، 2001، ص 62**).

إن النشاط الحكومي الذي ينسب إليه تقديم الخدمات العامة بشكل مستمر لإشباع الحاجات العامة للمواطنين لا يهدف إلى تحقيق الربح في هذا النوع من المشاريع، حيث لا تخصص الموارد عادة في مشروعات الخدمات العامة من أجل تقديم سلع وخدمات ضرورية للمواطنين دون النظر إلى قدر تهم على الدفع، إلا أن غياب هدف الربح في هذه المشروعات التي تؤديها الوحدات الحكومية لا يعني أنها تعمل بخسارة وإنما يغيب هنا مقياس الربح الناشئ عن المقارنة بين النفقات والإيرادات.

3.المبادئ الأساسية لتقديم الخدمة العمومية:

هناك من يعتبر هذه المبادئ أنها خصائص تميز الخدمة العامة عن غيرها من الخدمات، وقد ينظر إلى هذه المبادئ – التي تعتبر تقليدية عند بعض الباحثين – وفقا لجانبين منها ما يتعلق بالجانب القانوني والإداري لتقديم الخدمة العامة ومنها ما يتعلق بطبيعة المشاريع الهادفة إلى تقديمها، ويمكن أن نعرض هذه المبادئ بصورة عامة، فيما يلي:

- **الاستمرارية:** يجب أن يتسم تقديم الخدمة العمومية بالاستمرارية والانتظام و ذلك بإتاحة الخدمة لأي فرد يحتاجها في ظل ظروف محددة، إلا في حالات يتعذر على هيئات تقديم الخدمة أن تستمر في تقديمها.

- **المساواة**: هي مبدأ أساسي في تقديم الخدمة العامة كما أنه عامل من عوامل الديمقراطية الإدارية، مضمون هذا المبدأ أنه ينبغي أن يحصل جميع أفراد المجتمع على الخدمة العامة وأن تتشابه الضريبة أو الرسم في المواقع المتشابهة، وأن يدفع الجميع بنفس الطريقة ويحصلوا على جميع الضمانات، هذا المبدأ يتضمن ضرورة توفير الخدمة العامة بدون عوائق وإتاحتها لجميع المواطنين دون استثناء وبصورة عادلة.

- **الموائمة**: إن المنفعة العامة و الخدمة العامة تتطور مع مرور الزمن وتطور المجتمعات، ومن ثم فمن الضروري وفقا لهذا المبدأ أن تقدم الخدمة بكفاءة، وأن يساير تقديمها تطور حاجات المواطن– الزبون على اعتبار أن هذه الحاجات تتغير وتتطور مع الزمن خاصة وأن المحيط بجميع مجالاته، يتميز بالتغير وعدم الثبات (CHAPUS, 2001, p608).

4. مشكلات ومعوقات الخدمة العمومية:

تشترك العديد من الدول خاصة النامية منها في معظم المشكلات التي تعاني منها الإدارة العمومية والتي يمكن وصفها بالمشاكل التقليدية للإدارة العمومية حيث اجتهد العديد من الباحثين في محاولة ضبط هذه المشاكل ومدى تأثيرها في أزمة الخدمة العمومية.

يمكن حصر جملة المشاكل التقليدية التي تعاني منها الإدارة عموما وعملية تقديم الخدمة العمومية خاصة إلى جهاز البيروقراطية في الدولة والمشاكل الناتجة عنه، فالمشكل الكبير الذي يواجه أي جمهور يتعامل ويتفاعل مع الجهاز البيروقراطي هو اتساع نطاق الخدمات الاجتماعية وحتمية التعامل مع أجهزة ومؤسسات إدارية عملاقة لتلبية حاجاتهم، حيث تتمثل مشكلات الخدمة العمومية فيما يلي:

- غياب الاتصال بين الإدارة في منظمات الخدمة العمومية وبين جماهير الخدمة، الأمر الذي ينتج عنه وجود فجوة بين ما يتم تقديمه من أداء للخدمات العمومية، وبين ما يتوقع المواطنون نحو هذه الخدمات.
- غياب البحوث والدراسات التطبيقية في الوحدات التنظيمية التي تقدم الخدمة العمومية، وعدم الاهتمام بالاستفادة من مثل هذه البحوث والدراسات التي تتوافر بشكل كبير في المؤسسات والمنظمات الأكاديمية والبحثية.

- ضعف نظم المتابعة والتقييم للخدمات العامة وتحقيق الرقابة الفعالة، بغرض التحقق من وصول هذه الخدمات للمواطنين وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة لها.
- سوء استخدام الموارد التنظيمية المتاحة في إنتاج وتقديم الخدمة العامة، وذلك إما بسبب الإهمال واللامبالاة، أو عدم الخبرة والدراية، أو بسبب السرقات.
- عدم القدرة على المحافظة على المستوى الجيد للخدمة العامة، نظرا لغياب المعايير الخاصة بالرقابة على جودة هذه الخدمة.
- نقص التأطير وعدم الاهتمام بالتكوين والتخصص.
- قدم أنماط التسيير.
- انتشار ظاهرة الرشوة.
- فشل أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية في تأدية وظائفها.
- عجز وقصور في الجانب الاستشرافي (**الحلبي، 2009، ص 29-30**).

وبصفة عامة فان مساوئ النظام البيروقراطي متعددة ولا يمكن حصرها، لأن ظروف العمل تختلف من منطقة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى، وبالتالي يختلف حجم المشاكل ومستوى التعقيدات التي تبرز على صعيد العمل.

5. الإدارة الالكترونية كأساس لإصلاح قطاع الخدمة العمومية:

1.5 عموميات حول الإصلاح الإداري:

أصبح الإصلاح الإداري من أهم المواضيع شيوعا لارتباطه بجانب التنمية، وكان سبب بروزه هو السعي لتحسين كفاءة وفعالية المؤسسات المختلفة وكذا تحديث أساليب العمل سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام، حيث أنه ينتهج اعتقادا من الدولة المنتهجة له تحقيق مستوى جودة الخدمة العمومية وبالتالي تحقيق رضا المستفيدين منها.

أ.مفهوم الإصلاح الإداري: لكي يتسنى لنا ضبط الإطار العام للإصلاح الإداري لابد من التطرق إلى تحديد مفهومه، فنجد مثلا تعريف الأستاذ **زياد رمضان:**" أن الإصلاح الإداري إجراء يمكن من خلاله الجمع بين الموارد المتاحة من أجل بناء عملية العصرنة الإدارية، التي غالبا ما تكون محدودة ونادرة وباهظة الثمن، بأفضل السبل لتحقيق أهداف محددة مسبقا بأقل ما يمكن من المجهودات والوقت والمال، أي تحقيق ما يسمى بالكفاية، الإنتاجية أو كفاية

المردودية"، وعملية الإصلاح الإداري تحتاج إلى الوظائف الإدارية الأربعة التالية: التخطيط السليم، التنظيم العقلاني، التنظيم العقلاني، التوجيه الرشيد، والرقابة الصارمة (**سالم، رمضان، 1995، ص 15-16**).

كما يصف الأستاذ **فؤاد الشيخ سالم**: " العملية الإصلاحية في حقيقتها هي وحدة واحدة مترابطة الأجزاء وهي عملية متتابعة ومتكررة الأداء بين وظائفها، وهذا يعني أنها نظام متحرك "، وعليه فإن عملية الإصلاح المثلى تتطلب صفة الاستمرارية، حيث أنها مطالبة بتتبع التغيرات التي حدثت في بيئة الإدارة التي تحاول تحسينها.

تعريف الأستاذ **حمدي أمين عبد الهادي**: "الإصلاح الإداري يعني الأخذ بالأصول العلمية والوسائل الفنية للنهوض، بمستوى الكفاءة في الأجهزة الإداريّة للدولة (**بوضياف، 1989، ص368**).

غير أن الأستاذ **فوزي حيبش** يرى أن:" مفهومه يجب أن يقوم على فلسفة واضحة المعالم محددة المعايير معروفة الأهداف، وأن يسير وفقا لتخطيط معين يومي إلى تغيير أصيل في العمل وأساليبه في العمل والتنظيم وفي العنصر البشري وفي نظرة الناس لكل هذه الأهداف يجب أن يكون عملية مستمرة ودائمة، متجددة كاملة وشاملة لكافة المستويات"(**حيبش، 1974، ص07**)، حيث يمكن النظر إلى الإصلاح الإداري على أنه عملية تتألف من مجموعة نشاطات ووظائف محددة تؤدي إلى تحسين سير الإدارة، وبالتالي التحقيق الفعلي للأهداف المسطر لها وإنشائها، مع ضمان بقائها ونموها.

ب. خصائص الإصلاح الإداري: يتضمن الإصلاح الإداري المعالجة الجزئية للمشكلات التي تواجه الحكومة وتنصب على الجهاز الإداري في الدولة، على أسس علمية سليمة تكفل تحقيق الأغراض المرجوة منه، فهو يتميز بمجموعة من الخصائص ويقوم على أسس يمكن إجمالها فيما يلي:

1. أن الإصلاح الإداري عملية شاملة ليست جزئية وإذا كان هناك إصلاح جزئي يكون في الإطار الشامل للإصلاح الإداري.

2. أن الإصلاح الإداري عملية مستمرة مع استمرار العملية الإدارية من تخطيط، توجيه ورقابة حيث تكتشف العملية الإدارية الكثير من المشاكل قبل تراكمها.

3. أن الإصلاح الإداري عملية إدارية تحتاج إلى إعداد التخطيط وتوفير المعلومات ومحاولة الإقناع وعلاج المشاكل.

4. إن الإصلاح الإداري عملية جماعية حيث تحتاج لتعاون الفريق من قيادة كممثل ومؤثر في الآخرين.

5. يتأثر الإصلاح الإداري بالدرجة الأولى بالإنسان ولا تقارن عملية استيراد الحلول للمشاكل مثل استيراد التكنولوجيا، الآلات والمواد.

6. لا يتناول الإصلاح الإداري الجوانب السياسية،الاقتصادية والاجتماعية غير أنه يؤثر فيها ويتأثر بها.

7. إن الإصلاح الإداري مفهوم معياري قيمي ذو أبعاد أخلاقيه متعددة حيث يقوم هذا الفهم للدلالة على أن التنمية والتطوير شيء مرغوب فيه ويمكن ترجمته إلى برامج وأنشطة إدارية.

8. إن الإصلاح الإداري ليس فقط وسيط أو أداة لنقل خطط التنمية بل عملية تنموية وسياسية واجتماعية لها جوانب تنفيذية واقتصادية.

9. الإصلاح ليس علاجا فقط لسلبية إدارية بل له مضامين سياسية واجتماعية ووسائل وطرق من الضروري الاتفاق عليها مسبقا من قبل من لهم علاقة بالإصلاح (**الصيرفي، 2008، ص 14– 15**).

ت.أهداف الإصلاح الإداري: يقوم الإصلاح الإداري على مجموعة من الأهداف والغايات التي بدونها يفقد أهميته ومبرر مشروعيته، وتتحدد أهداف الإصلاح الإداري بالأهداف ١لاستراتيجية السياسية العامة للدولة، والبرامج الحكومية المرتبطة بها في كافة المجالات وبالمفهوم الذي تتبناه أو تقتضي وتسعى إليه هذه الأهداف لدور وظائف الدولة، بالإضافة إلى ما يفرضه الواقع الإداري نفسه من أهداف، فعملية تحديد أهداف الإصلاح الإداري عملية منظمة ومدروسة قائمة على أسس واعتبارات محددة وتفرضها عوامل وظروف معينة:

1. معالجة الخلل ومحاربة الفساد باستئصال أسباب المفاسد، وتحسين مستوى الموارد وتحقيق المزيد من الفعالية والإنتاجية مع احترام الاعتبارات الإنسانية.

2. إعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة في صيغة جديدة تستجيب للأدوار الجديدة تكيفا مع التحولات الداخلية والخارجية لمحيط الدولة، مما يحسن من مستوى الأداء في الجهاز الإداري

وزيادة درجة الفعالية بإدخال تقنيات جديدة في التسيير على غرار التسيير التقديري للموارد البشرية.

3. تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في الجهاز الحكومي بشتى مستوياته الوظيفية وتحسين مستوى الأداء المؤسسي للقرارات والدوائر والمؤسسات العامة من خلال إيجاد أساليب ونماذج تقييد فعالة.

4. تطوير وتحسين أداء الخدمة العمومية من خلال تخطيط تنمية الموارد البشرية وتدريبها وصقل مهاراتها نظريا وعمليا، مع التركيز على حسن انتقاء العنصر البشري وتأهيله وإعداده وتدريبه ورعايته والعناية به في مساره الوظيفي.

5. ترشيد عمليات الإنفاق الحكومي عن طريق وضع وضبط آليات تسيير مالي فعالة والتركيز على اقتصاديات التشغيل من خلال تخفيض البرامج والأجهزة والأعداد الزائدة من العاملين، وتعزيز الرقابة على المال العام بغرض الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورفع مستوى الإنتاجية وتحسين مستوى الكفاءة والفاعلية وتطوير القدرة التنافسية للجهاز الحكومي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال تبسيط الإجراءات والتسريع في انجاز المعاملات وتحديث الوسائل المستخدمة وتحقيق المرونة في أساليب العمل.

6. استحداث منظومة قيم جديدة في إطار العلاقة بين الإدارة والمواطن وذلك بإعادة صياغة ميثاق هذه العلاقة والأخذ بعين الاعتبار السياق العام الجديد لمهام الدولة من جهة، وتطلعات المواطن من جهة أخرى، وتحسين أساليب التعامل مع المواطنين وتعزيز مفهوم ضرورة الاستجابة لمطالبهم لاعتبار أن تقديم الخدمة للمواطنين هو مبرر وجود الأجهزة الإدارية، ويتم ذلك من خلال إظهار مزيد من الشفافية في عمل الموظفين والأجهزة الإدارية وتعزيز مفهوم المساءلة والمسؤولية الجماعية.

7. تحسين أداء الجهاز الحكومي من خلال إزالة ازدواجية بين النشاطات التي تقوم بها الدوائر الحكومية وإيجاد التكامل والترابط بين النشاطات المتشابهة بما يخفض من تكلفة الأجهزة الحكومية. (القريوتي، 2001، ص15).

ويمكن أيضا تحديد أهداف أخرى للإصلاح الإداري تتمثل في:

- ✓ إحداث تغيير جذري للقضاء على النظام الموروث الذي يعرقل عملية تطور المجتمع وازدهاره.

- ✓ يتعلق الهدف الثاني للإصلاح الإداري بتطوير اللامركزية وتوسيع المسؤوليات والسلطات الإدارية وفق مبدأ التفويض الإداري.
- ✓ الهدف الثالث يتمثل في تطوير العلاقات الإنسانية والاهتمام بالعنصر البشري.
- ✓ يتضمن الهدف الرابع الجانب التقني الذي يتمثل في عدم حياد التكنولوجيا المتطورة وربطها مع واقع البيئة الاجتماعية
- ✓ يتعلق الهدف الخامس بالمراقبة السياسية لوضع حد لظاهرة التسلط الإداري، وهنا يبرز عنصر المشاركة الشعبية (رشيد، إدارة التنمية، 1975، ص101).

وخلاصة القول فإن الإصلاح الإداري يهدف عموما إلى إدخال تغيرات أساسية وايجابية في السلوك والتنظيم والأدوات الإدارية، وتحقيق تنمية قدرات وإمكانيات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز أهدافه وليكون قادر على الاضطلاع بالمهام والاختصاصات المحددة له وتقديم الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات العامة للمجتمع على أفضل وجه وبأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن.

2.5 الإدارة الالكترونية: مدخل نظري:

لقد أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية، كي تحسن من مستوى أعماليا وجودة خدماتها، وهو ما اصطلح عمى تسميته بالإدارة الرقمية، أو الإدارة الحكومية الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية، بذاك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بع التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية والأعمال الالكترونية وانتشار شبكة الانترنت.

في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبالتالي فالإدارة الإلكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة، كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيات أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ويتواصلون في شتى بقاع العالم(**عشور، 2010، ص 12**).

أ. مفهوم الإدارة الالكترونية: يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة، وبالرغم من حداثة هذا المصطلح وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، حيث عرفت الإدارة الالكترونية على أنها: "**استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان** "**(الطعامنة، 2004، ص 10-11).**

وانطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية توجهت تعريفات للإدارة الالكترونية حاولت ربطها بالخدمة العمومية المعقلنة، وذلك باعتبارها تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العمومية ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة (**العمري، 2003، ص 15**).

وقد عرفت الإدارة الإلكترونية وبمفهومها العام بأنها:"**تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية (أي الإجراءات الطويلة والمعقدة باستخدام الورق)،إلى أعمال وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة ودقة متناهية، وبعبارة أخرى هي استخدام الحاسوب الآلي وشبكاته في تنفيذ الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات بشكل واسع ومكثف** "**(غزلان،2010،ص 173).**

في حين من يقدم تعريفا للإدارة الالكترونية انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبعض المصطلحات المرادفة لها مثل الحكومة الالكترونية والأعمال الالكترونية، من خلال تعريفها باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة بأنها"**إطار يشمل كل من الأعمال الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال،أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة** "**(غالب،2005، ص 21).**

ب. مبادئ الإدارة الالكترونية الحكومية: يرتكز مفهوم الإدارة الالكترونية على العديد من المبادئ والأهداف، والتي سيتم تناولها في الآتي:

- **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:** وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة،بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج،واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.
- **التركيز على النتائج:** حيث ينصب اهتمام الحكومة الالكترونية الإدارة العامة الالكترونية (على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، والمال والوقت،وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة) دفعا لفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف،الغاز،لتسديد الرسوم،والفواتير المطلوبة.
- **سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:** أي إتاحة تقنيات الحكومة الالكترونية للجميع في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.
- **تخفيض التكاليف:** يعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس (**بوحوش، 2006، ص 189**).

بالإضافة إلى تقليص الإجراءات الإدارية، فمع توفر المعلومات بشكلها الرقمي تتقلص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدويا، وزيادة دقة البيانات فالثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة وسيغيب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناجمة عن الإدخال اليدوي.

وبالتالي تعتبر إدارة الحكومة الإلكترونية تحولا أساسيا في مفهوم الخدمة العامة، بما يرسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح الجمهور المستفيد من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، ويزيد مفهومها عن مجرد التميز في أداء الخدمات العامة، إلى خلق التواصل مع الجمهور عن طريق

المعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة، كما تتضمن تعديلات هيكلية في البناء التنظيمي للإدارة (**المالك، 2007، ص 13**).

ومن ثم فالإدارة الالكترونية تعمل على تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة، إلى أيادي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ مشاريع الإدارة، عن طريق إعادة التأهيل لمواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة، والاستغناء على الموظفين غير الأكفاء، وغير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد، وتقليل معوقات اتخاذ القرار، عن طريق توفير البيانات، وربطها بدوائر صنع القرار.

ت.أهداف الإدارة الالكترونية: تعمل أغلب مبادرات الإدارة الالكترونية على تحقيق انتقال، وتحول جذري من الأساليب الإدارية التقليدية، إلى العمل الإلكتروني، لتجسيد عدد من الأهداف العامة نوجزها في الآتي:

- محاولة إعادة هيكلة الإدارات العمومية التقليدية لتحسين الأداء المتمثل في كسب الوقت وتقليل التكلفة لإنجاز المعاملات وفق تطور مفهوم الإدارة الالكترونية.
- إعادة النظر في الموارد البشرية المتاحة للإدارات العمومية.
- تحسين جودة أداء العمل الإداري باستخدام أساليب إلكترونية تتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة.
- تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته، إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددها.
- التحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة، بالآليات التقنية الحديثة (**بوفاس، 2016، ص 06**).

فقد أصبحت الإدارة بمفهومها التقليدي القائم على الهرمية والتقسيم القائم على التخطيط، وأوامر في الأعلى لم تعد لازمة وضرورية، وكذلك أصبح لا يوجد ضرورة لوجود مدير وعاملين يشرف عليهم، فقد أصبح الشخص يعتمد على إدارة الذات وليس على إدارة الغير، كما أنه أصبح لا يوجد حاجة للرجوع إلى المدير للحصول على المعلومات حيث أصبح يعتمد على الانترنت وقواعد البيانات.

6. أهمية تطبيق الإدارة الالكترونية في عصرنة الخدمة العمومية:

إن إدخال مفهوم الإدارة الإلكترونية كآلية جديدة لتقديم الخدمة العمومية أصبح يقدم تحسينات هامة على شكل تلك الخدمات مما ينتج عنه تطوير المهام والأنشطة المقدمة من طرف الم رافق العمومية، فقد أصبح اليوم استغلال التكنولوجيا في تسيير المرفق العام ضرورة حتمية تفرضه المتغيرات الداخلية والدولية، نظرا للدور الذي يلعبه هذا الأخير في الرقي بالخدمات المقدمة، إذ لا يقصد من وراء اعتماد الإدارة الالكترونية تحقيق نوعية خدمات الإدارة فحسب بل أيضا استمرارية العمل الإداري، وتيسيره، وفعاليته في مواجهة المتعاملين معها.

وبصفة عامة يمكن تلخيص أهمية الإدارة الالكترونية في تبسيط الحياة الإدارية في النقاط التالية:

- أنها تمكن المواطنين من أن يكونوا في اتصال دائم بالمرافق العمومية، وهي تشكل أحسن الأدوات لتعزيز مبادئ الإدارة، وتطبيق مناهجها، ومن جهة أخرى فالإدارة الالكترونية تمكن الإدارة من معالجة بعض الملفات الإدارية من دون حضور المعنيين بها.
- إذا كانت الإدارة تعبر عن احتياجات المرتفقين وبالتالي وسيلة لخدمتهم، فإن تحسين آلياتها ومناهجها بواسطة الإدارة الالكترونية هو ضمان لمصلحتهم وعلى رأسها سرعة تحقيق الخدمة المقدمة.
- التقليل قدر الإمكان من الوثائق ومتطلبات الحصول على الخدمة العمومية، حيث أن كثرة الوثائق الإدارية تعيق العملية التطويرية للإجراءات والحصول على الخدمة العمومية عن بعد وفي أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف.
- ترفع من جودة الخدمات العمومية ، وتقزم الظاهرة البيروقراطية وتعقيداتها والتي تعتبر حاجز أمام التغيير في المرافق العمومية وتطوير الخدمات العمومية اتجاه المواطن(**غزلان، 2010، ص 175-176**)
- تحقق الإدارة الالكترونية سرعة إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة، فهي فضاء لخدمة مصالح المواطنين بطريقة الكترونية تمتاز بالمرونة والوضوح، وتعميق مفهوم الشفافية للبعد عن المحسوبية.
- كما تعتبر الإدارة الالكترونية منفذ للولوج بكل بساطة للإدارة، ووضوح أكثر للوثائق من حيث صياغتها وقراءتها، بالإضافة إلى أنها تلغي جانب كبير من العلاقة الضارة بين الإدارة ومواطنيها، فتخفيف الشكليات يحد من سوء العلاقة بين الإدارة ومواطنيها من حيث تقديم

الخدمات، والمواطن مبدئيا له نظرة سيئة في تعامله وعلاقته مع الإدارة أيا كان شكلها بسبب تصرفاتها الإكراهية ، المتسلطة والمدعمة.

- إن الإدارة الالكترونية تساهم في تحديد دقيق وواضح للإجراءات الإدارية وتعمل على أن لا تكون هذه الأخيرة مبهمة (**حماد، 2007، ص 60**).

إن ترشيد الخدمة العمومية، يدفع إلى ضرورة اعتماد مبدأ عمل مراكز خدمة المواطن " **الذي يبنى على وجود مراكز قادرة على الاتصال بكافة إدارات الدولة، تستطيع بالنيابة على المواطن متابعة كافة معاملاته، بما في تلك المعاملات التي تتم عبر أكثر من إدارة واحدة، حيث لا يضطر المواطن إلى الانتقال من إدارة إلى أخرى لمتابعة معاملاته** " (**عشور، 2010، ص 65**).

7. معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية:

يجابه تطبيق الإدارة الالكترونية تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها كل مبادرة ، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الالكترونية فيما يلي:

أولا: المعوقات الإدارية: تتجه بعض الدراسات إلى تحديد ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الالكترونية، وترجعها إلى الأسباب الآتية:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها.
- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية.
- المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية، ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.
- مقاومة التغيير في المنظمات، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي (**آل فطيح، 2008، ص 42-43**).

ثانيا: المعوقات السياسية والقانونية: تشمل هذه المعوقات ما يلي:

- غياب الإرادة السياسية الفاعلة ، والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الالكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.
- غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الالكترونية وترقيته.
- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق، وتخريب برامج الإدارة الالكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الالكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الالكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية، والسرية في التعاملات الالكترونية (**آل فطيح، 2008، ص 44**).

ثالثا: المعوقات المالية والتقنية: حيث تتمحور حول:

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول الالكتروني.
- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذلك كفاءة عالية.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية.
- صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنت، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الكثير من الأفراد.
- معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.

رابعا: المعوقات البشرية: ويمكن تحديدها في الآتي:

- الأمية الالكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.
- غياب الدورات التكوينية، ورسكلة موظفي الإدارة، والأجهزة التنظيمية في ظل التحول للإدارة الالكترونية.
- الفقر وانخفاض الدخل الفردي، أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الالكترونية.

- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه (فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها)، أدى إلى ازدياد حدة التفرق، و أضعف مشاريع الإدارة الالكترونية.
- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الالكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الالكتروني خوفا عن امتيازاته ومنصبه **(عشور، 2010، ص 39)**.

خامسا: المهددات الأمنية: تتمثل هذه المهددات في التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الالكترونية، خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية، ويمثل فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الالكترونية، مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية، حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حذفها أو تدميرها **(المالك، 2007، ص 43)**.

وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي:

- ✓ **العنصر المادي:** من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.
- ✓ **العنصر التقني:** باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.
- ✓ **العنصر البشري:** بالعمل على تنمية مهارات،ورفع قدرات، وخبرات العاملين في هذا المجال.

لكن الإشكال الذي يحتاج إلى نقاش هو كيف يمكن تحقيق التنسيق، والانسجام بين هذه العناصر، في ظل التباين بين محددات كل عنصر منها، خاصة أمام مشكل الفجوة الرقمية، وضعف مؤشرات الجاهزية، وتباين مستوى التقدم التقني بين دول متقدمة وأخرى نامية **(القحطاني، 2008، ص13)**.

في الأخير يمكن القول أن مفهوم الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للأفراد يأخذ معاني وأبعاد جديدة، تبعا للتطورات السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، ففي ظل الحكم الراشد أصبح الاهتمام بالغا بمفهوم ترشيد الخدمة العمومية، التي تترجم سياسة الإدارة العامة، وتفاعلاتها في إطار إقامة حكم راشد على مستوى منظمات ومؤسسات الخدمة العمومية، وما أصبح يعرف بالخدمات العامة الالكترونية، التي يطرحها بديل الإدارة الالكترونية، كآلية أثبتت الدراسات العلمية نجاعتها في خلق نمط جديد من الخدمات العمومية، يدعم عناصر النزاهة، الشفافية، العدالة، سرعة الاستجابة لحاجيات الأفراد، والاهتمام بالمواطن الذي يمثل محور التنمية المحلية، وتفعيل مبدأ التوجه بالعميل داخل مراكز ومؤسسات الخدمة العمومية.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن تطبيق الإدارة الالكترونية كآلية لترشيد الخدمة العمومية، يمثل إستراتيجية محورية يمكنها إضفاء نتائج ايجابية على عمل الأجهزة الإدارية الحكومية، ويحقق مقدار من المصداقية في عمل منظمات الخدمة العمومية، فالتوجه نحو نشر المعلومات الضرورية أمام طالب الخدمة المدنية كالإعلان عن التوظيف، توفير البيانات الأساسية للخدمات، وإيجاد منافذ للخدمة العمومية بمختلف أنواعها صحية، تعليمية، تجارية، من شانه أن يحقق رضى المواطن على نوعية الخدمات التي يطلبها، كما يقضي على عنصر الشك لدى المواطن، و يقلل من حدة العلاقة الصراعية بينه وبين مؤسسات الخدمة العمومية، عن طريق خلق مؤسسات عامة تتصف بالفعالية والكفاءة، وتستجيب لاحتياجات المواطنين، وتضمن المساواة في الحصول على خدمات عالية المستوى.

ومن هنا نستنتج أن الخدمة العمومية الالكترونية يعترضها مشكل الأمية الالكترونية إضافة إلى ضعف حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفقدانها إلى بيئة الكترونية مناسبة لإستراتيجيتها الأمر الذي شكل تهديدا لواقع الجاهزية الالكترونية وعليه نخلص إلى **توصيات** نراها مناسبة من أجل تقديم خدمة عمومية الكترونية لائقة:

- ضرورة الاهتمام بمشكل الأمية التقنية ونشر الثقافة الالكترونية.
- دعم برامج التعليم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات على مختلف مستويات وأطوار الدراسة قصد خلق مجتمع معلومات قادر على التواصل.
- توفير البنى التحتية والمنشات القاعدية الملائمة لتطبيق الخدمة الالكترونية.
- حل المشاكل المرتبطة بالأمن المعلوماتي بالنسبة للمؤسسات العمومية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.
- تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة وسرعة الاتصال، وتوفير مجانية الانترنت لاسيما في قطاع التعليم والصحة.
- الاهتمام بدور القوانين والتشريعات المنظمة للخدمة العمومية الإلكتروني.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- بعلي محمد الصغير، (2004)، القانون الإداري، دار العلوم للنشر، الجزائر.
- بوحوش عمار، (2006)، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- بوضياف أحمد، (1989)، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- حبيش فوزي، (1974)، الإصلاح الإداري في لبنان، دار العالم العربي، بيروت.
- رشيد أحمد، (1975)، إدارة التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة.

- سالم الشيخ فؤاد، رمضان زياد، (1995)، المفاهيم الإدارية الحديثة، الطبعة الخامسة، مركز الكتب الإداري، الأردن.
- الصيرفي محمد،(2008)،الإصلاح والتطوير الإداري،مدخل للحكومة الإلكترونية،دار الكتاب القانوني للنشر، القاهرة.
- الطعامنة محمد محمود، العلوش طارق شريف، (2004)، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن.
- عبد الحميد عبد المطلب، (2001)، التمويل المحلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- غالب سعد ياسين، (2005)، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- القريوتي محمد قاسم، (2001)، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان.
- Chapus René(2001), Droit Administratif Général, Tome I, 15éme Edition, Edition Montchrestien, Paris,.
- Silicani Jean-Ludovic,(Sans Date), La Situation Du Service Public Et De La Fonction Publique En France, France.

ثانيا: المجلات العلمية:

- بوعمامة العربي، رقاد حليمة، (2014)، الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية: رهانات ترشيد الخدمة العمومية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 19.

ثالثا: أطروحات الدكتوراه والماجستير:

- آل فطيح حمد قبلان، (2008)، دور الإدارة الالكترونية في التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية: دراسة مسحية على ضباط شرطة المنطقة الشرقية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الحلبي نهى سعد، (2009)، تأثير أخلاقيات الخدمة العامة على تمكين العاملين: دراسة تطبيقية على المستشفيات العامة في محافظة دمشق، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق.
- حماد مختار، (2007)، تأثير الإدارة الكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاته في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي، جامعة الجزائر3.
- عشور عبد الكريم، (2010)، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة.
- العمري سعيد بن معلا، (2003)، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية: دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- غزلان سليمة، (2010)، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، الجزائر.
- القحطاني منصور، بن سعد، (2008)، مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها: دراسة مسحية على منسوبي مركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية الملكية السعودية بالرياض،رسالة ماجستير،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- المالك بدر بن محمد، (2007)، الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية: دراسة مسحية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

رابعا: المؤتمرات العلمية:

- بوفاس الشريف، (2016)، الإدارة الالكترونية كإستراتيجية فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: الواقع والمأمول، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الأداة الالكترونية في التسيير الحضاري، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة 3.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN:2571-9866
المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص56-73 EISSN:2661-7854

الإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا(العقبات والحلول):
دراسة تقييمية للفترة 2010-2020

Foreign direct investment in Africa (obstacles and solutions): an evaluation study for the period 2010-2020

د. قاسم شاوش لمياء*
Gacem chaouch lamia
جامعة المدية – الجزائر
Gacemchaouch.lamia@univ-medea.dz

د. قاسم شاوش سعيدة
Gacem chaouch saida
جامعة خميس مليانة – الجزائر
S.GACEM-CHAOUCH@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/07 تاريخ القبول: 2020 /11/25 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال الفترة 2010-2020، ومعرفة العقبات التي تحول دون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا خلال هذه الفترة، واقتراح الحلول لترقية الاستثمار فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن التحدي الذي يواجه القارة السوداء في ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد السواء، يتطلب تضافر جهود محلية، إقليمية، ودولية كإعادة تحديد دور الدولة، التكامل الإقليمي والشراكة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، العقبات، الحلول، إفريقيا.

تصنيف JEL: F3، F21

Abstract:

This research aims to assess the reality of foreign direct investment in Africa during the period 2010-2020, to know the obstacles that prevent attracting foreign direct investment to Africa and to propose solutions to promote investment in it.The study concluded that the challenge facing the black continent in promoting and encouraging foreign and domestic investments alike requires the concerted local, regional and international efforts such as redefining the role of the state, regional integratio and international partnership.

Key words: foreign direct investment, obstacles, solutions, Africa.
Jel Classification Codes : F3. F21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

منذ ثمانينات القرن الماضي تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر لمكانته المهمة بين وسائل التمويل الخارجي كمصدر لنقل المعرفة العلمية وانتقال التكنولوجيا وتغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا ولدوره المهم في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية الشيء الذي تعاني منها دول العالم والدول الإفريقية بصفة خاصة.

وتعتبر العوامل الجغرافية والسكانية المعاكسة، إضافة إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي وضعف البنى التحتية وبيروقراطية الإدارة أهم العوائق أمام خلق مناخ سليم للاستثمار والنمو في إفريقيا. فرغم الإجراءات التي اتخذتها بلدان القارة الأفريقية لمعالجة هذه المشاكل، لايزال الطريق طويلا أمام أفريقيا لتعويض الأرضية التي خسرتها حتى تتأكد من اللحاق بغيرها من البلدان النامية.

مشكلة الدراسة:

بناء على ماتقدم أعلاه ونظرا لنصيب أفريقيا المنخفض من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي بالرغم من تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية خلال الفترة الأخيرة. نطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهي العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، وماهي الإجراءات المحلية والدولية والإقليمية لترقية الاستثمار فيها ؟

فرضيات الدراسة:

-الفرضية الأولى: سجلت أفريقيا زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب زيادة تدفقات الاستثمار في جنوب إفريقيا، وهذا يثبت إحراز بعض التقدم في أفريقيا، إلا أن هذا المعدل يبقى غير كافي لتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

-الفرضية الثانية: تواجه إفريقيا العديد من العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كإنخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي، انخفاض النمو والإنتاجية وضعف البنية التحتية.

-الفرضية الثالثة: يعتبر اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ضرورة حتمية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدلات نمو إقتصادية أكبر.

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

-أنها محاولة لدراسة إشكالية عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن إفريقيا.

-أنها تبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي في أفريقيا، الذي تفتقر إليه الدراسات العربية والجزائرية، كما وأنها مهمة لتعزيز وترقية الاستثمار الأجنبي في أفريقيا.

-أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

-التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا.

-التعرف على عقبات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا.

-التعرف على الإجراءات الإقليمية والدولية لترقية الاستثمار في إفريقيا.

-الإسهام في وضع بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تستفيد منها إفريقيا في ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر.

-المنهج والأدوات المستخدمة:

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي استنادا على البيانات المتوفرة والتي تناولت واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، في حين تم تحليل إشكالية عزوف الاستثمار الأجنبي عن أفريقيا من خلال قراءة التقارير السنوية والاجتماعية بين سنوات 2010 و2020، وذلك من أجل معرفة وتحليل العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا والحلول الممكنة لترقية وتشجيع الاستثمار فيها.

2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أفريقيا زيادة نسبته 2 % لتبلغ 59 مليار دولار سنة 2017 بعد أن كانت 57 مليار دولار سنة 2014، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية. واجتذبت التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك، منها الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات المالية والبيع بالتجزئة.

وقد سجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في أفريقيا، في حين شهدت المناطق الأخرى تراجعا في الاستثمارات. ففي أفريقيا الجنوبية تضاعفت التدفقات تقريبا لتبلغ 13 مليار دولار، يرجع الجزء الأكبر منها للتدفقات التي سجلت رقما قياسيا في جنوب أفريقيا وموزانبيق. وكانت الهياكل الأساسية عامل الجذب الرئيسي في البلدين، بالإضافة إلى قطاع الغاز الذي كان له دور هام أيضا في موزانبيق.

أما في شرق أفريقيا، فقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15 % ليبلغ 6.2 مليار دولار نتيجة ازدياد التدفقات إلى كل من إثيوبيا وكينيا. وأصبحت كينيا مركز أعمال أثير ليس في مجال التنقيب عن الغاز والنفط فحسب، وإنما في مجالي التصنيع والنقل أيضا. وقد تستقطب الإستراتيجية الصناعية الأثيوبية رؤوس أموال آسيوية لتطوير قطاع التصنيع لديها.

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 7 % لتبلغ 15 مليار دولار. في حين شهدت كل من وسط وغرب أفريقيا تراجعا في التدفقات الوافدة إليها لتبلغ 8 مليارات و 14 مليار دولار لكل منهما، على التوالي. وهو ما يرجع جزئيا إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في كل منهما.

وتشهد الاستثمارات من داخل أفريقيا زيادة هي الأخرى، بزيادة الشركات عبر الوطنية من جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا، ففي الفترة بين عامي 2010 و2013، سجلت حصة المشاريع الاستثمارية الجديدة عبر الحدودية الناشئة من داخل أفريقيا زيادة لتبلغ 18%، بعد أن كانت نسبتها أقل من10% خلال الفترة السابقة، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل الإقليم مصدرا هاما لرأس المال الأجنبي بالنسبة للعديد من البلدان الأصغر التي عادة تكون غير ساحلية أو غير مصدرة للنفط في أفريقيا.(الأنكتاد، 2017، صفحة 54)

وتتركز المشاريع الاستثمارية داخل أفريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات. ولا تتجاوز حصة الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من داخل الإقليم نسبة 3 %، مقارنة بنسبة 24 % للمشاريع الجديدة من خارج الإقليم (خلال الفترة 2010-2013). ويمكن أن تسهم الاستثمارات من داخل الإقليم في بناء سلاسل قيمة إقليمية، غير أن المشاركة الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية لا تزال إلى حد كبير محدودة بإدماج المواد الخام في مراحل الإنتاج النهائية من صادرات البلدان المتقدمة.(الأنكتاد، 2014، صفحة 45)

3. عقبات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا

تواجه أفريقيا العديد من العقبات التي تحول دون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتم حصرها في ثلاث نقاط: انخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي، انخفاض النمو والإنتاجية وضعف البنية التحتية.

1.3. انخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي

السبب الرئيسي لانخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي في إفريقيا يرجع إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار مقارنة بالمخاطرة، الذي ينجم عن انخفاض المحفزات الممنوحة، وتتمثل أهم المخاطر التي تواجه المستثمر الأجنبي في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، المخاطر السياسية وعدم كفاءة النظم القانونية، ونقص الترويج الاستثماري.

أ. عدم استقرار الاقتصاد الكلي: بالرغم من نجاح بعض دول إفريقيا مؤخرا في تقليص العجز في الميزانية وخفض معدل الزيادة في النقود والتضخم، إلا أن المتأخرات في سداد الديون المحلية والخارجية على السواء لاتزال تمثل مشكلة كبيرة في هذه البلدان (وهذا ما أثبتته الأحداث في غابون وزمبابوي بعد فقدان السيطرة النقدية والمالية بسرعة).

وترجع أهم أسباب ضعف أداء الاقتصاد الكلي إلى: التاريخ الاستعماري والوضع الجغرافي غير الموالي، والاعتماد الاقتصادي الكبير على صادرات المنتجات الأولية، وأخطاء السياسة الاقتصادية الكلية.(حسين، 2004، صفحة 23)

ب. المخاطر السياسية وعدم كفاءة النظم القانونية: من أهم انشغالات المستثمر الأجنبي هي الوضع السياسي للبلد المقام فيه الاستثمار. وما مدى مصداقية النظم القانونية وهذا ما تفقده أغلب الدول الإفريقية.

-المخاطر السياسية: إن المخاطر السياسية التي يأخذها المستثمرون الأجانب بعين الاعتبار، تكمن في الأحداث والتغيرات الداخلية التي تحدث في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات، إلى جانب التغيير في العلاقات بين البلد المستقبل والبلد المستثمر. حيث تهدد الصراعات المسلحة إمكانية استمرار البرامج الرامية للنمو، ولكن المجتمع الدولي والمؤسسات الإفريقية مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعمل الآن لايجاد سبل لدعم البلدان المشاركة في

عمليات حفظ السلام(مثل سيراليون ونيجيريا) والبلدان التي كانت تستقبل أعداد كبيرة من اللاجئين مثل غينيا.

كما أن منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تساعد البلدان التي خرجت من صراعات مسلحة على إعادة بنيتها الأساسية المادية واستعادة قدرتها على تحصيل الضرائب وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

–عدم كفاءة النظم القانونية: لقد قدمت الكثير من الحكومات ضمانات بالمعاملة المتساوية للاستثمارات الأجنبية والوطنية. كما قام عدد من البلدان بإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكيات أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة. ولكن لاتزال أوجه الإصلاح القانونية في الدول الإفريقية غير كافية، رغم بعض التقدم على المستوى الإقليمي من خلال نشاط"هيئة تنسيق قوانين الأعمال التجارية في إفريقيا". فالاستثمار الخاص لن يحرز تقدما في بلد يفقد فيه المستثمرون والمقرضون أموالهم بسبب نظام قضائي غير كفء يفشل في تنفيذ العقود وحقوق الملكية. (جويل وزيافانغ، 2018، صفحة 33)

ج. نقص الترويج الاستثماري: أصبح الترويج الاستثماري(وهو إقناع المستثمر بالمجيء) شائعا في السنوات الأخيرة. حيث دول إفريقيا بحاجة لوضع برنامج مخطط بعناية للإعلام في الخارج عن أوجه التحسين التي يجري الاضطلاع بها في الداخل، ليس من خلال الكثير من النشرات الإعلامية المكلفة، وإنما من خلال حملات العلاقات العامة المتطورة والممتدة لفترة طويلة، ومن بين الأجزاء المهمة في الترويج التي غالبا ما تهمل كثيرا: تقديم مساعدات فعالة للمستثمرين المهتمين، وعمليات المتابعة بأسلوب قطاع الأعمال، ومساعدة المستثمرين الحاليين على حل المشكلات الإدارية.

وتكمن أهمية الترويج الاستثماري في كونها تؤكد للمستثمر استعداد البلد المضيف لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تؤمن نجاح استثماراته في بلدانها. كما تعكس الأسلوب الأمثل لإبراز المزايا النسبية للبلد المضيف، والتي على أساسها يبدأ المستثمرون بالمقارنة بين البلدان واختيار الأمثل منها. ومن بين الإجراءات التي تؤدي إلى نجاح البرامج الترويجية، هي توحيد جهات التعامل مع المستثمرين الأجانب سواء على مستوى ترويج الدول المعنية كموقع مناسب للاستثمار أو على مستوى تنفيذ الإجراءات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، وقد كانت أكثر الحالات نجاحا تلك التي حصرت فيها الحكومات مسؤولية إدارة العلاقات مع

المستثمرين الأجانب بهيئة أو وكالة واحدة.(Economie research papers, 2018,p44)

2.3. انخفاض النمو والإنتاجية

تعود أهم أسباب انخفاض النمو والإنتاجية في القارة الإفريقية إلى عدة عوامل كتقييد التجارة الدولية، ارتفاع أسعار الضرائب والديون وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (أرنستو، 2018، صفحة 23)

أ. تقييد التجارة الدولية: تتميز إفريقيا خاصة جنوب الصحراء بأنها أقل انفتاحا على التجارة الدولية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. حيث ترتكز التجارة في هذه الأخيرة على طائفة ضيقة من السلع الأولية، وقد انكمشت حصة إفريقيا في السوق، فخلال الفترة(2013-2017)، كانت حصة إفريقيا من إجمالي صادرات العالم 5.9 من الصادرات و2.7 من الواردات، وترجع أسباب هذا التباطؤ إلى القيود الشديدة في أنظمة إفريقيا التجارية، وإلى النمو البطيء في دخل الفرد، وارتفاع تكاليف النقل أو بعد القارة عن الأسواق الكبرى. إضافة إلى عوامل أخرى. ورغم أن إفريقيا حققت تقدما كبيرا في تحرير التجارة في أعوام التسعينات إلا أن سياستها التجارية تظل في المتوسط أكثر حمائية من أغلب شركائها التجاريين والمنافسين.

ب. ارتفاع أسعار الضرائب والديون: تتميز البلدان الإفريقية بارتفاع ضرائبها وارتفاع حصيلة ديونها، وهذا ما يخفض عزيمة الاستثمار الخاص(المحلي أو الأجنبي) خاصة وأن القطاع الخاص هو القاطرة الرئيسية للنمو.

-ارتفاع أسعار الضرائب: من بين الأسباب التي تفسر انخفاض مستوى الاستثمار الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء، ارتفاع أسعار الضريبة ورسوم الاستيراد بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها جماعات المصالح الخاصة إلى دائرة مفرغة أدت فيها إلى الإعفاءات المتزايدة من تآكل قاعدة الضريبة ودفعت صانعي السياسة في نهاية المطاف إلى زيادة أسعار الضريبة بدرجة أكبر لتحاشي العجز المتصاعد في الميزانية.

وبالإضافة إلى ماتسببه الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط من تشوهات في النظم الضريبية، حيث ينطوي على تفضيل المستثمرين الجدد وتمييز ضد المستثمرين الموجودين بالفعل(المحليين). ويؤدي انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى زيادة مفاجئة في العبء الضريبي

على الشركات. وفضلا عن هذا، فإن هذه الامتيازات غالبا مايتم منحها من خلال إجراءات إدارية معقدة وبيروقراطية تشجع الفساد الإداري. ويعتبر النظام الضريبي المستقر والتلقائي والذي يشتمل على أسعار معقولة، ولايتضمن أية حوافز تمييزية أفضل بالنسبة للمستثمرين والدولة المضيفة معا.

–تراكم الديون: إن تراكم الديون في الدول الإفريقية، وضعف سيرتها في تسديد القروض السابقة تعتبر عقبة أمام الاستثمار الخاص. نتيجة خفض معدل عائد رأس المال المتوقع بعد دفع الضريبة. حيث بلغ إجمالي الديون في إفريقيا جنوب الصحراء خلال سنة 2015،2016 2017،9،11،12بليون دولار على التوالي.((le d évelopment en Afrique ,2018, p44

ب. عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي: تميل البلدان الإفريقية نحو عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي الحاد خاصة بين القطاعين الحضري الرسمي والقطاع الريفي غير الرسمي، فمستويات الفقر والبطالة عادة أعلى كثيرا في القطاع الريفي، ومما يزيد من تفاقمها ملكية الأرض غير المضمونة، حيث تتعرقل سبل الحصول على الأرض في إفريقيا بشكل أكبر بفعل قواعد نظم حيازة الأرض التي تقوم على مبدأ حق الانتفاع الذي يقضي بأن الأرض يمكن استخدامها ولكن لا يمكن تملكها بشكل فردي، ويعتبر زعيم القرية وصيا على الأرض وهو الذي يقرر الكيفية التي تستخدم بها.

ونتيجة لذلك، يمكن حرمان الزراع من الحصول على الأرض حتى وإن كانت متاحة فعليا، وإمكانية إبطال عقد إيجار الأرض في أي وقت لاتشجع على تطبيق ممارسات زراعة جيدة، لأن المستأجرين لايكونون متأكدين من الحصول على المنافع الطويلة الأجل، لما يبذلونه من جهود. وينتج عن هذا اعتماد الريف على التحويلات المالية وعلى العمال المشتغلين في المناطق الحضرية، ودخل الأسرة يتقاسمه أفرادها، مما يزيد من ارتفاع مستويات الفقر النسبية. ويخلق حوافز سلبية للعثور على عمل، وبالتالي يخفض النمو.

3.3. ضعف البنية التحتية

هناك عامل آخر يعرقل الاستثمار الخاص والنمو في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال زيادة تكلفة الاستثمار في رأس المال المادي، وهو ضعف البنية الأساسية وخاصة في قطاعات مثل (المواصلات، الموانئ والطرق والسكك الحديدية) وتوليد الطاقة.

أ. تأثير البنى الأساسية على تنافسية الاقتصاد الإفريقي: إن البنى التحتية في إفريقيا تتصف

بعدم الفعالية والندرة إن صح التعبير، الأمر الذي يؤدي إلى دفع فاتورة عالية للحصول على نوعية خدمة مرضية، مما يحول دون جذب أي استثمار محلي أو أجنبي. فزيادة تكلفة البنى التحتية يرفع من تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعاره في الأسواق، وبالتالي يؤثر على المركز التنافسي للمؤسسة، مما يضطرها للانسحاب. وبالتالي تراجع الاستثمار وماله من أثر سلبي على الاقتصاد الكلي. ولتوضيح ذلك ندرج المثالين التاليين: (le d évelopment en Afrique ,2018, p54)

-المقاول أو المستثمر الذي لديه مؤسسة وطبيعة نشاطه تحتاج لمياه كثيرة، فهو ملزم بالاستثمار المكمل، أي بناء مخازن للمياه حتى يضمن استمرار عمله بانتظام.

-كذلك الفلاح الذي هو بحاجة لري مزرعته فهو بحاجة للكهرباء لإدارة المحركات التي تعمل على جذب المياه من باطن الأرض، فعدم وجود كهرباء تكلفة إضافية لضمان ري مزرعته بانتظام.

ب. أسباب ضعف البنى التحتية في إفريقيا: يفرض سوء حالة البنية الأساسية تكاليف ثقيلة على منتجي السلع التجارية، فضل عن التكاليف الناجمة عن حرمان الكثير من البلدان النامية الإفريقية من السواحل. وتعود أسباب عدم كفاية موارد الميزانية، والاستيلاء على الأموال العامة بأساليب تنطوي على التدليس بسبب تحويل الموارد العامة بعيدا عن الاستخدامات المقصودة، إضافة إلى الرشوة التي تسمح لأفراد قلائل من المجتمع بالحصول على أرباح لا يستحقونها عن طريق منح إعفاءات ضريبية أو إعانات لذوي المصالح الخاصة. وهذا ماينجم عليه الفساد وسوء تخصيص الأموال العامة. بما يشكل انتهاكا للقانون وإجراءات الميزانية. ويجري ذلك أحيانا بالتواطؤ مع موظفين في الوزارات التي تتولى الإنفاق أو مع بعض دافعي الضرائب.(the world bank, 2018, p88)

4. الإجراءات المحلية، الإقليمية والدولية لترقية الاستثمار في أفريقيا

إن ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي يتطلب تضافر جهود محلية، إقليمية ودولية، كإعادة تحديد دور الدولة، التكامل الإقليمي والشراكة الدولية.

1.4. إعادة تحديد دور الدولة

لم يكن هناك حدود مقررة لمجال نشاط الدولة حتى وقت قريب، فبالإضافة إلى الوظائف السيادية لها(الأمن، العدالة والتعليم والرعاية الصحية) انخرطت في الحياة الاقتصادية عن طريق

سيطرتها المباشرة على إنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع والخدمات. وفي عدد من البلدان الإفريقية، كانت ومازالت مسؤولة أيضا عن إدارة المؤسسات المالية، إلى جانب السيطرة على تدفقات التجارة ورأس المال بين الاقتصاد القومي وبقية أرجاء العالم.

ويتعين على الدول الإفريقية أن تخلص نفسها تحديدا من هذا الإطار التنظيمي التقييدي، إذا ما كانت تريد أن تحقق ما تصبوا إليه، ولكي يحدث هذا يجب أن يركز العمل الحكومي على ثلاثة مجالات ندرجها فيما يلي:

أ. تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي: على ضوء ظروف وأهداف كثير من البلدان الإفريقية، كما أبرزتها وثائقها الخاصة بإستراتيجية تخفيض عدد الفقراء، فإنه من الضروري إيلاء الأولوية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال السياسات التالية: السياسة الضريبية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.(Economie research papers, 2018, p4)

–السياسة الضريبية: للسياسة الضريبية دورا مهما على وجه الخصوص، فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، وتخفيض أعداد الفقراء، ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة. بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي ذات قاعدة عريضة.

ومن الضروري في الوقت ذاته، تخفيض الإنفاق غير المنتج(مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة أو زيادة الإنفاق لصالح الفقراء، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المصروفات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي. وينبغي تعزيز نظم إدارة المصروفات والقيام بالرقابة الميدانية.

–السياسة النقدية: ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة، وتحقيقا لذلك يستحسن الاعتماد على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة. مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق.

–سياسة سعر الصرف: لقد أدى التحول اتجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه

سوء التكافؤ الأساسية بين العملات في بلدان إفريقية كثيرة. ورغم ذلك. فإن جميع البلدان مطالبة بأن تدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة تسهيلا لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار وتشجيع تنويع الصادرات والنمو.

ب. التعجيل بالإصلاحات الهيكلية: إضافة إلى دعم استقرار الاقتصاد الكلي، سوف تحتاج البلدان الإفريقية إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام الاستثمار والنمو. ورغم تباين الأولويات بين البلدان فلا بد من الاهتمام الخاص بما يلي:(سيني، 2014، صفحة 12)

-الاستثمار البشري: من خلال تعزيز برامج التعليم الأساسي حتى يمكن تعميم التعليم الابتدائي الشامل. والقضاء على التفرقة بين الجنسين في الوصول إلى مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، والاستفادة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على الانترنيت، إضافة إلى بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية، والأهم من ذلك شن حملات قوية لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة(الايدز) من خلال برامج الوقاية والرعاية والعلاج.

-تحسين البنية الأساسية والاهتمام بالزراعة: تحتاج البلدان الإفريقية إلى استثمارات جديدة في الطرق والموانئ والمياه النقية والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى المنافذ البحرية وتحتاج إلى تعزيز تكاملها الاقتصادي مع البلدان الأخرى، وسوف يكون من الضروري تغيير الممارسات الزراعية وزيادة الكفاية الإنتاجية بالنسبة لكل من المحاصيل الغذائية والتصديرية. حتى يتسنى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

-ترقية النظام المصرفي: يتعين على كثير من البلدان تدعيم التنظيم والإشراف على البنوك، وإعادة رسملة وإعادة هيكلة المؤسسات القابلة للاستمرار ماليا رغم ضعفها، وتحسين مستوى استرداد الديون، وتنشيط أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة البنوك، والحد من التعطيلات الإدارية البيروقراطية. إضافة إلى تنويع الخدمات، ومحاولة منح تسهيلات ادخارية لازمة خاصة للفقراء.

-تدعيم القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص هو القاطرة الرئيسية لزيادة، وامتصاص البطالة.

وبالتالي لابد من تحريره من الإجراءات التنظيمية أو البيروقراطية المعوقة ثقيلة الوطأة والبطيئة التي يمكن أن تبطئ توسعه. ولتحقيق ازدهار القطاع الخاص يستلزم دعمه ومساندته من جانب قطاع مصرفي ومالي سليم في سياق مؤسسي محرر. وبصفة خاصة لابد من إدارة السياسة الائتمانية بطريقة مرنة. وأن توجه نحو مكافحة التضخم. كذلك يجب أن تكون أسعار الصرف وأسعار الفائدة حقيقية على قدر الإمكان. وتعكس الاختلافات الدورية الداخلية في حين تظل مرتبطة بظروف السوق الدولية (إيفا وكالا، 2016، صفحة 30)

2.4. التكامل الإقليمي

يعتبر التكامل مصدرا محتملا آخر لتعزيز التجارة والاستثمار، والكفاءة الاقتصادية والنمو بوجه عام. وبالنسبة للبلدان الإفريقية، التي تعاني من صغر سوق كل منها بمفرده. وضعف البنية التحتية، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية، فإن التكامل الإقليمي يمكن أن يكون حلا لأغلب مشاكلها.

أ. أهمية التكامل الإقليمي في إفريقيا: إن التكامل الإقليمي لا يتعارض مع العولمة، وفي الواقع إقامة المناطق الاقتصادية الإقليمية التي تحاول فيها البلدان (لأسباب تاريخية أوجغرافية أوثقافية أواقتصادية أوسياسية) خلق منطقة استقرار ونمو أو تضامن كانت مفيدة عادة في تسهيل الطريق أمام تحقيق التكامل العالمي الكامل. وبالنسبة للبلدان الإفريقية، تتضمن الفوائد التي يوفرها التكامل الإقليمي فرصا لتحقيق وفرات الحجم وتسهيل العمليات الإنتاجية التي ستزيد من القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال دوليا، وهناك نواحي أخرى مثل التنسيق بين القواعد والإجراءات، وحرية تداول السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وإلغاء الحواجز الجمركية، التي يمكنها أن تخلق مناخا للأعمال يجذب ويشجع نشاط الاستثمار الأجنبي والمحلي. (روبرت، 2016، صفحة 44)

وتتسق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا مع جهود القادة الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المجموعات الإقليمية لا يشكل سوى حصة صغيرة من التدفقات داخل أفريقيا بالنسبة لمعظم التجمعات دون الإقليمية، ولا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المجموعة حصة كبيرة من الاستثمارات داخل أفريقيا في سياق مبادرتي تعاون اقتصادي إقليمي هما جماعة شرق أفريقيا(قرابة نصف) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي(أكثر من 90%)، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى استثمارات

البلدان المجاورة للاقتصاديين المهيمنين المستثمرين في الخارج ضمن هاتين المبادرتين، وهما جنوب أفريقيا وكينيا، وبذلك فإن مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي أثبتت حتى الآن أنها أقل فعالية في تشجيع الاستثمارات من داخل الإقليم مما يمكن أن تحققه مبادرة تعاون اقتصادي على نطاق أفريقيا ككل.

ففي إفريقيا جنوب الصحراء، أسهمت بعض الترتيبات التجارية الإقليمية إسهاما بارزا في الإصلاح الهيكلي من خلال إيجاد الحوافز لإزالة الممارسات التجارية التقييدية وإجراءات التراخيص، وتبسيط الإجراءات واللوائح الجمركية، وتحقيق تكامل الأسواق المالية، وتبسيط إجراءات التحويلات والمدفوعات، وتنسيق المعاملة الضريبية، وفي بعض حالات قليلة، مضت البلدان إلى أبعد من ذلك، من خلال السعي إلى مواءمة حوافز الاستثمار والمعايير واللوائح الفنية فضلا عن السياسات المتعلقة بالنقل والبنية الأساسية والعمل والهجرة، وتمتد الفوائد التي توفرها هذه الإصلاحات للشركاء الإقليميين بحيث تشمل معاملة أكثر كفاءة وأكثر إنصافا بجميع الشركاء التجاريين، وبذلك تسهم في خل مناخ للاستثمار.(حسن، 2017، صفحة1)

ب. معوقات التكامل الإفريقي: من أهم معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا فيما يلي: (عمر، 2004، صفحة 28)

-لا يمكن اعتبار التكامل الإفريقي بديلا للتحرير واسع النطاق الناتج عن شراكة بين إفريقيا ومختلف الدول، لافتقار أفريقيا للبنى التحتية وانخفاض التجارة الإقليمية البينية(حيث تمثل10 من إجمالي التجارة) هذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات بين هذه الدول.

-تتميز الترتيبات التجارية الإقليمية بتداخل العضوية وتضارب الالتزامات واختلافات الاستراتيجيات والسياسات، وتعارض القواعد والإجراءات الإدارية.

3.4. الشراكة الدولية

الشراكة عبارة عن استثمارات تساهم في إنشائها وتمويل رؤوس أموالها أكثر من دولة، إما بصورة مباشرة، أو من خلال جهود مؤسسات تمويلية أو إقليمية أو دولية تضم في عضويتها مجموعات من الدول. وتعتبر الشراكة من أهم صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي.

أ. الشراكة الدولية بين الاتحاد الأوروبي وافريقيا

تستند الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي إلى قيم مشتركة وتهدف إلى تعزيز المصالح المشتركة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة، وهي تسعى جاهدة إلى تقريب أفريقيا وأوروبا معا من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لأفريقيا، وهو ما يمثل 31٪ من الواردات الأفريقية والصادرات 36٪في عام 2018. التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بنسبة أكثر من 33٪في 2010-2018 .

ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في أفريقيا في عام 2018. شركات أوروبية استثمرت 13.1مليار يورو في الاقتصاد الأفريقي (32.3٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تدفقات لأفريقيا). وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في أفريقيا 262 مليار يورو في عام 2018، وهو ما يمثل 49.1٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.(س.أبيي أجابي، 2017، صفحة 1)

ب. الشراكة الدولية بين اليابان وافريقيا

تعهد رئيس الوزراء الياباني "شينوز آبي" في كلمة له أمام "مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية في افريقيا" المعروف باختصار"تيكاد TICAD" والمنعقد حاليا في العاصمة الكينية نيروبي باستثمار اثنان وثلاثين مليار دولار حتى عام 2018، منها 6.5 مليار دولار في تطوير البنى التحتية. موضحا أن الأمر يتعلق باستثمارات عامة وخاصة.

وستقدم المؤسسة الوطنية اليبانية للنفط والغاز والمعادن دعما ماليا قيمته مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة للمساعدة في مشاريع استغلال الموارد الطبيعية التي تقوم بها شركات يبانية بهدف اللحاق بالصين، وستوفر شركة نيبون للتأمين على الصادرات والاستثمارات التي تديرها الدولة غطاء يصل إلى ملياري دولار للتأمين على التجارة والاستثمار.(شينوز آبي، 2018، صفحة1)

ج. الشراكة الدولية بين الصين وافريقيا

الصين هي أكبر شريك تجاري لأفريقيا على مدى ست سنوات متتالية. وقد أصبحت أفريقيا رابع أكبر مقصد للاستثمارات الصينية. كما ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2014 اثنتين وعشرين مرة، مقارنة بما كان عليه في عام 2000، وزاد حجم الاستثمارات المتبادلة ستين مرة في الفترة نفسها، وتجاوز معدل النمو السنوي للاستثمار 30%.

وحالياً، تتمتع إحدى وعشرون دولة إفريقية بسياسات إعفاء 97% من منتجاتها المصدرة إلى الصين من الرسوم. ومن المتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا أربعمائة مليار دولار أمريكي، وأن يتجاوز حجم الاستثمار الصيني في أفريقيا مائة مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020.(ويلي فير هاي، 2019، صفحة 1)

5. خاتمة

من خلال ما سبق نستخلص مايلي:

1-لقد تراجع حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة في جميع دول العالم بنسبة 2% خلال عام2016، باستثناء نمو ملحوظ في أفريقيا، حيث سجلت زيادة نسبتها 3 % لتبلغ 59 مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية، بسبب زيادة تدفقات الاستثمار في جنوب إفريقيا، موزانبيق،كينيا ونيجيريا على الرغم من تراجعها في شمال أفريقيا. وهذا يثبت إحراز بعض التقدم في أفريقيا، إلا أن هذا المعدل يبقى غير كافي لتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

2-تتمثل أهم العوامل التي تحد من معدلات النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي في إفريقيا فيما يلي:

-النزاعات وعدم الاستقرار الإقليمي.

-غياب فرصة التنبؤ بالظروف الاقتصادية الكلية والخيارات السياسية العامة.

-ضعف المؤسسات وكثرة العوائق الإدارية، قطاع مالي غير متكامل النمو.

-نقص الهياكل القاعدية.

- قوة عاملة غير مدربة وغير مرنة.

3-يعتبر اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي حتمية لامفر منها، ولتحقيق ذلك لابد من إتباع الإجراءات الآتية:

-انتهاج سياسات قوية للاقتصاد الكلي.

-تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تحرير التجارة والاحتفاظ بمعدلات تنافسية لسعر الصرف، وإبعاد الحكومة عن المشاركة المباشرة في إنتاج السلع والخدمات، وتعزيز المنافسة المحلية في جميع القطاعات وخاصة في الزراعة.

-زيادة حصة الإنفاق الحكومي الموجه إلى التعليم والصحة وتحسين أداء الخدمات في هذين

المجالين.

-تحسين البنية الأساسية وخاصة الموانئ والمواصلات، لتشجيع التجارة والاستثمار.

-دعم جهود التكامل الإقليمي الذي يساهم في تحرير التجارة، ورسم سياسات قوية للاقتصاد الكلي، وإنشاء مؤسسات تعزيز السياسات الجيدة.

-استقلال النظام القانوني أي يجب أن يكون متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب قوى سياسية بكفالة استقلال ونزاهة القرارات.

-توسيع نطاق الشراكة في إفريقيا لتشمل بلدان مختلفة ذات خبرة واسعة، وتبقى المبادرة التي قام بها خمسة قادة من دول إفريقيا عام 2016 تحت عنوان الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا بمثابة إطار جيد للعمل من أجل خلق الشروط الضرورية لعملية التنمية إذ تعتمد هذه المبادرة على تظافر ثلاثة عوامل تتمثل في: إعادة تقييم دور الدولة ثم الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية بما في ذلك المشاريع الإقليمية الكبرى وأخيرا تهيئة الإمكانيات المالية الداخلية والخارجية.

وتجلت نتائج اختبار الفرضيات على النحو الآتي:

-سجلت أفريقيا زيادة نسبتها 3 % لتبلغ 59 مليار دولار عام 2017 بسبب زيادة تدفقات الاستثمار في جنوب إفريقيا، وهذا يثبت إحراز بعض التقدم في أفريقيا، إلا أن هذا المعدل يبقى غير كافي لتحقيق نمو اقتصادي أكبر. وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.

-تواجه إفريقيا العديد من العوامل التي تحد من معدلات النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي في أفريقيا كإنخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي، انخفاض النمو والإنتاجية وضعف البنية التحتية. وهي فرضية صحيحة.

- يعتبر اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ضرورة حتمية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدلات نمو إقتصادية أكبر، كإعادة تحديد دور الدولة، التكامل الإقليمي والشراكة الدولية. وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

ومن أهم الاقتراحات والتوصيات مايلي:

-على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر التحويلات مصدر للتمويل الخارجي أكثر استقرارا من الديون، فالتحويلات مفيدة في مواجهة التقلبات الدورية وتخفف واقع الصدمات الأخرى، نظرا لأن تدهور النشاط الاقتصادي يشجع الأفراد على الهجرة إلى الخارج للعمل، بينما الموجودون في الخارج يزيدون حجم الأموال التي يرسلونها إلى أسرهم الباقية في بلدانهم الأصلية، فمن الإجراءات التي يتعين على البلدان الإفريقية اتخاذها(من المقدر أن أكثر من 30 ألفا

إفريقيا من الحاصلين على شهادة الدكتوراه يعملون في الدول الغربية وأمريكا الشمالية) هي تجديد القيود على التحويلات غير الرسمية وتخفيض الرسوم المصرفية للمساهمة في ارتفاع التحويلات من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي ضمان تدفقات منتظمة من النقد الأجنبي.

-يرجع جزء من مشكلة التنمية في إفريقيا إلى الحوافز والمثبطات الكامنة في المناخ العالمي، حيث أن إمكانيات نمو الاقتصاد الإفريقي تتأثر بشكل مباشر بقدرتها على التصدير وتنويع إنتاجها، إلا أن نظام التجارة العالمي يحد من قدرتها على تحقيق ذلك، وبالتالي لابد أن تقوم البلدان المتقدمة بوضع المنسوجات والمنتجات الزراعية على مائدة المفاوضات لأن هذه هي المنتوجات التي تنتجها بلدان العالم الفقيرة وذلك بتخفيض مختلف الحوافز المعيقة لتجارة هذه الأخيرة.

6-قائمة المراجع

الكتب:

1-حسين عمر،(2004)، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي،القاهرة، ص23.

2-عمر صقر، (2001)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص28.

المجلات:

3-أرنستو هيرناندیز كاتا، (2018)، لزيادة النمو والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية، المجلد42، العدد24، ص23.

4-إيفا نجيوس، كالا ميتسيس، (2016)، الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد25، ص30.

5-جويل بير غسمان وزيافانغ سنين، (2018)، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية(الانجازات والمشكلات)، مجلة التمويل والتنمية، المجلد44، العدد25، ص33.

6-روبرت شيرز، (2016)، جدول أعمال للتجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد24، ص44.

7-سيني نديايي،(2014)،دور الإصلاحات المؤسسية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد44، العدد25، ص12.

التقارير:

8- الأونكتاد، (2014)، تقرير الاستثمار العالمي، ص45.

9-الأونكتاد، (2017)، تقرير الاستثمار العالمي، ص54.

10- Rappor sur le d évelopment en Afrique(2018), La banque Africaine de d évelopment par economica, p88.

11-Global d évelopement Finance(2018),Analysis and statistical appendix, the world bank, p56.

12-Economie Research papers (2018), linking Africa throught regional infrastructure, by shimmy simmyemba USAID regional centre for southern

Africa, Gaborne, Bostwane, p94.

المراجع الالكترونية:

13-حسن العالي(2017)، الترويج للاستثمارات الأجنبية بالعولمة، على الموقع:
-http://www.albayan.co.ae/albayan.consult éle14/07/2019.

14-س.أبيي أجابي(2019)، ما الذي يتعين على إفريقيا عمله للاستفادة من العولمة،
- http://www.vetogate.com/2835826. consult éle14/07/2019.

15- شينوز آبي(2018)، مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية في افريقيا، على الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/business/2013/06/130601_japan_africa_support, consult éle14/07/2019.

16-ويلي فير هاي، الشراكة بين الصين وإفريقيا، على الموقع:
-http://kassioun.org/reports-and-opinions/item/16385-2016-2018/16385-2018-2020. consult éle14/01/2020.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص74-101

هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنيةالعربية وآثارها على التنمية البشرية. (دراســة تحليلية)

The emigration and displacement of scientific talents and those with Arab professional skills and their effects on human development.(An analytical study)

* د. عطيه عبد الواحد سالم
attia abdelouahed salem
جامعة طرابلس – ليبيا
at.Salem@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2020/07/06 تاريخ القبول: 2020/11/08 تاريخ النشر:2020/12/31

الملخص : تعتبر مشكلة الهجرة بشكل عام وهجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية بشكل خاص من المشاكل الدائمة، وقد تعددت أسبابها ودوافعها، فقد تكون على شكل أفراد أو جماعات، وربما تكون داخلية أو خارجية، وقد تكون أسبابها طبيعية أو أمنية أو سياسية أو علمية أو اقتصادية.

اما هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية إلى الخارج في السنوات الاخيرة، فترجع أسبابها في أغلب الاحيان إلى العوامل السياسية والأمنية أو الاقتصادية، ومهما كانت أسبابها ودوافعها فإن آثارها ستكون سلبية على البلدان التي هاجرت منها وإيجابية على البلدان التي هاجرت إليها، وعلى الحكومات العربية أن تتخذ كافة الاجراءات التي تساعد في إيقاف هجرة الكفاءات العلمية والمهنية وتحفيز المهاجر منها للعودة إلى اوطانها الأصلية لتساهم في عملية التنمية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها أغلب البلدان العربية في كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية : الهجرة، الكفاءات العلمية، المهارات المهنية ، التنمية البشرية.
تصنيف JEL:O15, J24

Abstract : The problem of immigration in general, and the migration and displacement of scientifictalents and those with professional skills in particular, are permanent problems, and their causes and motives have multiplied, they may be in the form of individuals or groups, and may be internal or external, and their causes may be natural, security, political, scientific or economic.

As for the migration and displacement of scientific talents and those with Arab professional skills abroad in recent years, their reasons are often due to political, security or economic factors, and whatever their causes and motives, their effects will be negative on the countries from which they migrated and positive on the countries that migrated to, and on Arab governments To take all measures that help stop the migration of scientific and professional competencies and motivate migrants from them to return to their countries of origin to contribute to the development process and address the problems experienced by most Arab countries in all fields

Key words:
Jel Classification Codes : O15 , J24

* المؤلف المرسل

المقدمة :

يعتبر راس المال الفكري المبدع ثروة بشرية وقوة ضاربة ومهمة لتحقيق التميز والتنمية في ظل التحديات العالمية التي تواجهها كافة مؤسسات المجتمع العربي بمختلف مجالاتها.فأثبتت تجارب الدول في العصر الحديث أن رأس المال البشري يعتبر احد أهم الثروات الطبيعية، فكثير من الدول تفوقت حضارياً بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى شعوب منتجة إذا لم يتم استغلالها من أجل ذلك، وهو ما يعدّ أشبه بالتحدي الحقيقي امام مجتمعاتناً العربية. غير أن الاهتمام بالعنصر البشري في البلدان العربية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة لم يكن بالشكل المطلوب إذ حرصت معظم هذه الدول على إنتاج المورد البشري ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه، ويتضح ذلك من خلال هجرة الكفاءات وذوي المهارات المهنية خارج أوطانها الاصلية وخاصة العناصر الشابة والمواهب المتميزة منها.

فقد أصبحت ظاهرة الهجرة ونزوح المواهب والقدرات الإبداعية العربية إلى خارج اوطانها تشكل هاجساً مخيفاً للحكومات والمنظمات على حد سواء، كما قدرت التقارير ان تلك الهجرة التي تكاد لا تنتهي أو تتوقف تتسبب في خسائر اقتصادية ومعنوية، ولهذا تعد هذه الظاهرة أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، كما تكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين والمهجرين قصراً، خاصة من المواهب والمبدعين وذوي المهارة والخبرة في العمل.

تُعد مشكلة هجرة ونزوح الكفاءات العلمية والمهنية،واحدة من اخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية بشكل عام، فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والاقتصادية، وان المستفيد من هذه المشكلة هي الدول الحاضنة لهذه الكفاءات والمواهب، أذ تقوم هذه البلدان وعبر وسائل وطرق متعددة على جذب هذه الكوادر العلمية المؤهلة من خلال تقديم وعرض الخدمات والمغريات المادية وغير المادية من أجل الهجرة والبقاء والعمل لصالح البلد المضيف لهم.

أن دراسة مشكلة هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوى المهارات المهنية هي من المشاكل الهامة التي تواجه البلدان العربية اليوم. فلابد من دراسة هذه الظاهرة من خلال أبعادها العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وماهي الأسباب الحقيقية التي تقف وراؤها،

وكذلك لابد من تحديد المشاكل الرئيسية التي تواجه عودة الكفاءات العلمية والمهنية، وماهي الحلول والمقترحات الجذرية لهذه الظاهرة،وهذه هي المهمة الرئيسية التي تقف امام السلطتين التشريعية والتنفيذية.فمعضلة هجرة ونزوح الكفاءات والمواهب العلمية المبدعة وذوي الخبرة،من المشاكل المحورية التي تواجه بلدان الوطن العربي اليوم وفي المستقبل، وبالتالي لا بد من دراسة وتحليل هذه المعضلة بشكل علمي وموضوعي. وذلك من خلال التعرض إلى البنود التالية :

-الإطار العام للبحث. (إشكالية البحث وتساؤلاته، أهمية و أهداف البحث.)

-المفاهيم الأساسية لظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والمهنية. (مفهومها، أسبابها، أثارها،)

-انعكاسات هجرة ونزوح الكفاءات العلمية والمهنية على التنمية البشرية في بلدان المغرب العربي.

-الاستنتاجات وتوصيات البحث.

الإطـار العام للبحث.

أولاً : إشكالية البحث :إن إشكالية الهجرة ونزوح الكفاءات والمواهب الإبداعية وذوي الخبرة المهنية لها عدة ابعاد رئيسية مترابطة ومكملة بعضها مع البعض ولايمكن الفصل بينهما وهي :

- **البُعد العلمي والمهني**:كما هو معروف، تسعى البلدان المتقدمة على استغلال الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجه الكوادر العلمية في البلدان العربية بالعمل على سحب هذه الكوادر عبر اساليب مختلفة لصالحها لما تملكه هذه الكوادر العلمية من مؤهلات وخبرات علمية وعملية رصينة وكفؤة وبالتالي تستطيع البلدان المتقدمة من استثمار هذه الكفاءات لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وبنفس الوقت يتم حرمان البلدان النامية والعربية خاصة من جهد وخبرة هذه الكوادر العلمية، اي بمعنى أخر، افراغ البلد النامي من خيرة كوادره العلمية والمهنية الوطنية.
- **البُعد الاقتصادي**:يكمن البُعد الاقتصادي في ان هجرة الكفاءات والعقول العلمية وذوي الخبرة في العمل تشكل مكسباً مادياً كبيراً للبلدان المتقدمة، اذ تحصل هذه البلدان على كوادر بشرية جاهزة لم يتم اي انفاق مالي عليها، وبالتالي يمكن القول انها تشكل ربحاً اقتصادياً كبيراً للدول المتطورة، وبنفس الوقت تشكل هجرة الكوادر العلمية خسارة علمية ومادية كبيرة على بلدانها لايمكن تعويضها، وبالمقابل تبقى هذه البلدان النامية متخلفة من الناحية العلمية والاقتصادية بالمقارنة مع البلدان المتطورة.

- **البُعد السياسي والأمني** :تشكل النخبة العلمية في اي بلد النواة السياسية والعلمية الرئيسية لما لها من دور ومكانة وتأثير مباشر على الحياة والاحداث السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، ويعود سبب هذا الدور لما تملكه هذه الكوادر العلمية من وعي ونضج سياسي ومن معرفة علمية وهذا ما تخشاه بعض الانظمة في البلدان النامية ومنها البلدان العربية.

أن هجرة الكوادر العلمية لم يكن وليدة صدفة، بل احياناً يتم التخطيط لها من قبل الدول المتقدمة من اجل تحقيق عدة اهداف في مقدمتها اهداف علمية واقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية في آن واحد، وان هذا النهج سوف يؤدي تكريس تبعية هذا البلد أو ذاك مع البلدان المتطورة، ومن هنا جاءت الفكرة لمناقشة وتحليل هذه الظاهرة الخطيرة من اجل عودة الكوادر العلمية الوطنية ومن كافة الاختصاصات العلمية بهدف مساهمة هذه الكوادر في اعادة اعمار بلدانهم في كافة ميادينه العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وان تصبح البلدان العربية عامة وليبيا خاصة اليوم عامل جذب لهذه الكوادر العلمية وليس عامل طرد لها، ولايمكن تحقيق هذا الهدف الكبير والمشروع إلا من خلال تدخل الدولة المباشر وفق خطة علمية وموضوعية واضحة المعالم والاتجاهات، وعليه فأن مشكلة هجرة العقول العلمية تحمل طابعاً علمياً وسياسياً وأمنياً واقتصادياً، ولايمكن ان تكون هذه المشكلة الخطيرة خارج هذه الابعاد.وعلى هذا الاساس تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي :

ما هي العوامل المؤدية إلى هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية.؟ وما أثر ذلك على التنمية البشرية في البلدان العربية، وفي بلدان المغرب العربي على وجه الخصوص. ؟

ثانياً : تساؤلات البحث: في إطار موضوع هذا البحث سيتم الإجابة على إشكالية البحث من خلال التساؤلات الآتية :

1. ما أثر هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية على التنمية البشرية في الوطن العربي عامة،وفي بلدان المغرب العربي خاصة؟

2. ماهي الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية في البلدان العربية؟

3. إلى أي مدى يمكن اعتبار هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية عائقا أما معملية التنمية البشرية في أوطانهم؟

4. ما هو واقع هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية في بلدان المغرب العربي.؟و ماهي السياسات والإجراءات المتبعة للتكيف مع انعكاساتها؟

ثالثاً : أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في الآتي :

1. أن البنية التحتية في أغلب البلدان العربية، قد تهدمت ودمرت منذ سنوات بسبب الحروب والأزمات المفتعلة من قبل القوى العظمى. وتحتاج لبنائها الكفاءات العالية وذوي الاختصاصات في المجالات كافة. وبناء على ذلك سيتم إلقاء الضوء على مشكلة هجرة العقول والكفاءات وذوي المهارات المهنية من زوايا ذات ابعاد متعددة تشكل خطورة كبيرة على تقدم البلدان العربية ونموها.
2. تحديد أسباب هجرة العقول والكفاءات العربية إلى خارج أوطانها يتيح للبلدان الطاردة تحديد كيفية إزالة العقبات والعوائق أمام العلماء والمفكرين والخبراء والمهنيين بالخارج للعودة لبلدانهم الأم بشكل ملح للاستفادة منهم في عملية التنمية.

ولإيقاف نزيف هجرة المفكرين والكفاءات وذوي المهارات والخبرة المهنية جاء هذا البحث للكشف عن المسببات والحد من هذا النزيف بإجراءات عملية وعلمية. فمهما كان الطريق مظلم فهناك بصيص من نور الأمل.

رابعاً : أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

-التعرف على مفهوم ظاهرة الهجرة وتاريخها بشكل عام، وهجرة الكفاءات العلمية العربية بشكل خاص وانعكاساتها السلبية على التنمية البشرية في البلدان العربية.

-التعرف على الأسباب التي أدت إلى هجرة الكفاءات وذوي المهارات والخبرة المهنية من بلدانها إلى الاماكن الجادبة.

-اقتراح السياسات والاجراءات الكفيلة بمعالجة والحد من ظاهرة هجرة ذوي الكفاءات العلمية والمهنية.

خامساً : منهجية البحث: تم إتبـاع المنهج التاريخي وكذلك المنهج ألوصفي التحليلي والمبنيان على الفحص والتحليل الايجابي الدقيق، ومراجعـة شـاملة للأدبيـات والدراسات والابحاث السابقة، بالإضافة إلى ذلك تمت الاستعانة بالمنهج الاحصائي على اساس أنه لا تخلو أي دراسة في العلوم الانسانية والاقتصادية عموماً من الإحصائيات والارقام المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، كأدلة لإثبات الحقائق.

المفاهيم الأساسية لظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والمهنية.

تمهيد :

زاد الاهتمام بظاهرة الهجرة الدولية لما لها من آثار سلبية على المجتمعات النامية، ولا سيما كون هذه الآثار تزداد بتفاقم الظاهرة لكونها لا تشمل فقط الأفراد ذوي المهارات، وانما امتدت إلى ضم الكفاءات والمفكرين والأدمغة التي تشكل نواة التقدم والنمو في أي مجتمع كان. ولهذه الأسباب وغيرها حظيت هجرة الكفاءات العلمية ولا زالت تحظى باهتمام الاكاديميين والمفكرين والمختصين والسياسيين في إيجاد مفهوم موحد، ولتحديد الأسباب و النتائج، لأن نظرة الدول المتقدمة للهجرة تختلف من تلك التي تخص العالم النامي والعربي خصوصاً.

المفاهيم والتعريفات حول الهجرة :

1 – ما هي الهجرة.؟

هي " تحركات أشخاص أو مجموعة من الأشخاص سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة. وهي تحركات سكانية تشمل أي نوع من تحرك الناس أياً كانت مدته أو تركيبته أو أسبابه، وتشمل اللاجئين، والنازحين، والمهاجرين لدوافع اقتصادية، والأشخاص الذين ينتقلون لغايات أخرى بما فيها لم شمل الأسرة." (تقرير الهجرة الدولية لعام 2017 ، ص 123)

2 – المهاجر واللاجئ.

رغم انه لا يوجد تعريف متفق عليه قانوناً، تعّرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه " شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو مكرهة، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية. "(الأمم المتحدة : www.un.org/ar/section/issues-depth/migration/index.html)

ووفقاً لاتفاقية 1951. بشأن اللاجئين، يعّرف اللاجئ على " أنه كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك."(الأمم المتحدة : www.un.org/ar/section/issues-depth/migration/index.html)

3 – النازحون.

أشخاص أو مجموعات أشخاص أجبروا على الهرب أو على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، لا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف

العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. (**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017 ، ص 121**)

4 – العامل المهاجر.

تنص المادة 2 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لعام 1990. مصطلح العامل المهاجر على النحو التالي : " الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها. " وتضيف المادة (3) من الاتفاقية المشار اليها اعلاه، موضحة أن هذه الاتفاقية لا تنطبق على عدد من الفئات، منها اللاجئون، وعديمو الجنسية والمتدربون من بين فئات أخرى.(**تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 ، ص 313**)

5 – المهاجر من ذوي المهارات.

العامل المهاجر الذي يمنح عادة بسبب مهاراته أو خبرته المهنية المكتسبة، معاملة تفضيلية فيما يتعلق بقبوله في البلد المضيف. و يخضع لقيود أقل فيما يتعلق بمدة إقامته وتغيير عمله ولم شمل عائلته.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017 ، ص 125**)

مفهوم ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية.

إن مصطلح هجرة العقول، أو هجرة الكفاءات، أو النقل العكسي للتكنولوجيا، هي مترادفات اصبحت الأن تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلدان اخرى. فاصطلاح استنزاف العقول أو الادمغة، هو اصطلاح ابتدعه البريطانيون لوصف خسارتهم من الأدمغة والكفاءات العلمية في مجالات الطب والهندسة وغيرها من أنواع العلوم. (**أبوغمجة : 2016، ص3**)

وتعني الهجرة من الناحية اللغوية وبشكل عام : الخروج من بلد إلى آخر ويسمى الشخص مهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل الظلم، أو المغادرة إلى أرض ثانية طلباً للأمن والعدل والعيش.(**أبوغمجة : 2016، ص2**)

أما مفهوم الهجرة اصطلاحاً : فيعني غياب العناصر البشرية الحيوية اللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي تشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله.(**مانع ، خبازي : 2011 ، ص3**)

أما مصطلح هجرة الكفاءات فعرفّ على النحو التالي: تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء العيش والعمل في بلدان أجنبية وفي خدمة شعوب من غير شعوبهم.
بينما ترى منظمة اليونسكو للهجرة: أن هجرة الأدمغة هي نوع شاذ من انواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدماً من الدول الأقل تقدماً وهو ما اطلق عليه بعضهم بالنقل العكسي للتكنولوجيا.

أسباب ودوافع هجرة الكفاءات العربية.

إن سبب هجرة ونزوح الكفاءات العلمية العربية وتزايدها سنة بعد أخرى يعود للأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في البلدان العربية، وكذلك المستوى المعيشي المتردي الذي يعيشه غالبية المواطنون في هذه البلدان ومنهم أصحاب الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، بسبب سياسة العنف والعنف المضاد الذي تعتمده السلطات الحاكمة. هذا وقد بدأت هجرة الكفاءات العلمية العربية منذ أواسط القرن العشرين ولا تزال مستمرة، وربما تزداد سنة بعد أخرى بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعلمية في معظم البلدان العربية. (**الشمري : 2016 ، ص 151**)

هذا وقُدّر عدد المهاجرين من البلدان العربية في عام 2013.حوالى(22)مليون شخص وبما يشكل نحو5.9% من مجموع سكان المنطقة العربية في ذلك العام.غير ان هذه البيانات لاتشمل عدد اللاجئين الذين غادرو االجمهورية العربية السورية على أثرالأزمة في أواسط عام2013. والبالغ عددهم حوالى (1.4) مليون مهجر ولاجيء حسب بيانات المنظمة الدولية للهجرة، وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتخطى الرقم الإجمالي للمهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية (23) مليون شخص.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، ص 44**)
ويمكن الإشارة إلى نوعين من الأسباب وراء ظاهرة هجرة العقول العربية، إحداها طاردة تتعلق بدول المنشأ أو الدول المرسلة (البلدان العربية)، و الأخرى جاذبة خاصة بدول الاستقبال (الدول الغربية او الصناعية).ومن بين عوامل الطرد تأتي :(**الأسرج : 2016، ص5 – 6**)

أولا : التحديات السياسية والأمنية.

تتمثل التحديات السياسية في الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، والإشكالية، في كل عام تفقد البلدان العربية الالاف من الكفاءات العلمية من مهندسين، وأطباء، وعلماء، وفنيين، يتوجهون إلى الدول المتقدمة والغنية،سعياً وراء ظروف أكثر

حرية واستقرار، و تعزيز أوضاعها العلمية، والثقافية، والمعيشية، وفي نفس الوقت تتسبب هجرتهم تخلف مجتمعاتهم وبؤسها المتزايد لأن التطور هو نتاج التنمية البشرية.

ثانيا :العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

عوامل طاردة تتعلق بانتشار البطالة، والتي تؤكد التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبتها في العالم العربي تجاوزت14 % ، وقلة العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الانفاق على البحث العلمي في البلدان العربية، ويضاف إلى العوامل الاقتصادية أيضاً تكليف العلماء بإعمال لاتتلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم، وتفشي الإجراءات الروتينية فى أعمالهم، بالاضافة إلى الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية.(**التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية لعام 2014، ص 54**)

ضغوط الهجرة وأنماطها :

افادت المنظمة الدولية للهجرة إن عدد المهاجرين الدوليين في عام 2019. يقدر الأن بنحو 270مليون شخص.ووفقاً لتقارير الوكالة الأممية، يعيش أكثر من نصف المهاجرين الدوليين 141مليون شخص في أوروبا وأمريكيا الشمالية،أي ما يقدر بنحو 52% من الرقم العالمي من الذكور.(**اخبار الأمم المتحدة** : https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521)

هجرة الموارد البشرية الأكثر شيوعاً في أوساط الافراد من فئة الشباب ما بين سن العشرين والثلاثين، حيث تعتبر هذه الفئة من العمر الركيزة الاساسية والجوهرية للتنمية. فبعض الافراد يهاجرون للحصول على فرص مادية أو معنوية أو مهنية بمستوى أفضل مما هو عليه، فيما يهاجر آخرون للحصول على مزيد من الأمن وبيئة مستقرة أو على الحقوق السياسية والاجتماعية، التي في أغلب الاحيان غير متاحة.

تتسم معظم البلدان العربية بهجرة خارجية، حيث تتركز أعداد المهاجرين الكبيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يعني أن عدد المهاجرين العرب وغير العرب الذين تستقبلهم البلدان العربية ككل يفوق عدد مهاجريها إلى الخارج. ويعيش ما يقدر نحو. 27 مليون مهاجر داخل حدود بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث استقبلت البلدان نحو 80 **%**من كل المهاجرين العرب وغير العرب في المنطقة خلال السنوات2010 – 2014. ويبرز الاردن ولبنان باعتبارهما على السواء بلدين مستقبلين ومرسلين رئيسيين للمهاجرين، حيث بلغت نسبة المغتربين الاردنيين إلى

الخارج 9% من السكان الوطنيين. في حين بلغت النسبة في لبنان **14 %**.(**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، ص128**)

لقد خلفت النزاعات الحديثة العهد تأثيراً كبيراً في أنماط الهجرة. ودائماً كانت بعض البلدان العربية المتورطة في نزاع مفتوح أو المهددة بعنف وشيك مرسلة للمهاجرين، لكن انعدام الاستقرار السياسي يبرز هذه الاتجاهات. ففي سنة 2010، كان عدد المهاجرين العرب السوريين في الخارج نحو 416 ألف مهاجر، أي ما يعادل نسبة 1.9% من السكان المقيمين، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقارب 14% في أواسط سنة 2014. وكان العراق وليبيا البلدان المنتجان للنفط، وجهتين لعددٍ كبير من العمال الوافدين حتى غزو العراق في سنة 2003، وليبيا سنة 2011. هذا وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من2.5 مليون أجنبي كانوا يعيشون في ليبيا قبل غزوها في عام 2011. ويبدو أن من خلال تقارير المنظمات الدولية المعنية بالهجرة أن ليبيا تستقبل ثانية تدفقات من العمال المهاجرين من شمال أفريقيا وبالتحديد مصر وتونس، فحتى أواسط سنة 2014، يقال أن أكثر من مليون عامل مصري إلى جانب بعض العمال من تونس عادوا إلى العمل في ليبيا، من جراء ارتفاع نسبة البطالة في مصر وتونس، لكن نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة أجبرت بعضهم على العودة ثانية لبلدانهم.(**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، ص128**)

تتجه غالباً الهجرة من بلدان عربية في غرب أسيا نحو بلدان عربية أخرى، في حين أن الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية في شمال افريقيا يهاجرون بأعداد كبيرة إلى اوروبا، لا سيما إلى اسبانيا وايطاليا وفرنسا، ويتوزع المهاجرون الخليجيون بين أستراليا والولايات المتحدة الامريكية وكنداء واوروبا. فيما أستقر كثير من اللبنانيين في امريكيا الجنوبية وغرب أفريقيا. في المقابل، يقتصر إلى حد كبير وجود المهاجرين من بلدان مزقتها الحروب أو غير مستقرة سياسياً وأمنياً ونخص بالذكر العراق وسوريا وليبيا والصومال وموريتانيا، بدول الجوار، حيث معظم الموريتانيين موجودون في السنغال والصوماليون هاجروا لبلدان شرق افريقيا المجاورة، والمهاجرين من العراق موجودون في الاردن وتركيا وايران ودول الخليج. أما المهاجرين من ليبيا فمعظمهم في مصر وتونس. أما بالنسبة للمهاجرين السوريين، وحتى أغسطس 2015، كان يوجد أكثر من (630 ألف مهاجر من سوريا موجودين في الاردن، ونحو1.2 مليون شخص في لبنان، و 1.8 مليون شخص في تركيا. (**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016**)

يتفاوت نوع جنس المهاجرين العرب،حيث تشكل فئة الشباب (15- 29 عاماً) الذكور الاغلبية العظمى، حيث تصل نسبتهم إلى 18% من جميع المهاجرين العرب، وتبلغ نسبة الخرجين الجامعيين بين المهاجرين العرب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو **22%** وتصل نسبة الشباب منهم الذين أكملوا تعليمهم العالي إلى 26.1%.

الهجرة والنزوح من البلدان العربية.

أولاً : النازحون داخل البلد الأم.(النازحون داخلياً)

وصل عدد النازحين داخلياً على الصعيد العالمي بسبب النزاع والعنف العام عام 2016. إلى (40,3) مليون شخص،(**تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، ص 37**). وفي نهاية عام 2016. كان حوالي 41% من جميع الاشخاص النازحين داخلياً في العالم بسبب النزاعات والعنف العام يعيشون في المنطقة العربية، وبلغ مجموعهم أكثر من16مليون شخص. وخلال عام 2016, نزح داخلياً أكثر من**2.3**مليون شخص جديد في المنطقة. ما يشكل ثلث جميع النازحين داخلياً الجدد بسبب النزاعات في العالم. وكانت الغالبية العظمى من النازحين داخلياً من الجمهورية العربية السورية بلغ عددهم حوالي 824 ألف شخص، والعراق حوالي659ألف شخص، واليمن478ألف شخص إلا أن عدد النازحين داخلياً انخفض في المنطقة بالمقارنة مع عام 2015.الذي نزح خلاله أكثر من خمسة ملايين شخص بسبب النزاع والعنف. (**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**)

جدول رقم (1) الاشخاص النازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف في البلدان العربية.

السنوات / البلد	2012	2013	2014	2015	2016
سـوريا	3,000,000	6,500,000	7,600,000	6,600,000	6,325,978
السودان	3,000,000	2,426,700	3,120,000	3,264,286	3,320,000
الصومال	1,350,000	1,100,000	1,106,751	1,223,000	1,106,751
العـراق	2,100,000	2,100,000	3,276,000	3,290,310	3,034,614
فلسطين	144,500	146,000	275,000	221,425	193,277
لـيبيـا	50,000	59,400	400,000	500,000	303,608
اليمـن	385,000	307,000	334,090	2,509,068	1,973,994

المصدر : الأمم المتحدة – تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

النزوح الداخلي ليس سمة معتادة في بلدان المغرب العربي، ولكن تجدد النزاع وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا في عام 2014. تسبب بنزوح مئات الألاف الاشخاص من ديارهم. وفي نهاية 2016، قدر عدد النازحين داخلياً في ليبيا بنحو304ألف شخص، ورغم أن القتال في بعض أنحاء البلاد لا يزال مستمر يسبب مزيداً من النزوح. وبالإضافة إلى النزوح الداخلي المرتبط بالنزاع والعنف، نزح داخلياً في بعض البلدان العربية عام 2016. أكثر من 240ألف شخص، بسبب الكوارث الطبيعية، معظمهم في السودان والصومال واليمن.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**)

ثانياً : الهجرة في البلدان العربية :

ازداد عدد المهاجرين من البلدان العربية باطراد على مدى السنوات ال 25 عاماً الماضية. حيث قدر في عام 2015. أن اكثر من**26**مليون شخصاً من البلدان العربية يعيشون خارج بلدانهم. بزيادة **5.7**مليون شخص تقريباً عن عام 2010. وتعود هذه الزيادة التي حدثت في معظمها إلى تدفق المهاجرين من بلدان المشرق العربي. وأغلب الهاجرين من هذه البلدان بدافع البحث عن العمل. فمعظم المهاجرين من المنطقة العربية يذهبون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، لغرض ايجاد موطن شغل. حيث اكثر المهاجرين اللذين يذهبون إلى دول الخليج من جمهورية مصر العربية حيث تبلغ نسبتهم 73% والاردن 66%. أما الوجهات الأخرى هي ليبيا و اوروبا امريكا الشمالية، مع أن النزاع والعنف الراهن في ليبيا خفض قليلاً من الهجرة اليها. **(تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص23)**

معظم المهاجرين من المنطقة العربية من بلدان المشرق العربي، يشكلون **57%** من مجموع المهاجرين الوافدين من المنطقة العربية وعددهم حوالي14.81 مليون شخص، ونحو 21% من المهاجرين من بلدان المغرب العربي. وحوالي 20% من البلدان العربية الأقل نمواً مثل (السودان والصومال واليمن ..الخ). أما المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي تبلغ نسبتهم 3%.لقد أدت الأزمات والنزاعات في بلدان عربية مختلفة مثل سوريا والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن، إلى زيادة كبيرة في النزوح. وكانت المنطقة العربية المساهم الأكبر في مستويات النزوح عالمياً. وفي منتصف عام 2016، كان نحو **46%** من جميع اللاجئين في العالم من المنطقة العربية. أكثرهم من سوريا والسودان والصومال والعراق. وفي حين بقي معظم اللاجئين من البلدان العربية في بلدانهم، إلا أن أعداداً كبيرة منهم غادرت أيضاً إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص24**)

جدول رقم (2) المهاجرين من البلدان العربية حسب بلد المنشاء (بالألاف),

السنوات / بلد المنشاء	2014	2015	2016
الأردن	1,633	1,767	1,903
الإمارات العربية	88	93	106
البحرين	285	373	424
تونس	1,368	1,484	1,625
الجزائر	3,691	3,541	3,622
جزر القمر	528	562	571
سوريا	3,029,46	4,194,554	5,303,613
جيبوتي	809	921	1,113
السودان	670,33	640,919	638,986
الصومال	1,080,78	1,105,618	1,097,757
العراق	426,11	377,747	279,955
عُمان	26	31	41
فلسطين	96,658	97,241	98,767
قطر	17	21	21
الكويت	990	978	932
لبنان	4,238	4,329	4,487
ليبيا	3,353	4,317	6,999
مصر	13,050	16,105	18,672
المغرب	1,345	1,559	2,033
السعودية	600	629	752
موريتانيا	34,340	34,121	36,492
اليمن	2,514	5,832	15,657

المصدر : تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

الهجرة والتنمية البشرية.

تعتبر نظرية علاقة الهجرة بالتنمية علاقة قديمة، لكن منذ عشرين عاماً ظهرت على الساحة الدولية من جديد هذه النظرية مسلطة الضوء على الروابط الوثيقة بين الهجرة الدولية والتنمية، واظهرت من جانب أن الهجرة من الدول النامية أو الطاردة إلى الدول المتقدمة أو الجاذبة إنما تأتي عن تخلف تلك البلدان وتطور الهجرة، ومن جانب أخر تقول النظرية أن الهجرة

الدولية تساهم في تنمية دول المقصد كما تساهم أيضاً في تعزيز النمو والتنمية في بلدان المنشاء وبالتالي فالهجرة هي مكسب للجميع. (**مانع ، خبازي : 2011 ، ص7**)

إن الهجرة الدولية لها أهمية كبيرة في عملية التنمية البشرية إذا ما أحسن توظيفها والاستفادة منها، فقد عملت الهجرة على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات، كما أغنت العديد من الثقافات والحضارات، وقد استمرت في لعب دور مهم، سواء على المستوى الوطني أو العالمي.فالهجرة تستمد أهميتها من أن هناك(232)مليون مهاجر دولي يشكلون**3.2%**من جملة سكان العالم في 2013. وفي العديد من الدول النامية، تمثل تحويلات المهاجرين مصدر اً مهم للدخل . أكثر من مساعدات التنمية الرسمية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة .وفي معظم أنحاء العالم لا يستخدم المهاجرون فقط لتأدية الوظائف التي يمتنع أصحاب البلد الأصليون عن تأديتها، وإنما يستخدمون أيضاًفي أنشطة عالية القيمة والتي يفتقد السكان الأصليون المهارات اللازمة لتأديتها. بالأضافة إلى إسهامات المهاجرين في مجال تحقيق الرفاهة في بلدان المقصد، فإن لهم دور اً مهماً كذلك في تدعيم التنمية والحد من الفقر في بلدان المنشأ، ولذلك يجب أن يتم وضع هذا الدور في الاعتبار وتعزيزه، ويجب أن تصبح الهجرة الدولية مكملا للاستراتيجيات الوطنية والقطرية والعالمية للنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

مفهوم التنمية البشرية :

إن عملية التنمية في الاساس تهدف إلى رفاهية الإنسان وفي نفس الوقت ترتكز على جهده وفكره، فهو بذلك وسيلتها وغايتها في نفس الوقت، أي أن الإنسان هو بؤرة الاهتمام في مسار التنمية، وتتحدد أبعاد هذه الأخيرة من أبعاد حياة العنصر البشري، كما أن الحديث عن مستوياتها لا يقتصر عن الجانب المادي المتمثل في شقه الاقتصادي فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى الاعتبارات الاجتماعية، وبذلك فإن مستويات التنمية تتعدد بتعدد مستويات حياة الإنسان وحاجاته.(**سنوسي : 2011، ص19**)

لقد أصبح العنصر البشري يستقطب اهتمام كثير من الدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بالتنمية، ومن ثم وضع حاجة الإنسان في بؤرة سياسات التخطيط وصنع القرار في البلدان النامية، على اعتبار العنصر البشري هو العمود الفقري لعملية التنمية بمختلف ابعادها. وقد

تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى اخر حيث استخدم أكثر من تعبير للدلالة على مفهومها.

تعرف التنمية البشرية على انها " ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل أنها تعني انتفاع البشر بقدراتهم والتحسينات فيها، سواء في وقت العمل أو التمتع بوقت الفراغ فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضاً من التنمية."(**سنوسي : 2011، ص19– 20**)

الهجرة كعامل تمكين لتحقيق التنمية :

يمكن أن تساهم الهجرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استفادة المهاجرين ومجتمعات بلدان المنشأ والمقصد من التنقل البشري. ولتحقيق هذه الغاية، لابد من وضع سياسات حسنة لإدارة الهجرة،

يمكن أن يؤثر مستوى التنمية في بلد أو مجتمع ما على هجرة وتنفل الافراد، وتدني التنمية يشكل في معظم الحالات محركاً للهجرة. وتسعى السياسات التقليدية عادة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح بافتراضات بسيطة بما في ذلك أن مستويات التنمية المتدنية تهيئ في كثير من الأحيان ظروفاً تشجع الهجرة من بلدان معينة وأن ارتفاع مستويات التنمية يمكن أن يجدب المهاجرين.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص75**)

الهجرة تعتبر في بعض الاحيان فرصة للتنمية، حيث كثيراً ما تعود الهجرة بمكاسب إنمائية فورية وأساسية على المهاجرين، ولذلك يمكنها بحد ذاتها أن تشكل استراتيجية إنمائية. وسياسات الهجرة الجيدة يمكن أن تيسر وتمكن الهجرة الآمنة، وتمكن الأفراد من جني فوائد التنقل البشري دون الوقوع في مخاطر كبيرة، وتهدف السياسات الاستباقية للهجرة إلى تهيئة سبل قانونية للهجرة. وتزويد المهاجرين بما يلزم من المهارات والمعارف الثقافية والفنية.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص75**)

يمكن أن يساهم المهاجرون في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بالرغم من أن مدى حجم مساهماتهم يتوقف على مجموعة من العوامل المختلفة، فالمهاجرون المغادرون والمغتربون بسبب النزاعات أو الضائقة الاقتصادية يمكن أن يؤثروا بشكل مباشر أو غير مباشر على نتائج التنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية. فيمكن أن يؤثر المهاجرون مباشرة على التنمية في بلدانهم عن طريق تحويل الأموال أو الاستثمار أو المشاركة في التجارة أو المشاريع الخيرية أو نقل المعرفة أو

زيادة الإيرادات الضريبية للبلد أو الانفاق فيه. وفي نفس الوقت يساهم المهاجرون الوافدون في اقتصاديات البلدان المضيفة ومجتمعاتها، فيمكن أن يشكل كل من عملهم وإنتاجيتهم ومهاراتهم ورأس المال الاجتماعي والمالي، اهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية في العديد من بلدان المقصد. **(تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص75)**

فوائد الهجرة :

أن للهجرة فوائد فردية ومجتمعية متعددة. فالهجرة مفيدة عموماً للأفراد من منظور النتائج التي يحققونها في سوق العمل، وفي نفس الوقت، المهاجرين في بعض الاحيان يعانون ضعفاً من جراء سياسات العمل والأوضاع السائدة في البلدان المضيفة ويتضررون منها أو يتعرضوا للتمييز. وعلى الرغم من احتمال جني المهاجرين ذوي المهارات العالية نتائج إيجابية هامة من تنقلهم، فهم عرضة أيضاً لمخاطر شديدة. (الأمم المتحدة – تقرير الهجرة في العالم لعام 2018)

المهاجرون وأهداف التنمية المستدامة :

تنص خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بمساهمة الهجرة الدولية في التنمية المستدامة، وتحتوي الخطة عل (17) هدف، حيث ينص الهدف رقم (11) من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على مؤشرات ذات الصلة بالهجرة ويتمحور المبدأ الأساسي لإعمال التنمية المستدامة على ضرورة " عدم التخلي عن أحد " بما في ذلك المهاجرين.

أيضاً تشير أهداف التنمية المستدامة إلى تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والأمن المنتظم والمسؤول للأشخاص من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها. كذلك تشير أهداف أخرى إلى الهجرة من خلال الاتجار والتحويلات المالية وحركة الطلاب الدوليين والعديد من ابعاد الهجرة. كما ترتبط الهجرة بشكل غير مباشر بالعديد من الأهداف الأخرى.(**الأمم المتحدة : https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521**)

انعكاسات هجرة ونزوح الكفاءات العلمية والمهنية على التنمية البشرية في بلدان المغرب العربي.

لمحة عن مراحل هجرة الكفاءات وذوي المهارات المهنية في ليبيا :

تعد ظاهرة هجرة ونزوح الكفاءات والعلماء وذوي المهارات المهنية العالية والمتوسطة على حد سواء من الدولة الأم إلى الخارج أحد اهم العوامل على تطور الاقتصاد القومي، وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد

المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية والمهنية المتخصصة وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه البلدان من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد مرت هجرة الكوادر العلمية بمراحل زمنية مختلفة واختلفت نسبة هجرة الكفاءات العلمية باختلاف طبيعة المرحلة الزمنية، وكما كانت تشكل انعكاساً لاحتدام وتفاقم الصراع السياسي والاقتصادي والأيديولوجي بين القوى السياسية الليبية، ولها اسباب موضوعية وذاتية.

ان أهم المراحل التي اتسمت بها هجرة ونزوح المفكرين والكفاءات وذوي المهارات والخبرة في العمل هي :

المرحلة الأولى: بدأت من اواسط السبعينات من القرن الماضي حتى نهاية عام 2010.تميزت هذه المرحلة باشتداد الصراع السياسي بين النظام من جهة، وبين التيارات السياسية الليبية التي كانت معارضة للنظام من جهة أخرى، وكانت طبيعة الصراع تحمل طابعاً سياسياً و ايديولوجياً، أي صراع على السلطة، وخلال هذه المرحلة واجهت النخبة العلمية بشكل خاص صعوبات انسانية واقتصادية واجتماعية، وبسبب الابتزاز والاضطهاد السياسي العالمي وفرض الحصار الاقتصادي اللاشرعي والظالم من قبل بعض الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الامريكية كل هذه الاسباب وغيرها قد شكلت عوامل رئيسية دافعة في هجرة غالبية الكوادر العلمية بما فيها المحسوبة على النظام السياسي الجماهيري سابقاً.

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة من بداية عام 2011. ولغاية تاريخه. فبعد انتهاء النظام السائد ما قبل سنة 2011. على ايدي قوات حلف الناتو، واحتلال ليبيا بمباركة جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي، سادت الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث اشتد الصراع السياسي والاجتماعي والامني في آن واحد حتى وصل الأمر بأن المجتمع الليبي على ابواب الحرب الأهلية، وكانت قوى داخلية واقليمية وحتى دولية تقف وراء هذه الفوضى المنظمة ولكل قوى حساباتها الخاصة بها.

أن أهم ما تميزت بها هذه المرحلة هي اشتداد أو تفاقم العامل القبلي بالإضافة الى العامل السياسي والأمني والأيديولوجي، مما ترك كل ذلك أثره السلبي على النخبة العلمية الوطنية، وبغض النظر عن انتمائها السياسي أو القبلي مما دفع نسبة غير قليلة من خيرة الاساتذة وخيرة

الاطباء والمهندسين والمثقفين والقيادات العسكرية والأمنية.. الى مغادرة ليبيا بسبب المضايقات، والابتزاز والتهديدات والقتل، إذ خسرت الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية والمؤسسات الاقتصادية والمؤسسة العسكرية والأمنية الليبية المئات من خيرة الكوادر العلمية والمهنية سواء الذين انتقلوا إلى رحمة الله أو الذين غادروا الوطن بسبب الانفلات الأمني والصراع السياسي، وتدهور مستوى المعيشي وهذه تعُد أكبر خسارة علمية ومادية على المجتمع الليبي ومستقبله.

المهاجرين من بلدان المغرب العربي :

في عام 2015. بلغ مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي أكثر من**5**ملايين، أي ما يعادل نسبة 21 % من مجموع المهاجرين من المنطقة ككل، ما يجعل مجموعة بلدان المغرب العربي ثاني أكبر منطقة يتدفق منها المهاجرون بعد مجموعة بلدان المشرق العربي. وتشير بيانات عام 2015، إلى أن معظم المهاجرين من بلدان المغرب العربي هم من المغرب2,835ألف شخص، بنسبة 53 %, والجزائر 1,764ألف شخص، بنسبة 33 % من مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي. ووفقاً للبيانات من عام 1990. وما بعده، كانت أوروبا الوجهة الرئيسية للمهاجرين من بلدان المغرب العربي. وغالباً ما تكون دوافع هذه الهجرة هي البحث عن العمل أو التعليم. هذا وشكلت نسبة المهاجرات ما بين40% . 48%من مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي بين عامي 1990. 2015 ، وفي ليبيا تشكل النساء ما بين 47% . 48% من مجموع الليبيين المهاجرين. في حين نسبة المهاجرات من تونس هي الأقل إذ بلغت حوالي ما بين 40%.42% خلال الفترة من عام 1990. إلى 2015.وفي منتصف عام 2016. وصل عدد اللاجئين من بلدان المغرب العربي إلى14,279مهاجر، وتصدر المهاجرين من ليبيا القائمة بعدد (7,000) شخص.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017. ص32–35**)

جدول رقم (3)المهاجرين الدوليين من بلدان المغرب العربي.

البيانات	السنوات	1990	2000	2010	2015
ليبيا	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	74,803	78,675	130,833	141,623
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 1.7	% 1.4	% 2.0	% 2.2
	نسبة المهاجرات	% 47.4	% 46.7	% 47.3	% 47.8
الجزائر	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	905,365	1,024,745	1,633,04	1,763,77
	نسبة المهاجرين منمجموع السكان	% 3.4	% 3.2	% 4.5	% 4.4

	نسبة المهاجرات	% 43.4	% 44.0	% 44.6	% 45.2
تونس	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	453,522	480,116	606,017	651,044
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 5.5	% 4.9	% 5.6	% 5.7
	نسبة المهاجرات	% 39.6	% 42.1	% 41.4	% 41.6
المغرب	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	1,587,234	1,947,544	2.779,496	2,834,641
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 6.3	% 6.7	% 8.6	% 8.2
	نسبة المهاجرات	% 43.1	% 45.2	% 44.8	% 46.4
موريتانيا	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	134,113	105,587	113,398	119,334
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 6.6	% 3.8	% 3.1	% 2.9
	نسبة المهاجرات	% 44.1	% 39.2	% 37.3	% 38.1

المصدر : الأمم المتحدة – تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

تداعيات ثورات ما يسمى بالربيع العربي على شعوب بلدان المغرب العربي :

في اواخر سنة 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الاحتجاجات في بعض دول الوطن العربي بدأت من تونس ثم انطلقت الشرارة في كثير من البلدان العربية وعُرفت تلك الفترة بما يسمى بربيع الثورات العربية. ومن اسباب هذه الاحتجاجات انتشار الفساد والركود الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة وتدهور الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسي والأمني، وسوء الاوضاع عموماً في تلك البلدان.

انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في بعض البلدان العربية، وأسفرت عن إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن بمساعدة أطراف اقليمية ودولية عربية وأجنبية.وكانت لهذه الاحتجاجات والتغييرات تأثيرات وتداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ألقت بظلالها على عدة مجالات، من بينها ظاهرة الهجرة والنزوح.

لقد ألقت ثورات ما يسمى بالربيع العربي بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس في اغلب الدول العربية، وخاصة في دول شمال افريقيا، فكانت سبباً لتراجع الأداء الاقتصادي، كما كانت نتيجة لميراث وتراكمات اقتصادية مصاحبة بإخفاقات مزمنة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتراكم في الديون، وزيادة مفرطة في عجز الموازنات، وانتشار ظاهرة البطالة والهجرة بين الشباب. وتساهم في هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة لبلدان المغرب العربي تحديداً تنامي شعور الشعوب بأن هناك فئات قليلة من الأثرياء واصحاب النفوذ السياسي، استحوذت على أغلب المقدرات الاقتصادية وثمار التنمية، بينما لم تحظ الفئات الأخرى الفقيرة ومحدودة الدخل، إلا على نسبة من هذه المقدرات أو الثروات، ولا تمكنها من تحقيق اهدافها. **(بلال : 2014، ص 10)**

ويبرز تأثير التغييرات ببلدان الربيع العربي على الهجرة، حيث ساهمتما يسمى بثورات الربيع العربي والوضع السياسي المتأزم في عدد من بلدان المغرب العربي في ازدياد عدد المهاجرين والنازحين العرب نحو أوروبا، حيث أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتذبذبة وما خلفته من توثر وعدم الاستقرار جعلت نسق الهجرة إلى أوروبا ودول اخرى يرتفع مقارنة بالفترات السابقة لاندلا ع هذه الاحتجاجات أو الثورات كما يسميها البعض.(**بلال : 2014، ص 13**)

هجرة الشباب في بلدان المغرب العربي ما بعد عام 2011.

منذ عام 2011. تؤثر الانتفاضات الاجتماعية في بلدان عربية عدة، وقع بعضها في نزاع ممتد. وكان عام 2011. نقطة تحول، منذ ذلك الحين، لم يعد ممكنا وقف المد لأجل التغيير. وهذا ما يمثل فرصة لإعادة تقييم مسارات التنمية في بلدان المغرب العربي، وتحديد انماط التغيير . وأكدت الاحتجاجات التي حدثت في بعض بلدان المغرب العربي وانتشرت في عام 2011، أهمية المعالم الديمغرافية الشبابية للعالم العربي. حيث يكون الشباب العرب من اعمار15. 29نحو 30% من السكان، وقد خلق النمو السكاني السريع ضغوطاً هائلة على المجتمعات وعلى كامل البنية التحتية للدول العربية. فالشباب هم الذين غالباً ما يترجمون المشاكل الاجتماعية إلى حالة من التوتر.

أكدت الانتفاضات العربية أيضاً الإقصاء الاقتصادي والسياسي لكثير من الشباب الذين حرموا من التأثير في السياسات العامة التي تمس حياتهم. وقد مثلت الاحتجاجات والحركات الثورية الأخيرة المستوحاة من الشباب، تعبيراً عن الاحباط والاغتراب للجيل الحالي من الشباب العرب. لذا من الملح التركيز على الشباب بوصفهم قوام التنمية المستدامة في المنطقة والقادرين على تفعيلها.(**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016.**)

جدول رقم (4)المهاجرين من فئة الشبابمن بلدانالمغرب العربي.

الـدولة	مجموع المهاجرين الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة	النسبة المئوية لمجموع السكان المهاجرين	مجموع المهاجرين الشباب من الذكور	النسبة المئوية للذكور من مجموع المهاجرين الشباب	المجموع المهاجرين الشباب من الاناث	النسبة المئوية للإناثمن مجموع المهاجرين الشبا
ليبيا	124,598	%16.2	75,687	%60.7	48,911	%39.3
الجزائر	26,943	%11.1	15,628	%58.0	11,315	%42.0
تـونس	8,340	%14.7	4,477	%53.7	3,863	%46.3
المغرب	11,290	%12.8	5,878	%52.1	5,412	%47.9
موريتانيا	21,345	%15.4	11,814	%55.3	9,531	%44.7

المصدر : تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

المهاجرين من ذوي المهارات المهنية العالية من بلدان المغرب العربي :

شهدت بلدان المغرب العربي خلال الفترة الماضية هجرة شبه جماعية للكفاءات المهنية العالية إلى الخارج بسبب تردي الاوضاع الأمنية واستمرار حالة الاضطرابات في هذه البلدان، وهو ما يشكل خطراً على التنمية بعد ان فقدت البلدان العربية المغاربية ثروتها البشرية الفاعلة وقدراتها القادرة على إدارة التغيير وتحقيق التنمية الشاملة.

فكانت حركة وانتقال ذوي المهارات المهنية العالية من بلدان المغرب العربي إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لسنوات ماضية، فكانت حسب الموضح بالجدول التالي :

جدول رقم (5)المهاجرين من ذوي المهارات المهنية العاليةمن بلدانالمغرب العربي.

الـــدولة	مهارة منخفضة أقل من 8 سنوات تعليم	مهارة متوسطة من 9 – 12 سنة تعلي	مهارة عالية 13 سنة واكثر تعليم	المجموع
ليبيا	% 22.9	% 23.0	% 54.1	% 100
الجزائر	% 76.7	% 9.2	% 14.1	% 100
تـونس	% 73.0	% 12.1	% 14.9	% 100
المغرب	% 70.6	% 16.5	% 12.9	% 100
موريتانيا	**	**	**	**

المصدر : (فاطمة مانع، وخبازي فاطمة الزهراء : 2011.) – (بيانات غير متوفرة.)**

من خلال الموضح بالجدول رقم (5) أعلاه ان نسبة ذوي المهارات المهنية العالية، تشكل أعلى نسبة مقارنة بباقي النسب الأخرى لسنوات التعليم، وهذا يدل على أن البلدان المستقبلة لمنظمة التعاون الاقتصادي تضع شروطاً وتسهيلات أمام المهاجرين العرب من اجل استنزاف القدرات والطاقات البشرية ذات مهارات عالية والتي تساهم في التنمية بشكل كبير في هذه البلدان المستقبلة.وفي تقرير أخر للأمم المتحدة لسنوات سابقة. ليست ببعيدة، جاء ترتيب الدول العربية من حيث هجرة حاملي الشهادات الجامعية والعالية إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذي تجاوز تقريباً المليون مهاجر. (**مانع، وخبازي : 2011.**)

التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي :

تشير المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها السنوي لعام 2017. بأن التحويلات المالية، هي عبارة عن " تحويلات مالية دولية متعددة الاتجاهات وطوعية وخاصة، يقوم بها المهاجرون، فردياً أو جماعياً، إلى أشخاص يقيمون معهم صلات وثيقة. "(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**.ص124).

وقالت المنظمة الدولية للهجرة أن التحويلات النقدية الدولية زادت أيضاً لتصل إلى(689) مليار دولار أمريكي في عام 2018.(اخبار الأمم المتحدة: **https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521**) ويشير صندوق النقد الدولي إلى التحويلات على انها " دخل الأسر المعيشية من الاقتصادات الأجنبية والذي ينشأ أساساً نتيجة انتقال الأفراد بصورة مؤقتة أو دائمة إلى تلك الاقتصادات " ووفقاً للتعريف ذاته، تشمل التحويلات النقدية وغير النقدية التي تتدفق عن طريق القنوات الرسمية، وغير رسمية. (**الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 ، ص 313**)

وتتمثل أهمية التحويلات، واثرها على التنمية، في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كم تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توفرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور.

جدول رقم (6)التدفقات الخارجة من الحوالات من بلدان المغرب العربي (بملايين الدولارات),

الدولة	السنوات				
	2006	2008	2010	2012	2015
ليبيا	945	964	1,609	1,971	--
الجزائر	35	27	28	44	75
المغرب	38	54	62	64	75
تونس	16	16	13	18	26
موريتانيا	**	**	**	240	172

المصدر :الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.– (بيانات غير متوفرة.)**

في عام 2016. كان يعيش أكثر من(**5**)ملايين شخص من بلدان المغرب العربي خارج بلدانهم ، وتتلقى بلدان المغرب العربي ثاني أكبر قدر من التحويلات المالية في المنطقة، إذ بلغت ما يقرب من 10 مليارات دولار امريكي سنوياً على مدى الأعوام من 2010 إلى 2015. (**الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**.ص124)

كما أن التحويلات تلعب دوراً هاماً في تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين بما يمكنه من القيام بمشروعات اقتصادية، التي من شانها تمكن أصحابها من الارتقاء بمستوى معيشي أفضل. وتشكل التحويلات المالية الواردة مصدراً هاماً من مصادر الدخل في بلدان المغرب العربي بشكل عام وفي الدولغير المنتجة للنفط (تونس والمغرب وموريتانيا) بشكل خاص. هذا و للحد

من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ومن أهداف التنمية المستدامة، الذي ترمي إلى خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تزيد تكلفتها عن 5 % بحلول عام 2030. الأمر الذي يمكن أن يشجع المهاجرين، المزيد من تحويل الأموال. وفي هذا السياق تهدف خطة عمل أديس أبابا

إلى إتاحة خدمات مالية مناسبة للمهاجرين في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء، بخفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030. إلى أقل من 3% من المبلغ المحول وباستخدام التقنيات الجديدة.(تقرير الهجرة الدولية لعام **2017**.ص109)

جدول رقم (7) التدفقات الداخلة من الحوالات إلى بلدان المغرب العربي (بملايين الدولارات),

الدولة	السنوات					
	2006	2008	2010	2012	2014	2016
ليبيا	16	--	--	--	--	--
الجزائر	1,610	2,202	2,044	1,942	2,000	2,046
المغرب	5,451	6,894	6,423	6,508	7,736	7,010
تونس	1,510	1,977	2,063	2.266	2,347	1,794
موريتانيا	--	--	--	--	--	--

المصدر : الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

استنتاجات وتوصيات البحث.

أولاً : الاستنتاجات:

هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية يضعف الاقتصاد العربي بشكل عام وبلدان المغرب العربي بشكل خاص، لأنه يحرمهم من إمكانية التطور في المستقبل، ويستنزف الاحتياطي الاستراتيجي من الموارد البشرية، فخسائر رأس المال البشري والفكري يعني انخفاض في الإنتاجية.الأمر الذي أنعكس سلبياً على مستويات التنمية البشرية.

تسببت الكثير من العوامل، والتي من ابرزها عدم الاستقرار المني، وانعدام فرص العمل وتراجع مستويات الدخل، وعدم تهيئة حاضنة للكفاءات والخبرات الوطنية المؤهلة إلى ارتفاع هجرة العقول وذوي المهارات المهنية من البلدان العربية في الآونة الأخيرة إلى أعلى المستويات، وهو ما يهدد مستقبل البلدان العربية التنموي،

ومن خلال تحليلنا واستعراضنا في متن هذا البحث، لأهم الأبعاد والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وأسباب هجرة ونزوح المفكرين والكفاءات العلمية وذوي

المهارات المهنية من البلدان العربية عامة ومن بلدان المغرب العربي خاصة، وكذلك أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المهاجرين والنازحين، وخاصة من ذوى الكفاءات العلمية والمهارات العالية.

وفي هذا السياق وبعد دراسة وتحليل أسباب أو دوافع هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية وما ترتب عنها من أثار سلبية على عمليات التنمية، فقد توصلنا في هذه الورقة إلى أهم الاستنتاجات الآتية :

1. معظم المهاجرين من بلدان المشرق العربي، يشكلون 57% من مجموع المهاجرين من المنطقة العربية، ونحو 21% من المهاجرين من بلدان المغرب العربي. وحوالي 22% من البلدان العربية الأخرى.
2. تعاني أغلب البلدان العربية من هجرة كفاءاتها العلمية والمهنية نتيجة عدم الاستقرار السياسي بها. حيث تعاني الكثير من الكفاءات العلمية من سوء تقدير الأنظمة السياسية الحاكمة للعقول المتميزة، و إلى غياب لديمقراطية التي تؤمن المناخ الأمثل للتطور العلمي والتنوع الفكري في ميادين العلوم المختلفة.
3. ضعف التعامل بين النظم السياسية والكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، فلم يجد كثير من العلماء في الوطن العربي تأييد من قبل النظم السياسية في كثير من المشروعات التي اقترحوها.
4. انتهاك الحريات الأكاديمية، ففي العقود الماضية وحتى الآن هناك كثير من العلماء والمثقفين الذين اضطروا للهجرة والنزوح من وطنهم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. هذا يعني أن الانتهاكات تشكل أحد عوامل الدفع للهجرة ومغادرة أوطانهم نتيجة لانتهاك الحريات الأكاديمية.
5. اعتياد المهاجرين العرب على نمط الحياة في البلدان الغربية واحترام كرامة الإنسان وسيادة القانون والنظام والانضباط في العمل والحياة، ومن هنا يبدأ المهاجر العربي ذو الكفاءة العلمية والباحث العلمي بإجراء مقارنة مع الأوضاع الاجتماعية السائدة في البلدان العربية، حيث تسود العادات والتقاليد القديمة، والفوضى العارمة في كل المجالات، وعدم تقدير المجتمع لأهميتهم أو لإنجازاتهم، و أنتشار البطالة، والانتظار طويلاً للحصول على وظيفة مناسبة، الأمر الذي يولد لديهم الشعور بالغربة في وطنهم.

6. الروتين والمركزية الشديدة، وجهاز إداري تقليدي متخلف، لا يقدر أهمية العلماء وذوي المهارات المهنية العالية، ولا يحترم دورهم في عملية التنمية، ناهيك عن صعوبة وصول هذه الكفاءات إلى احتياجاتهم العلمية، وغير العلمية بسبب الروتين والمركزية، الأمر الذي يولد لدى هذه الكفاءات شعور بالإحباط وضعف القدرة على تحقيق الذات وتجسيد الطموحات أو المشاركة في صناعة القرارات.
7. انتشار الرشوة والفساد الإداري والمالي، فلا يزال الكثير من المسؤولين في المجتمعات العربية لا تهمها المصلحة العامة، بقدر ما يهمها المصلحة الخاصة، ووضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب، مما يثير لدى الكفاءات شعور بالرفض وصعوبة الاقتناع بأوضاعهم، خصوصاً وأنه قضوا معظم حياتهم وأنفقوا الكثير من أموالهم أملاً في الوصول إلى مراكز علمية تناسب اختصاصاتهم وتحترم رغباتهم وإرادتهم. (**التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية : 2008م**، ص35- 36)
8. ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي، وصعوبة توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب للكفاءات وذوي المهارات المهنية في البلدان العربية.
9. ندرة فرص مؤسسات البحث العلمي، بل وغياب التخطيط السليم واعتبار البحوث العلمية مجرد ترف لا حاجة لها.
10. تعرضت بعض البلدان العربية، لنكسات (منذ عام 2011. ولايزال الأمر قائم، حتى منتصف عام 2020. تاريخ إعداد هذه الورقة) بفعل ما طرأ عليها من تحديات واحتجاجات ونزاعات عنيفة وحروب أهلية، ادت إلى تباطؤ وانخفاض كبير في مستويات التنمية البشرية.(الأمم المتحدة : أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لعام 2018، ص3)
11. إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية إلى الخارج أدى وسيؤدي إلى تراجع مستويات التنمية في البلدان العربية بمختلف أنواعها.
12. يوجد ارتباط بين التنمية وهجرة الكفاءات العلمية، ففي حال استمرار عجز البلدان العربية عن إيجاد الظروف الكفيلة بوقف هذه الظاهرة، فأن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستبقى معطلة ومتعثرة، وكلما تأخر تحقيق أهداف التنمية فسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من هجرة الكفاءات، وحرمان البلدان العربية من الكفاءات وذوي المهارات المهنية القادرة على تطويرها.

ثانياً : التوصيات :

فالخطورة التي تشكلها هجرة الكفاءات العلمية العربية على مخططات التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، تتطلب إيجاد حلول ووضع استراتيجية للحد من هذه الظاهرة . وفي هذا الصدد نقدم بعض المقترحات والتوصيات عسى أن تساهم في معالجة مشكلة هجرة الكفاءات العلمية، وعودة كافة المتواجدون في الخارج ليساهموا في عمليات التنمية ومن أهم هذه المقترحات والتوصيات هي مايلي :

- من الضروري العمل على تشريع قانون بعودة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، وخاصة العالية من السلطة التشريعية في كافة البلدان العربية، وخاصة في بلدان المغرب العربي، وأن يضمن التشريع كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها.
- من الضروري على الهيئة الدبلوماسية والقنصلية والملحقيات الثقافية في الخارج أن تقوم بإحصاء كامل وشامل للكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، ومختلف الاختصاصات المتواجدة في البلد المضيف، وحثهم بالرجوع إلى أوطانهم.
- على البلدان العربية أن تضع برامج ملموسة لاستيعاب عودة المهاجرين والنازحين من ذوي الكفاءات العلمية والمهارات المهنية، وحل مشاكلهم، الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، ضمن خطة طويلة الأجل. وخطط فرعية قصيرة الأمد توضح الاحتياجات من القوى العاملة المؤهلة علمياً وعملياً في كل القطاعات، والمجالات الرئيسية للتنمية.
- وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، وينبغي أن تشارك في وضعها كل المؤسسات والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية.
- توفير الحريات الفكرية والسياسية لأصحاب الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب الكفاءات العلمية، وذلك من خلال زيادة مرتبات وأجور هذه الشريحة من المجتمع بما يجعلهم يشعرون بقيمة عملهم وانجازاتهم العلمية.
- العمل على وضع برنامج محدد، هدفه الأساسي كيفية استقطاب الكفاءات العلمية العربية المهاجرة.
- العمل على استثمار وتشغيل الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية المحلية في مشاريع البناء والتطوير والتنمية، وعدم تفضيل الخبرات الأجنبية عليها إلا عند الضرورة القصوى.

- على البلدان العربية اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية مناسبة لتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، للمحافظة على الكفاءات العلمية العربية، وجدب الكفاءات الموجودة في الخارج.
- الاهتمام بالبحث العلمي، وفتح وتوسيع الجامعات ومراكز البحث العلمي القائمة وتخصيص المبالغ المالية المناسبة لذلك. مع عدم تسييس الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- على البلدان العربية احترام وتقدير الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر المستوى المعيشي الجيد الذي يحفظ كرامة هذه الفئة ويضمن مستقبلها ويجعلها تتفرغ للبحث العلمي والتطوير.
- العمل على تشجيع الكوادر الفنية والعلمية على العمل والانجاز باستمرار ، مع العمل على توفير الإمكانيات، وتهيئة المناخ العلمي المناسب والسليم للإنتاج العلمي والإبداع.
- العمل على تعميق الانتماء داخل الشباب العربي حتى يمكن أن تستقر هذه الكفاءات في المجتمع، وتسهم في دفع عجلة تنمية المجتمع العربي.
- الربط بين الاحتياجات من القوى العاملة ومتطلبات التنمية الأساسية، وهذا الهدف يتطلب عملا متوازنا في عدة مجالات منها، التخلص من ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة، وزيادة إنتاجية العمل، وتنمية الموارد البشرية وتطويرها، وزيادة مخرجات التعليم وربطه بمتطلبات التنمية الأساسية.

المراجع والمصادر

1. سنوسي، شيخاوي (2011)، **هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي** : دراسة حالة الجزائر، جامعة أبوبكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، رسالة ماجستير. غير منشورة.
2. مانع، فاطمة، وخبازي، فاطمة الزهراء، **هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، خلال الفترة 13.14ديسمبر 2011. جامعة الشلف ، الجزائر.
3. الشمري، حسن عباس، **ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية " أسبابها، انعكاساتها، وسبل معالجتها** " العراق حالة دراسية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8، العدد 3، 2016، جامعة بابل، العراق.
4. أبوغمجة، نصر الدين محمد، **هجرة العقول العربية " مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة**. "، مجلة الدراسات المستقبلية، المجلد 17، العدد(1) 2016، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
5. بلال، وليد (2014) ، **أثر التغيرات العربية في دول الربيع العربي على تيارات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية**، ورقة عمل غير منشورة، وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس.
6. الأسرج، حسين عبدالمطلب (2016)، **هجرة الكفاءات العربية**، ورقة عمل غير منشورة.
7. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP : تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016.

8. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لعام 2018.
9. الأمم المتحدة ، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) : تقرير الهجرة الدولية لعام 2015.
10. الأمم المتحدة ، وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) : تقرير الهجرة في العالم لعام 2018.
11. المنظمة الدولية للهجرة (IOM) : تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017." الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030."، الأمم المتحدة، 2017.
12. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية لعام 2008. " هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص؟ " إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008م.
13. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية لعام 2014. " الهجرة الدولية والتنمية." جامعة الدول العربية، القاهرة، 2014م.
14. الموقع الالكتروني : https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521-تاريخ التصفح 11/ 04 / 2020.
15. الموقع الالكتروني ww.un.org/ar/section/issues-depth/migration/index.html- تاريخ التصفح 11/ 04/ 2020.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص102-126

دور البرامج الإذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الأردني

The role of radio programs in the environmentalawarenwss from the perspective of Jordanian youth.

* ط.د.أسماء محمد عبد القادر صندوقه
Asmaa Mohammad AbdelQader Sandouqah
جامعة منوبة– تونس
Asma_sandwqa@hotmail.com

تاريخ الاستلام:2020/08/26 تاريخ القبول: 2020/12/17 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص : تهدف الدراسة إلى التعرف على دور البرامج الإذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الأردني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي بأستخدم إسلوب الإستبانة والمقابلة وتحليل المضمون، و تكونت عينة الدراسة من (308) مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود إرتباط بين وسائل الإعلام والتوعية البيئية ومدى أهمية تلك الوسائل في نشر الوعي البيئي، بالإضافة إلى قلة البرامج البيئية المتخصصة التي بثت في الإذاعة، وبينت النتائج إن هناك فروق إحصائية في مستوى المعلومات البيئية تعزى إلى العمر والجنس والعمل ، بالإضافة إلى وجود فروق إحصائية تشير إلى إن هناك علاقة إيجابية ضعيفة بين إمتلاك الشباب للمعلومات البيئية وإتجاهاتهم نحو البيئة.

الكلمات المفتاحية: البرامج ،الإعلام ، الشباب ، البرامج الإذاعية، إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية

تصنيف JEL: Q5,O20,O40 ,P21.

Abstract : The study aims to identify the role of radio programsin environmental awareness from the point of view of Jordanian youth, and to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was adopted using the method of questionnaire and interview, and the sample of the study consisted of (308) individuals.

The study found that there is a correlation between the media and environmental awareness and the importance of those means in spreading environmental awareness, in addition to the lack of specialized environmental programs broadcast on the radio, and the results showed that there are statistical differences in the level of environmental information due to age, gender and work, in addition to the existence of Statistical differences indicate that there is a weak positive relationship between youth ownership of environmental information and their attitudes towards the environment.

Key words: Programs, Media, youth, Radio programs, Radio Hashemite Kingdom Of Jordan.

JEL classification codes: Q5,O20,O40 ,P21

*المؤلف المرسل

1. المقدمة:

تلعب وسائل الإعلام دور فعال في الحد من المشكلات البيئية إلتي تفاقمت في السنوات الأخيرة، وعلى المستوى العالمي، وذلك من خلال تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد نظراً لإرتباطها بالسلوك الإنساني وتفاعله مع بيئته. ولإن الإذاعة تُعد وسيلة إتصال جماهيرية ذات إنتشار وأسع لدى الجماهير وتمتلك القدرة والتأثير لتحقيق الأهداف فيما يتعلق بالتوعية البيئية عن طريق تخصيص برامج إعلامية بيئية وتقديمها للجمهور بحيث تعمل على نقل المعرفة وتثقيف الأفراد بالقضايا البيئية، ورفع إدراكهم لمخاطرها وأثارها السلبية عليهم، والحث على العمل الجماعي من قبل الأفراد والمؤسسات لمعالجة هذه المشاكل مما يعزز المشاركة الجماهيرية في إتخاذ القرارات وإيجاد الحلول المناسبة.

الإطار المنهجي للدراسة:

مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للإشكالية كالتالي:

ما مدى دور البرامج الإذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الأردني ؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي:

- ما أثر الموضوعات التي تناولتها البرامج الإذاعية في الإذاعات الأردنية حول القضايا البيئية من وجهة نظر الشباب الاردني؟
- ما مدى مساهمة البرامج الإذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الاردني ؟
- ما مدى إهتمام الشباب الاردني للإستماع للبرامج الإذاعية التي تروج للتوعية البيئية من وجهة تظر الفئة المبحوثة ؟

فرضيات الدراسة:

- لا وجود لعلاقة دالة بين مستوى المعلومات البيئية وبين العمر والجنس والعمل.
- لا وجود لعلاقة بين إمتلاك الشباب للمعلومات البيئية وإتجاهاتهم نحو البيئة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة أثر الموضوعات التي تناولتها البرامج الإذاعية في الإذاعات الأردنية حول القضايا البيئية من وجهة نظر الشباب الاردني.
- درسة مدى مساهمة البرامج الإذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الاردني

- درسة مدى إهتمام الشباب الأردني للإستماع للبرامج الإذاعية التي تروج للتوعية البيئية من وجهة نظر الفئة المبحوثة .

أهمية الدراسة:

- نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به العامل البيئي في حياتنا خاصة إنه يعتبر المكان الذي نعيش فيه ونمارس به علاقاتنا بشتئ أنواعها فكان لابد من توظيف المؤسسات الإعلامية للتوعية بقضايا البيئة وخلق رأي عام متفاعل إيجابياً مع تلك القضايا .
- تسلط هذه الدراسة الضوء على مدى دور البرامج الإذاعية المطروحة في الإذاعات الاردنية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الاردني خاصة إن الإذاعات تعتبر من الوسائل الإعلامية التي يجب أن يكون لها دور في نقل المشاكل والقضايا البيئية إلى المسؤولين كلا حسب موقعه .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :-

المجال البشري – حيث يتضمن جمهور المستمعين الفعلين للبرامج الإذاعية البيئية، والذي تشمل أراء عينة إحتمالية متاحة من الشباب الاردني والمتمثلة بطلبة الجامعة الاردنية بمختلف التخصصات والمستويات الدراسية.

المجال المكاني– يتمثل هذا المجال في دراستنا في مدينة عمان الغربية (الجامعة الأردنية).

مصطلحات الدراسة:

الإصطلاحية:

1–الشباب: لغة– يمكننا القول بأن مفهوم الشباب يقصد به : الفتاء والحداثة ، شب يشب شباباً وشبيبة (إبن منظور ، 1990 ، 480).

وفي معجم الوسيط يُعني: أدراك سن البلوغ إلى سن الرجولة ، والشباب هو الحداثة والشباب إلى الشيء له (معجم الوسيط ، الجزء الاول ،ص470).

ومرادفات الكلمة كثيرة منها مثلاً مراهق ، وفتى ، وصبي ، هي كلمات لا تدل على مراحل عمرية محددة ومفصلة بقدر ما تشير إلى خصائص جسيمة ونفسية لفترة من الحياة ، وهي تعني القوة والنشاط والحركة والحماس (العطري ، 2004 ،ص 12-13).

2-**البرنامج:** هو كل مادة سواء كانت صوتية أو مصورة تقدم من خلال الإذاعة أو التلفزيون ضمن فترة البث ولها هدف معين وهو مخاطبة الجمهور المستمعين أو المشاهدين، وتتميز البرامج بعضها عن بعض من لحن المقدمة والنهاية والزمن المحدد لعرضها وموعد عرضها على الجمهور(الجفيري، 2015 ،ص11).

3-**الإعلام:** هو نقل المعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة، عبر أدوات ووسائل الإعلام والنشر، بقصد التأثير (الشميمري،2010 ،ص52) .

التعريفات الإجرائية:

1-البرامج الإذاعية: هي البرامج التي تحتوي في مضامينها على فقرة تناقش مشكلات البيئة والتي توثر على حياة الإنسان ومعيشته مثل مشكلة القمامة ، مشكلة مخلفات المصانع ، مشكلة المناهل وتصريف مياه الأمطار، ومشكلة حرائق الأشجار ...الخ .

2-إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية: نشأت أول إذاعة أردنية في 15 أيار (مايو) 1948 في مدينة رام الله، وكان اسمها إذاعة القدس. بقيت تعرف بهذا الاسم حتى تاريخ الأول من أيلول (سبتمبر) 1948، حيث غُيّر اسمها إلى الإذاعة الأردنية الهاشمية من القدس. بعد توحيد الضفتين في 24 نيسان (أبريل) 1950 أصبح اسمها إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية وكانت تبث برامجها لمدة ثلاثة عشر ساعة يومياً عبر جهاز إرسال قوته (20 Kw)على موجة متوسطة طولها (443) متر وظلت الإذاعة تعمل من مدينة رام الله وحدها حتى عام 1956 كانت الإذاعة الأردنية مرتبطة إداريا برئاسة التوجيه الوطني التابعة لرئاسة الوزراء، وعند تأسيس وزارة الإعلام عام 1964 أصبحت الإذاعة إحدى الدوائر المستقلة المرتبطة بوزير الإعلام. وفي عام 1985 صدر قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الذي تم بموجبه دمج الإذاعة والتلفزيون في مؤسسة واحدة سميت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية.

-النظرية المستخدمة في الدراسة: نظرية وضع الأجندة (ترتيب الألويات).

- المفهوم:

– عرف كل من (Simon و Lyengar) نظرية الأجندة بأنها: قدرة المواد الأخبارية التي تبثها وسائل الأعلام المختلفة على معرفة وتحديد القضايا المهمة خلال فترة زمنية معينة (أحمد ، 2009 ، ص8).

– أما ستيفن باتروسون فعرفة نظرية الأجندة بأنها: العملية التي تبرز فيها وسائل الأعلام قضايا معينة على إنها قضايا مهمة، وتستحق ردود الحكومة والجمهور من خلال إثارتها لتنبيههم لتلك القضايا بحيث تصبح ذات أولوية ضمن أجندتها، وإن الفرد الذي يعتمد على وسيلة إعلامية ما يتعرض لها سوف يكيف إدراكه وفقاً للأهمية المنسوبة لقضايا تلك الوسيلة وموضوعاتها، وبشكل يتوافق وإتجاه عرضها، وحجم الإهتمام الممنوح لها في تلك الوسيلة(مزاهرة،2012، ص332).

وترى الباحثة إن لوسائل الإعلام أجندة تحاول فرضها على الجمهور وجذب إنتباهه إليها، خاصة إذا كانت القضية أو المشكلة التي تغطيها وسائل الإعلام ذات علاقة مباشرة وإهتمام من قبل الجمهور، ومن ثم وجدت قبول لدى الجمهور المتلقي ليتبناها.

فلم تعد وسائل الأعلام أداة لنقل المعلومات فقط، بل أصبحت إحدى العوامل الرئيسية التي تؤثر في أفكار الجمهور وإتجاهاته وسلوكه من خلال طرحها لقائمة من القضايا التي ترتبها وفقاً لأهميتها، كما تعمل على تغطيتها بطرقها المختلفة، عن طريق إختيار قصص إخبارية معينة وإهمالها لقصص أخرى تحاول تناولها والتعليق عليها من أجل إتخا الحلول المناسبة لها.

الدراسات السابقة وحدود الاستفادة منها

الدراسات العربية :

1-**أجرت إبراهيم (2015) دراسة بعنوان " تقييم المتخصصين في البيئة لمعالجة الإعلام الإردني قضايا الإرهاب البيئي في الوطن العربي "**، هدفت الدراسة إلى معرفة تقييم المتخصصين في البيئة لمعالجة الإعلام الأردني قضايا الإرهاب البيئي في الوطن العربي ، وكيفية تغطيتها ، إستخدم الباحث المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن : مستوى تضمين الإرهاب البيئي في وسائل الإعلام الأردني درجة متوسطة وحصلت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة على أعلى نسبة في معالجة قضايا الإرهاب البيئي في الإعلام الأردني مقارنة مع الوسائل الأخرى .

2-**أجرى العنزي (2013) دراسة بعنوان " تقييم طلبة الكويت لدور الصحافة الكويتية في التثقيف البيئي "** ، هدفت الدراسة إلى معرفة تقييم طلبة الكويت لدور الصحافة الكويتية في التثقيف البيئي، ودورها في التوعية البيئية والإرشاد والتعريف بقضايا البيئية، عينة المجتمع من طلبة جامعة الكويت، أداة الدراسة الإستبانة .

-توصلت الدراسة الى أن: دور الصحافة الكويتية في التوعية والإرشاد والتعريف بقضايا البيئة،جاءت بالمرتبة الاولى.

3-**أجرى العتيبي (2012) دراسة بعنوان " الإعلام البيئي في دولة الكويت " الهيئة العامة للبيئة إنموذجاً ".**

هدفت الدراسة إلى تناول دور الإعلام في مجال البيئة والتربية البيئية في دولة الكويت ، والتعرف على الخصائص الإعلامية التي تتميز بها الهيئة العامة للبيئة في التعريف بقضايا البيئة في المجتمع الكويتي ، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال إسلوب المسح الميداني .

خلصت الدراسة إلى أن :إتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الدور الإعلامي للهيئة العامة للبيئة في التعريف بمشكلات البيئة ونشر الوعي البيئي في دولة الكويت تبعاً لمتغير الجنس كان الفرق لصالح الإناث ، بينما كان الفرق لصالح أصحاب الخبرة من فئة أقل من 25 سنة ، عند مقارنة متوسطهم الحسابي مع متوسط أصحاب الفئات الباقية .

حدود الإستفادة من الدراسات السابقة:

ساعدت هذه الدراسات الباحثة في عدة جوانب منها: وضع التصور العام للدراسة بالإضافة إلى تحديد مشكلة الدراسة وصياغة تساؤلات الدراسة والأهداف وأهمية الدراسة وتحديد العينة، كما ساعدت على أخذ صورة عن طبيعة العمل البحثي والمنهجية في الدراسات بالإضافة إنها ساعدت هذه الدراسات في التعرف على كيفية عرض نتائج الدراسة والتعليق عليها.

الإطار النظري للدراسة:

✓ **البيئة**

– مفهوم البيئة:

هي" الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر"(السعودي،2007،ص13).

- كما وتعرف بانها : كل مايحيط بالكائن الحي من عوامل ومكونات حية وغير حية يؤثر فيها ويتاثر بها (الجبور، 2010 ، 18ص) .

– مكونات البيئة:

تقسم البيئة إلى قسمين وهما(السعودي، مصدر سابق، ص18-22):

أ– البيئة الطبيعية: وهي كل ما يحيط الإنسان من ظواهر حية وغير حية وليس للإنسان أي أثر في وجودها مثل المناخ، التربة، النباتات، الحيوانات.

ب– **البيئة البشرية:** وهي تعني إنجازات الإنسان التي عمل على إيجادها ما أدى إلى تقسيم البيئة البشرية إلى أنواع متعددة، فالإنسان يختلف من بيئة لإخرى من حيث العدد والكثافة ودرجة التحضر والتفوق العلمي مما يؤدي إلى إختلاف البيئات البشرية.

– علم البيئة:

عرف عالم الحيوات الألماني(Emest Haeckel 1866) بأنه: العلم الذي يبحث بعلاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط الذي تعيش فيه(أبا الخليل ،2005 ،ص 25-26).

أهداف علم البيئة(أبو سمرة ، مصدر سابق ، ص 77):

1- يظهر السمات الأساسية للعوامل الحياتية وعلاقتها بالعوامل غير الحياتية والمحافظة على جميع مجالات الحياة وتجددها.

2- معالجة التلوث الذي يُشكل خطراً ويدمر مجالات الحياة الموجودة في الوسط الذي نعيش فيه.

3- توجد في كل جميع العلوم لخدمة الإنسان والحفاظ على الأرض.

✓ **الإذاعة:**

– مفهوم الإذاعة:

يعود مفهوم كلمة الإذاعة إلى لفظة راديوس باللاتينة"وتعني نصف قطر الدائرة حيث ترسل فعلا الموجات الصوتية عبر الإرسال في شكل دوائر لها مركز إرسال، كما أطلق على هذه الوسيلة في بداية الأمر اللاسلكي، غير أن الأمريكيين فضلوا تسميتها بالراديو واستمروا على ذلك حتى 1914 واستخدموا بدلا عنها عبارة عن الورق اللاسلكي والراديو تعني باللهجات العامية

العربية جهاز الإرسال والإستقبال معاً، ويعتقد أنها تسربت من اللفظة الفرنسية(Radio Diffusion) (الهاشمي،2004،ص127-128).

كما عرف إبراهيم إمام الإذاعة بأنها: الإنتشار المنظم والمقصود بواسطة الراديو لمواد إخبارية وثقافية وتعليمية وتجارية وغيرها من البرامج لتلتقط في وقت وأحد بواسطة المستمعين المنتشرين في شتى أنحاء العالم(إمام، 1985، ص256).

المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الأنظمة الإذاعية

من أهم المتغيرات التي تؤثر على النظام الإذاعي لأي دولة (رشتى، 1986 ، ص 14-16):

1-العوامل الإقتصادي: بحيث تستطيع الدول الغنية أن تصنع أجهزة إرسال وإستقبال، وأن تقدم برامج أفضل وتبث إرسالها لساعات أطول.

2-العوامل السياسية: بحيث يوثر هذا العوامل بالخدمات الأذاعية في المجتمع، مما يؤدي إلى تحديد مدى اللامركزية أو المركزية للنظم الإذاعية.

3-العوامل التعليمية: إن المستوى التعليمي في أي دولة يؤثر على إحتياجاتها بالنسبة للبرامج وعلى نظامها الإذاعي.

4-التمويل : هذا العامل يوثر على طبيعة النظام الإذاعي، كونها تعتمد على الإعلان لذلك تحاول أن تجذب عدد كبير من المستمعين وفي جميع المناطق، أما الأذاعات التي تشرف عليها الدولة فانها تمول من رسوم رخص أجهزة الإستقبال والتي يدفعها حائزوها.

5-اللغة: إن تعدد اللغات يشكل عائقاً أمام الإذاعة خاصة في الدول النامية لذلك تحاول هذه الدول أن تستخدم لغة واحدة أو لغتين فقط.

خصائص ومميزات الإذاعة كوسيلة إتصال جماهيرية(الحسن ، 2008 ، ص 28):

1-إنخفاض تكاليف الإرسال والإستقبال الإذاعي نظراً لانها وسيلة العمياء ، فهي عبارة عن مجموعة من الأصوات والكلمات المنطوقه وقليل من الموسيقى.

2-تساعد في التغير والنمو الإجتماعي.

3-تتميز المادة الإذاعية بإمكانية تسجيلها وإذاعتها أكثر من مرة، ويُعد جهاز الراديو صديق شخصي فهو يتحرك مع الشخص أينما ذهب.

4-يساعد الراديو على خلق خيالاً وأسعاً لا حدود له للمستمع وبذلك يطلق العنان للعقل على التفكير والشعور.

5-يخترق الراديو جميع الحواجز الجغرافية وحاجز الأمية فهو لديه القدرة على الوصول إلى الأطفال وإلى الأقل تعليماً.

6-لا تحتاج إلى أي مجهود من المستمع ، خاصة إن كثير من الناس لديهم وقت للقراءة أو الإطلاع.

7-السرعة والفورية في إذاعة الأحداث خاصة التي تحدث بشكل مفاجئ كالكوارث الطبيعية أو كالثورات التي شهدتها دول في الوطن العربي (ليبيا، مصر، سوريا) .

وظائف الأذاعة كوسيلة إتصالية (حجاب ، 2008 ، ص 179) :

1-الأخبار: وهو وصف غير متحيز للحقائق الهامة حول ما يحدث مما يجذب إهتمام المستمع.

2-التسلية والترفيه: فهي تقوم بتسلية مستمعيها وترفيههم عن طريق الأغاني والبرامج الترفيهية وتقديم المسلسلات ونقل المسرحيات والمباريات الرياضية والحفلات وتقديم المسابقات.

3-التعليم ونقل التراث الإجتماعي: يُعد الراديو مورد ثقافي حيث يشترك مع التلفاز مثلاً في حل بعض المشاكل التي تتعرض لها المدارس فيما يخص نقص الأساتذة والإمكانيات في ظل تزايد أعداد الطلبة، أما فيما يتعلق بنقل الثقافة فهو يساعد على نقل الثقافات الموجودة داخل المدينة الواحدة وذلك من خلال ما يبثه من برامج وإستضافات للشخصيات والفرق التراثية والمعارف المتنوعة في جميع المجالات الإنسانية.

✓ **النظام البيئي**

– مفهوم النظام البيئي:

ويُعرف بأنه: أي مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية: نباتية أو حيوانية أو كائنات دقيقة، ومواد غير حية، تكون في تفاعل مستمر مع بعضها البعض وما تولده من تبادل في المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية(أبا الخليل، قواس ، مصدر سابق ،ص 45)

– مكونات النظام البيئي(أبا الخليل، قواس ، مصدر سابق ،ص45) :

أ- المكونات غير الحية: وهي المركبات الأساسية من البيئة غير الحية أو غير العضوية والتي تتميز بخلوها من مظاهر الحياة.

ب- المكونات الحية: تمتاز المكونات الحية في النظام البيئي الطبيعي بوجود مظاهر الحياة مثل الغذاء والتكاثر والنمو وطرح الفضلات، وهي تتضمن جميع الكائنات الحية بجميع أنواعها.

- البيئة ومشاكلها: وتُعرف المشكلة البيئية بانها: حدوث خلل في توازن النظام البيئي وذلك بالتأثير على أحد مكوناته أو أكثر ثم تتبدل العلاقات القائمة بينها فتصبح غير قادر على المحافظة على توازنه السابق وتتضمن المشاكل البيئية(حرائق الغابات، حرائق المراعي، إشعال الغاز، والنفط، الإشعاعات الضارة، التصحر، العمران، إستنزاف الأزوزن، تلوث الهواء والماء والتربة، الضوضاء، إستنزاف الموارد الطبيعية، النفايات، الإنفجار السكاني) (الجبان ، 2006 ، ص 36).

من أهم المشكلات البيئية التي أوجدها الإنسان(موسى ،2000، ص 71):-

الإعلام البيئي:

-يُعرف بأنه : إستخدام جميع الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية، لإيصال المعلومات والحقائق والأراء المتعلقة بقضايا البيئة إلى الأفراد(القليني . مدكور ، 2000 ، ص 54).

-كما وتم تعريفه بانه: الإعلام المتخصص في حماية البيئة والإرشاد البيئي للمحافظة على البيئة وبالتالي على حياة الإنسان والكائنات الحية المختلفة والحفاظ على الطبيعة و محتوياتها والمحافظة على الثروات (ابو سمرة ، 2009 ، ص 39) .

✓ **أهداف الإعلام البيئي**(عثمان ، 2011 ، ص 62):

1- تمكين الفرد من تحديد المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

2- تنمية الوعي لدى الأفراد.

3- ترسيخ القيم البيئية لدى جميع فئات المجتمع.

✓ **الوعي البيئي:**

عرف وليم التلسون الوعي البيئي: بأنه "إدراك الفرد لدورة في مواجهة البيئة" (صالح ، 2003 ، ص91-92).

-أما الدليمي فقد عرفه بانه: عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف وجملة المعارف والقرارات والتوجيهات السلوكية من أجل حفظ البيئة ، وعملية تحقيق الوعي البيئي تسعى إلى إنجاح مجموعة من الأهداف (الدليمي،2015، 179) .

✓ **أهداف التوعية البيئية:**

من أهم أهداف التوعية البيئية ما يلي(ربيع ، مصدر سابق، ص 205):

1- تزويد الأفراد بالمعرفة البيئية لتطوير مهاراته في التعامل مع البيئة والمحافظة عليه لتحقيق التنمية المستدامة.

2- تحسين نوعية معيشة الأفراد وذلك بتقليل أثار التلوث على صحته.

3- تنمية الأخلاقيات البيئية لدى الأفراد لتكون الرقيب عليهم عند التعامل مع البيئة.

4- تفعيل دور الأفراد في المشاركة لإتخاذ القرارات بخصوص البيئة.

5- مساعدة الفرد لإيجاد حلول مناسبة للمشكلات البيئية.

6- تشجيع السلوك الإيجابي لدى الأفراد عند التعامل مع البيئي.

الإجراءات المنهجية للدراسة

1- **نوع الدراسة:** تُعد هذه الدراسة وصفية لانها تصف إتجاهات الشباب الأردني نحو البرامج البيئية التي تبثها الأذاعات الأردنية.

2- **منهج الدراسة:** إستخدمت الباحثة منهج المسحي الذي يحاول وصف دور البرامج الإذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الأردني، وسعت الباحثة من خلال هذا المنهج أن توضح وتفسر وتقيم نتائج الدراسة.

3- **أداة جمع البيانات:** إستخدمت الباحثة الإستبيان كأداة لجمع البيانات حول دور البرامج الأذاعية في التوعية البيئية من وجهة نظر الشباب الأردني، حيث يُعرف الأستبيان بأنه أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع محدد عن طريق إستمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب (مزاهرة ، 2014 ، ص 206).

بالإضافة إلى المقابلة : حيث تُعد من أدوات البحث العلمي، فيستخدمها الباحث لجمع المعلومات من الأشخاص المتخصصين في مجال البحث مع المختصين في شؤون البيئة(بن مرسلي، ص213-214)، وقد استخدمت الباحثة في هذا البحث المقابلة المباشرة.

بالإضافة الى تحليل المضمون: الذي يعتبر أداة لجمع البيانات وتصنيفها للوصول إلى حالة يمكن معها تقديم وصف وتفسير دقيقين للظاهرة محل البحث ، وحسب لازويل فإن تحليل المضمون يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين(عبد الحميد، ص17).

4- مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: تسعى هذه الدراسة لمعرفة دور البرامج الأذاعية على الوعي البيئي من وجهة نظر الشباب الأردني بالتالي فان مجتمع الدراسة هو الشباب الأردني والذي يتمثل بطلبة من الجامعة الأردنية بمختلف التخصصات والمستويات الدراسية.

عينة الدراسية:

- تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من طلبة الجامعة الأردنية بلغ قوامها (308) مفردة من الأناث والذكور، باستخدام أسلوب العينة الإحتمالية غير العارضة وهي العينة المتاحة.
- عينة البرامج الإذاعية: إستخدمت الدراسة العينة القصدية في اختيار برنامج بيئي في إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية وهو برنامج عالم البيئة .

خصائص عينة الدراسة: لقد جاء إختيارنا لعينة الدراسة بطريقة العينة الإحتمالية المتاحة حيث تمثلت بطلبة الجامعة الأردنية بمختلف التخصصات وبكافة المستويات ، وقد شملت طلبة ينتمون إلى خلفيات إجتماعية متفاوتة ومناطق إقامة مختلفة، وكذلك أفراد العينة من جنس مختلف (ذكور ، إناث) و أعمار مختلفة.

- عينة الحصص: اختارت الدراسة أسلوب الحصر الشامل في إختيار البرنامج الذي سيخضع للتحليل، أي كل الحصص في البرنامج.

والجدول رقم(1) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

المتغير		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	185	58.7
	انثى	130	41.3
العمر	25-18	131	41.6
	35-26	104	33.0
	36 فأكثر	80	25.4
	المجموع	315	100
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فاقل	30	9.5

	دبلوم متوسط	56	17.8
	بكالوريوس	202	64.1
	دراسات عليا(ماجستير، دكتوراه)	27	8.6
	المجموع	315	100
التخصص	إدارة اعمال	36	11.4
	إعلام	35	11.1
	آداب	58	18.4
	هندسة	23	7.3
	أخرى	163	51.7
	المجموع	315	100
المستوى العلمي	سنة أولى	34	10.8
	سنة ثانية	65	20.6
	سنة ثالثة	81	25.7
	سنة رابعة	94	29.8
	سنة خامسة	18	5.7
	سنة سادسة	23	7.3
	المجموع	315	100

5- **أداة الدراسة:** تم استخدام الإستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث أحتوت على قسمين وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لإفراد عينة الدراسة ويتكون من(09) فقرات.

القسم الثاني : يتكون من (47) فقرة.

البيانات الشخصية والوظيفية :

جدول (2): يبين نسبة عضوية المبحوثين في إحدى الجمعيات البيئية الناشطة في القضايا البيئية

البند	التكرار	النسبة
نعم	53	16.8
كلا	262	83.2
المجموع	315	100

أظهرت النتائج المتعلقة بعضوية أفراد عينة الدراسة في احدى الجمعيات البيئية الناشطة في القضايا البيئية، أن 16.8 من أفراد عينة الدراسة أعضاء في احدى الجمعيات البيئية الناشطة في القضايا البيئية، مقابل 83.2 أفادوا بأنهم ليسوا أعضاء.

جدول (3):يبين نسبة إستماع المبحوثين إلى الإذاعات الأردنية

البند	التكرار	النسبة
نعم	296	94.0
كلا	19	6.0
المجموع	315	100

أظهرت النتائج أن 94% من أفراد عينة الدراسة يستمعون للإذاعات الأردنية، مقابل 6% لا يستمعون.

جدول (4):يبين نسبة إستماع المبحوثين الى البرامج البيئية

البند	التكرار	النسبة
نعم	295	93.7
كلا	20	6.3
المجموع	315	100

تبين النتائج في الجدول السابق أن93.7% من أفراد العينة الذين يستمعون للإذاعات الاردنية يستمعون الى البرامج البيئية، مقابل 6.3 لا يستمعون لها.

جدول (5): يبين نسبة راي المبحوثين ب هل ترى إن الفترات الصباحية هي أنسب الفترات الزمنية للاستماع للبرامج الإذاعية البيئية

البند	التكرار	النسبة
نعم	265	84.1
كلا	50	15.9
المجموع	315	100

يرى 84.1 من أفراد العينة الذين يستمعون للبرامج البيئية أن الفترات الصباحية هي انسب الفترات الزمنية للاستماع للبرامج الإذاعية، مقابل 15.9 يرون غير ذلك.

3-ثبات أداه الدراسة:

جدول (6) : يبين قيم معامل كرنباخ الفا لقياس ثبات أداه الدراسة

المجال	معامل كرنباخ الفا
الاذاعات الاردنية وبرامج التوعية البيئية	0.84
تقوم الإذاعات الأردنية المهتمة بالبيئة باتباع الأساليب التالية في تناولها للقضايا البيئية	0.84
أثر الموضوعات البيئية التي تناولتها الإذاعات الأردنية على التوعية البيئية	0.81

الأنماط الإعلامية المستخدمة في الإذاعات الأردنية للتوعية البيئية	0.85
مساهمة البرامج الإذاعية في التوعية البيئية	0.89
اهتمام الفئة المبحوثة ببرامج التوعية البيئية في الاذاعات الاردنية	0.81
المجموع الكلي	**0.95**

يظهر الجدول السابق قيم معامل كرنباخ الفا حيث بلغت قيمته للمجموع الكلي 0.95، وتراوحت قيمه لمجالات الدراسة بين (0.81 – 0.89) وهي قيم مقبوله لاغراض تطبيق اهداف الدراسة.

تحليل النتائج :

إن الغاية من إجراء الإحصاء هو معرفة إتجاه إجابات أفراد العينة، فضلاً عن تبيان وتقدير مستوى أهمية الفقرات والمتغيرات من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بالإعتماد على معامل كرنباخ الفا (من موافق بشدة كأقصى درجة إلى غير موافق تماماً كأدنى درجة) وحساب المتوسط الحسابي.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة الاختبارات لفقرات المجال الأول : أسباب إهتمام جميع الاذاعات الأردنية ببرامج التوعية البيئية والمجموع الكلي لهما

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
لأنها تهم جمهورها.	4.03	1.01	70.97	0.00
لأنها تقدر اهمية الموضوع بالنسبة للمجتمع الاردني.	3.96	0.97	72.38	0.00
لأنها تغطي مساحة جيدة من زمن البث.	3.72	0.99	66.96	0.00
لان هذا الموضوع مؤشر على خدمة المجتمع الاردني.	3.93	0.87	80.25	0.00
لأنها ترتبط ببرامج التنمية الوطنية.	3.92	0.94	74.08	0.00
لأنها تساهم بحلول بعض المشاكل البيئية.	3.94	0.95	73.54	0.00
لأنها تحظى بقبول من الجمهور.	3.67	1.07	60.78	0.00
المجموع الكلي: اسباب إهتمام جميع الاذاعات الأردنية ببرامج التوعية البيئية.	**3.88**	**0.69**	**99.81**	**0.00**

يبين الجدول السابق إن قيمة المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ أسباب تعامل جميع الاذاعات الاردنية مع برامج التوعية البيئة بلغت (3.88)، وبلغت قيمة الاختبار (ت) (99.81) وهي قيمة ذات دلالة احصائية وتدل على قوة المتوسط الحسابي للمجال، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.67 – 4.03)، وكان أعلاها للفقرة "لأنها تهم جمهورها"، ثم

جاء بالمرتبة الثانية الفقرة "لأنها تقدر اهمية الموضوع بالنسبة للمجتمع الاردني" بمتوسط حسابي (3.96)، بينما أدنى متوسط حسابي كان للفقرة "لأنها تحظى بقبول من الجمهور"، وتراوحت قيم الاختبار (ت) لفقرات المجال بين (60.78 – 80.25) وجميعها قيم دالة احصائيا.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة الاختبار ت لفقرات المجال الثاني: الأساليب التي تقوم الإذاعات الأردنية المهتمة بالبيئة باتباعها في تناولها للقضايا البيئية والمجموع الكلي لهما

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
لفت انتباه الجهات المعنية بالبيئة لوضع خطط تعمل على حل المشاكل.	4.15	0.90	82.15	0.00
اختيار أساليب مميزة في طرح مشكلات البيئة.	3.82	0.89	76.02	0.00
التعاون مع المؤسسات المسؤولة عن البيئة للتعامل مع القضايا البيئية.	3.84	0.96	70.69	0.00
توجيه المجتمع نحو انماط السلوك الايجابية للمحافظة على البيئة.	3.97	0.95	74.02	0.00
تزويد المواطنين بالمعلومات الصحيحة عن قضايا البيئة.	3.89	1.00	69.04	0.00
تقديم إنذار مبكر لأية قضية ملحة لتساعد في حلها مثل دخان السيارات والمصانع.	3.76	1.02	65.20	0.00
تهيئة المواطنين للتعامل مع البيئة المحيطة وللمشاركة في المشروعات البيئية	3.84	1.06	64.57	0.00
الاستعانة بالكفاءات والخبرات والتقنيات لإنجاح البرامج التي تنشر الوعي البيئي بين المواطنين.	4.02	0.93	76.94	0.00
تخصص الإذاعات الاردنية قسماً خاصاً لمتابعة قضايا البيئة بغية إيجاد الحلول لها.	3.82	0.94	71.95	0.00
المجموع الكلي: الأساليب التي تقوم الإذاعات الأردنية المهتمة بالبيئة باتباعها في تناولها للقضايا البيئية	**3.90**	**0.64**	**109.04**	**0.00**

يبين الجدول السابق إن قيمة المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ الأساليب التي تقوم الإذاعات الأردنية المهتمة بالبيئة باتباعها في تناولها للقضايا البيئية بلغت (3.90)، وبلغت قيمة الاختبار (ت) (109.04) وهي قيمة ذات دلالة احصائية وتدل على قوة المتوسط الحسابي للمجال، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.76– 4.15)، وكان أعلاها للفقرة " لفت انتباه الجهات المعنية بالبيئة لوضع خطط تعمل على حل المشاكل."، ثم جاء بالمرتبة الثانية

الفقرة "الاستعانة بالكفاءات والخبرات والتقنيات لإنجاح البرامج التي تنشر الوعي البيئي بين المواطنين" بمتوسط حسابي (4.02)، بينما أدنى متوسط حسابي كان للفقرة "تقديم إنذار مبكر لأية قضية ملحة لتساعد في حلها مثل دخان السيارات والمصانع"، وتراوحت قيم الاختبار (ت) لفقرات المجال بين (64.57–82.15) وجميعها قيم دالة إحصائياً.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة الاختبار ت لفقرات المجال الثالث: أثر الموضوعات البيئية التي تناولتها الإذاعات الأردنية على التوعية البيئية والمجموع الكلي لهما

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
تزود المستمع بمعلومات بيئية كافية .	3.98	0.83	85.61	0.00
تقدم معلومات مفهومة وواضحة .	3.86	0.84	81.14	0.00
تدفع المستمع الى سلوك إيجابي تجاه البيئة .	3.90	0.89	78.05	0.00
تساهم في نشر الوعي البيئي لدى جمهور المستمعين.	3.99	0.80	88.97	0.00
توثر في تغيير توجهات الفرد والمجتمع المتعلقة بالبيئة.	3.83	0.92	73.85	0.00
تسعى لثقة جمهور المستمعين .	3.73	0.97	68.53	0.00
المجموع الكلي: أثر الموضوعات البيئية التي تناولتها الإذاعات الأردنية على التوعية البيئية	**3.88**	**0.62**	**110.54**	**0.00**

يبين الجدول السابق ان قيمة المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ أثر الموضوعات البيئية التي تناولتها الإذاعات الأردنية على التوعية البيئيةبلغت (3.88)، وبلغت قيمة الاختبار (ت) (110.54) وهي قيمة ذات دلالة احصائية وتدل على قوة المتوسط الحسابي للمجال، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.73–3.99)، وكان أعلاها للفقرة "تساهم في نشر الوعي البيئي لدى جمهور المستمعين"، ثم جاء بالمرتبة الثانية الفقرة "تزود المستمع بمعلومات بيئية كافية" بمتوسط حسابي (3.98)، بينما أدنى متوسط حسابي كان للفقرة "تسعى لثقة جمهور المستمعين"، وتراوحت قيم الاختبار (ت) لفقرات المجال بين (68.53–88.97) وجميعها قيم دالة احصائيا.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة الاختبارات لفقرات المجال الرابع : الأنماط الإعلامية المستخدمة في الإذاعات الأردنية للتوعية البيئية والمجموع الكلي لهما

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
التحقيقات الاعلامية لتوضيح ماهية الوعي البيئي.	3.98	0.95	74.12	0.00
فقرات برامجية توعوية لتنمية الوعي البيئي لدى المواطنين.	3.90	0.86	80.92	0.00
عمل تقارير متخصصة بالقضايا والمشكلات البيئية.	3.81	0.97	69.94	0.00
اعتماد اسلوب البث المباشر لتشكيل مواقف واتجاهات ايجابية تجاه القضايا البيئية.	3.85	0.95	71.76	0.00
إدارة حوار مباشر مع المعنيين بالبيئة.	3.94	1.02	68.79	0.00
تغطية الندوات والمؤتمرات البيئية.	3.73	1.02	64.87	0.00
التغطية الفورية للأحداث البيئية.	3.72	1.11	59.53	0.00
المجموع الكلي: الأنماط الإعلامية المستخدمة في الإذاعات الأردنية للتوعية البيئية	**3.85**	**0.71**	**95.86**	**0.00**

يبين الجدول السابق ان قيمة المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ الأنماط الإعلامية المستخدمة في الإذاعات الأردنية للتوعية البيئيةبلغت (3.85)، وبلغت قيمة الاختبار (ت) (95.86) وهي قيمة ذات دلالة احصائية وتدل على قوة المتوسط الحسابي للمجال، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.72– 3.98)، وكان أعلاها للفقرة "التحقيقات الاعلامية لتوضيح ماهية الوعي البيئي"، ثم جاء بالمرتبة الثانية الفقرة "إدارة حوار مباشر مع المعنيين بالبيئة" بمتوسط حسابي (3.94)، بينما أدنى متوسط حسابي كان للفقرة "التغطية الفورية للأحداث البيئية"، وتراوحت قيم الاختبار (ت) لفقرات المجال بين (59.53– 80.92) وجميعها قيم دالة احصائيا.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة الاختبارات لفقرات المجال الخامس: مساهمة البرامج الإذاعية في التوعية البيئية والمجموع الكلي لهما

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
جعل المتلقي يتبنى قضايا البيئة.	4.00	0.85	83.56	0.00
إيصال رسالة واضحة ومحددة للجمهور عن قضايا البيئة.	3.99	0.88	80.62	0.00

تخصيص معديين لمتابعة قضايا البيئة بغية إيجاد الحلول لها.	3.94	0.81	86.52	0.00
رفع وعي الجامعات التعليمية والشركات الصناعية لمعرفة قضايا البيئة.	3.78	0.94	71.08	0.00
التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتوعية المواطنين بقضايا البيئة.	3.94	0.95	73.37	0.00
تعزيز وعي المواطنين بأهمية عملية تدوير المواد التي تضر بالبيئة.	3.78	1.05	63.86	0.00
حث المواطنين على متابعة كل مايختص بالتوعية البيئية مثل التوعية بالطريقة السليمة لرمي النفايات والمخلفات.	3.93	1.03	67.85	0.00
تشكيل رأي عام مساند لقضايا البيئة.	3.93	0.97	71.71	0.00
توجيه المواطنين للمحافظة على الموارد الطبيعية.	3.86	0.95	72.16	0.00
تفعيل مشاركة الجماهير في حماية البيئة.	3.93	0.97	71.95	0.00
نقل المعرفة المتعلقة بقضايا البيئة ونشرها بين فئات المجتمع المختلفة.	4.16	0.86	85.92	0.00
اطلاع المستمعين على الاحداث والقضايا البيئية المحلية والعالمية.	4.01	0.89	80.24	0.00
جعل المتلقي يتبنى قضايا البيئة.	3.91	0.97	71.64	0.00
المجموع الكلي: مساهمة البرامج الإذاعية في التوعية البيئية	**3.93**	**0.62**	**112.87**	**0.00**

يبين الجدول السابق ان قيمة المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ مساهمة البرامج الإذاعية في التوعية البيئية بلغت (3.93)، وبلغت قيمة الاختبار (ت) (112.87) وهي قيمة ذات دلالة احصائية وتدل على قوة المتوسط الحسابي للمجال، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.78–4.16)، وكان أعلاها للفقرة "نقل المعرفة المتعلقة بقضايا البيئة ونشرها بين فئات المجتمع المختلفة"، ثم جاء بالمرتبة الثانية الفقرة "اطلاع المستمعين على الاحداث والقضايا البيئية المحلية والعالمية" بمتوسط حسابي (4.01)، بينما أدنى متوسط حسابي كان للفقرة "رفع وعي الجامعات التعليمية والشركات الصناعية لمعرفة قضايا البيئة"، وتراوحت قيم الاختبار (ت) لفقرات المجال بين (63.86–86.52) وجميعها قيم دالة احصائيا.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة الاختبار ت لفقرات المجال السادس : مدى إهتمام الفئة المبحوثة ببرامج التوعية البيئية في الإذاعات الأردنية والمجموع الكلي لهما

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
اتابع البرامج البيئية في الاذاعات الاردنية	3.97	0.87	80.61	0.00
أسعى للحصول على المعلومات.	3.99	0.80	88.53	0.00
تشد انتباهي البرامج البيئية.	3.79	0.93	72.66	0.00
تجعلني أساهم في نشر المعرفة التي تخص البيئة لزيادة الوعي البيئي بين الافراد في المجتمع.	4.01	0.90	79.19	0.00
تستهويني المواضيع التي تتناول البيئة عبر الاذاعات الاردنية.	3.84	0.97	70.35	0.00
المجموع الكلي: اهتمام الفئة المبحوثة ببرامج التوعية البيئية في الاذاعات الاردنية	**3.92**	**0.68**	**102.88**	**0.00**

يبين الجدول السابق إن قيمة المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ إهتمام الفئة المبحوثة ببرامج التوعية البيئية في الإذاعات الأردنية بلغت (3.92)، وبلغت قيمة الاختبار (ت) (102.88) وهي قيمة ذات دلالة احصائية وتدل على قوة المتوسط الحسابي للمجال، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.79– 4.01)، وكان أعلاها للفقرة "تجعلني أساهم في نشر المعرفة التي تخص البيئة لزيادة الوعي البيئي بين الافراد في المجتمع"، ثم جاء بالمرتبة الثانية الفقرة "أسعى للحصول على المعلومات" بمتوسط حسابي (3.99)، بينما أدنى متوسط حسابي كان للفقرة "تشد انتباهي البرامج البيئية"، وتراوحت قيم الاختبار (ت) لفقرات المجال بين (70.35–88.53) وجميعها قيم دالة إحصائياً.

الدراسة التحليلية:

التحليل الكمي لمحتوى البرنامج البيئي (عالم البيئة):

فئات ماذا قيل:

1– فئة الموضوع:

جدول رقم(1) يوضح المواضيع البيئية في البرنامج الإذاعي

فئة الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
التلوث البيئي	11	16.42
التلوث الهوائي	13	19.40
النفايات	12	17.91

تلوث التربة	12	17.91
التلوث المائي	11	16.42
التلوث النباتي	8	11.94
المجموع	**67**	**%100**

يبرز الجدول رقم(1) المواضيع المستهدفة من قبل برنامج عالم البيئة في إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية ، حيث أوضحت نتائج الجدول أن الفئة الأولى للموضوع هي فئة التلوث الهوائي بنسبة (19.40 %)، تليها ثانياً فئة التلوث التربة وفئة النفايات بنسبة(17.90%) لكل منهما، ثم فئة التلوث البيئي والتلوث الهوائي بنسبة (16.42 %) لكل منهما، ثم فئة التلوث النباتي بنسبة(11.94%).

2- فئة الجمهور المستهدف:

جدول رقم(2) يوضح الجمهور المستهدف في البرنامج الإذاعي

الفئة المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية
أصحاب المصانع	13	18.57
السلطة التنفيذية	12	17.14
المواطنيين	12	17.14
الباعة والتجار	9	12.86
مؤسسات المجتمع المدني	11	15.72
آخرون	13	18.57
المجموع	**70**	**%100**

يوضح الجدول رقم(2) الجمهور المستهدف من قبل برنامج عالم البيئة في إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية ، حيث أوضحت نتائج الجدول أن الفئة الأولى هي فئة أصحاب المصانع وفئة آخرون بنسبة (18.57 %) لكل منهما، تليها ثانياً فئة المواطنيين وفئة السلطة التنفيذية بنسبة(17.14%) لكل منهما، ثم فئة مؤسسات المجتمع المدني بنسبة (15.72 %) ، ثم فئة الباعة والتجار بنسبة(12.86%).

3- فئة الأسباب:

جدول رقم(3) يوضح أسباب المشاكل البيئية حسب البرنامج الإذاعي

فئة الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
طبيعية	7	29.17
بشرية	15	62.50

الإثنان معاً	02	8.33
المجموع	**24**	**%100**

يوضح الجدول رقم(3) أسباب المشكلات البيئية حسب برنامج عالم البيئة في إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية ، حيث أوضحت نتائج الجدول أن الفئة الأولى هي فئة البشرية بنسبة (62.50 %) ، تليها ثانياً فئة الطبيعية بنسبة(29.17%) ، ثم فئة الإثنان معاً بنسبة (8.33 %).

4-فئة الإتجاه:

جدول رقم(4) يوضح إتجاه تغطية البرنامج الإذاعي

إتجاه تغطية البرنامج البيئي	التكرار	النسبة المئوية
قوي	9	24.32
ضعيف	15	40.54
متوسط	13	35.14
المجموع	**37**	**%100**

يوضح الجدول رقم(4) إتجاه التغطية الإذاعية لبرنامج عالم البيئة في إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية ، حيث أوضحت نتائج الجدول أن الفئة الأولى هي فئة ضعيف بنسبة (40.54 %) ، تليها ثانياً فئة متوسط بنسبة(35.14%) ، ثم فئة قوي بنسبة (24.32 %) .

5-فئة الأساليب المتبعة:

الجدول رقم(5) يوضح الأساليب المتبعة في البرنامج الإذاعي

الأساليب المتبعة	التكرار	النسبة المئوية
أساليب نقاشية	15	34.88
طلب أراء	13	30.23
طرح أفكار	7	16.28
مقترحات	8	18.61
المجموع	**43**	**%100**

يوضح الجدول رقم(5) الأساليب المتبعةفي برنامج عالم البيئة في إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية ، حيث أوضحت نتائج الجدول أن الفئة الأولى هي فئة أساليب نقاشية بنسبة (34.88 %) ، تليها ثانياً فئة طلب أراء بنسبة(30.23%) ، ثم يليها فئة مقترحات بنسبة (18.61 %) ، ثم يليها فئة طرح أفكار بنسبة (16.28%).

2-فئات كيف قيل:

1- فئة اللغة المستخدمة:

الجدول رقم (6) يوضح اللغة المستخدمة في البرنامج الإذاعي

اللغة المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية
الفصحى	3	10.71
الفصحى البسيطة	10	35.72
العامية	15	53.57
المجموع	**28**	**%100**

يوضح الجدول رقم(6) اللغة المستخدمة في برنامج عالم البيئة في إذاعة المملكة الاردنية الهاشمية ، حيث أوضحت نتائج الجدول أن الفئة الأولى هي فئة العامية بنسبة (53.57 %) ، تليها ثانياً فئة الفصحى البسيطة بنسبة(35.72%) ، ثم فئة اللغة الفصحى بنسبة (10.71 %) .

نتائج الدراسة:

- إن هناك إرتباط بين وسائل الإعلام والتوعية البيئية ومدى أهمية تلك الوسائل في نشر الوعي البيئي بالمملكة ،.
- إن الراديو من أهم وسائل الإعلام الجماهيري التي يمكن إستخدامها في مجال التوعية البيئية
- قلة البرامج البيئية التي بثت من خلال الإذاعة سواء كانت تلك البرامج متخصصة بيئياً أو عن طريق برامج إذاعية متخصصة وتعطي معلومات عن البيئة ،
- إلإفتقار إلى الإعلاميين المتخصصين في المواضيع البيئة ممن يمكنهم إيصال المعلومات البيئية بطريقة سهلة وواضحة .
- أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى المعلومات البيئية تعزى إلى العمر والجنس والعمل ،كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تشير إلى إن هناك علاقة إيجابية ضعيفة بين إمتلاك الشباب للمعلومات البيئية وإتجاهاتهم نحو البيئة.
- عدم وجود العديد من الموضوعات والبرامج البيئية المعروضة في الإذاعة وإنها لا تولي إهتماماً بالقضايا والمشكلات البيئية .

المقترحات و التوصيات:

- ضرورة زيادة البرامج التوعوية البيئية شكلا ومضمونا وزمنا.
- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لخريجي الجامعة لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم

- مقترح يربط بين الجامعة وخدمة المجتمع في مجالات البيئة بالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية الأردنية.
- العمل على تدريب إعلاميين متخصصين في مجال البيئة وذلك لتحقيق أهداف الإعلام البيئي ، والذي يؤدي إلى توعية الجمهور وبتالي تكوين رأي عام مساند للقضايا والمشاكل البيئية
- تقدير الحاجة إلى البحوث والتطوير والتقييم في مجال الوعي والتربية البيئية .
- تشجيع وتيسير عمل المنظمات غير الحكومية بما في ذلك الهيئات التطوعية في برامج الوعي والتربية البيئية .
- ضرورة التركيز على تنسيق مبادرات في مجال الوعي والتربية البيئية من خلال الإعلام المسموع وذلك لرفع المعرفة البيئية لدى الجمهور والذي بدوره ينعكس في سلوكيات إيجابية تعمل على حماية البيئة وصيانتها.

المصادر و المراجع :

1- معجم الوسيط، الجزء الأول ، تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر .

2- أبا الخليل ، عبد الرحمن المهنا . قواس ، محي الدين محمود ، 2005 ، النظم البيئية والإنسان ، الرياض : دار المريخ للنشر .

3- إبن منظور ، 1990 ، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت: دار صادر،ط1 .

4- أبو سمرة ، محمد ، 2009 ، الإعلام الزراعي والبيئي ، عمان : دار الراية ، ط1 .

5- أحمد ، أحمد ، 2009، مدخل الإهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها ، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1.

6- إمام ، إبراهيم ، 1985 ، الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، القاهرة: دار الفكر العربي ،ط2 .

7- الجبور، سناء محمد ، 2010 ، الاعلام البيئي ، عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع ، ط1 .

8- الجفيري ، محمد ، إعداد وتقديم البرامج الإذاعية والتلفزيونية، قطر: دار صناع الإبداع للإنتاج والتوزيع.

9- الحسن ، عبد الدائم عمر ، 2008 ، الكتابة والإنتاج الإذاعي بالراديو ، دار الفرقان .

10- الدليمي ، عبد الرزاق محمد ، 2015 ، الاعلام المتخصص، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

11- السعودي، راتب ، 2007 ، الأنسان والبيئة : دراسة في التربية البيئية ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط2 .

12-الشميمري، فهد عبد الرحمن، 2010 ،التربية الإعلامية، كيف نتعامل مع الإعلام؟ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر،ط1

13- الطنطاوي ، رمضان عبد الحميد ، 2008 ، التربية البيئية : تربية حتمية ، عمان : دار الثقافة ، ط1 .
14- القليني ، سوزان . مدكور ، صلاح ، 2000 ، الإعلام البيئي : النظرية والتطبيق ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ط2 .
15- العطري، عبد الرحيم ،2004 ، سوسيولوجيا الشباب المغربي ، الرباط : دار النشر طوبس بريس.
16- الهاشمي، مجد هاشم، 2004 ، تكنولوجيات وسائل الإتصال الجماهيرية(مدخل إلى الإتصال وتقنياته الحديثة) ، عمان: دار أسامه، ط1.
17- بن مرسلي، أحمد ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال ،ط2، بن عكنون ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دت .
18- حجاب ، محمد منير ، 2008 ، وسائل الإتصال نشاتها وتطورها ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع .
19- ربيع ، هادي مشعان، 2006 ، التربية البيئية ، عمان : دار عالم الثقافة للنشر، ط 1 .
20- رشتي ، جيهان ، 1986 ، الإعلام الدولي ، القاهرة : دار الفكر العربي ،ط1 .
21- صالح ، جمال الدين السيد علي ، 2003 ، الإعلام البيئي :بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب.
22- عبد الحميد ، محمد ، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،د ت ، ط1 .
23- عثمان ، محمد فيصل ، 2011 ، مبادئ في الإعلام المتخصص ، عمان : المؤلف ، ط1 .
24- مزاهرة ، منال هلال ، 2014 ، مناهج البحث الإعلامي ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط1 .
25- مزاهرة ، منال هلال، 2012 ، نظريات الإتصال ، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1.
26- موسى ، علي حسن ، 2000 ، التلوث البيئي ، دمشق : دار الفكر، ط1.

دراسات وبحوث :

1- ابراهيم ، آية (2015) ، تقييم المتخصصين في البيئة لمعالجة الاعلام الاردني قضايا الارهاب البيئي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن .
2- العتيبي ، مشعل فايز (2012) ، الاعلام البيئي في دولة الكويت : الهيئة العامة للبيئة انموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ،الاردن .
3- العنزي ، محمد (2013) تقييم طلبة جامعة الكويت لدور الصحافة الكويتية في التثقيف البيئي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن .
4- الجبان ،رياض ، (2006)، البيئة والمجتمع : دراسة في علم اجتماع البيئة ، جامعة الأسكندرية .

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص127-144

قياس مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2019/1995 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)

Measuring the contribution of the tourism sector to Employment in Algeria during the period 1995/2019 using the ARDL model

*د. زكريا جرفي
Zakaria Djorfi
المركز الجامعي تيبازة-الجزائر
Zakaria.djorfi@univ-biskra.dz

ط د. الناصر بوطيب
NasserBoutayeb
جامعة البليدة 02-الجزائر
En.boutayeb@univ-biskra.dz

ط د. آمنة شحاط
Amina Chehati
جامعة خنشلة-الجزائر
amina.chehati@gmail.com

تاريخ الاستلام:02/09/2020 تاريخ القبول :29/12/2020 تاريخ النشر: 31/12/2020

الملخص:يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع السياحي الذي يمتص عددا كبيرا من اليد العاملة مما يجعله أحد القطاعات التي تساهم في تنويع الاقتصادي الوطني ودعم التنمية المحلية.

لذا سنحاول تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين القطاع السياحي والتشغيل خلال الفترة 1995-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة$ARDL$، وقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل،إضافة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن، أي صلاحية النموذج للتقدير والتنبؤ.

الكلمات المفتاحية:القطاع السياحي، التشغيل، نموذج ***ARDL***، الجزائر.

تصنيف JEL:Q56, J43, C50, O55

Abstract : The tourism sector is considered one of the important sectors that contribute to advancing the national economy, this study aims to highlight the economic and social role of the tourism sector, which absorbs a large number of labor, making it one of the sectors that contribute to diversifying the national economy and supporting local development.

we will try to determine the short and long-term relationship between the tourism sector and total employment during the period 1995-2019, using the ARDL model, the study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the two variables mentioned above, in addition to the absence of the problem of autocorrelation of errors with the stability of estimators over time.

Key words:*Tourism* Sector, Employment, ARDL model, Algeria
JEL classification codes :O56, J43, C50, O55

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن الأحوال التي تعيشها الدول النامية تفرض عليها إتباع سياسة عقلانية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية لإنعاش التنمية الوطنية على المدى المتوسط والطويل، وهذا لتشجيع الاستثمار واللحاق بركب الدول المتقدمة، ولأن السياحة تعد من أكبر القطاعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات الخدماتية والتجارية ومصدرا للعملة الصعبة وأكثرها استيعابا لليد العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية المسطرة لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يتيح فرصا لإقامة روابط اقتصادية مع قطاعات أخرى والحصول على العملة الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات والتنويع الاقتصادي وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، كما تعتبر عاملا جاذب للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة، وبفضل الإمكانات السياحية التي تزخر بها الجزائر فقد ظهرت أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر من بينها السياحة البيئية والسياحة الدينية والسياحة العلاجية وكذا السياحة الصحراوية، كما قامت السلطات الوطنية بدعم القطاع السياحي في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، ورصدت له أموالا ضخمة لترقية هذا القطاع وتحقيق تنمية محلية ثم وطنية شاملة والمساهمة أكثر في التقليل من معدلات البطالة باعتباره قطاع مستقطب للعمالة.

إلا أن قطاع السياحة في الجزائر لايزال يواجه الكثير من الصعوبات التي حالت دون وصوله إلى المستوى المنشود الذي يلائم ما تمتلكه الجزائر من مقومات التي تجعل منها دولة رائدة في مجال السياحة. ولمعالجة هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2019/1995؟**

– **فرضيات الدراسة:** قصد الإجابة على إشكالية البحث، تم صياغة الفرضيات التالية:

"يوجد تأثير ايجابي للقطاع السياحي على التشغيل في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5 %"

"يوجد تأثير ايجابي للقطاع السياحي على التشغيل في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5 %"

– **أهمية البحث:** نظرا لأن القطاع السياحي يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاديات العديد من الدول، فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة جانب مهم من الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في التشغيل رغم ضعفها مقارنة بدول الجوار.

- **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ هدفين أساسيين هما:
  - التعريف ببعض المفاهيم المتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر؛
  - تحليل مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الجزائر.

- **منهجية البحث:** سنعتمد على الأسلوب الكمي باستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الجزائر في الآجال الطويلة والقصيرة وفق نموذج ARDL وباستخدام برنامج Eviews 10 خلال الفترة 1995-2019.

- **الدراسات السابقة:** من خلال نتائج الدراسات السابقة نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود أهمية القطاع السياحي في الرفع من معدلات التشغيل وتقليل البطالة، وجاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به هذه الدراسات، والتي نورد بعضها فيما يلي:

دراسة(2019) F-S. López: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نمو قطاع السياحة والبطالة في المكسيك خلال الفترة الربع الثاني 2000-الربع الرابع 2018، باستخدام **قانونأوكن** المعدل الذي يدرس العلاقة بين النمو والبطالة، وأظهرت النتائج أن نمو السياحة عامل يقلل البطالة، في حين أن البطالة تقلل من نمو قطاع السياحة، كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين المتغيرات المذكورة تزداد قوة أثناء الأزمة الاقتصادية وتضعف خلال فترات التوسع(Fernando, 2019).

دراسة(2019) A. Rasheed Oluwaseyi: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وإيرادات السياحة في دول شمال إفريقيا باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 1995-2016، تضمنت الدراسة الصادرات السلعية والتضخم والمتغير الوهمي الذي يشمل الربيع العربي لعام 2011. تعتمد الدراسة تقدير مجموعة المتوسطات المجمعة (PMG) لتوضيح هذه العلاقة، ويظهر أن السياحة لديها القدرة على دفع النمو الاقتصادي على المدى القصير بمعامل 6%وعلى المدى الطويل بمعامل 29% والمساهمة أكثر في توفير مناصب شغل جديدة خاصة في تونس والمغرب (Oluwaseyi, 2019).

دراسة خلوط عواطف وعيسى نبوية (2018)، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1995-2015، وذلك بدراسة أثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي للدول

الثلاث، بالإضافة إلى أثرها على ميزان المدفوعات والعمالة. ومن خلال تحليل الدور الاقتصادي للسياحة في الدول الثلاث، تبين أنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب وتونس، أما بالنسبة للجزائر فإنها لا تعتبر كمصدر مهم للدخل ولا تساهم في تخفيض معدلات البطالة وتبقى مساهمته في التشغيل ضعيفة جدا(خلوط و عيسي، 2018).

- **دراسة جليط الطاهر (2018)**، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي. ولهذا الغرض تمت الاستعانة بالنماذج الديناميكية للكشف عن هذه العلاقة، وقد بينت النتائج عن وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من معدل النمو الاقتصادي إلى الاستثمار السياحي. كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي يؤدي دورا أساسيا في خفض معدلات البطالة والتضخم في الجزائر(جليط، 2018).
- **دراسة M-N. Alsarayreh (2017)**: تهدف الدراسة إلى التعمق في مساهمة قطاع السياحة وفهم دوره في خفض معدل البطالة، وقد وجدت أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية للتعليم السياحي في خفض معدل البطالة، باستثناء عدم وجود معاهد تدريب كافية في التعليم السياحي لتأهيل الخريجين للعمل في المنظمات المهنية السياحية. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة العمل في المنظمات المهنية السياحية في خفض معدل البطالة، وهناك أثر ذو دلالة إحصائية لإتقان العاملين اللغات وأهمية العمل في قطاع السياحة في خفض معدل البطالة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير معاهد متخصصة في التعليم السياحي لتأهيل مزيد من الخريجين من فئة الشباب للعمل في المنظمات المهنية السياحية لتقليل معدل البطالة (Alsarayreh , 2017).
- **دراسة F. Boudia, A. Elbachir (2016)**: وهي دراسة حول تحليل مؤشرات النمو السياحي في الجزائر خلال الفترة 2005-2014، وتهدف إلى تحليل تطور مؤشرات النمو السياحي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة، وذلك لمعرفة مدى ازدهار أو كساد قطاع السياحة في الجزائر، ومن بين هذه المؤشرات، عدد السياح الوافدين، عدد الليالي السياحية، الكثافة السياحية، متوسط الإقامة...الخ، وتمت دراسة أداء هذا القطاع على مستوى الاقتصاد الوطني، من خلال قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتشغيل، وعلى الرغم من أن الجزائر تملك مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية تجعلها وجهة سياحية هامة، إلا أن مستوى

القطاع السياحي لا يزال ضعيفا رغم انتعاشه في السنوات الأخيرة (Elbachir & Boudia, 2016).

- **دراسة(A-N. Onetiu, A-M. Predonu (2013**: وهي دراسة حول تحليل محددات وعوامل السياحة وتأثيرها على سوق العمل، وقد اتضح أنه بمساعدة السياحة يمكن للدولة أن تنشئ وظائف جديدة، وبالتالي تساعد على جذب العمالة الفائضة من القطاعات الأخرى والمساهمة أيضًا في تقليل البطالة، إن نمو القوى العاملة الفائضة والشباب لا يحددان العرض في سوق العمل فحسب، بل يحددان أيضًا الاستهلاك المتزايد وبالتالي العرض العام، مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك؛ تحسين مستويات المعيشة (Onetiu & predonu, 2013).
- **دراسة(Kamel Bouadam (2011**: دراسة حول تحليل الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في الجزائر، وجد الباحث أن قطاع السياحة في الجزائر في وضع متناقض من ناحية، نلاحظ عجزًا في سعة الإقامة، وفي التسويق، ونقصا في المعرفة في النزل والمطاعم، وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، وجود صورة جذابة وإمكانيات وقدرات سياحية مشرقة قد يفسر هذا الترتيب المتدني للجزائر في قائمة أفضل الوجهات المستهدفة للسياحة في شمال إفريقيا وبشكل أعم في القارة الأفريقية في كل من القطاعين العام والخاص (Bouadam, 2011).
- **دراسة(Said Boumendjel (2010**: دراسة حول القضية الاقتصادية للسياحة الجزائرية، حاولت الدراسة فهم ملامح سياسة السياحة الوطنية من الظروف الداخلية للبلد وتحليل الجانب الاقتصادي للمسألة لكن في الحقيقة توجه الباحث نحو الجانب الاجتماعي واعتبرها غير كافية، لأنه يعتقد أن السياحة تبدأ بالفعل خارج البلاد بتفعيل دور السفارات والقنصليات والممثليات التجارية والمنظمات السياسية والنقابية والعمالية، النوافذ الأولى للبلاد(Boumendjel, 2010).

2. مفهوم السياحة

تعتبر السياحة في العالم اليوم، أكثر محرك للتنمية المحلية من خلال الآثار المترتبة عنها على بقية القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، النقل، الخدمات، العمارة والبناء والري، الصناعة، ...). وقد أصبحت السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد كثيرة

ومهمة، وفي العديد من الدول أصبحت كصناعة لها أسس وقواعد فالسياحة تحد من البطالة والفقر، وتشكل دعما للنمو ومصدرا لخلق الثروة، والمداخيل المستدامة.

1.2 تعريف السياحة: يعتبر مفهوم السياحة مفهوما حديث النشأة، إذ لم يتضح بشكل محدد إلا في العصر الحديث أي بعد أن أصبح السفر إحدى ظواهر العصر الاقتصادية والاجتماعية، وقد اختلف تعريف السياحة تبعا لاختلاف التخصصات العلمية التي تتناول الظاهرة بالدراسة والتحليل. من هذه التعاريف:

- تعرف السياحة على أنها: حركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان لآخر ولأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء العطل، أو لحضور المؤتمرات والمهرجانات أو العلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة. ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى بلد أو حتى العمل المؤقت أو الدراسة(طالب و وهراني، 2011، صفحة 2).
- كما تم تعريفها من طرف المنظمة العالمية للسياحة على أنها: مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى(حوتية، 2014، صفحة 387).

2.2 تعريف الجزائر للسياحة : بالنسبة للجزائر فإنها تبنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة "WTO" إلا انها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والمنشآت الفندقية حيث:

- **الداخل:** كل مسافر تطأ أقدامه أرض الجزائر (التراب الوطني)، خارج منطقة العبور.
- **المسافر:** كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كان سبب تنقله ودوافع دخوله، ومهما كانت جنسيته ومكان إقامته، باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية والذين يقيمون في بواخرهم طول مدة إقامتهم في البلاد.
- **الجوال في رحلة بحرية:** كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية ويغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل بها، والتي يقيم على متنها طول مدة إقامته.
- **الزائر:** كل شخص يدخل التراب الجزائري ولا يمارس نشاطا مأجورا ويشمل هذا التعريف:

- **السائح:** هو زائر مؤقت ولفترة محدودة على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب أو لدوافع مختلفة منها: المتعة والترفيه، زيارة الأهل والأقارب، قضاء عطلة، الصحة، الدراسة، الدين، الرياضة، أشغال، مهام، أعمال ... الخ.
- **غير مقيم:** وهو السائح، الجوال، المسافر، العابر للجزائر باستثناء المتجولين في إطار النزهة أو الرحلة البحرية.
- **المتنزه:** هو كل زائر مؤقت وله مدة إقامة محدودة في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة بما في ذلك المسافر في رحلة بحرية، باستثناء المسافرين الذين بحكم القانون لا يدخلون التراب الجزائري وكذا سكان الذين يعملون بالجزائر(الديوان الوطني للإحصائيات، 2000، صفحة 275).

3. سوق العمل:

يمثل سوق العمل المصدر الأساسي لأحد العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية وهو عنصر العمل والتي من خلاله يمكن تحقيق أهداف المنظمات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال دراسة طبيعة هذا السوق وتحديد خصائصه والعوامل التي تؤثر عليه أي تؤثر في كلا جانبي العرض والطلب.

1.3 مفهوم سوق العمل: يعرف العمل بأنه مجهود إرادي عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء مادية والغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، ويعرف أيضا من الناحية الاقتصادية على أنه جميع الجهود الجسمانية أو الذهنية التي يبذلها الإنسان العامل في العملية الإنتاجية، وبمعنى آخر كل مجهود إنساني ينشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية(الخالدي، 2016، صفحة 333).

أما سوق العمل فهو المكان الذي يلتقي فيه الطالب والعارض للعمل، فطالبيه يتمثلون في كل الأفراد النشطين الذين لا يملكون عملا، وأيضا كل الأشخاص الذين يعملون ويتطلعون إلى فرصة عمل أفضل، أما عارضيه فنقصد بهم المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، أي كل من يوفر منصب عمل (عدون والعايب، 2010، صفحة 57).

كما تم تعريف سوق العمل بأنه المكان الذي يلتقي فيه العرض والممثل في الوظائف أو الأعمال الشاغرة التي يعرضها أصحاب العمل أو المنظمات أو القطاعات المختلفة، والطلب المتمثل في أولئك الذين يتطلعون إلى وظائف أو أعمال يلتحقون بها، ويستمر التفاعل بين هذين العاملين

تحت شروط حرية العمل وحرية الإقامة وحرية الانتقال حتى يتحقق التوازن النهائي بينهما، ثم يتحدد من خلال هذا التوازن الثمن أو الأجر الخاص بوظيفة معينة، وقد يكون هذا المكان الممثل لسوق العمل الدولة كلها أو أحد مدنها أو جزء منها"(المسماري،2008، صفحة 152).

2.3 خصائص سوق العمل: يتميز سوق العمل بمجموعة من الخصائص منها: (عبد علي، 2011، صفحة 198)

- إرتباط خدمة العمل بالعامل أي لا يمكن فصلها وذلك يعني أن هذه الخدمة تؤجر ولا تباع؛
- أن الطلب على العمل هو مشتق من الطلب على السلع والخدمات الأخرى؛
- عدم القدرة على تخزين هذه السلعة؛
- إختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية؛
- إختلاف سبب وجود الجانبين المذكورين في السوق؛
- يتحدد نتيجة النشاط في سوق العمل من خلال عدد من العناصر وهي: التشغيل، البطالة، الأجور، النمو السكاني.

3.3 خصائص سوق العمل في الجزائر: من المظاهر التي أثرت على سوق العمل في الجزائر التطور الكبير في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، مما زاد في اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حيث زادت حصة الشباب البطالين بما فيهم الحاصلين على شهادات والذين يمثلون جزء معتبر من عرض العمل، بالإضافة إلى التخلي عن الدور الاجتماعي التي كانت تمارسه العديد من المؤسسات العمومية والمتمثل أساسا في الاحتفاظ بنسبة كبيرة من العمال يعملون في بطالة مقنعة.

ويتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات؛
- وجود فجوة بين الإنتاج والتعليم، فهناك بعض المؤهلات لا توفرها الجامعة، كما أن هناك تخصصات لا تجد فرص للعمل؛
- يركز التعليم على المعارف والمعلومات، ولا يركز على المهارات والسلوكيات؛

- في كثير من الأحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال نتيجة لتدهور التعليم والإنتاج (بوزيدة، 2010، صفحة 79).
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال العمل؛
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول العمل؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب عمل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب العمل؛
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات؛
- ضعف الحركة الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا) (شلوف، 2017، صفحة 444).
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا؛
- غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية (كحلة، 2013، صفحة 7).

4. نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين القطاع السياحي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2019/1995 بواسطة نموذج ARDL:

1.4 تعريف النموذج

اقترح نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDLمن قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبارARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta LEMP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LEMP_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LEMPT_{t-i} + \alpha_1 Lemp_{t-1} + \alpha_2 Lempt_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δيشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta_{0\text{-}2}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-2}: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

2.4 بناء النموذج: النموذج هو تقديم أو عرض مبسط للوضعية المعقدة التي عادة تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، أي دراسة العلاقات التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وسنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في **التشغيل** من خلال **العمالة في القطاع السياحي**، ولتقليل حالة اللا تجانس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

$$LEMP_t = f(LEMPT_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

LEMP: لوغاريتم التشغيل؛

LEMPT: لوغاريتم العمالة في القطاع السياحي؛

3.4 إختبار جذر الوحدة

يجب أن تكون درجة تكامل لمتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم 01 يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار**-Phillips Perron**، وجدنا أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
Lemp	I(1)	-1.60 (0.46)	-2.84 (0.20)	5.09 (1.00)	-5.56 (0.00)	-6.23 (0.02)	-3.89 (0.00)
Lempt	I(1)	-1.20 (0.64)	-3.57 (0.06)	1.42 (0.95)	-4.16 (0.00)	-4.77 (0.00)	-3.65 (0.00)

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

4.4 إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL(1,4) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 01: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

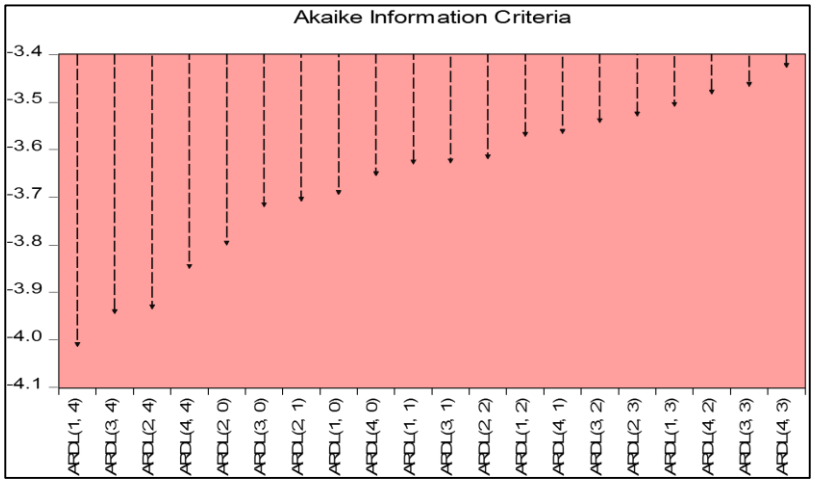

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

5.4 إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يبين الجدول رقم 02 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول 02: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.20098	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

6.4 إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج ARDL (1,4) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.6.4 جودة النموذج: من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل 02: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

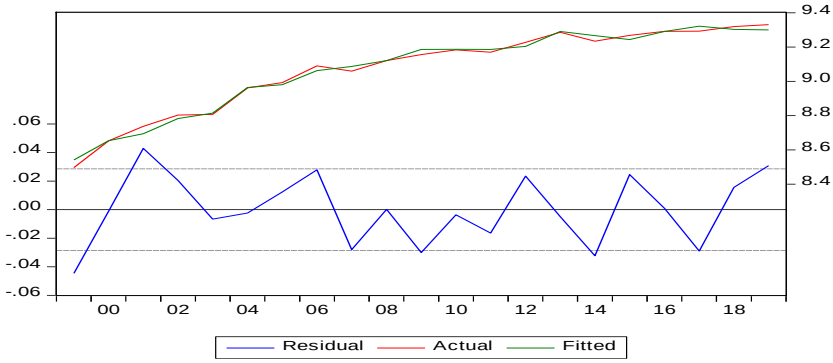

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.6.4 التوزيع الطبيعي للبواقي: للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، وقد تبين أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.76 التي تقل عن χ^2=5.99، يتأكد خضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 03: التوزيع الطبيعي للبواقي

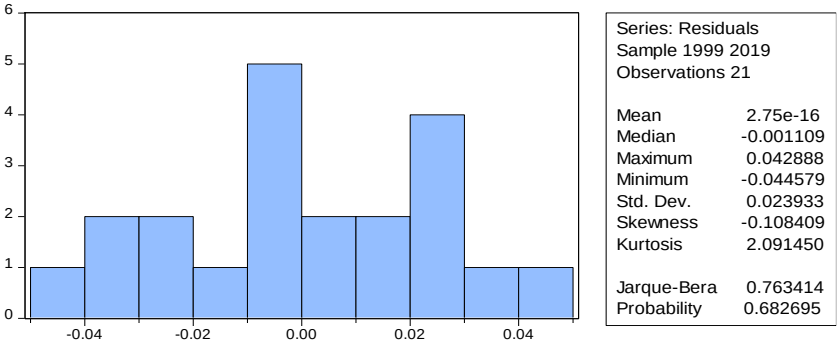

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

3.6.4 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 03: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.113581	Prob. F(2,12)	0.3601
Obs*R-squared	3.287401	Prob. Chi-Square(2)	0.1933

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/02/20 Time: 14:05
Sample: 1999 2019
Included observations: 21
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 09/02/20 Time: 14:05
Sample: 1995 2019
Included observations: 21
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

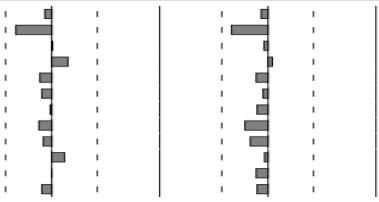

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.058	-0.058	0.0812	0.776
		2	-0.343	-0.347	3.0637	0.216
		3	0.013	-0.038	3.0685	0.381
		4	0.162	0.046	3.8103	0.432
		5	-0.110	-0.114	4.1749	0.525
		6	-0.091	-0.045	4.4393	0.617
		7	-0.013	-0.103	4.4448	0.727
		8	-0.122	-0.221	5.0004	0.758
		9	-0.082	-0.166	5.2690	0.810
		10	0.126	-0.025	5.9658	0.818
		11	0.001	-0.108	5.9659	0.876
		12	-0.097	-0.099	6.4729	0.890

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

من خلال الجدول رقم **03** نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبارQ-Stat غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

4.6.4 اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول 04: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.273380	Prob. F(6,14)	0.3302
Obs*R-squared	7.414225	Prob. Chi-Square(6)	0.2842
Scaled explained SS	1.798279	Prob. Chi-Square(6)	0.9373

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/02/20 Time: 14:05
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

5.6.4 اختبار الاستقرارية: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل 04: نتائج اختبار إستقرارية النموذج

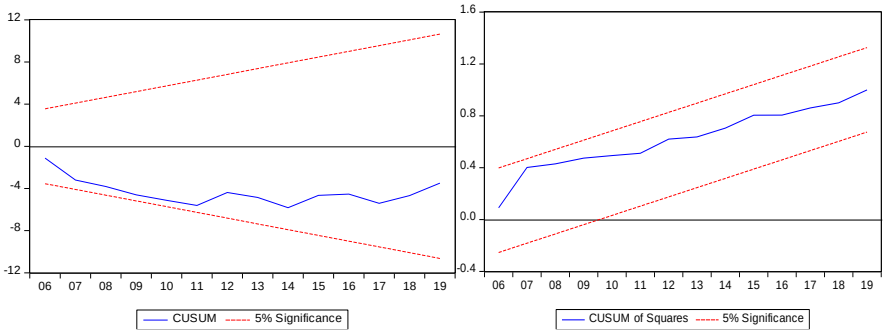

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

7.4 تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

☚ يمكن توضيح العلاقة كما يلي:

- **علاقة الأجل القصير:**

يوضح الملحق رقم **01** أن القطاع السياحي يساهم في التشغيل في الأجل القصير، ومعلمتها ذات دلالة إحصائية، وبتأثير موجب وهو ما يتوافق والنظرية والدراسات السابقة، التي أكدت على أهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، وهو ما نشاهده في العديد من الدول السياحية على غرار دولة تونس ومصر والمغرب.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل القطاع السياحي والتشغيل في الجزائر، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.7278)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى وبنسبة 72.78%، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

- **علاقة الأجل الطويل:** يوضح الملحق رقم **02** أن القطاع السياحي يساهم في التشغيل في الأجل الطويل عند مستوى الدلالة 5%، أي أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي احصائيا للقطاع السياحي في العمالة الكلية، حيث كلما ارتفع عدد عمال القطاع السياحي بوحدة واحدة ارتفعت العمالة الكلية بـ 0.89 وحدة وهي مساهمة ضعيفة جدا مقارنة مع دول أخرى، وهو ما يؤكد على أن القطاع السياحي الوطني مازال بعيدا جدا عن التطلعات في ظل الإمكانيات المتوفرة.

5. الخاتمة

رغم توفر الجزائر على إمكانات طبيعية وسياحية هامة إلا أن القطاع السياحي لا يساهم إلا بنسبة ضعيفة في التنمية الاقتصادية، رغم أنه يعد قطاعا مهما لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بهذا القطاع نتيجة اعتماد الدولة على قطاع المحروقات باعتباره أكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية.لذا ينبغي الاهتمام بهذا القطاع السياحي من خلال تطوير البني التحتية، خاصة بناء الفنادق وهياكل التسلية والراحة لما لها من دور في التشغيل والقضاء على البطالة، وزيادة الوعي بأهمية القطاع السياحي لدى أفراد المجتمع والعمل على نشر ثقافة السياحة لديهم لبلوغ الأهداف السياحية وهي أهداف التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للدراسة التطبيقية تم دراسة أثر القطاع السياحي على العمالة في الجزائر للفترة 1995-2019 من خلال قياس واختبار العلاقة بين القطاع السياحي والتشغيل، حيث استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا وإحصائيا، وقد أكدت نتائج الدراسة أن القطاع السياحي في الجزائر له تأثير ايجابي على التشغيل في المدى الطويل وفي الأجل القصير لكن بنسب متدنية مقارنة مع دول أخرى وأمام ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات تسمح لها بالاستثمار أكثر في هذا القطاع الحيوي، **لكن** وفي ظل غياب الإرادة السياسية والمجتمعية بقي القطاع السياحي بعيدا جدا عن كل التطلعات.

التوصيات

من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي؛
- عدم التركيز على الخدمات الممتازة فقط، وإنما إقامة المشروعات ذات الدرجات الفندقية الأقل لجذب المزيد من شرائح السائحين ومنه زيادة عدد المستخدمين؛
- التركيز على القطاعات المرافقة للسياحة.

6. المراجع

أولا: المراجع العربية

-بوزيدة، حميد (2010)، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، أكتوبر 2010.

-حميدة بوعموشة. (2012). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ م تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

-الخالدي، نبيل عمران موسى، وغالي، أحمد حسن (2016)، العمالة المؤقتة وسوق العمل، العراق: مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، 19(3).

-خلوط عواطف وعيسي نبوية (جوان 2018)، أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، الجزائر: دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، 9(2).

-دليلة طالب، و عبد الكريم وهراني. (2011). السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة، . الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

-شلوف، فريدة (2017)، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر: الأسباب والتحديات، قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة 2: الباحث الاجتماعي، (13).

-الطاهر جليط. (مارس, 2018). دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، 2(1).

-عبد علي، خالد حيدر (2011)، دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في اقليم كوردستان العراق: مجلة الإدارة والاقتصاد، (86).

-عدون ناصر دادي، والعايب، عبد الرحمان (2010)، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-عمر حوتية. (جوان, 2014). واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره. الجزائر: مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، 13(2).

-كحلة، عبد الغني (2013)، نحو مشروع موائمة بين عرض حاملي الشهادات الجامعية وطلب سوق التشغيل في الجزائر-دراسة حالة خريجي جامعة المدية-، الملتقى الدولي حول "الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك يومي 4 و5 ديسمبر 2013"، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

-المسماري، عاشور عمر (2008)، تخطيط القوى العاملة والتعليم وسوق العمل، البيضاء، ليبيا: منشورات جامعة عمر المختار.

-الديوان الوطني للإحصائيات (2000) مجموعة الإحصائيات السنوية، رقم 18 .الجزائر.

ثانيا: المراجع الأجنبية

-Alsarayreh , M. (2017). The Role of Tourism in Reducing the Rate of Unemployment in Touristic Professional Institutions in Jordan (From the point of view of workers in the tourism sector). *Journal of Tourism, Hospitality and Sports, Vol.32*.

-Bouadam, K. (2011). The national strategy of tourism development in Algeria: issues, opportunities and limitations. *Review of Applied Socio-Economic Research*.

-Boumendjel, S. (2010). The economic issue of tourism Algeria and socioeconomic conditions of sustainable development in Algeria. *International Journal of Human Sciences*, pp. 748-775.

-Elbachir, A., & Boudia, F. (2016, dicember). Analyzing the tourism growth indicators in Algeria During the period (2005 - 2014). *abaad iktissadia*, pp. 626-644.

-Fernando, S. (2019). Unemployment and Growth in the Tourism Sector in Mexico: Revisiting the Growth-Rate Version of Okun's Law. *economies, Vol.7, No.83*.

-Oluwaseyi, A. (2019, May). Is Tourism a Sustainable Haven for Economic Growth in North African Countries? An Evidence From Panel Analysis. *MPRA*, pp. 1-28.

-Onetiu, A., & predonu, A. (2013). Effects of Tourism on Labour Market. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 92*, pp. 652-655.

-tracy, s., & Bayley, A. (2008). *sustainable development.* E C.D.

7. الملاحق:

الملحق 01: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LEMP)
Selected Model: ARDL(1, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/02/20 Time: 14:04
Sample: 1995 2019
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEMPT)	0.348204	0.059604	5.841986	0.0000
D(LEMPT(-1))	-0.288820	0.099391	-2.905887	0.0115
D(LEMPT(-2))	-0.238105	0.086639	-2.748258	0.0157
D(LEMPT(-3))	-0.255737	0.070303	-3.637652	0.0027
CointEq(-1)*	-0.727882	0.123079	-5.913948	0.0000

R-squared	0.793589	Mean dependent var	0.040123
Adjusted R-squared	0.741987	S.D. dependent var	0.052679
S.E. of regression	0.026758	Akaike info criterion	-4.199694
Sum squared resid	0.011456	Schwarz criterion	-3.950998
Log likelihood	49.09678	Hannan-Quinn criter.	-4.145720
Durbin-Watson stat	1.859534		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.20098	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

الملحق 02: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LEMP)
Selected Model: ARDL(1, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/02/20 Time: 14:04
Sample: 1995 2019
Included observations: 21

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.585810	0.532891	4.852419	0.0003
LEMP(-1)*	-0.727882	0.170761	-4.262583	0.0008
LEMPT(-1)	0.649617	0.172608	3.763536	0.0021
D(LEMPT)	0.348204	0.077067	4.518182	0.0005
D(LEMPT(-1))	-0.288820	0.110120	-2.622772	0.0201
D(LEMPT(-2))	-0.238105	0.093052	-2.558842	0.0227
D(LEMPT(-3))	-0.255737	0.075331	-3.394836	0.0044

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEMPT	0.892475	0.050162	17.79184	0.0000
C	3.552513	0.322975	10.99933	0.0000

EC = LEMP - (0.8925*LEMPT + 3.5525)

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص145-161

دراسة تحليلية وقياسية لأثر النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018)

Analytical and standard study of the effect of economic and population growth on the unemployment rate in Algeria for the period (2000-2018)

* د.نسرين عوام
Nesrin awam
جامعة أم البواقي ــ الجزائر
nesrin.awam@gmail.com

د.طلحي سماح
Samah talhi
جامعة أم البواقي ــ الجزائر
samah.talhi55@gmail.com

د.نوفل بعلول
Newfel baaloul
جامعة أم البواقي ــ الجزائر
ewfelbaaloul-eco@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ القبول: 2020/11/16 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة، واختبار الأثر بين كل من النمو الاقتصادي والنمو السكاني على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) وبالاعتماد على تقدير العلاقة وفق طريقة الانحدار المتعدد،توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين كل من النمو السكاني ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، النمو السكاني، البطالة.

تصنيف JEL: J ,O, C

Abstract : This study aimed to know the relationship, and test the effect between both economic and population growth on the phenomenon of unemployment in Algeria during the period (2000-2018) several results, the most important of which are: a direct relationship between each of Population growth and unemployment rate in Algeria during the study period.

Key words: economic growth, population growth, unemployment
JEL classification codes: J ,O, C

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

إن البطالة من أهم الظواهر السلبية التي تعاني منها جميع المجتمعات و الدول مهما كان حجم اقتصادها،إلا أن نسبة تواجدها وحجما يختلف من دولة إلى أخرى.

كما أن معدلات البطالة المرتفعة هي على العموم ميزة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كون نموها الاقتصادي أقل من نموها السكاني، مما يصعب تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الفئات، وظهور طبقة الفقراء، هذا الأمر جعل العديد من الدراسات تربط بين هاته الظواهر.

لمعرفة أثر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والنمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر، كان لابد من معرفة نوع الأثر وقوة العلاقة بينهما قبل وضع أي سياسات وإجراءات لتخفيض معدل البطالة، فهناك تأثير متبادل بين هذين الظاهرتين مع ظاهرة البطالة، وتتفق النظرة الاقتصادية على التأثير السلبي لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وتأثير ايجابي (طردي) بين النمو السكاني ومعدل البطالة.

وهذا الطرح يقودنا للتساؤل الرئيسي التالي :

هل يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكان، والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)؟

و بناءا على الإشكالية المطروحة يمكن وضع فرضيات فرعية كمايلي:

- يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) عند درجة معنوية5% ؛
- يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) عند درجة معنوية 5%.

- **أهمية الدراسة:**تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على تطور ظاهرة البطالة و معرفة تأثير كل من النمو السكاني والاقتصادي عليها، من أجل توجيه جهود الدولة في التخفيف من آثارهم السلبية في المجتمع.

- **أهداف الدراسة:**تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي والنمو السكاني على ظاهرة البطالة، ومحاولة إفادة أصحاب القرار حول السياسات التي تكفل

التخفيف والحد من الفقر بالإضافة إلى محاولة بناء وتقدير نموذج يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة .

- **المنهج المتبع:** للوصول إلى تحقيق هذا الهدف قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والتحليلي للمتغيرين "البطالة النمو الاقتصادي والنمو السكاني "، وفي تحليل نتائج الدراسة القياسية، كما استخدمنا المنهج الكمي في الدراسة القياسية مستخدمين الاختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة (الانحدار المتعدد) بالاعتماد على برمجية eviews 09، وقد تم الحصول وجمع البيانات الخاصة بالمتغيرين من موقع البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

- **الدراسات السابقة** : تطرقت العديد من الدراسات لموضوع أثر النمو الاقتصادي و الديموغرافي على ظاهرة البطالة في الجزائر نذكر بعضها فيما يلي :

- **دراسة (طالب سومية شهيناز، لبيق محمد البشير ،2016)** الموسومة ب: **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990–2012)**، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،جامعة أم البواقي ، العدد 6، ديسمبر 2016،

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من النمو الاقتصادي ، التضخم و النمو السكاني، ورأس المال على معدل البطالة في الاقتصاد الأردني، حيث اعتمد البحث لتحقيق ذلك على التكامل المشترك واختبار السببية و كان من أهم النتائج المتوصل إليها:

- وجود علاقة عكسية قوية وعلاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية و قانون اوكن؛
- وجود علاقة بين معدل البطالة و التضخم ، إلا أنه يظهر علاقة غير دالة احصائيا مع معدل البطالة .

- **دراسة (حسين عباس حسين الشمري ، عبد الجاسم عباس على الله، 2014)** الموسومة ب: **تحليل أثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من(1990–2011)** ، مقال منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 16 العدد 3،2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في العراق ،حيث اعتمد على الناتج المحلي الإجمالي و متوسط دخل الفرد كمتغيرات مفسرة ومعدل البطالة كمتغير تابع.ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة :

- احادية وريعية الاقتصاد العراقي أدت إلى ضعف تأثير النمو الاقتصادي على معدلات البطالة والاستخدام في العراق وهذا ينسجم مع معظم الدراسات الاقتصادية التي تتعلق بالموضوع؛
- 36%من التغيرات في معدلات البطالة فسرتها المتغيرات المستقلة ؛
- العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج و معدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد على امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل.

2.الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المحور للجانب النظري للبطالة والنمو الاقتصادي والديموغرافي.

1.2 الجانب النظري لظاهرة البطالة:

أ. تعريف البطالة: إن مصطلح البطالة عند الاقتصاديين يشير إلى فائض عرض العمل عن الطلب، وهذا عند مستوى أجر معين يسمى بالأجر المقبول وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الأشخاص موافقين على العمل. كما تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية بأنها الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15و 59 سنة الراغبين في العمل عند الأجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدونه. (جلول، 2019، الصفحات 18-19)

ومن خلال هذين التعريفين يمكن أن نطلق سمة البطال على الشخص الذي يتراوح سنه من (15-59سنة)، قادر على العمل ويبحث عنه ولم يجده.

ب.أنواع البطالة : هناك عدة أنواع من البطالة و التي تعاني منها المجتمعات ونذكر أهمها في مايلي : (العابد، 2012، الصفحات 75-76)

البطالة الاحتكاكية : تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، حيث يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخر لسوق العمل فإن ذلك يتطلب مرور بعض الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظيفة المناسبة

البطالة الهيكلية: تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.

البطالة المقنعة: تحدث البطالة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد، وتعرف النظرية الكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية للصفر أقل (تصبح سالبة)

ج.أسباب البطالة في الدول النامية:

- نمو السكان بمعدلات أكبر من معدلات النمو الاقتصادي، مما يصعب إيجاد فرص عمل وبعض السياسات الاقتصادية المتبعة من الدول النامية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة ؛
- الركود الاقتصادي الذي عرفته بعض الدول النامية ، الذي كان بدوره نتيجة للركود الاقتصادي في الدول المتقدمة، وذلك لطبيعة الدول النامية المستهلكة (المستوردة)؛
- انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في المصالح الحكومية ؛
- تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في التسعينات، حيث زادت من حدة البطالة نتيجة بداية الخوصصة وتسريع العمال.

2.2 الجانب النظري للنمو الاقتصادي

أ.تعريف النمو الاقتصادي :إن ظاهرة النمو الاقتصادي تعتبر من الظواهر الحديثة نسبيا، مما يجعل إعطائه معنى محدد، سواء من ناحية المدى الزمني أو من حيث التغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة التي تخضع لها فهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، فيراه **فرانسوا بيرو** على أنه "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد".ويراها **فلامينغ** فيرى النمو الاقتصادي على انه " يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها. (محمودي، 2016، صفحة 261)

وبصفة عامة يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن أي انه زيادة الدخل لدولة معينة و هو مساوي ل:

$$TCE = \frac{PIBT - \text{PIBT} - 1}{\text{PIBT} - 1}$$

TCE: معدل النمو الاقتصادي

PIBT: الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية

PIBT-1: الناتج المحلي الإجمالي للسنة الماضية

ب.أنواع النمو الاقتصادي : يمكن التمييز بين نوعين من النمو وهما:

النمو الشامل: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني .

النمو المكثف:يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف،في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم و التنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هنالك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع و الخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

3. طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1.3 : علاقة النمو الاقتصادي بمعدل البطالة: إن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار وجود ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل← انخفاض معدل البطالة .

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، حيث يعتبرون إن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض وتغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفظة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل، بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب عمل جديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض.

هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو و نسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 2 % لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسب البطالة في كل الدول ب2 %،وكذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول وهنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي، و اعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو ونسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف وكذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد. (المدهون، 2015، صفحة 383)

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين يقرون بوجود علاقة طردية أيضا بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة،حيث النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع الإنتاج، ويتم في ذلك الاعتماد على المكينات والآلات ويتم الاستغناء على العمال وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بالرغم من النمو الاقتصادي المحقق،فأغلب الاقتصاديين يفسرون العلاقة بين ارتفاع معدلات النمو، انخفاض معدلات البطالة، عن طريق قانون " okun"الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي "arthur okun " الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع معدلات معدلات البطالة .

نجح" okun" في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة و النمو الاقتصادي إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة 1%فإن ذلك يكون راجعا إل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 %و العكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة.

فقد طور" okun" نموذجيين لقياس العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي وهما:

$$Y_t-y^*_t=-B(u_t-u^*_t) \quad \text{.....} \quad (1)$$

$\mathbf{Y_t}$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$\mathbf{y^*_t}$: الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

B: معامل okun

$\mathbf{u_t}$: المعدل الفعلي للبطالة.

$\mathbf{u^*_t}$:المعدل الطبيعي للبطالة .

$$\Delta y_t=B_0-B_1\,\Delta u_t+e_t \quad \text{.....(2)}$$

$$\Delta y_t=(B_0-B_1)/\,\Delta y_t \quad \text{.....(3)}$$

$\mathbf{e_t}$: معدل الخطأ .

حيث تستخدم المعادلة رقم (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم (3).

إن معظم الدراسات التي حاولت تقدير العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة اعتمدت على تقدير معامل "okun"، إلا أنه لوحظ اختلاف في قيمته ما بين الدول، بالرغم من ذلك فإنه يبقى يشكل أساسا مهما في تحليل هذه العلاقة، و فهم مشكلة البطالة والبطالة الدورية بشكل خاص . (طالب، 2016، الصفحات 112-113)

6-محمد فادي القرعان، عبد الرحمن محمد، **قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 113، المجلد 35، 2013.

2.3 علاقة النمو السكاني (الديموغرافي) بمعدل البطالة

إن النمو السكاني في أي مجتمع هو حصيلة عوامل ديموغرافية ثلاثة هي الولادات والوفيات والهجرة، يعد الفرق بين الولادات والوفيات العامل الأهم المؤثر في النمو السكاني في البلدان

المتقدمة والنامية على حد سواء، فالوفيات استقرت عند مستويات منخفضة في معظم دول العالم، والهجرة من الخارج أو إلى الخارج لا تتم بأعداد كبيرة في أغلب الأحيان إلا في حالات اضطرارية، أما الولادات فلا يزال مستواها متباينا بين المجتمعات المتقدمة والنامية .إن زيادة معدل النمو السكاني، وبالتالي زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدلات البطالة بالزيادة، لأن قوة الطلب على العمل لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل، أيان العلاقة المتوقعة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة هي علاقة طردية. (القرعان، 2013، صفحة 145)

4. عرض تحليلي لمتغيرات الدراسة في الجزائر

بعد عرض الجانب النظري لمتغيرات الدراسة كان لابد من قراءة تحليلية أيضا للبيانات الخاصة في الجزائر .

1.4 تطور معدل البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من معدلات بطالة مرتفعة، فبلغت البطالة ذروتها في نهاية التسعينيات ولم يشهد تحسن يذكر إلا مطلع الألفينات والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000-2018) .

الشكل 1: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة(2000-2018)

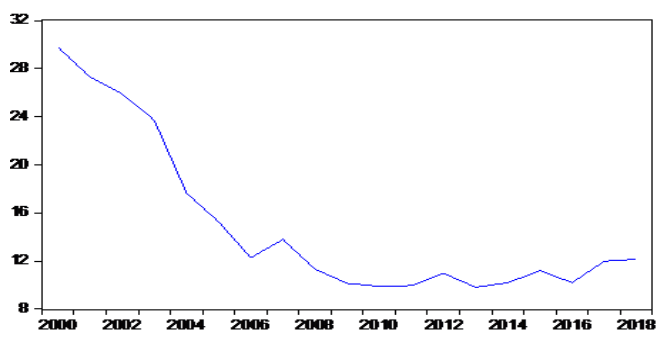

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

من خلال الشكل (01) نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2018، فقد سجل معدل البطالة ارتفاع في فترة التسعينات نتيجة تداعيات الأزمة البترولية، ثم شهدت معدلات البطالة انخفاضا مطلع الألفينات فبلغ معدل البطالة 15%سنة 2005 واستمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2011 حيث قدر ب10%، ليسجل أقل معدل للبطالة سنة 2013 ليرتفع مرة أخرى سنة 2016 حيث قدر ب11.5% ويمكن إرجاع أسباب انخفاض معدلات البطالة منذ سنة 2011إلى عودة ارتفاع أسعار النفط بالموازاة مع الانتعاش النسبي

للاقتصاد الوطني مما سمح للحكومة من القيام بعدة برامج للتشغيل ومكافحة البطالة، لتعود للارتفاع مع انخفاض أسعار النفط في سنة2015.

لكن هذا الانخفاض لمعدلات البطالة فيما سبق هو انخفاض شكلي وليس حقيقي لعدة أسباب أهمها :

- سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد في غالبيتها على القطاع العمومي، مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع العمومي؛
- سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل، التي لا تتعدى أربع سنوات على أربع تقدير، وإدراجها ضمن حساب معدل البطالة يوحي بانخفاض معدل البطالة؛
- عدم وجود دراسة جدوى لسوق العمل، فالتعليم في الجزائر منفصل عن سوق العمل ولا يتماشى مع متطلباته. (عريس، 2014، صفحة 299)

2.4 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر :

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2014) ارتفاعا إيراداتها من الجباية البترولية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، وساهم ذلك في إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي ببقاء ارتفاع أسعار المحروقات على الأقل في المدى القصير، وكانت تهدف هذه السياسة الانفاقية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ودفع الاقتصاد الجزائري ، ولكن في سنة 2015 بدأت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بالانهيار، مما اثر على مداخيل الجزائر وبالتالي انخفاض نموها الاقتصادي. (محمودي، 2016، صفحة 265). وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018).

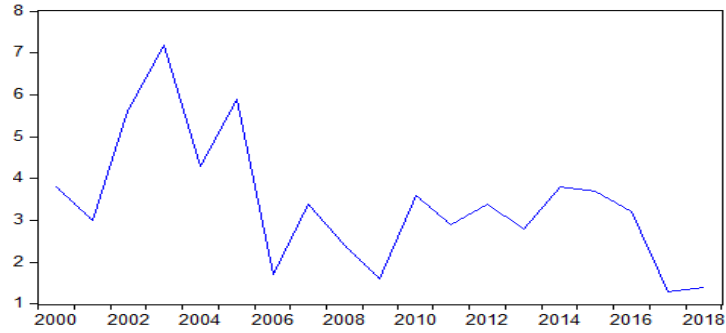

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كان متذبذبا، حيث منذ بداية 2000-2014، كان بمتوسط 3%، و ساهم في ذلك البحبوحة المالية التي بفضلها بدأت الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي، و بعدها بقية البرامج الخماسية الاقتصادية لدعم النمو، لكن وما إن انهارت أسعار البترول منذ 2015 انخفضت الأغلفة المالية للبرامج و انخفضت بالتالي معدلات النمو فقد سجلت في سنتي 2017و 2018على التوالي 1.3%و1.4%

3.4 تطور إجمالي عدد السكان الجزائر :

كان عدد سكان الجزائر يبلغ في 1990 ما يقرب 25 مليون نسمة قبل أن يرتفع في 2007 إلى 34.1 مليون، وقدر مجموع السكان المقيمين بالجزائر منتصف سنة 2014ب 39.114 مليون نسمة، على الرغم من الانخفاض الذي سجل سنة 2013، وقد واصل النمو السكاني في الارتفاع فقد بلغ 40.4مليون نسمة في 01جانفي 2016، كما تجاوز عدد المواليد الأحياء مليون نسمة للعام الرابع على التوالي فقدر إجمالي السكان ب41.3مليون نسمة، ليصل 42.2مليون نسمة سنة 2018 وتصدرت ولاية الجزائر صدارة الولايات من حيث عدد المواليد الجدد في 2017 بـ102.025 مولود متبوعة بسطيف(53.328 مولود) ووهران (41.285 مولود) وقسنطينة (38.112 مولود) وباتنة (36.808 مولود)،

(واج، 2018، صفحة 1) وإذا استمر هذا الارتفاع على ما هو عليه في المستقبل، فهذا من شأنه مضاعفة حجم السكان الجزائريين في أقل من 34سنة. (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**،2015،**ص**31)

والشكل التالي يوضح تطور إجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة(1995- 2016)

الشكل رقم (03): إجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة(1995-2016).

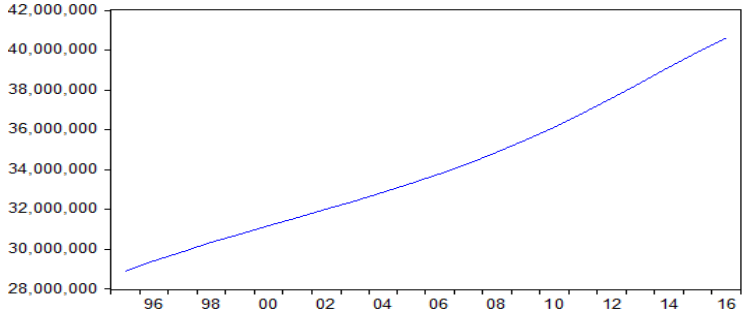

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

من خلال الشكل (03) يتضح لنا استمرار ارتفاع إجمالي عدد سكان الجزائر المقيمين خلال الفترة 1995-2016، لكن نسبة الزيادة السكانية ارتفعت بصفة في السنوات الأخيرة 2015و2016 حيث فاق عدد المواليد الجدد مليون نسمة في السنة الواحدة.

5.4.التركيبة السكانية : تميزت تركيبة السكان حسب السن بتاريخ أول جويلية 2014 :
تواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والتي انتقلت من 11.4%إلى 11.6%ما بين2013 و2014،كما عرفت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 28.1%إلى 28.4%خلال نفس الفترة.
واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59سنة) انخفاضها، حيث تراجعت من 64.0% إلى 63.6% في الفترة ما بين 2012 و 2013، لتبلغ 63.1 %في سنة 2014، في حين واصلت نسبة الفئة التي تتجاوز أعمارها 60سنة ارتفاعها حيث انتقلت من 8.3%إلى 8.5%مابين سنتي 2013و 2014، أي ما يعادل 3334000 نسمة .
ومن جهة أخرى بلغ حجم الفئة النسوية في سن الإنجاب (15-سنة 49)10.7مليون امرأة .(**الديوان الوطني للإحصائيات ، 2014، ص1**)
وعن توزع سكان الجزائر حسب الجنس تظهر نفس البيانات أن عدد الرجال يتجاوز بشكل طفيف عدد النساء حيث بلغ عدد السكان الذكور 21.1 مليون نسمة حتى 1 جانفي 2017 مقابل 20.59 مليون من السكان الإناث، من إجمالي 41,72 مليون نسمة.
أما عن الفئات العمرية، تشير بيانات الديوان الوطني للإحصاء إلى أن عدد السكان الذين لا يتجاوز عمرهم 25 سنة بلغ 18,76 مليون نسمة أي 45 بالمائة من إجمالي السكان، ويقدر عدد السكان الأقل من 30سنة ب 22.48 مليون نسمة أي 54 بالمائة من إجمالي السكان. (واج، 2018، صفحة 1) ، وقد عرف معدل الخصوبة في سن مبكرة تراجعا معتبرا، نتيجة لمعدل المواليد، مما سمح بالحد من خطر وفاة الأمهات في تلك السن، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الطفيفة لمعدلات الخصوبة الكلية لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة منذ 2010/2008، لتعود إلى المستويات المسجلة خلال فترة ما قبل 2000.وقدارتفع متوسط سن الزواج لدى النساء من 20.9سنة 1977،إلى 23.7سنة 1987وصولا إلى 29.1 سنة 2008بزيادة قدرها 43%خلال تلك الفترة، لتزداد بذلك نسبة

العازبات، وقدر عدد العزاب من الرجال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 سنة، نسبة 81.2%سنة 2012، مقابل 44.7%من النساء، والجدير بالذكر أن نسبة 2%من النساء الشابات المتراوحة سنهن بين 25 و29 سنة يعانين فعلا تجربة الطلاق. (**المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2015،ص3**)

5. عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية.

إن معرفة العلاقة والأثر التي يربط المتغيرين: **النمو الاقتصادي، النمو السكاني** والمتغير التابع **معدل البطالة** في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، تتطلب استخدام المنهج الكمي (الاقتصاد القياسي)، وذلك بالاعتماد على تقدير نموذج الانحدار المتعدد من أجل معرفة درجة تأثير المتغيرين المفسرين على المتغير التابع.

1.5بيانات متغيرات الدراسة :تم الحصول على بيانات الدراسة من موقع البنك الدولي، أما فترة الدراسة فتم اعتماد (2000-2018) وذلك لتوفر البيانات الخاصة بهذه الفترة .

ونرمز لمعدل النمو الاقتصادي ب**x1**

ونرمز لمعدل النمو السكاني ب**x2**

ونرمز لمعدل البطالة ب**y**

2.5التوقعات النظرية لإشارة المعلمات.

قبل تقدير النموذج لا بد من ذكر التوقعات النظرية المسبقة لإشارة المعلمات،حيث أن النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، تفترض نظريا سلوك المتغيرات الاقتصادية بعلاقتها مع بعضها البعض، ولذا فإن كل متغير يظهر عكس سلوكه النظري وجب تبريره اقتصاديا أو حسبما تفترضه تلك النظرية (**العذاري،الدعمي،2010،ص 138**) ونموذج دراستنا يتكون من متغيرات عديدة وتفترض النظرية الاقتصادية أن :

- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة .
- هناك علاقة طردية بين النمو السكاني ومعدل البطالة .

3.5تقدير نموذج الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير نموذج قياسي خاص بالفقر قمنا بتحديد الشكل الرياضي للنموذج، و شكل الدالة كمايلي :$\mathbf{y}=F(x1, x2)$

إذن نقوم بتقدير انحدار العلاقة كمايلي: $\mathbf{y} = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2$، نجد أن نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي : $\mathbf{y} = 39.58329 + 0.461322\mathbf{x1} - 15.56147\mathbf{x2} + \mathbf{e}$

4.5الدراسة الإحصائية للنموذج.

أ.اختبارات الرتبة الأولى (الاختبارات الإحصائية)

- **معامل التحديد R^2: $R^2 = 62.81$**

يدل على أن معدل النمو الاقتصادي والنمو السكاني يفسران التغيرات في معدل البطالة دليل بنسبة 62.81% والباقي يرجع لعوامل أخر غير مذكورة في النموذج.

- **اختبار إحصائية ستودنت t test:**

قيمة المعلمة a_0هي (0.0002) أقل من 0.05، أي أن النموذج المفسر معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

قيمة المعلمة a_1هي (0.5604) أكبر من 0.05، أي أن المتغير "النمو الاقتصادي" غير معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

قيمة المعلمة a_2هي (0.0010) أقل من 0.05، أي أن المJغير المفسر "النمو السكاني" معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

- **اختبار المعنوية العامة لفيشر t. fisher**

نقارن مقدار fالمحسوبة مع الجدوليةf_{tab} و ذلك عند القيمة الحرجة 5% ، فمن خلال الجدول رقم (04) تتضح قيمة فيشر المحسوبة f_{cal} والتي تبلغ 13.51و هي أكبر من القيمة الجدولية f_{tab} والتي تبلغ 4.579، ولذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد معلمة واحدة على الأقل لا تساوي الصفر ومقبولة إحصائيا، وبالتالي هناك متغير مفسر واحد على الأقل له تأثير على المتغير التابع مما يعني أن نموذج الدراسة إجمالا معنوي.

ب.اختبارات الرتبة الثانية : الاختبارات القياسية :

- **اختبار وصف النموذج (ramsy test)** : القيمة الاحتمالية لفيشر =0.088 وهي أكبر من 0.05، فنقبل الفرضية الصفرية أي أن شكل الدالة(الصيغة الخطية) ملائم.(أنظر الملحق 01)

- **اختبار الارتباط الذاتي (LM test)**: قيمة كاي مربع=0.1043، وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء) أنظر الملحق (02)
- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ (ARCH test)**:

قيمة كاي مربع= 0.106، وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (التباين الشرطي للأخطاء متجانس.أنظر الملحق (03)

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JARQUE -BERA)** : القيمة الاحتمالية ل JARQUE -BERA هي 0.543176 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

الشكل رقم (04):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

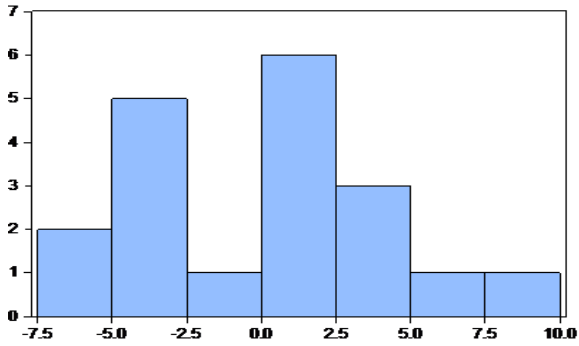

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 9.

ج.الدراسة الاقتصادية :

نلاحظ من خلال نتائج تقدير نموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، والبطالة نلاحظ أن إشارة متغير النمو الاقتصادي موجبة وغير معنوية (غير دالة إحصائيا) في وقدرت ب : 0.461322، ولا تتفق النتيجة مع التوقعات القبلية والنظرية الاقتصادية، وهناك علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني والبطالة، حيث أن كل ارتفاع في معدل النمو السكاني بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة ب 15.56147 .

6-نتائج الدراسة القياسية:

- وجود علاقة غير دالة إحصائيا بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05، مما يدفعنا لرفض الفرضية الأولى .
- وجود علاقة بين النمو السكاني و معدل البطالة في الجزائر عند مستوى معنوية 0.05، ولكنها مخالفة للنظرية الاقتصادية حيث أنها علاقة عكسية، كلما ارتفع النمو السكاني انخفض معدل البطالة.

7.الخاتمة :

مما سبق يمكن القول أن نموذج الدراسة اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية، لكن جاءت النتائج عكس النظرية الاقتصادية، حيث لم توضح علاقة إحصائية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، و يمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى الفرق بين النمو والتنمية، فقد اعتمدت دراستنا على النمو الاقتصادي الناتج عن تغير إجمالي الدخل المحلي، بينما التنمية هي استغلال معدل النمو في تحسين ورفع إنتاج كل القطاعات، وهو لم يحدث في الجزائر نتيجة الفساد وسوء الإدارة والتسيير للموارد،..الخ، كما أثبت النموذج وجود علاقة معاكسة للنظرية الاقتصادية بين النمو السكاني والبطالة ويمكن تفسير ذلك أن النمو السكاني في الجزائر كان محفزا للاقتصاد وليس معيقا له والبطالة في الجزائر تؤثر فيها متغيرات أخرى كالفساد المالي.

8. قائمة المراجع:

- المجلس الاقتصادي والمجلس الاقتصادي الاجتماع. (2015). *ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر* . الجزائر العاصمة .
- المدهون. (2015). العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980-2014. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية* ، 383.
- بابا، عريس. (2014). محددات و أسباب الفقر . *مجلة الاستراتيجية و التنمية* ، 299.
- بركان، محمودي. (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية* ، 261.
- بن جلول، بعلي، فلفول. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة 1985-2016. *مجلة التنمية الاقتصادية العدد 7* ، ص18-19.

- عباز، العابد. (2012). ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات . *مجلة الباحث* ، 11.
- فلفول ، بعلي، بن جلول. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (1985-2016). *مجلة التنمية الاقتصادية* ، ص18-19.
- لبيق، طالب. (2016). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1990-2012. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية* ، 112-113.
- محمد، القرعان. (2013). قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية. *مجلة تنمية الرافدين* ، 145.
- واج. (27 06, 2018). *الاذاعة الجزائرية* . تاريخ الاسترداد 2019 08, 07، من http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180627/145117.html/.
- الديوان الوطني للإحصائيات، فصل التشغيل، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- حاج محمد رابح،حلوان نرمان، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج2013-2015، 2016

9.الملاحق

الملحق رقم 1

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	3.009988	15	0.0882
F-statistic	9.060018	(1,15)	0.0880
Likelihood ratio	8.577524	1	0.0027

الملحق رقم 2

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.379725	Prob. F(2,14)	0.0026
Obs*R-squared	10.58021	Prob. Chi-Square(2)	0.1043

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/12/20 Time: 20:41
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.195514	5.958831	-0.032811	0.9743
X1	-0.303059	0.661037	-0.458446	0.6537
X2	0.791494	2.712513	0.291794	0.7747
RESID(-1)	0.851068	0.270950	3.141050	0.0072
RESID(-2)	-0.096581	0.334586	-0.288639	0.7771

R-squared	0.572642	Mean dependent var	2.10E-15
Adjusted R-squared	0.450340	S.D. dependent var	4.037737
S.E. of regression	2.992995	Akaike info criterion	5.251360
Sum squared resid	125.4123	Schwarz criterion	5.499897
Log likelihood	-44.88792	Hannan-Quinn criter.	5.293423
F-statistic	4.689862	Durbin-Watson stat	1.371798
Prob(F-statistic)	0.013039		

الملحق رقم 3

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	20.04459	Prob. F(1,16)	0.0004
Obs*R-squared	10.00990	Prob. Chi-Square(1)	0.0106

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/12/20 Time: 20:40
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.912958	2.409816	2.038727	0.0584
RESID^2(-1)	0.407666	0.091055	4.477119	0.0004

R-squared	0.556105	Mean dependent var	11.35082
Adjusted R-squared	0.528362	S.D. dependent var	11.94648
S.E. of regression	8.204353	Akaike info criterion	7.151646
Sum squared resid	1076.982	Schwarz criterion	7.250576
Log likelihood	-62.36481	Hannan-Quinn criter.	7.165287
F-statistic	20.04459	Durbin-Watson stat	1.363070
Prob(F-statistic)	0.000381		

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص162-178

تأثير النفايات الإلكترونية على البيئة وصحّة الإنسان

Effect of Electronic Waste on Environmental and Human Health

*د. كمال بوناب
Kamel Bounab
جامعة عنابة_الجزائر
bounab.kam@live.fr

تاريخ الاستلام: 2020/09/06 *تاريخ القبول: 2020/12/30* *تاريخ النشر: 2020/12/31*

الملخص : اعتمادًا على الأساليب الكمّية، والمنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، يهدفُ هذا البحث إلى استخلاص رؤًى نوعية عن طبيعة مشكلة النفايات الإلكترونية، وطرح مقترحات للتخلّص من امتداداتها؛ تتطرّقُ هذه المقالة إلى الخطوط العريضة لمشكلة النفايات الإلكترونية، ويشمل ذلك فئاتها المتنوعة وتكوينها وطرق إدارتها؛ و تتباين مكوّنات النفايات الإلكترونية بين الخطيرة والأقل خطرا والثّمينة، وهي مشكلة سريعة النمو تواجهها الدول المتقدمة ودول العالم النامي على حدّ سواء؛ علاوةً على هذا فإن ممارسات التخلص وإعادة التدوير غير العلمية في إدارة النفايات الإلكترونية قد تسبّبت في أضرار ومخاطر بليغة لسلامة البيئة وصحّة الإنسان.

الكلمات المفتاحية: النفايات الإلكترونية؛ البيئة؛ صحة الإنسان؛ المسؤولية الدولية.

تصنيف JEL: Q53 ; Q56

Abstract :

Relying on quantitative methods, descriptive analytical and statistical approach, the research aims to obtain qualitative insights about the nature of E-waste issue, and to provide suggestions to eliminate its extensions.This article deals with the outline of e-waste problem ; its diverse categories, composition and management. Constituents of E-waste are both hazardous and nonhazardous and valuable ; the problem of rapidly growing E-waste is an issue faced by both developed and developing countries of the world. Additionally, unscientific and crude disposal and recycling practices for management of E-waste have severe implications for the environment and human health.

Key words: E-waste; environment, human health, interntational responsibility.

JEL classification codes: Q53 ; Q56

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إنّ النفايات الإلكترونية هي الأشياء التي يتم التخلص منها من طرف الأُسر أو الشركات وتحتوي على دارةٍ أو مكوّنات كهربائية مزوّدة بمصدر للطاقة أو بطاريات، وتمثّل المخلّفات الإلكترونية مثل الحواسيب المحمولة والهواتف الخلوية والثلاجات وأجهزة التلفزيون وأجهزة الاستشعار تحدّيا حقيقيا تزامنا مع النمو المطرّد الذي يشهده عالم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تحتوي النفايات الإلكترونية على مواد تكون خطيرة على صحة الإنسان وعلى سلامة البيئة إذا لم تتم معالجتها بشكل مناسب، وما يضاعف من حجم هذه المعضلة هو أنّ الغالبية العظمى من المخلفات يتم المتاجرة فيها بشكل غير قانوني أو يتمّ اللجوء إلى رميها في مكبّاتٍ غير آمنة أو حرقها، وفي عالم يزداد حداثة ،بشكل سريع، دائما ما تكون لهذه النفايات آثار جانبية غير متوقعة بالنسبة للممارسات، بمعنى أنها مُنتجاتٌ محمولة على ظهر المنتجات الأخرى، تُستنشقُ وتُبتلع مع أشياء أخرى، وكأنها متسلّلٌ على ظهر سفينة الاستهلاك العادي؛ بناء عليه تكون الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ماهو تأثير النفايات الإلكترونية على صحة الإنسان وسلامة البيئة؟، وتقود هذه الإشكالية إلى طرح الفرضيات التالية:

(أ) . إنّ تنامي خطر النفايات الإلكترونية يرتبط في المقام الأول بحركة تصدير هذه النفايات من الدول المتقدمة إلى دول العالم النامي.

(ب) . بقدر ما يكون هناك انفتاح على مقاربات الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا النظيفة بقدر ما تزيد فرص التقليل من خطر النفايات الإلكترونية.

يعتمد البحث على المنهج الإحصائي عبر تقديم دلالات كمّية عن انتشار النفايات الإلكترونية في العالم، ويُستنبط من هذه الأرقام غياب العدالة البيئية بين دول العالم المتقدم المنتجة والمصدّرة ودول العالم النامي المستقبلة والمتضرّرة، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتشريح تجاذبات هذه الظاهرة بين ضفّتيْن متباينتيْن .

يَنْبني البحث على محوريْن رئيسيين؛ يُعنى الأول بتشريح معرفي للنفايات الإلكترونية مع تقديم قراءة نقدية في التشريعات والسياسات المحلية والدولية التي عالجت وتُعالج حاليا هذه المعضلة، في حين يهتم المحور الثاني بتبيان الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن النفايات الإلكترونية مع طرح حُزمةٍ من الحلول المقترحة التي من شأنها أن تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

تتمثّل المفاهيم الرئيسية للدراسة في:

أ . النّفايات الإلكترونية: يُشار لها بمخلّفات المعدّات الكهربائية والإلكترونية [WEEE]، وتتضمّن عناصر سليمة أو مكسورة يتمّ رميها في القمامة أو التّبرّع بها لمنظّمات خيرية؛ وتكمنُ خطورتها في اختلاط انبعاثاتها السّامة بالتّربة والهواء، مُتسبّبةً في آثار ضارة على كافة الكائنات الحيّة؛ وتتنوّع هذه النفايات بين أجهزة منزلية (الميكروويف، المواقد والمدافيء)، أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات (الهاتف الخلوي والهواتف الذكية، أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة، محرّكات الأقراص الصلبة)، أجهزة التّرفيه المنزلي (أقراص دي في دي، التلفزيونات، أنظمة ألعاب الفيديو، أجهزة الفاكس والطّابعات)؛ الخدمات والمرافق الإلكترونية (كراسي التّدليك، وحدات التحكم عن بعد، المصابيح، أجهزة اختبار القلب ومعدّات اختبار السّكري)، المعدّات المكتبية والطبّية (آلات غسيل الكلى، معدّات التصوير والصوت والفيديو، أنظمة توزيع الطاقة وجهاز الصّدمات الكهربائية).

ب . البيئة: تمّ إدراجها كضلعٍ رئيسي في تحقيق متطلّبات التنمية المستدامة؛ وعُنيتْ عديدُ المنظمات والمؤتمرات الدولية بأنْ تجعلها قرينةً للتنمية؛ منْ ذلك: المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية 1980، وتقرير الإستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة سنة 1981، اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار 1982، مبادرة التسيير المسؤول سنة 1985، تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، قمة الأرض 1992، وبروتوكول كيوتو 1997؛ اتفاق باريس للمناخ 2015؛ وقد تغيّرت نقاشات البيئة بتغيّر المشكلات النّاجمة عنها منْ التركيز على قضايا تسرّب النفط واستخدام المبيدات في الستينات إلى الانبعاثات الكيميائية من كبرى المصانع في السبعينات إلى تسليط الضوء على حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية ومعالجة الأراضي الملوثة، وبينما تُركّز قوانين الضّرر البيئي على حماية ممتلكات القطاع الخاص، تتجه المناقشات الحديثة إلى حماية القيم البيئية المملوكة للقطاع العام، عبر تنظيف البيئة واستعادتها في ذاتها كحماية للمجتمع.

ج . صحّة الإنسان: هي مقياسٌ لقدرة الإنسان على القيام بما يريد القيام به، وهي عملية ديناميكية تمكّن الفرد من التّحرك بنشاط لتحقيق مبتغياته، لذلك هي أكثر من مجرّد غياب المرض؛ وقد عرّفتها منظمة الصحة العالمية سنة 1948 بأنها "حالةٌ من الرّفاه الجسدي والعقلي والاجتماعي الكامل، وليس مجرّد غياب المرض أو العجز".

2.. مقاربة معرفية حول النفايات الإلكترونية

يرصد هذا المحور واقع انتشار المخلفات الإلكترونية في العالم، ويتبيّن معضلة تصدير النفايات التي تم إعادة تدويرها إلى دول العالم النامية، كما يهتمّ بتقديم قراءة وصفية . نقدية لأهم السياسات والمبادرات والتشريعات القانونية المحلية منها والدولية التي تُعنى بتنظيم هذه النفايات.

1.2 . رَصْدُ واقع النّفايات الإلكترونية حول العالم:

تَستخدمُ دول العالم أكثر من 900 نوع مختلف من الإلكترونيات والسلع والأدوات الكهربائية، وبمعدّل نمو سنوي يتراوح بين 5 و 10% يُنتج العالم ما يقارب 50 مليون طن سنويا من النفايات الإلكترونية، ما يجعلها ضمن تيار النفايات الصلبة الأكثر نموا؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتمّ التخلي سنويا على أكثر من 130 مليون جهاز كمبيوتر وتلفزيون عتيق، وفي نفس الدولة تمّ التخلص من أكثر من 500 مليون جهاز كمبيوتر خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 2007، بينما في اليابان تم رمي حوالي 610 مليون جهاز إلى غاية 2010؛ وقد ارتفعت النفايات الإلكترونية حول العالم من 49 مليون طن سنة 2012 إلى 65,4 مليون طن سنة 2017، وتُمثل النفايات الإلكترونية نسبة 8% من النفايات الصلبة في البلدان المتقدمة التي عادة ما تنقلُ نفاياتها إلى البلدان النامية مثل الهند والصين ونيجيريا وباكستان وغانا، رغم ذلك تعدّ الصين ثاني أكبر منتج للنفايات الإلكترونية، وتستقبل أكثر من 70% من المخلّفات الإلكترونية حول العالم، وهي مرشحةٌ بقوة لتتجاوز الولايات المتحدة عام 2020. (Khan, 2020, pp. 220.222)

شهد العالم عديدا من حوادث التخلص من النفايات التي استرعت الانتباه وكانت مدعاةً لصياغة تشريعاتٍ بشأن التخلص الآمن من النفايات الإلكترونية، وأشهر هذه الحوادث هو استئجار سفينة ليبيرية عام 1980 تسمى "بحر خيان" حيث كانت تقتضي مهمتها أن تُبحر بـ 14 ألف طن من رماد النفايات الإلكترونية المحروقة في فيلادلفيا وتقوم بإسقاطها في نيوجيرسي، وبعد أن رفضت السلطات استقبال السفينة توجهت على مضض إلى بحر الكاريبي ملقية 4000 طن هناك، ثم التخلص من باقي النفايات في مواقع متفرقة من طريق سفر السفينة نحو جنوب شرق آسيا، وقد نتج عن هذا الحدث ردود فعل قوية كُللت باعتماد اتفاقية بازل وتحوّل صناعة إعادة التدوير من مجرد هواية محلية إلى نشاطات كبيرة ومربحة. (Hashmi, 2019, p2)

الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الصناعية الوحيدة التي امتنعت عن التوقيع على اتفاقية بازل [مارس 1989] التي تجرّم تصدير النفايات السامة، على الرغم من أن المستهلكين الأمريكيين يلقون في القمامة أكثر من مليون هاتف خلوي سنويا، وتوجد أرقام مماثلة في أوروبا وأستراليا [30 مليون حاسوب سنويا] واليابان والصين [70 مليون حاسوب سنويا] وتساهم المملكة المتحدة بـ 900 ألف طن سنويا، ناهيك عن أنّ كبار مستخدمي التقنية لديهم ما يوازي ،أو يضاعف، هذه الأرقام، ويُتوقع أن يساهم النمو الاقتصادي المطرد للصين والهند في تعميقٍ أكبر للمشكلة بسبب بُعد الدولتين عن نقطة التشبّع في ما يخص توافر الأجهزة الإلكترونية (ريد، 2017،ص 96)، حيث تحتل الهند المرتبة الخامسة عالميا في توليد النفايات الإلكترونية، وقد قدّرها المجلس المركزي لمكافحة التلوث بـ 0,573 طن متري في اليوم عام 2005 وارتفعت إلى 1,8 طن متري في اليوم سنة 2016، ووفقَ تقارير الأمم المتحدة فإن كمية النفايات الإلكترونية في الهند ستتضاعف بـ 500% من 2007 إلى 2020، ومن بين 382979 طن من النفايات في الهند تم استيراد 50 ألف طن بطرق غير مشروعة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبنسبة 80% و20% على التوالي (Hashmi, 2019, p173)؛ وبشكل عام أنتجت بلدان العالم عام 2016 ما يقدر بـ 44,7 مليون طن متري من المخلفات الإلكترونية، أي ما يعادل 6,1 كيلوغرام لكل نسمة، مقارنة بـ 5,8 كيلوغرام لكل نسمة سنة 2014، بمعنى 4500 مرّة بحجم برج إيفل في كل سنة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام إلى 52,2 مليون طن متري أي 6,8 كيلوغرام للنسمة بحلول سنة2021(ستيغمان،2017، ص 4).

صنّف "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" البرازيل كأحد أكثر دول العالم إنتاجا للنفايات الرقمية، وهو ما أثار حفيظة المدافعين عن ملف البيئة، ودفع الحكومة إلى التنسيق مع المؤسسات المحلية غير الحكومية من أجل إعطاء الأولوية والاهتمام بحصر وتجميع وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية E.Waste recycling، كما صدرت تشريعات داعمة في منتصف عام 2010 تقضي بمشاركة المواطنين ومنح مساحة أكبر للمسؤولية الاجتماعية، فضلا عن مساهمات أخرى مثل مبادرة جامعة ساوباولو بالتنسيق مع معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا تقوم على استقبال وفرز وتفكيك النفايات الإلكترونية، ومبادرة ترميم الكومبيوترات التي أطلقتها حكومة البرازيل. (عبود، 2013، ص 157)

تشير تقديرات جامعة الأمم المتحدة إلى أنّ توليد المخلّفات الإلكترونية المحلية في إفريقيا بلغ عام 2016 ما يقرب من 2,2 مليون طن، وتأتي مصر في المقدمة بـ 0,5 مليون طن، تليها الجزائر وجنوب إفريقيا بـ 0,3مليون طن لكل منهما، أما في الأمريكيتان فوُثّق ما مقداره 11,3 مليون طن في نفس السنة، وقد بلغت في آسيا 18,2 مليون طن وهي الأكبر في العالم، أما في أوروبا فهي تقدر بـ 12,3 مليون طن تساهم ألمانيا فيها بـ 1,9 مليون طن (ستيغمان 2017، ص، ص 60،72)؛ وفي عام 2016 تمّ الإبلاغ عن 8,9 مليون طن من المخلّفات الإلكترونية تمّ تجميعها وإعادة تدويرها بنظام استعادةٍ رسمي، وبينما تنتهي 1,7 مليون طن من هذه المخلّفات في مستودعات قمامة فإن الغالبية العظمى من المخلفات تدار خارج نظام الاستعادة ولم يتم توثيقها بطريقة متّسقة ومنهجية، كما لم يتم تتبعها أو الإبلاغ عنها (ستيغمان، 2017، ص39)؛ يوضح الشكل التالي مجاميع المخلفات الإلكترونية على مستوى العالم وبمقدار الكيلوغرام للنسمة:

الشكل 1: توليد المخلفات الإلكترونية في العالم من 2014 إلى 2021

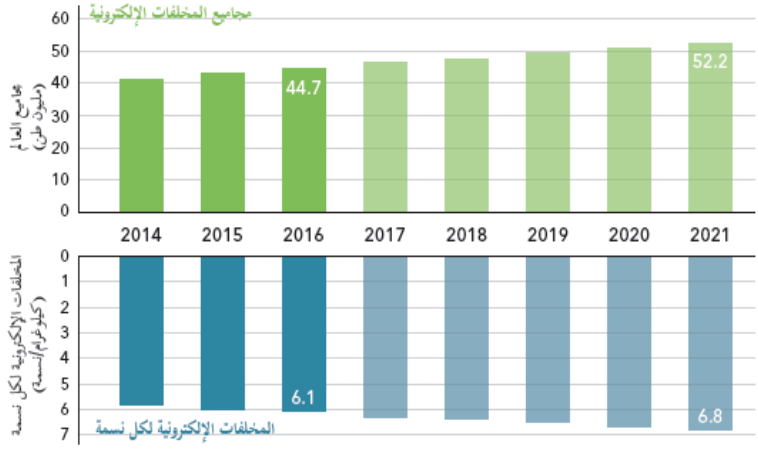

المرجع: ستيغمان، 2017، ص 5.

2.2 . قراءة في التشريعات والسياسات والمبادرات المَعْنية بالمخلفات الإلكترونية:

أسهمت ظاهرة نقل وإلقاء النفايات الخطرة في أراضي الدول النامية [لا سيما الإفريقية] إلى تحرّك دولي نتج عنه إصدار اتفاقية بازل [وقّعت عليها 186 دولة] والتي دخلت حيز النفاذ سنة 1992، وقد حددّت الاتفاقية أربع أهداف تتمثل في تشجيع الإدارة البيئية السليمة للنفايات والتحكم في نقلها عبر الحدود، و تشجيع معالجة النفايات بالتخلص منها قرب مكانِ

مصدرها ومنع النقل غير الشرعي للنفايات الخطرة؛ وفي عام 1995 تم إدخال تعديلات على الاتفاقية عُرفت بـ "حظر بازل" والذي يقضي بحظر تصدير النفايات الخطرة [بما فيها الإلكترونية] من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى باقي الدول، غير أن هذا الحظْر لم يدخل حيز التنفيذ بسبب عدم توصل الأطراف المعنية إلى إجماعٍ حول تعريف مقبول للنفايات الخطرة (التويجري،2018 ،ص، ص 305، 306)؛ ولم يتمكن مؤتمر الأطراف [COP13] من التوصل إلى توافق نهائي حول التمييز بين ما هو نفايات وما هو غير ذلك، وينطبق نفس الحكم على نوعية المواد التي يُسمح بإعادة استعمالها وتدويرها (ستيغمان، 2017، ص 50).

يحوزُ الاتحاد الأوروبي منذ 2007 على تشريعات تخص مخلفات المعدات الكهربائية والإلكترونية [WEEE] وهي قوانين تحكم مصنّعي الحواسيب والهواتف والتلفزيونات، وتشمل معظم الولايات الأمريكية على تشريعات مشابهة تُلزم المصنّعين بمسؤولية تجميع وإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية (موريسون، 2020، ص 240)، وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة النفايات الخطرة بدءا من عام 1976، وذلك من خلال تفعيل مشروع قانون المحافظة على الموارد واستعادتها، والذي هدفَ إلى توفير تحكّمٍ "من المهد إلى اللّحد" في المواد الخطرة (كيلر،2014 ،ص 523)، وتظهر أهمية السياسات والتشريعات الوطنية الخاصة بالمخلفات الإلكترونية في أنها تضع معايير وضوابط تحكم إجراءات أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، كما أنها تساهم في صياغة إطار نموذج مالي واقتصادي عملي ومنصف ومستدام، ونظرا لكثرة عدد السكان في كلّ من الصين والهند فإن التشريعات الرسمية تغطي حاليا حوالي 4,8 مليار نسمة أي 66% من سكان العالم مقارنة بـ 44% عام 2014، ومع ذلك فإن وجود مثل هذه التشريعات لا يعني بالضرورة نجاح الإنفاذ أو وجود أنظمة فعالة وكافية لإدارة النفايات الإلكترونية (ستيغمان، 2017، ص 48).

في ظل الفرص الاستثمارية الواعدة ارتأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA صياغة مشروع لإنشاء مراكز إعادة تدوير وتفكيك وتجديد الإلكترونيات، وتطمح من ورائه إلى زيادة الوعي حول المخاطر البيئية والصحية المتعلقة بالتخلص العشوائي من النفايات الإلكترونية، والحاجة إلى تقليص رميها في المكبّات الأرضية، وتقترح الإسكوا أربع خطوات لإدارة النفايات الإلكترونية هي: التقليص، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير، التخلص

(الإسكوا،2009 ،ص28)، ويوضح الشكل التالي التصميم الأساسي المقترح من الإسكوا كمركز لإعادة تدوير وتجديد الإلكترونيات:

الشكل 2: تصميم الإسكوا لمركز إعادة تدوير وتفكيك وتجديد الإلكترونيات

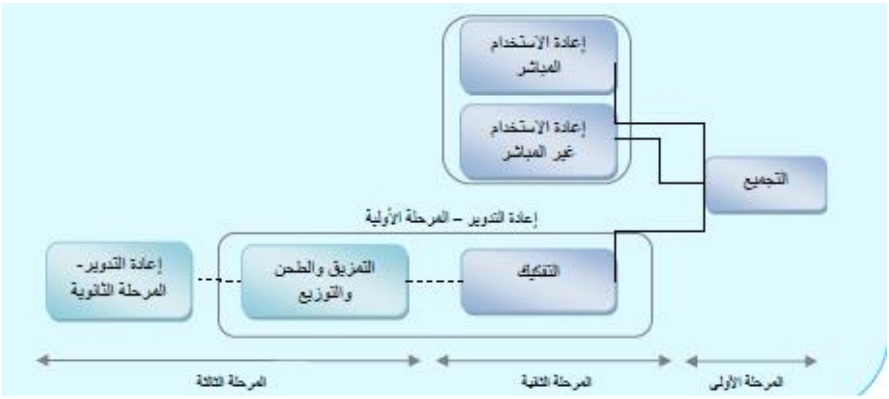

المرجع: الإسكوا، 2009، ص 29.

تتساند مساعي الحد من خطر النفايات الإلكترونية مع مبادرات وقوانين فرعية مثل اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق والتي تجبر أطراف الاتفاقية على إدارة نفايات الزئبق بأسلوب سليم بيئيا وبموجب المبادئ التوجيهية التي حددتها اتفاقية بازل (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2017، ص5)؛ كما اهتمت اتفاقيات روتردام [1998] و ستوكهولم [2001] بمكافحة انتشار الملوثات العضوية الثابتة، وقد توجّه إعلان بالي 2008 لتقديم نظرة عامة عن إدارة النفايات بما يخدم صحة الإنسان، أما مؤتمر بوسان بكوريا الجنوبية 2009 فقد تعاطى مع تفاعلات صحة الأطفال مع المواد الكيميائية السامة، وهو نفس الموضوع الذي ذكّر به تدخّل جنيف 2013، وفي نفس السنة أطلقت منظمة الصحة العالمية مبادرة "النفايات الإلكترونية وصحة الطفل" (Hashmi, 2019, p129)؛ وتشير معظم التشريعات والسياسات القائمة حاليا إلى مبدأ "مسؤولية المنتجين الموسعة" والذي شُرع في الاهتمام به أكاديميا مع بداية تسعينات القرن الماضي، وهو مبدأُ سياسةٍ عامة يتطلب من المصنّعين قبول وتحمل المسؤولية عن جميع المراحل في دورة حياة المنتَج، والدافع وراء إقرار هذا المبدأ هو أن معظم الآثار البيئية تتحدد سلفا في مرحلة التصميم؛ رغم ذلك يواجه المنتجون الذين يتحملون المسؤولية عقبات [خاصة في البلدان النامية] ناجمة عن نقص مرافق المعالجة التي تستجيب للمعايير الدولية ونقص البنية التحتية لعمليات التجميع، ويُقترح لمعالجة ذلك تسخير الدعم الحكومي أو تبني المناهج الموجهة نحو

السوق عبر تحفيز أصحاب مرافق التدوير على النهوض بمشاريع أعمالهم شريطة أن تكون ممتثلة للمعايير (ستيغمان، 2017، ص49)، ويوضح الشكل التالي الأهداف الرئيسية المتوخاة من تطبيق مبدأ "مسؤولية المنتجين الموسعة":

الشكل 3: الأهداف المتوخاة من مبدأ 'مسؤولية المنتجين الموسعة'

المرجع: ستيغمان، 2017، ص 49.

3. أثرُ النفايات الإلكترونية على صحة الإنسان وعلى البيئة والحلول المقترحة

يقدّم هذا المحور تعريفا للمواد السّمية التي تنبعث من النفايات الإلكترونية، ويبيّن أضرارها على البيئة وصحة الإنسان، ويحاول تقديم حلول للحد من هذه الأخطار في ظل واقع تصدير الدول المتقدمة لنفاياتها إلى الدول النامية.

1.3. تداعيات المخلّفات الإلكترونية على سلامة البيئة وصحة الإنسان

تشمل النفايات الإلكترونية على مواد سامّة تتسبب في مشاكل بيئية خطيرة، ومن المواد التي تنبعث من هذه النفايات مكوّنات المعادن الثقيلة والأثيرات ثنائية الفينيل المحتوية على البروم والهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات وثنائي البنزوديوكسين متعدد الكلور وثنائي البنزوفيوران، إضافة إلى معادن النحاس والزنك والسلينيوم ومعادن ثمينة أخرى مثل الذهب والفضة والبلاتين، وعلى سبيل المثال أثبتت الدراسات أن الهواء المحموم بالغبار بالقرب من ورشات معالجة النفايات الإلكترونية في بنغالور بالهند يحتوي على مستويات عالية من الملوثات (Khan, 2020, p223)؛ ورغم أن الصين ،التي تستقبل حوالي 70% من صادرات العالم للمخلفات الإلكترونية، قد تمكّنت من إنشاء صناعة ضخمة لإعادة تدوير هذه الإلكترونيات، إلا أن ذلك مرّ بنتائج وخيمة على سلامة البيئة وصحة الإنسان، ففي مدينة جييو يقوم عاملون غير محترفون ويفتقدون للتدريب الكافي بتفكيك الإلكترونيات يدويا ما يتسبب في إطلاق كميات معتبرة من الزئبق والكادميوم وغيرها من السموم البيئية، أما اللوحات الإلكترونية فتُحرق فوق الفحم وتُغمس في الأحماض لاسترداد الذهب، ويُرمى ما تبقى في نهر ليانجيان، لذلك يعاني

حوالي 80% من أطفال جيبو من التسمم بسبب مادة الرصاص (الإسكوا،2009، ص27)؛ وقد لوحظ بأنّ مستويات ثنائي الفينيل متعدد الكلور في المناطق المغلقة التابعة لمواقع وورشات النفايات الإلكترونية تكون أعلى بكثير من عينات منازل محلية للسكان، حيث تكون في الورشات بـ 14766 نانوغرام في الغرام بينما لا تتعدى 1945 نانوغرام في منازل مقاطعتي تايتشو وتشيجيانغ، أما في دلهي بالهند فقد تم ضبط مستويات للرصاص أعلى من عينات غبار أرضية، وأبانت دراسة أجريت في جنوب الصين عن تركيز مرتفع للمواد الضارة في التربة التي تشهد عملية حرق النفايات الإلكترونية: الزنك [3690]، النحاس [11140]، الرصاص [4500] مليغرام في الكيلوغرام الواحد (Hashmi, 2019,pp, 114, 116).

تُنتج الولايات المتحدة الأمريكية 150 مليون طن متري من النفايات الخطرة [hazardous waste]، وقد أدى الإلقاء العشوائي لهذه النفايات إلى تلويث التربة ومصادر المياه الجوفية بعدة طرق منها: تآكل البراميل التي تُخزّن فيها النفايات ومن ثم حدوث تسربات تؤدي إلى تلويث السطح والتغلغل إلى التربة والمياه الجوفية، أو إلقاء النفايات بعد الترشيح في برك ضحلة للتجميع لتصل في النهاية إلى مستوى المياه، أو رميها بصورة غير قانونية في الحقول المهجورة أو على طول الطرق غير النظيفة أو غير المستعملة، إضافة إلى إرسال النفايات إلى دول أجنبية ،مثل الصين، أين يكون العمال عرضة للمركبات السامة (كيلر، 2014، ص 523)، ويوضح الشكل التالي طرق تلويث الإلقاء غير المنظم للنفايات الإلكترونية للتربة والمياه الجوفية، ما يتسبب في مشكلات عويصة يصعب حلها:

الشكل4: الطرق المحتملة لتلويث التربة والمياه الجوفية بسبب الإلقاء العشوائي للنفايات الإلكترونية

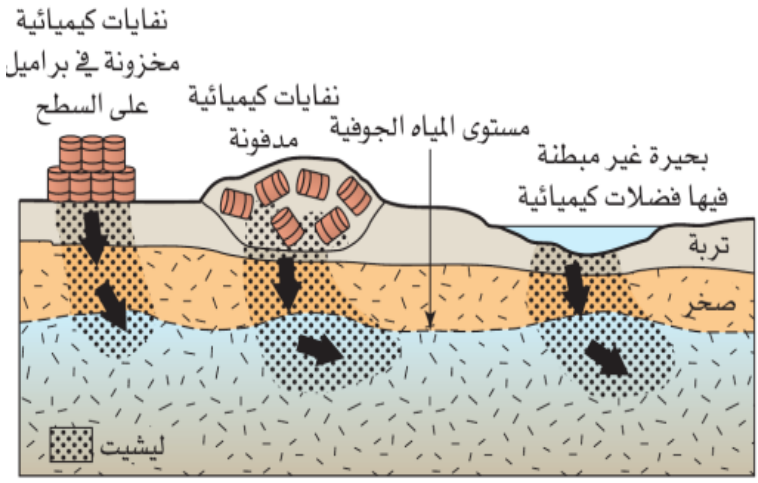

المرجع: كيلر، 2014، ص 523.

ثبت علميا احتواء الأثيرات ثنائية الفينيل ذات البروم على خصائص تساهم في تعطيل الغدد الصماء، إضافة إلى تسبب النفايات الإلكترونية في تعريض المشيمة للخطر وحدوث اختلالات في الرضاعة الطبيعية، وتغيّر الجانب الفزيولوجي في حال ما كان استهلاك الماء والغذاء الملوث بوتيرة عالية، ناهيك عن تسبب المعادن في السرطان واضطراب الجهاز العصبي وأمراض الدم والبول والقلب والأوعية الدموية والعظام، كما أن الكادميوم يتسبب في التلف المبكر للكلى، بينما يتسبب النحاس في تلف الكبد (Khan, 2020, pp, 225, 226)، وتظل طريقة التخلص العشوائي من الإلكترونيات ذات مخاطر جمة على حياة الإنسان، وذلك بسبب إمكانية تسرب المعادن الثقيلة والمواد السامة من المكبات إلى المياه الجوفية، وفي حالات أخرى يتم التخلص من النفايات الإلكترونية الفائضة عبر توريدها إلى الدول الأقل نموا التي تقوم بردمها اعتباطيا أو تفكيكها دون وعي بالمخاطر التي تُسببها مكونات الجهاز الإلكتروني (الإسكوا، 2009، ص27).

يترك الزئبق تأثيرات بالغة على الدماغ والكلى وتكوين الجنين، ويستهدف الرصاص جهاز المناعة والجهاز العصبي كما يؤثر على ذكاء الأطفال وله قابلية لأن يصيب بالعقم، في حين يؤدي عنصر الكروم إلى تدمير الحمض النووي، ومن شأن التعرض لعنصر الباريوم لفترات طويلة أن يؤدي إلى أورام في المخ وضعف عضلات الجسم، أما البريليوم فهو أحد المسببات الرئيسية لسرطان الرئة، إضافة إلى أعراض خطيرة أخرى يتسبب فيها البريليوم السام الذي يوجد في اللوحات الرئيسية للكمبيوتر، وكلوريدات البوليفنيل التي تحتويها كل من المكثفات والمحولات (عناني،2015 ،ص 204).

2.3. الحلول المقترحة:

تبدأ المعالجة الفعالة لمعضلة النفايات الإلكترونية من نقطة توفير مزيدٍ من البيانات وبطريقة شفافة بما يساهم في تحقيق عددٍ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويرتبط فهم وإدارة المخلفات الإلكترونية على نحو أفضل بالهدف 3[الصحة الجيدة والرفاه] والهدف 6 [المياه النظيفة والنظافة الصحية]، والهدف 8 [العمل اللائق ونمو الاقتصاد]، والهدف 11 [مدن ومجتمعات محلية مستدامة] والهدف 14 [الحياة تحت الماء]؛ إنّ الإدارة السليمة للمخلفات الإلكترونية يمكن أن تُفضي إلى مجالات جديدة للعمالة وأن تدفع روح المبادرة (ستيغمان، 2017، ص 14)؛ كما يجب الاعتناء الوافي بتطبيق جوانب الاقتصاد الأخضر Green Economy وبالأخص وظيفة "إدارة الاستدامة لسلسلة الإمداد" والذي يشير إلى

تبنّي مفاهيم البيئة والاستدامة في كامل دورة حياة المنتَج، ولا يعني هذا التخلي عن أهمية إعادة التدوير كطريقة آمنة للتخلص من النفايات الإلكترونية، خصوصا أن هذه التجربة قد أثبتت نجاعتها في تركيا وبلجيكا والإمارات العربية المتحدة وفرنسا (كوسة، 2020، ص1188)، كما تجدر الإشارة إلى أن ثلث الذهب الذي يتم إنتاجه في السويد هو من المعاد تدويره من النفايات الإلكترونية، وقد قامت إستراتيجية السويد على رؤية "مدينة خالية من النفايات" كمُوجّه رئيسي لمدينة المستقبل. (بكدي،2020 ، ص ص، 131، 132)

يطرحُ الحديث عن المنتجات الخضراء ما يسمّى بـ "الإنتاج الأنظف"، والذي تبنّاه برنامج الأمم المتحدة كأحد الوسائل الفاعلة للاستجابة للاتّجاهات المطالبة بخفض مستويات التّلوث البيئي، ويهدف هذا الطرح إلى تحقيق الرّبحية الاقتصادية وتحسين البيئة معًا، فالإنتاج الأخضر معناه الاستجابة بمختلف الوسائل لمتطلّبات البيئة النظيفة عند القيام بإنتاج المنتجات؛ وللإنتاج الأخضر ثلاث جوانب أساسية؛ أ . المدخلات: وتتكوّنُ من المواد والطاقة والتصميم؛ ب . العمليات: والتي تتألفُ أساسا من استخدام التكنولوجيا النظيفة الأعلى كفاءةً والأفضل بيئيًا من التكنولوجيا التقليدية؛ ج . المخرجات: التي يُقصد بها المنتجات الخضراء الودية بيئيًا ذات التأثير القليل أو المعدوم على البيئة (كافي، 2017، ص ص، 234، 235)؛ ويوضّح الشّكل التالي تمايزَ الإنتاج التقليدي عن الإنتاج الأخضر:

الشكل5: الاختلاف بين الإنتاج التقليدي والإنتاج الأخضر

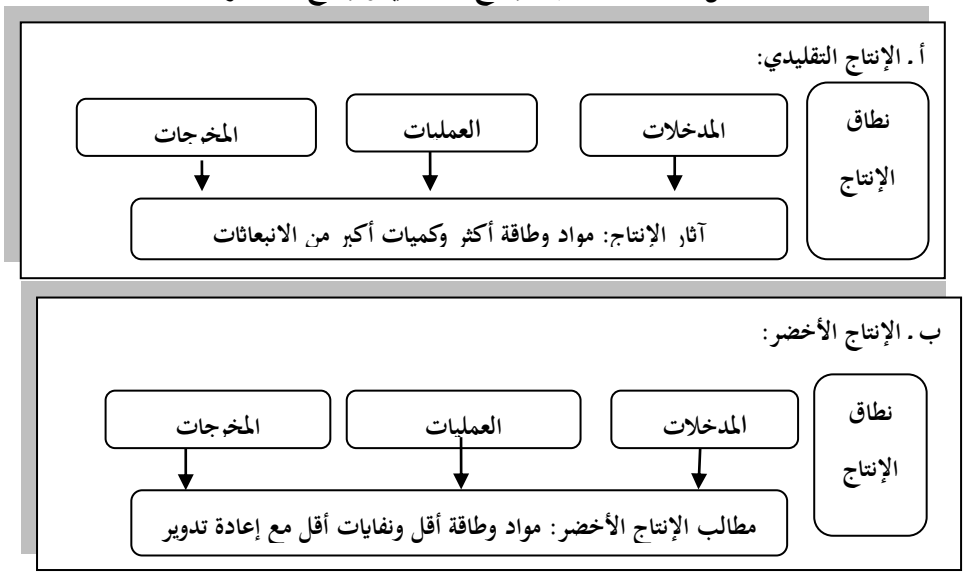

المرجع: كافي، 2017، ص 236.

يجب على المجتمع الدولي أن يوجّه انشغالاته نحو التوزيع غير العادل للمخاطر البيئية في ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية والدول والمناطق، وأن يهتمّ بإيجاد معالجة جدّية للظّلم البيئي الذي يبرزُ حين يقوم الوكلاء الاجتماعيون غير المساءَلين بتحويل التكاليف البيئية لقراراتهم وممارساتهم إلى الخارج، أين تتحمل أطراف ثالثة بريئة النتائج المتولّدة عن هذه المخاطر، لذلك يجب توحيد الجهود لصنع مقاربة شاملة تطالب بتحقيق "العدالة البيئية"والتي يمكن تلخيص أهمّ خطوطها العريضة في مايلي: (دان، 2016، ص ص، 607، 616)

1 . الاعتراف بالمجتمع الأخلاقي الممتدّ والمتأثّر بالمخاطر البيئية، وهو مجتمع لا يقتصر على المواطنين فحسب، وإنما يشمل أيضا كافة الشعوب والأجيال المقبلة وباقي المخلوقات من غير البشر.

2 . المشاركة والمداولة النقدية للمواطنين وممثلي المجتمع الأكبر المعرّض للخطر في كامل عملية صنع القرارات البيئية، وتشمل عمليات وضع السياسات والتشريع والرقابة والتنفيذ.

3 . تبنّي مناهج وقائية تضمن تقليل المخاطر استنادا لمقياس المجتمع الأكبر.

4 . التوزيع العادل للمخاطر المقبولة، مع مراعاة وجهات نظر جميع الأطراف المتأثرة والجماعات المنادية بالمصلحة العامة.

5 . إنصاف وتعويض الأطراف التي تعاني من آثار المشكلات البيئية.

أوصى باحثون في معهد بنغالور للعلوم وجامعة رايس في هيوستن بطريقة حديثة في معالجة النفايات الإلكترونية، تتمثل في طحنها إلى جُسيمات نانوية الحجم، ما يساعد على استخلاصٍ سهل للمكوّنات القيّمة، وتوصف هذه الطريقة المبتكرَة على أنها صديقة للبيئة (Putty, 2017)؛ وفي سنة 2018 حدّدت الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات هدفا عالميا بشأن المخلفات الإلكترونية لعام 2023 من أجل زيادة نسبة إعادة تدوير المخلفات الإلكترونية العالمية إلى 30% ورفع النسبة المئوية للبلدان التي لديها تشريعات بشأن هذه النفايات إلى 50%(الاتحاد الدولي للاتصالات، 2019).

يوصي الخبراء بضرورة الانفتاح على مدخل "التكنولوجيا الخضراء" لمعالجة جذرية وأبدية لمشكلة النفايات الإلكترونية، وتُعرف التكنولوجيا الخضراء على أنها التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية والحدّ من تلوث الهواء والماء والتربة، وبالتالي فالهدف المتوخّى من التكنولوجيا النظيفة هو الحفاظ على البيئة دون وقوع

تلوث أو استنزاف للموارد، بمعنى أنها طرقٌ في الإنتاج الصناعي يَنتج عنها أدنى حد ممكن من التلوث. (سحانين، 2009،ص 49).

4 . النّتائج العامة

قبل حوالي ثلاثمائة عام صاغَ العالم الفرنسي أنطوان لافوازييه قانون 'مصونية المادة'، وينصّ هذا القانون على أنه لاشيء في هذا العالم يفنى ولا شيء يولد من العدم، فكلّ ما على الأرض يفنى في الظاهر لكنّه يعود بشكل آخر في عملية تدويرٍ تُصنع بواسطتها أشياء جديدة تَخرج للوجود مرّة أخرى، فالنّفايات تجسيدٌ لفكرة دورة المادّة في الحياة، وهي مرحلةُ انتقالٍ وجودية بين مُختلفين، بين ما هو كائنٌ حاليًا وما يكون مستقبلًا (سكانلان، 2017، ص ص، 7، 8)؛ رغم ذلك، عملية تدوير النفايات الإلكترونية لا تبدو رهانًا ملائمًا للتخلص من أخطارها، إذْ تتمّ عمليات التفكيك يدويًا وباستخدام يدٍ عاملة غير احترافية ومُنتسبة ،في الغالب، للاقتصاد غير الرّسمي؛ لذلك لا يمكن لعملية التدوير إلا أن تكون معالجة آنية تلقائية لمشكلة أعمق ترتبط في المقام الأول بحركة تصدير النفايات من الدول المتقدمة إلى دول العالم النّامي، وهي حركةٌ تعبّر عن نزعة باثولوجية في العلاقات الدولية تميلُ إلى الإذلال وتستثمر في الفاقة والحاجة، وهذا ما يدفع إلى تؤكيدِ التبنّي الفعلي وليس البلاغي لنصوص اتفاقية بازل، عبر توسيع الدّعم التّقني لمساعدة الدول على إدارة هذه النفايات والتخلّص منها بطريقة آمنة؛ كما يجب تكثيف وتجديد الاتفاقيات الخاصة بالمناطق التي تفتقر لآليات المعالجة والأكثر تضررا من حركة النفايات، على غرار اتفاقية حظر الاستيراد والرقابة على حركة النفايات الخطيرة العابرة للحدود وتسييرها في أفريقيا، والمنعقد بـ بماكو عام 1991، والاتفاق الجهوي الخاص بحركة النفايات الخطيرة المنعقد في بنما سنة 1992 (الفتلاوي، 2011، ص 145)؛ ويبقى الاقتصاد الأخضر هو أفضل مُتاحٍ تتمسّك به الدّول في مسعى مواجهة خطر النفايات الإلكترونية، إذْ يتأسّسُ الاقتصاد الأخضر على إعطاء أوزانٍ متساوية لمكوّنات الاستدامة وهي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، كما يتّسم الاقتصاد الأخضر ،وما يطرحه من تكنولوجيا نظيفة، بالفاعلية في استخدام الموارد والطاقة، بما في ذلك تفعيل الإنتاج والاستهلاك المستدام (البريدي، 2015، ص 224)؛ ويتطلّب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ظروفا تمكينية تتشكّل من خلفيةِ اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسّوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة، ومبدأ الاقتصاد الأخضر لا يعني أنه يحل محلّ التنمية

المستدامة، إذْ لا تزال الاستدامة هدفًا حيويًا بعيد الأمد، غير أنّ بلوغ هذا الهدف يمرّ حتما عبر "تخضير" الاقتصاد. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص2).

5 . خاتمة

تطرّق هذا البحث إلى المخاطر البيئية والصّحية التي تنجم عن واقع التخلّص العشوائي من النفايات الإلكترونية، وقدّم أرقاما غير مطمئنة عن نموّ كبير في توليد هذه المخلّفات تزامنا مع تكتّمٍ للحكومات عن طرق التجميع والتخلّص منها، و توصّل البحث إلى النتائج التالية:

. غيابُ العدالة البيئية وعدم التوازن في تحمّل المسؤولية هو السبب الرئيسي في استمرار أضرار النفايات الإلكترونية.

. وجود قصور كبير في التشريعات الوطنية والدولية في إيجاد معالجة حازمة للنفايات الإلكترونية.

. اصطدام المشاريع الأممية والدولية بتعنّتِ الدول والقوى الكبرى.

بناءً عليه، يحاول البحث اقتراح الحلول التالية للحد من المضاعفات الخطيرة لهذه الآفة:

. إقرار مبدأ المسؤولية الدولية، وإلزام الدول الصناعية والمتقدمة على تحمّل مسؤولياتها.

. ضرورة التعويض المادي المناسب للدول والأشخاص المتضررين من النفايات الإلكترونية.

. إعادة مراجعة الاتفاقيات الدولية بما يضمن وضع ميكانيزمات إنفاذية لها القدرة على تجريم عمليات التخلص العشوائي وغير المدروس من النفايات.

. الانفتاح العلمي والمنهجي على وعود مقاربتي الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا النظيفة.

بشكلٍ عام؛ يبدو أنّ المصالح والتّفضيلات البشرية ضيّقة الأفق تمنع إصدار قرارٍ مُقنع حول ما هو مرغوبٌ بيئيًا؛ لذلك لا سبيل لمعالجة مشكلة النفايات الإلكترونية إلا في خضمّ مقاربة شاملة تُعنى بـ "الحاجة إلى أخلاقيات بيئية جديدة"، فنشوء فلسفة مُتمحورة حول البيئة من شأنه أن يساهم في حوكمة بيئية ذاتُ نجاعةٍ لصحّة وصلاحية المجتمعات البشرية القائمة والأجيال المقبلة.

قائمة المراجع.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- البريدي عبد الله بن عبد الرحمن (2015)، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض.

. بكدي فاطمة (2020)، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.

. التويجري صالح بن حمد (2018)، الكوارث والأزمات: التخطيط . الاستعداد . الإدارة، العبيكان، المملكة العربية السعودية.

. دان تيم وآخرون (2016)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

. ريد. تي. في (2017)، الحياة الرقمية: الثقافة والسلطة والتغير الاجتماعي في عصر الإنترنت،ترجمة نشوى ماهر كرم الله، العبيكان، المملكة العربية السعودية.

. سكانلان جون (2017)، النفايات: مدخل إلى الشّك والخطأ والعبث، ترجمة محمد زياد كبة، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة كلمة، أبو ظبي.

. عبود رامي (2013)، المحتوى الرقمي العربي على الأنترنت: نظرة على التخطيط الإستراتيجي العربي والعالمي، العربي للنشر والتوزيع، مصر.

. عناني عبد الفتاح (2015)، التلوث الخفي..يسكن بيتك، دار المعارف، القاهرة.

. الفتلاوي سهيل حسين (2011)، الأمم المتحدة : الإنجازات والإخفاقات، الجزء الثالث، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان.

.كافي مصطفى يوسف (2017)، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان.

.كيلر أ. إدوارد (2014)، الجيولوجيا البيئية، العبيكان، المملكة العربية السعودية.

. موريسون كيفين (2020)، عالم المادة وعلاقته بالسلعة النهائية، مجموعة النيل العربية، مصر.

مقال في مجلة:

. سحانين الميلود (2009)، مساهمة التكنولوجيا الخضراء في حماية البيئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية . دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 3، العدد 9.

. كوسة جميلة (2020)، آثار النفايات الإلكترونية على الأمن البيئي والصحة العامة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، مجلد 12، عدد 1.

التقارير:

. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الإسكوا (2009)، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا، الإسكوا، بيروت.

. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2017)، التقييم العالمي لنفايات الزئبق: مراجعة التدابير الوطنية الراهنة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.
. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.
. ستيغمان وآخرون (2017)، رصد المخلفات الإلكترونية في العالم 2017: الكميات والتدفقات والموارد، جامعة الأمم المتحدة، جنيف.

مواقع الانترنيت:

. الاتحاد الدولي للاتصالات (2019)، التحدي المتنامي المتمثل في المخلفات الإلكترونية، شوهد يوم 2020/05/20، في:

https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/e-waste.aspx

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- Hashmi Zaffar & Others (2019), Electronic Waste Pollution : Environmental Occurrence and treatment technologies, Springer, Switzerland.
- Khan Anish & Others, (2020), E-Waste Recycling and Management : Present scenarios and environmental issues, Springer, Switzerland.

مواقع الانترنيت:

- Putty Madhukara (2017), Dealing with e-waste the nonotech way, In :https://www.scidev.net/asia-pacific/environment/news/dealing-with-e-waste-the-nanotech-way.html (consult éle 23/05/2020).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص179-193

الدور المعدل لرضا العميل في العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي بقطاع الصناعة بولاية الخرطوم

The Modified Role of Customer Satisfaction in the Relationship between Marketing Capabilities and Marketing Performance in the Industrial sector in Khartoum State

* د. محمد مختار إبراهيم أحمد
جامعة كردفان _السودان
Md_mukhtar@kordofan.edusd

د. عرفه جبريل أبو نصيب
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا _السودان
Nassub15790@gmail.com

د. هدي على عبد الواحد محمد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا_السودان
2medo22@gmail.com

د. مجاهد عبد القادر فضل السيد
جامعة كردفان _السودان
mugaheid@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 29/ 08/ 2020 تاريخ القبول: 08/ 11/ 2020 تاريخ النشر: 31/ 12/ 2020

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور المعدل لرضاء العميل في العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي بقطاع الصناعة بولاية الخرطوم، واستخدم المنهج الوصفي، اعتمدت الدراسة على عينه مسيرة (غير احتمالية)وصممت استبانة لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد (150) استبانة للمدراء ورؤساء الأقسام والموظفين. ولقد بينت نتائج الدراسة أن القطاع الصناعي بولاية الخرطوم له قدرة عالية على وضع سياسيات تسعيريه مما أدي إلى رفع كفاءتهم. وأوصت الدراسة أن على إدارة التسويق بالقطاع الصناعي خلق علاقة إيجابية مع عملائها من خلال الاتصالات التسويقية المباشرة بين مندوبي المبيعات والعملاء للحفاظ على عملائهم.

الكلمات المفتاحية:الاتصالات التسويقية، رضا العميل، قدرات التسعير، التسويق.

Abstract: The studyaimed to identify the modified role of customer satisfaction in the relationship between marketing capabilities and marketing performance in the industry sector in Khartoum State, and it used the descriptive approach. And employees. The results of the study showed that the industrial sector in Khartoum State has a high capacity to set pricing policies, which led to the increase in their efficiency. The study recommended that the Marketing Department in the industrial sector create a positive relationship with its customers through direct marketing communications between sales representatives and customers to maintain their customers.

Key words : Marketing Communications, Client Satisfaction, Pricing Capabilities, Marketing
JEL classificationcodes:M31, L96

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

مر التسويق بمراحل متعددة بداء من مرحلة التركيز على التسويق الاستهلاكي، التسويق المجتمعي، تسويق الخدمات وصولاً لمرحلة التسويق بالعلاقات في أواخر تسعينيات القرن الماضي ومع بداية الألفية الثالثة أصبح الزبون شريك أساسي في العملية التسويقية، كما تبنت الشركات علاقات طويلة المدي تحافظ من خلالها على زبائنها من خلال تقديم خدمات ومنتجات مميزة لهم حيث ساعد هذا التحول في فلسفة التسويق بمواجهة الكثير من الخدمات واستقلال الفرص التسويقية وتحقيق ميزة تنافسية للشركات. نظراً للدور المتزايد الذي تلعبه القدرات التسويقية في الوقت الحاضر ونتيجة لأثر الأنشطة التسويقية في مختلف المجالات التي تخص الأفراد المستهلكين أو المنظمات على مختلف أوجه أنشطتها صناعية أم تجارية أم خدمية مما دفع الكثير من الباحثين إلى الاهتمام بالتسويق وأنشطته المختلفة.

– **مشكلة الدراسة:** بالرغم من العدد المتزايد من الشركات التي تسوق خدماتها ومنتجاتها بطرق مختلفة وتستثمر في الحملات التسويقية الا أن هنالك ضعف في اتباعها الأسلوب العلمي الحديث للتسويق الهادف لتطوير القدرات التسويقية في الشركات الصناعية ، وليس هنالك سوي القليل من البحوث الأكاديمية في البيئة المحلية والعربية حول هذا الموضوع لفهم طبيعة وأثار وقبول القدرات التسويقية بشكل كامل على الأداء التسويقي ، والعديد من الدراسات أتت بمتغيرات مختلفة حيث شملت مجموعة من الدراسات على القدرات التسويقية مع محاور مختلفة كدراسة (الفت ناظر،2014) حيث ركزت على القدرات التسويقية من خلال أبعاده التسعير، الترويج ،إدارة قنوات التوزيع ،بحوث التسويق بينما ركزت دراسة(العجمي،2011) على القدرات التسويقية من خلال التوجه الاستراتيجي، القدرات الاستراتيجية، أداء المنظمة. وتناولت العديد من الدراسات الأداء التسويقي بمتغيرات مختلفة عن هذه الدراسة كدراسة (هدي ومحمدمختار،2017) حيث ركزت على أبعاد الأداء التسويقي الحصة السوقية، ورضاء الزبون، والربحية وتناولت الدراسة الحالية القدرات التسويقية من خلال أبعادها التسعير، إدارة المنتج، قناة التوزيع، الاتصالات التسويقية أما الأداء التسويقي من خلال أبعاده الحصة السوقية، الكفاءة، الاحتفاظ بالعملاء. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:هل يعدل رضاء العميل العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي؟ وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر القدرات التسويقية على الأداء التسويقي؟

- هل يؤثر رضاء العميل علي الأداء التسويقي؟
- ما مستوي الأداء التسويقي بالشركات الصناعية بولاية الخرطوم؟

– نموذج الدراسة:

شكل (1) يوضح نموذج الدراسة

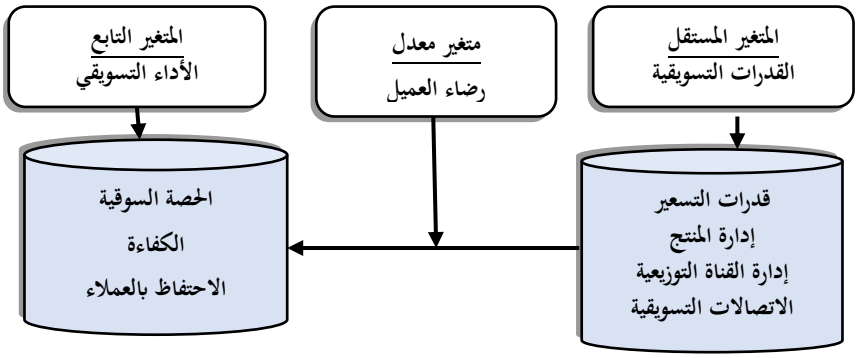

المصدر: أدبيات الدراسات السابقة (2020م)

– فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولي: هنالك علاقة معنوية بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي ويتفرع منها الأتي:

- هنالك علاقة معنوية بين قدرات التسعير والأداء التسويقي.
- هنالك علاقة معنوية بين إدارة المنتج والأداء التسويقي.
- هنالك علاقة معنوية بين إدارة القناة التوزيعية والأداء التسويقي.
- هنالك علاقة معنوية بين الاتصالات التسويقية والأداء التسويقي.

الفرضية الرئيسية الثانية: رضا العميل يعدل العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي. ويتفرع منها الآتي:

- رضا العميل يعدل العلاقة بين قدرات التسعير والأداء التسويقي.
- رضا العميل يعدل العلاقة بين إدارة المنتج والأداء التسويقي.
- رضا العميل يعدل العلاقة بين إدارة القناة التوزيعية والأداء التسويقي.
- رضا العميل يعدل العلاقة بين الاتصالات التسويقية والأداء التسويقي.

– **أهداف الدراسة**:يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في تحديد دور القدرات التسويقية على الأداء التسويقي في وجود رضاء العميل كمتغير معدل، ومعرفة مدي تأثير القدرات التسويقية على الأداء التسويقي بالإضافة إلى دراسة مستوي القدرات التسويقية المختبرة لدي مجتمع الدراسة.

– **الأهمية العلمية**:يعد موضوع القدرات التسويقية من الموضوعات الهامة والهادفة في ظل التطور الموجود في القطاع الصناعي وتساهم هذه الدراسة في بناء وتكوين المعرفة المتعلقة بموضوع الدراسة كما تعتبر لبنه أساسية للباحثين في مجال التسويق.

– **الأهمية العملية**:تمد متخذي القرار في الشركات الصناعية بالمعلومات الخاصة بنقاط القوة والضعف في القدرات التسويقية ومدي تحقيق الأداء التسويقي، كما تذود الإدارة العليا بتوصيات ومقترحات.

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1مفهوم القدرات التسويقية: هي عبارة عن تعريف يمتد من احتياجات الزبائن وإشباع هذه الحاجات والالتزام بمراقبة ومسح وتقييم التغييرات التي تحدث في السوق والمرونة التنظيمية وتجنب البنيان التنظيمي الجامد في الشركة ووجود آلية لتغيير هذا البنيان بما يتوافق مع تغيرات السوق والالتزام بتوظيف موظفين قادرين على إتقان الأساليب المهنية التسويقية،والتدريب الدائم لهم على هذه الأساليب وأساليب أخرى (العجمي،2011).

2.2 مكونات القدرات التسويقية:

أ. **التسعير**: هو القيمة التي يدفعها المستهلك للبائع نظير خدمة أو سلعة لقاء الحصول عليها (كوتلر، 2007).

ب. إدارة المنتج:هو الشيء الذي يمكن عرضه في السوق بغرض جذب الانتباه أو التملك أو الاستهلاك الذي يمكن أن يحقق قدراً من الإشباع لحاجة أو رغبة إنسانية ويتضمن ذلك الأشياء المادية والخدمية والمؤسسات والأفكار (محمد جاسم،2009).

ج. قناة التوزيع: هي مجموعة التنظيمات المعتمدة على بعضها البعض في الشمولية، وفي عملية إتاحة المنتج أو الخدمة للاستخدام واستهلاك المستهلك أو مستخدم الأعمال (كوتلر، 2007).

د. الاتصالات التسويقية: هو المفهوم الذي تجريه الشركة تكاملاً وتناسقاً لقنوات اتصالاتها المتعددة بغاية تسليم رسالة واضحة ومنسقة ومفروضة عن التنظيم وعلاماته التجارية (كوتلر، 2007).

2.3 الأداء التسويقي: يعتبر من المخرجات أو النتائج التسويقية التي تسعي وظيفة التسويق ألي تحقيقها خلال فترة زمنية معينة (حمودة ،2014).

أ. الاحتفاظ بالعملاء: أي تأثير قوياً ومباشراً على الأرباح وانخفاض تكاليف الإنتاج عادة ما ترتبط بتحقيق ميزة تنافسية للشركات فكلما زاد معدل الاحتفاظ بالعملاء زادت عوائد وفوائد الشركات ومن اهتمامات الإدارات العليا هو الاحتفاظ بالعملاء الذي يحقق لها مورد دخل في المستقبل وعند فقدانه تخسر الشركة ذلك المورد وتسعى إلى بذل المجهود لمعرفة أسباب فقدانه. (خديجة جعفور2015).

ب. الحصة السوقية:هي الجزء الخاص بالمنظمة من مجمل المبيعات في تكتل السوق ويمكن أن تقاس بعدد العملاء أو القيمة النقدية المتحققة من مبيعات المنظمة لكل منتج أو خدمة وقياساً إلى القيمة النقدية للمبيعات الكلية في السوق. (احمد العبيد وآخرون 2016).

ج. الكفاءة: هو الأسلوب الأمثل لتصرف المنشأة بالموارد المتاحة (مادية،بشرية، ماليه) والمجالات التي توجه إليها جهود تحقيق الكفاءة التسويقية هي:

(كفاءة المنتج، الكفاءة السعرية، كفاءة التوزيع، كفاءة قوة البيع) مساهمة الشركة في العمليات التسويقية في تقليل الموارد وقدرة الشركة على تحقيق الأداء المرتفع والاهتمام. (خديجة جعفور2015).

2.4رضا العميل: انه الحالة التي فيها احتياجات ورغبات وتوقعات العميل أو التفوق عليها مما يؤدي إلى إعادة طلب العميل لنفس الخدمة (سالم العجمي 2011).

3. الدراسات السابقة:أشار العديد من الباحثين علي علاقة القدرات التسويقية بالأداء بصفة عامة ومن بين هذه الدراسات دراسة (سالم العجمي ،2011) تناولت اثر التوجه الاستراتيجي التحليلي علي أداء المنظمة في ضوء القدرات التسويقية المتاحة وقد أظهرت ارتفاع مستوي القدرات التسويقية لكل من العناصر المزيج التسويقي (المنتج ،الترويج ،التسعير ،التوزيع) في شركة البترول الوطنية ، كما بينت نتائج هذه الدراسة بوجود اثر مباشر موجب ذو دلاله إحصائية لتوجه الاستراتيجي التحليلي علي معدل النمو المبيعات لمقياس الأداء شركة البترول الوطنية وهو مؤشر سيطرة الشركة علي السوق وتحقيقها تميزاً في الأداء قياساً بالمنافسين وأظهرت النتائج بان متوسط مقياس المنتج اكثر ارتفاعاً من بقية عناصر المزيج يليه الاتصالات التسويقية وكان اعلى تأثير مباشر لعناصر القدرات التسويقية المتاحة علي معدل نمو المبيعات مقاسا لمستوي أداء شركة البترول الوطنية هو التأثير المباشر الموجب للاتصالات التسويقية على أداء الشركة يليه التأثير المباشر للتوزيع علي الأداء رغم سلبيته ثم التأثير المباشر الموجب للتسعير علي الأداء بينما هنالك تأثير خفيف للمنتج علي المبيعات .

تناولت دراسة (احمد العبيد وأخرون، 2016) اثر القدرات التسويقية علي الأداء التسويقي حيث تناولت القدرات التسويقية بأبعاده (الحصة السوقية، رضا الزبون، الربحية) وتوصلت الدراسة ألي وجود اثر للقدرات التسويقية والأداء التسويقي في المؤسسات الصناعية السودانية حيث ظهرت النتائج داعمة جزئياً للعلاقة بين القدرات التسويقية والحصة السوقية كما دعمت جزئيا العلاقة بين القدرات التسويقية ورضاء الزبون وأيضا جاءت نتائج التحليل داعمة جزئياً العلاقة بين القدرات التسويقية والربحية وأوصت الدراسة بالاهتمام بالتطوير من قدرات الشركات الصناعية التي تساعدها في تحسين أداءها التسويقي .

تناولت (ثويبة، وعبد الله ،2017) أثر التوجه التسويقي على الأداء التسويقي حيث تناولت التوجه كمتغير التسويقي كمتغير مستقل بالأبعاد (التوجه نحو العملاء، التوجه نحو المنافسين، التكامل الوظيفي الداخلي)وأخذت الأداء التسويقي بأبعاده (الحصة السوقية، الربحية، رضا الزبون) وطبقت الدراسة على الشركات الصناعية وتوصلت الدراسة إلى وجود إثر التوجه التسويقي بأبعاده على الأداء التسويقي وعلى الشركات الاهتمام بالتوجه التسويقي كما له إثر على أداء الشركات والزي يوثر بدورة على منتجات الشركات وأرباحها.

4. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في (القدارة التسويقية) كمتغير مستقل و (الأداء التسويقي) كمتغير تابع (رضا العميل) كمتغير معدل حيث لا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة وإنما يشتمل تحليل البيانات وقياسها وتغييرها والوصل إلى وصف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها.

4.1 مجتمع الدراسة: يتكون من قطاع الصناعات بولاية الخرطوم.

4.2 حجم وعينة الدراسة:تم اختيار عينه مسيرة (غير احتمالية) مكونة من (150) من المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين بقطاع الصناعة بولاية الخرطوم.

5.تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

5.1التحليل العاملي التوكيدي لجميع متغيرات الدراسة:

تم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من ثلاثة متغيرات رئيسية مستقلة وتابعة ومعدلة وتحتوي على ثمانية محاور لجميع المتغيرات التي تَقِيسُه(37)عبارة حسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، من التحليل توصل الى أن أبعاد متغيرات الدراسة تتكون من سبعة محاور تَقِيسُه (29) عبارة ،حيث اختبر هذا النموذج بتطبيق التحليل العاملي التؤكيدي لبيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح أبعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي أدخلت في النموذج الأولي قد اعطت مقاييس جودة ذات صلاحية مقبولة كما في الشكل.

شكل رقم (2) التحليل العاملي التوكيدي لجميع متغيرات الدراسة

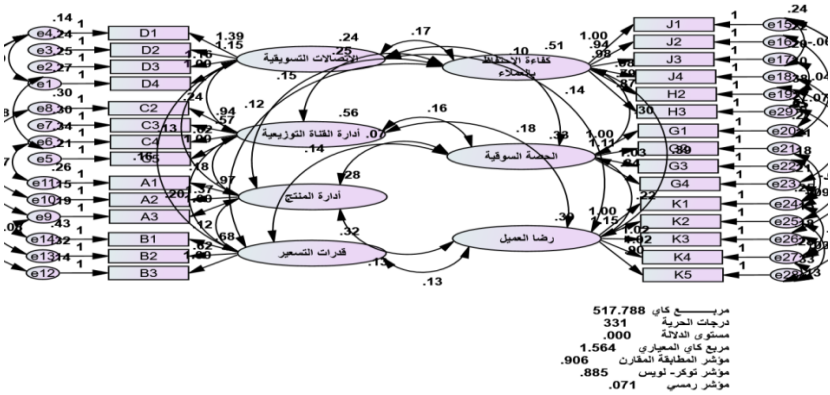

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2020م)

الجدول رقم (2) مؤشرات جودة المطابقة لجميع متغيرات الدراسة:

Structural Model هيكل النموذج	Acceptable Level مستوى القبول	Goodness-of-fit Measures مؤشرات جودة المطابقة
517.788	غير مهمة أحصائياً 0.05عند مستوى دلالة	x^2 = Chi-squire كأي تربيع
331		df = degree of freedom
1.564	$1 < x^2/df < 5$	x^2/df
.799	≥ 90 90أكبرمن	Goodness of fit index (GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري
.071	< 0.08 أقل من 0.08	Root-mean-squire error of approximation (RMSEA) جذر متوسط مربع الانحرافات
.784	≥ 90 90أكبرمن	Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعياري
.906	≥ 90 90أكبرمن	Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن
.736	≥ 90 90أكبرمن	Adjusted goodness of fit index (AGFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري المعدل
.885	≥90 90أكبرمن	Tucker-Lewis Indexمؤشر توكر لويس (TLI)
.003	>0.05 0.05أكبر من	P Close

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2020م)

5.2نموذج الدراسة المعدل: يتضح من خلال نموذج الدراسة المعدل أن المتغير المستقل القدرات التسويقية لم يحدث له تغير وكذلك المتغير المعدل رضاء العميل، إلا أن المتغير التابع الأداء التسويقي فقد اندمج محور الاحتفاظ بالعملاء مع محور الكفاءة وتم تسميته باسم كفاءة الاحتفاظ بالعملاء.

شكل (3) يوضح نموذج الدراسة

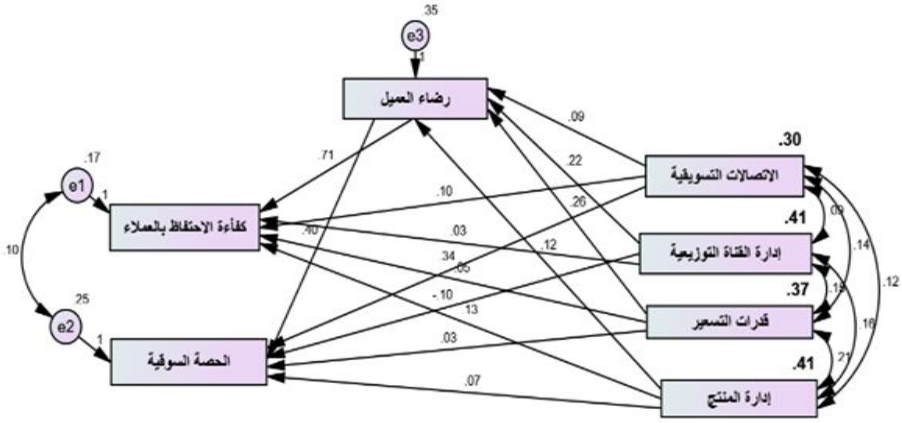

المصدر: أدبيات الدراسات السابقة (2020م)

5.3تحليل الاعتمادية والصلاحية:يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرو نباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي اذاكالتقييم معامل ألفا كرو نباخ أقرب إلي(1) يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير، و لاتخاذ قرار بشأن قيمة الفا كرو نباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally,1967)إلى أن المصداقية من 0.50- 0.60 تكفي وأن زيادة المصداقية لا كثر من 0.80 وربما تكون إسراف، أما (Hair et al, 2010) اقترح أن قيمة ألفا كرو نباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 ومع ذلك، يعتبر ألفا كرو نباخ من 0.50 فما فوق مقبولة أيضًا في الأدب .(Bowling, 2009) ، وأيضا الجدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة .

الجدول(3) تحليل الاعتمادية والتحليل الوصفي بين متغيرات الدراسة

النوع	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الاتصالات التسويقية	4	.832	2.0110	.61092
	إدارة القناة التوزيعية	4	.809	2.0614	.64541

مستقل	قدرات التسعير	3	.823	1.8450	.64596
	إدارة المنتج	3	.666	2.0819	.54594
تابع	كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	6	.906	2.0848	.69810
	الحصة السوقية	4	.859	2.0197	.62767
معدل	رضاء العميل	5	.896	1.9877	.67851

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2020م)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن نتائج اختبار ألفا كرونباخ للعبارات مرتفعاً، أما الوسط الحسابي فجميع المتغيرات تقل عن الوسط الفرضي 3 مما يدل على قوة وتجانس العبارات. أما الانحراف المعياري فنجد كل المتغيرات كانت مرتفعة مما يدل على وجود تجانس شبه تام بين إجابات المبحوثين.

5.4اختبار فروض الدراسة: لاختبار فرضيات الدراسة أعتمد الباحثين ي في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجه المعادلة البنائية([Structural Equation Modeling [SEM) وهومت مفترض للعلاقات الخطية المباشرة و غير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة و المشاهدة، وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا تتناسب مع طبيعة الدراسة.(BarbaraFidell,1996)ويستخدم تحليل المسار فيما يمثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتداداً لتحليل الانحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار،أكثر فعالية حيث أن يضع في الحسبان نمذجه التفاعل بين المتغيرات ،The Modeling of Interactions وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس،والارتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (Jeonghoon ,2002).

أ. اختبار الفرضية الأولي: تنص على انه توجد علاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي. يتضح لك من خلال الشكل (4) والجدول(5) أدناه.

الشكل (4) اختبار الفرضية الرئيسية الأولي:

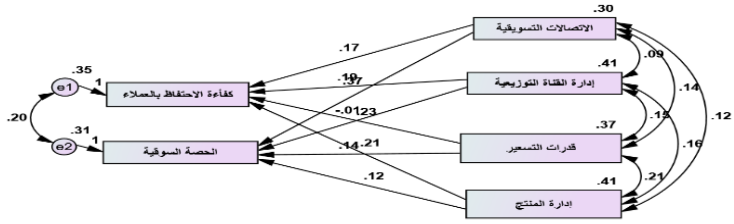

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2020م)

لاختبار فروض الدراسة لقد تم استخدام اختبار تحليل المسار عنطريق برنامج (AMOS 25) analysis of moment structure والذي يهدف إلى التعرف إثر القدرات التسويقية على الأداء التسويقي كما في الشكل (3). تم الاعتماد على معامل (Estimate) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل ، كما تم الاعتماد علي قيمة (R) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) حيث يتم التعرف على المعنوية من خلال المسار الذي ينتقل من المتغير إلي أخر والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار بعد التأكد من جودة المطابقة .

الجدول (5) تحليل المسار بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي

الفروض			Estimate	S.E.	C.R.	P
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	الاتصالات التسويقية	.167	.114	1.464	.143
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	إدارة القناة التوزيعية	.191	.096	1.987	.047
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	قدرات التسعير	.233	.115	2.026	.043
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	إدارة المنتج	.214	.107	2.012	.044
الحصة السوقية	<--	الاتصالات التسويقية	.373	.107	3.489	***
الحصة السوقية	<--	إدارة القناة التوزيعية	-.008	.090	-.093	.926
الحصة السوقية	<--	قدرات التسعير	.141	.108	1.308	.191
الحصة السوقية	<--	إدارة المنتج	.119	.100	1.197	.231

المؤشر	CMIN	DF	CMIN/DF	CFI	SRMR	RMSEA	PClose
النسبة	.000	0	0	1.000	.0000	.333	.0000
التفسير	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة

المصدر:أعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2020م)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المسار من الاتصالات التسويقية إلى كفاءة الاحتفاظ بالعملاء حيث بلغت (167.) وهي غير دالة أحصائيا عند مستوي دلالة (143.)، والمسار من إدارة القناة التوزيعية إلى كفاءة الاحتفاظ بالعملاء حيث بلغ (191.) وهو دال عند مستوي دلالة (047.)، والمسار قدرات التسعير إلى كفاءة الاحتفاظ بالعملاء حيث بلغ (233.) وهو غير دال عند مستوي دلالة (0.065)،والمسار إدارة المنتج إلى كفاءة الاحتفاظ بالعملاء حيث بلغ (214.) وهو دال عند مستوي دلالة (043.). وأن المسار من الاتصالات التسويقية إلى الحصة السوقية حيث بلغت (373.) وهي دال أحصائيا عند مستوي دلالة (***)، والمسار من إدارة القناة التوزيعية إلى الحصة السوقية حيث بلغ (008.-) وهو غير دالة عند مستوي دلالة (926.)، والمسار قدرات التسعير إلى الحصة السوقية حيث بلغ (141.) وهو غير دال عند مستوي دلالة (191.)، والمسار إدارة المنتج إلى الحصة السوقية حيث بلغ (119.) وهو غير دال عند مستوي دلالة (231.). ومما يشير إلى القدرات التسويقية لها تأثير جزئي على الأداء التسويقي.

ب. اختبار الفرضية الثانية:تنص على انه رضاء العميل يعدل العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي. يتضح لك من خلال الشكل (5) والجدول(6) أدناه.

الشكل (5) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

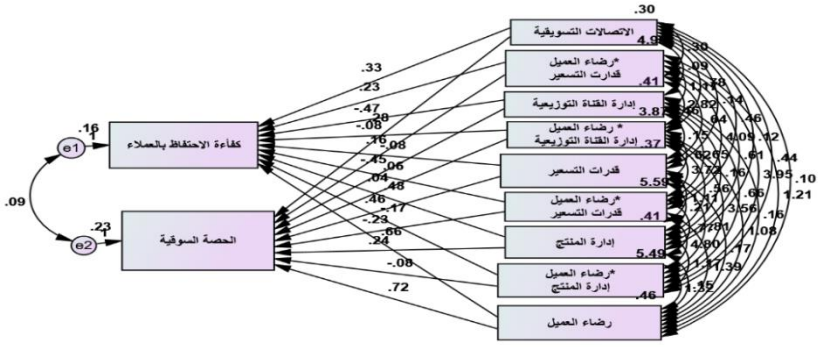

المصدر:أعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2020م)

الجدول (6) تحليل المسار بين رضاء العميل يعدل العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي

الفروض			Estimate	S.E.	C.R.	P
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	رضاء العميل*إدارة القناة التوزيعية	-.084	.101	-.829	.407
الحصة السوقية	<--	رضاء العميل*إدارة القناة التوزيعية	.037	.123	.297	.766
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	رضاء العميل *قدرات التسعير	.063	.108	.588	.557
الحصة السوقية	<--	رضاء العميل *قدرات التسعير	-.226	.132	-1.713	.087
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	رضاء العميل* الاتصالات التسويقية	-.173	.121	-1.428	.153
الحصة السوقية	<--	رضاء العميل* الاتصالات التسويقية	-.077	.148	-.522	.601
كفاءة الاحتفاظ بالعملاء	<--	رضاء العميل *قدرات التسعير	.163	.118	1.386	.166
الحصة السوقية	<--	رضاء العميل *قدرات التسعير	.231	.096	2.397	.017

المؤشر	CMIN	DF	CMIN/DF	CFI	SRMR	RMSEA	PClose
النسبة	.000	0	0	1.000	.0000	50.3	.0000
التفسير	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة

المصدر:أعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2020م)

يلاحظ من الجدول أعلاه أنجمع أبعاد القدرات التسويقية غير دالة عند مستوي المعنوية (0.05) إلا من خلال المسار من رضاء العميل يعدل القدرات التسويقية إلى الحصة السوقية حيث بلغت (231.) وهي دالة إحصائيا عند مستوي دلالة (017.).

6. خاتمة

نتائج الدراسة:توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- القطاع الصناعي بولاية الخرطوم له القدرة التسويقية من خلال إدارة قنوات التوزيع مما مكنهم من زيادة كفاءة الاحتفاظ بالعملاء وانعكس ذلك بصورة إيجابية على الأداء التسويقي.
- يتمتع القطاع الصناعي بولاية الخرطوم بقدرة عالية على وضع سياسيات تسعيريه مما أدي إلى رفع كفاءتهم بالاحتفاظ بالعملاء
- أداء إدارة المنتج بالقطاع الصناعي بصور جيدة بولاية الخرطوم انعكس ذلك على كفاءتهم بالاحتفاظ بالعملاء.

- اهتمام القطاع الصناعي بولاية الخرطوم بالاتصالات التسويقية إثر ذلك على زيادة الحصة السوقية.
- اتضح أن رضا العميل ليس له تأثير واضح على القدرات التسويقية والأداء التسويقي بالقطاع الصناعي بولاية الخرطوم.

توصيات الدراسة: توصي الدراسة بالآتي:

- حث إدارة التسويقي بالقطاع الصناعي بولاية الخرطوم زيادة الاهتمام أكثر بإدارة القنوات التوزيع،وإدارة المنتج،وسياساتها التسعيرية من أجل زيادة حصتها السوقية لمواجهة المنافسة.
- مساهمة إدارة التسويق بالقطاع الصناعي على إيجاد علاقة إيجابية مع عملائها من خلال الاتصالات التسويقية المباشرة بين مندوبي المبيعات والعملاء للحفاظ على عملائها بكفاءة.
- حث الشركات على توسيع الرقعة الجغرافية لتطبيق التاكسي موبايل لولايات أخري وإيجاد فرص عمل جديدة والبحث عن عملاء جدد.
- حث إدارة التسويق بالقطاع الصناعي بولاية الخرطوم زيادة الاهتمام برضا العميل من خلال الاستجابة الفورية للشكاوى وأجراء استطلاعات دورية في الأسواق للتعرف على احتياجات ورغباتهم مما يؤدي لزيادة قدرتها التسويقية وأدائها التسويق معاً،ويؤثر ذلك على نجاح السياسيات المتبعة من قبل الشركات.

توصيات بدراسات مستقبلية:

- استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق الخدمات الطبية.
- الدور المعدل للتحسين المستمر في العلاقة بين القدرات التسويقية والأداء التسويقي.
- التسويق الفيروسي وتأثيره على سلوك المستهلك.
- الدور المعدل للثقافة التنظيمية في العلاقة بين الابتكار التسويقي والأداء التسويقي.
- الدور الوسيط للتوجه التسويقي في العلاقة بين القدرات التسويقية والميزة التنافسية.

قائمة المراجع.

المؤلفات:

1. ذياب جرار وعبدالله سمارة،(2010)،الاتصالات التسويقية. القاهرة مصر الناشر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
2. فليب كوتلر، جاري ارمستونج،(2017)، أساسيات التسويق، الكتاب الثاني –الرياض المملكة العربية السعودية
3. محمود عبد العظيم أبو النجا،(2010)، استراتيجيات التسويق،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية مصر.
4. زكريا احمد عزام وعلي فلاح الزغبي،(2015)، أساسيات التسعير، الطبعة الثانية،دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان.
5. محمد عداد الزيادات، حمد عبد الله العوامرة،(2012)، استراتيجيات التسويق، عمان دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

6. أياد عبد الفتاح وعبد الرحمن بن عبد الله الصغير،(2014)، قضايا وتطبيقات تسويقية معاصرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
7. محمود جاسم الصميدعي،(2009)، استراتيجيات التسويق،دار حامد للنشر،عمان.

الأطروحات:

1. ثويبة عبد الله، (2016)، أثر التوجه التسويقي على الأداء التسويقي،قسم التسويق، كلية الدراسات التجارية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
2. سالم العجمي، (2013)،أثر التوجه الاستراتيجي التحليلي على أداء المنظمة في ضوء القدرات التسويقية،كلية الدراسات التجارية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
3. حفصة زخري، (2014)، الأداء التسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل التحديات البيئية، كلية الدراسات التجارية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
4. خلوط زهوة،(2015)، التسويق الابتكاري وأثره على بناء ولاء الزبون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة.
5. نوال بوكريطة، (2011)، أثر الاتصال في رفع الأداء التسويقي للمؤسسة الخدمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
6. سالم حسين العجمي، (2011)، أثر التوجه الاستراتيجي التحليلي على المنظمة في ضوء القدرات التسويقية المتاحة. (2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
7. ناصر شافي الدوسري، (2010)، أثر استراتيجية النمو على الأداء التسويقي لدي شركات التامين الكويتية ودور التوجه التسويقي كمتغير وسيط. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
8. هاشم عبد الله، (2012)، مدي تأثير الاتصالات التسويقية على السلوك الشرائي للمشترين، رسالة ماجستير دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
9. إبراهيم وآخرون، (2017)، التوجه التسويقي وأثره على الأداء التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
10. احمد علي العبيد وآخرون، (2016)، القدرات التسويقية وأثرها على الأداء التسويقي، كلية الدراسات التجارية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
11. الفت ناظر الرواد، (2014)، أثر مكونات التفكير الريادي على القدرات التسويقية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دهوك.
12. خديجة جعفور،(2015)، الابتكار التسويقي ودوره في تحسين الأداء التسويقي، رسالة ماجستير منشورة،جامعة ورقلة.

المقالات:

1. هدي على ومحمد مختار، (2018)، نظم المعلومات التسويقية وأثرها على الأداء التسويقي، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، المجلد ،العدد ، الصفحات؛

المراجع باللغة الأجنبية

1. Paul Benjamin Lowry & James Gaskin (2014). "Partial Least Squares (PLS) Structural Equation Modeling (SEM) for Building and Testing Behavioral Causal Theory : When to Choose It and How to Use It," IEEE TPC (57:2), pp. 123-146.
2. Hair, J. F., Jr., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). Multivariate data analysis (7th Ed.). Upper Saddle River, NJ : Prentice Hall.
3. Burling, R. P. (2009). Measurement and meaning in information systems and organizational research: Methodological and philosophical foundations. Miss Quarterly, 261-292.
4. Jeonghoon, Field, A. (2002). Discovering statistics using spss for windows. London-Thousand Oaks- New Delhi: Sage publications.
5. Barbara, B. et al. in Studies of Magnetic Properties of Fine Particles and their Relevance to Material Science (Ends Dorman, J. L. & Fiorina, D.) 235–242 (Elsevier, Amsterdam, 1996).
6. Nunnally, J. (1967), Psychometric Methods, New York: McGraw Hill.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص194-211

العلاقة القائمة بين التقويم بالجامعة والاندماج في الحياة الاجتماعية

" مقاربة نقدية تحليلية"

The relationship between university evaluation and integration into social life analytical approach

* د.طلحة المسعود
Talha Elmessaoud
جامعة الجلفة–الجزائر
talhamessaoud@gmail.com

د. دليلة بدران
Dalila Badran
جامعة الأغواط –الجزائر
dalilamouh@yahoo.fr

د. وردة برويس
Ouard Berrous
جامعة سكيكدة– الجزائر
w.bourouis@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/ 14 تاريخ القبول: 2020/12/ 22 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص : تهدف هذه المقالة إلى التركيز على أهمية التقويم بالجامعة وعلاقته بالاندماج في الحياة الاجتماعية،إذ يلعب دورا حاسما في تقييم فعالية التكوين والممارسات التعليمية،فالاهتمام باليات التكوين والتحصيل العلمي للطلبة أصبح اليوم أمرا ضروريا قصد إكسابهم جملة من المعارف لرفع مستوى الوعي العلمي والثقافي باستخدام كافة الوسائل التقويمية وإلزامية تجاوبها مع مخططات التنمية ومجالاتها السياسية،الاقتصادية والاجتماعية لتنمية قدراتهم وإثبات حاجتهم الاجتماعية مما يسمح بانتعاش سوق العمل وبالتالي توفير أساليب الاندماج المهني والاجتماعي لمخرجاته قبل وبعد تكوينهم دون عوائق.

الكلمات المفتاحية: الجامعة ،التقويم،الاندماج المهني.

تصنيف JEL: I250

Abstract : This article aime to focus on the importance of univercity progress and its relationship to integration into socia life ,as it plys a crucial rol in evaluating the effectiveness of training and education pratices.Paying attention to the mechanisms of training and educational attainment of students has become today necessary in order to provide them with a set of knowledge to raise the level of scientific and cultural awareness using all corrective means it is mandatory to respond to the development plans and its political,economic and social fields to develop their capabilitical and prove their social need, which allows the labor market to recover,and thus to provide methods of professional and social integration of its outputs before and after thier formation without hindrances.

Key words: univercity,evaluation,professional integration.

JEL classification codes: I250

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ما من شك أن للتعليم دورا في التطور الاقتصادي و الاجتماعي لكل أمة وخير دليل على ذلك الأبحاث الكثيرة التي باشرها المختصون في اقتصاد التعليم ليضعوا إشكالية التعليم في قلب استراتيجيات التنمية .بين التكوين والاندماج في الحياة ألاجتماعية وأصبحت إشكالية صياغة تكوين خريج الجامعات بالمعلومات والخبرة التكوينية المهنية التي تزيد من قدراتهم و كفاءاتهم ألعلمية(ابن اشنهو،1981،ص4) إذا كانت المقاربة بمبدأ الاختصاصات التي سادت على حساب مقاربة إشكالية التكوين،التي تسمح بإنتاج معارف تطبيقية وسلوكات جديدة(Feroukhi,2005,p70) ،ومن هنا فإن فعالية دور الجامعة تظهر من خلال تأديتها وظيفة الانفتاح على المحيط والتأثير عليه وينعكس ذلك في تطبيق المعرفة مما يدفعنا إلى تحليل ماهية التقويم لارتباطه بمختلف العمليات التعليمية والبحثية التي تتوافق ومسارات التكوين بالجامعة كنسق في علاقتها ببقية القطاعات،باعتبارها المسؤولة بصفة مباشرة عن تكوين مخرجات على مستوى اختصاصاتها.

وعليه نطرح التساؤلين التاليين:

-هل تساهم أساليب التقويم الجامعي في تقييم فعالية تكوين المخرجات وتحديد صيرورة اندماجها في مختلف القطاعات ؟

-مانوعية المخرجات التي تعيش حالة اغتراب أثناء وبعد التكوين؟

وفي هذا الإطار يندرج نص مقالنا للبحث عن ثنائية واقع أساليب التقويم لارتباطها بالعملية التعليمية وسيرورات اندماج المخرجات بعد التكوين ومدى تلبية حاجاتها الاجتماعية بمختلف القطاعات.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1.2 تحديد مفاهيم الدراسة: عرفت المفاهيم محاولات كثيرة ، غير أن هناك شبه إجماع على أنها رموز تعكس مضمون أفكار أو سلوك أو موقف.

1.1.2الجامعة: يعرفها بن **الشيخ الحسين** كونها تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني ي مختلف المجالات الإدارية التقنية(دليو،2006 ،ص-ص76-77).

يركز هذا التعريف على كون الجامعة تعمل على تكوين وإخراج موارد بشرية فعالة من خلال التجديد المستمر للمعارف في مختلف التخصصات.

بينما يعرفها **محمد العربي ولد خليفة** بأنها المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور فيه حوار النشاط الثقافي والآداب والعلوم والفنون،فمنها كانت أساليب التكوين وأدواته ،فالمهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما التواصل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية،وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي بدونها لا يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في باقي الميادين(دليو،2006،ص-ص78-79).

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الجامعة يجب عليها دائما ان تهيئ الظروف وأن تقدم الإبداعات للمعرفة في مختلف المجالات النظرية والتطبيقية من اجل تحقيق تنمية في مختلف الميادين.

كما تعرف الجامعة على أنها المكان الذي تجتمع فيه نخبة رجال الثقافة و الأدب والعلوم والتكنولوجيا من أجل نشر المعرفة و تطويرها وتعميمها ولذلك من خلال التعلم والبحث العلمي و الخدمة العامة(التل،دس،50).

وانطلاقا من التعريفات السابقة وعلى ضوء ما سيتم التطرق إليه في مقالنا نقدم المفهوم الإجرائي التالي للجامعة:

الجامعة مؤسسة اجتماعية رسمية وعمومية تعد على هرم تعليمي غير المجتمع،أنشئت من أجل تحقيق غايات وأهداف معينة من أهمها إنتاج نخبة مثقفة مرتبطة عضويا بمجتمعنا،للقيام بهذه الأدوار تمتلك مجموعة من الآليات والميكانزمات المادية و البشرية.

2.1.2مفهوم التكوين الجامعي:

- **اصطلاحا:** وكما عرفه "علي أحمد مذكور" بأنه تعليم عالي وتأهيل لقوى بشرية عليا ورفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي. وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا(أحمد مذكور،2006،ص47).

كما يعرف بأنه الدراسة المتخصصة في الجامعات، ترتبط بمادة التخصيص وما يرتبط بها من مواد(أحمد مذكور،2006،ص60).

- **إجرائيا:** التكوين الجامعي عملية تعليمية تتفاعل فيها عناصر من أستاذ وطالب ووسائل تعليمية من خلالها يترجم الجانب المعرفي والتي تسمح للطالب له بتحقق طموحاته على مستوى المسار المهني.

3.1.2 خريج الجامعة :

- **اصطلاحا:** هو ذلك الشخص الذي يسمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها وفقا للتخصص الذي يخوله للحصول على الشهادة ليتجه لتطبيق معارفه ومهاراته المكتسبة في سوق العمل(ناصر،2006،ص26).
- إجرائيا:هو الذي تلقى تكوينا جامعيا خلال سنوات دراسته في الجامعة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية والتي تعمل على صناعة أفكاره من الناحية القيمية والسلوكية وتنمية مهاراته بهدف التزويد بالمعرفة اللازمة في حياته العملية.

4.1.2 العملية التكوينية:

اصطلاحا:تعبر عن نشاط علمي تربوي ينطوي على تكوين نظري وتطبيقي يمكن من اكتساب مهارات تطبيقية وقدرات متنوعة لدى الطالب الجامعي تسمح بتسيير حياته من جهة وتحقيق متطلبات وحاجيات المجتمع من خدمات انطلاقا من رسم معالم موضوعية تمكن من فهمه وتكوين علمي(التهامي،1995،ص 156).

5.1.2 الاندماج المهني:

- **اصطلاحا:**إن مصطلح الاندماج يحيلنا إلى التعريف الكلاسيكي **لبارسونز** في علم الاجتماع:يمثل الاندماج أحد وظائف النظام الاجتماعي التي تضمن التنسيق بين مختلف قطاعاته لأجل ضمان السيرورة الحسنة للمنظومة ككل(Paugan,1991,p7).
- **إجرائيا:** يمكننا القول أنّ الاندماج المهني، مبني اجتماعيا على بناء مؤسساتي يعكس علاقات خاصة بين العملية التعليمية والعمل وثقافة المؤسسة،أنّه يعتمد على استراتيجيات الذين يرتبطون هم أيضا بمسارات لتجارب خاصة.

6.1.2 تعريف التقويم:هناك تعاريف قدمت حول مصطلح "évaluation"وهذا يدل على تنوع المبررات واختلاف الآراء التعليم والتكوين ففي ميدان التقويم أو التقييم الخاص بتكوين الأفراد يقدم التعريف التالي:إنه فعل مقصود ومنظم اجتماعيا يؤدي إلى إنتاج حكم قيمة (أبو سنة،2004،ص45) وفي نفس الاتجاه يذهب "بلودم" وجماعته إلى أن التقويم في رأيه هو

الجمع المتعلم للحقائق من أجل تحديد فيما إذا كانت بعض التغيرات تحدث فعلا عن المتعلمين وتحديد مقدار وكمية هذه التغيرات (علوان،2007،ص14).

3. أهم المقاربات السوسيولوجية التي تناولت دراسة العلاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي:

سنحاول أن نتطرق لأهم الإسهامات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الجامعة وعلاقتها بالمحيط.

يعد إميل دوركايم من الأوائل الذين حاولوا دراسة الجامعة من منظور سوسيولوجي، جاءت إسهاماته حول النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية في كتابة (التربية وعلم الاجتماع) حيث اهتم دوركايم بدراسة المشكلات التعليمية في فرنسا،ولاسيما قضية المنهج ونوعية المقررات الدراسية التي تعطي للتلاميذ والطلاب في الجامعات،وعالج ذلك من خلال اهتمامه بتحليل نوعية العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع والمقررات ونوعية المكاسب التي يحصل عليها الطلاب من خلال المناهج الدراسية وماهية نوعية الاستفادة بالنسبة للمجتمع من دراسة الطلاب لمقررات معنية. كما قام بمقارنة المناهج الدراسية غير الجامعية الفرنسية في العصر الحديث بتلك المدرسة في القرون الوسطى وقارن بين ما يدرس في فرنسا وفي المجتمعات الأوروبية الأخرى وخاصة النظام التعليمي في ألمانيا ووجد أن هذا الأخير يتفوق بكثير عن ذلك المطبق في بلاده،ويعتبر قضية العلاقة بين الأستاذ والطالب من القضايا الهامة التي تناولها بوضوح مستخدما مدخله السوسيولوجي المميز فقد ناقش هذه القضية في إطار تحليله للوظيفة النقدية للعملية التكوينية،حيث ركز على أهمية الأستاذ ودوره في تطوير العملية التكوينية وعلاقته بالطالب(محمد الرحمن،1991،ص13).

أما"بارسونز"فقد اهتم بموضوع الجامعة في إطار تحليلاته الفرعية المتخصصة وهي سوسيولوجيا التعليم الجامعي وذلك من خلال التطرق لمشكلات النظام التعليمي،لقد حرص على دراسة الجامعة واعتبرها التنظيم الذي يمد جميع التنظيمات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية بالفئات المهنية والمهارات اللازمة لقوى العمل والإنتاج،كما تصور أيضا أن الجامعة هي التنظيم المكون للمركب التنظيمي لتنظيمات المجتمع الحديث،وعن طريق دراسة الجامعة يمكن التعرف بوضوح على عمليات التغيير التنظيمي والتغيير المهني هذا وقد سعي بارسونز لتحديد وظائف

الجامعية وعلاقتها بالمجتمع الخارجي وضرورة تنوع هذه الوظائف من الناحية الأكاديمية والإنتاجية وتقديم الوقت والخبرة للمجتمع الخارجي(محمدج عبد الرحمن،دس،ص.ص173-175).

4. ماهية آليات التقويم الجامعي:

1.4 وظائف التقويم:ويقوم التقويم بالوظائف الثلاث الرئيسية لدوافع في التعليم وهي :

– وظيفة التنشيط:

* الحكم على قيمة الأهداف التعليمية التي تنتابها الجامعة والتأكد من مراعاتها لخصائص وطبيعة الفرد المتعلم (الطالب) .

*اكتشاف نواحي الضعف والقوة وتصحيح المسار الذي تسير فيه العملية التعليمة وهذا يؤكد الوظيفية الشخصية العلاجية للتقويم الجامعي.

* مساعدة الأستاذ على معرفة طلبته فردا فردا والوقوف على قدراتهم ومشكلاتهم وبهذا لتحقيق مبدأ الفروق الفردية.

* إعطاء الطلبة قدرا من التعزيز بقصد زيادة الدافعية لديهم لمزيد من التعلم والاكتشاف.

* مساعدة الأساتذة على إدراك مدى فاعليتهم في التدريس في مساعدة الأساتذة على تحقيق أهدافهم وهذا التقويم الذاتي من شأنه أن يدفع بالأستاذ إلى تطوير أساليبه وتحسين طرقه وبالتالي رفع مستوى أدائه (فادي حسن،1976،ص90).

لقد لجأت المدارس الحديثة إلى استخدام طرق مختلفة لتقويم وقياس العملية التعليمية،واتخذت بعضها كمقياس لقيمة المعلومات والبعض الآخر كوسيلة لتحسين عملية التعليم وهنا نشير بإيجاز إلى الطرق ووسائل أساليب تقويمه القياسية التالية:

- **الاختبارات الشفوية:** وكما يوجه الأستاذ أسئلة شفوية،وسيجيب الطالب بالطريقة نفسها وهي من أقدم أنواع الاختبارات وتستخدم في تقويم مجالات معينة من التحصيل.
- **الاختيارات المقالية:**وهي الاختبارات ذات الإجابة الحرة ويطلق عليها أحيانا اسم الاختبارات الإنشائية أو التقليدية،ولأن هذه الاختبارات تتيح للطالب فرصة إصدار جوابه الخاص به وكيفية تنظيم الإجابة وتركيبها،فهي تساعد على قياس أهداف معقدة معينة كالابتكار و التنظيم و المكاملة بين الأفكار والتعبير عنها باستخدام ألفاظه الخاصة،ومن نقاط ضعف هذا النوع من الاختبارات قلة شمول أسئلتها للمادة الدراسية جميعها وتأثر تصحيحها بالعوامل الذاتية للمصحح.

- **الاختيارات الموضوعية**:ويطلق عليها اسم الاختيارات الحديثة مقارنة بالاختبارات المقالية وقد اشتهرت باسم الموضوعية لما تمتاز بمنطقة وموثوقية ولعدم تأثير تصحيحها بالعوامل الذاتية للمصحح وهي على أنواع متعددة أشهرها: الصواب،الخطأ ومع ما تتميز به الاختبارات الموضوعية من موضوعية وشمول وارتفاع في معاملي الصدق والثبات وفي التطبيق والتصحيح إلا أن إعدادها صعب وتقتصر عن قياس بعض الأهداف التعليمية المعقدة كالتدريب والتقويم كما أنها تفتح مجالا للغش والتخمين من قبل الطلبة،ولذلك فإنه ينصح لعدم استخدامها منفردة دون الاختبارات المقالية، يفضل الدمج بين النوعين وهذا ما يعود طبقا إلى طبيعة المقياس المدروس(علوان،2007،ص16).

2.4 مراحله:يتم التقويم عادة على أربعة مراحل هي:

1.2.4 التقويم القبلي:(قبل بدأ العملية التعليمية) يهدف هذا التقويم إلى تحديد امتلاك الطالب لمجموعة من المهارات تعد لازمة لتعليم الجديد ومن ثم يمكن للأستاذ أن يتخذ قرارات في ضوء ذلك ومن وظائف هذا التقويم مايلي:

- تحديد مستوى الطلاب لدراسة معينة.
- تحديد الاستعداد أو المعلومات السابقة وتشخيص الضعف أو صعوبات التعليم.

2.2.4 التقويم البنائي:يهدف إلى تزويد الأساتذة ولطلاب بتغذية راجعة عن مدى تعلم الطلاب ومدى تحقيق الأهداف السلوكية.

3.2.4 التقويم الشخصي العلاجي:أي محاولة تعرف جوانب القوة والضعف لدى الطالب في جانب من جوانب التحصيل للاستفادة من النتائج مع مايستدعيه ذلك من تقويم لأسلوب التدريس أو المنهج ويكون أثناء عملية التعليم والتعلم لتصحيح وتعديل المسار.

4.2.4 التقويم النهائي:في نهاية العملية التعليمية يهدف إلى تزويد الأساتذة والطلاب بالمعلومات عن مدى تحقيق الأهداف التعليمية ومن وظائفه:

- تقويم فاعلية التدريس.
- مقاربة النتائج التي حصلت عليها مجموعة.
- نقل الطلاب من مستوى تعليمي إلى مستوى تعليمي آخر(ماي،2002،ص83).

5. التقويم بين الواقع والطموح:

إن عملية التقويم في المنظومة الجامعية تهدف إلى تحقيق حاجة اجتماعية لمخرجات التعليم العالي وجعلها أكثر عملية من خلال ربطها بأحد أهم المشكلات التي يعاني منها النسق الاجتماعي حيث أن مجال تشكيلها ينحصر بين هوية ذاتية وهوية اجتماعية تعكس علاقة التفاعل بين الفاعلين ونظم وواقع القطاعات كعناصر متداخلة تساهم فعلا في جعل الاندماج أكثر صعوبة لدى هذه الفئة.

حيث وجدوا أنفسهم إزاء تناقضات جعلتنا نتصور الصعوبات التي اعترضت طريقهم ولم تشجعهم على إنشاء مشروع مهن،مما يجعل المنافسة قوية وكذلك فرص الربح والنجاح ضئيلة مما يجعل المجازفة على إنشاء مشروع مهني مغامرة غير مضمونة النتائج،إن الواقع وبمفارقاته أفرز ظاهرة سلبية أكدت على النقطة الشبه التامة بصعوبة اندماج هذه الفئة في عالم الشعل كفئة مهنية موجهة إلى الحياة العملية بعد مرورها على سيرورات اجتماعية وتعليمية،وتحاول أن تنال حقها وتثبت هويتها في مختلف القطاعات،حيث يطرح الباحث الجزائري "جمال فروخي" (Feroukhi,2005, p19) تساؤلا هاما إزاء هذه المفارقات "هل الجامعات تخرج الكفاءات المؤهلة لوظائف غير مناسبة؟أم أن الوظائف المناسبة يشغلها خريجون غير مؤهلين لممارستها؟"، حيث أن مسألة التقويم في تصور الطالب تشمل المقررات – المناهج العلمية،التي لها دلالة ومؤشرات على مقاييس وتخصصات مفيدة للدخول في سوق العمل باعتماد برامج وطرق حديثة التكوين أكثر تكيفا مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن المهتمون بشؤون الجامعة الجزائرية" الفاعلون" يجمعون على أنها تعاني من العديد من المشكلات و السلبيات التي تعيق نموها وتطورها وتحد من كفاءتها وفعاليتها ومن أهم المشكلات:

نمطية الخطط و مناهج السياسة التعليمية التي أكثر ما نجد مقاومة شديدة من طرف الطلبة الأساتذة أنفسهم لعدم توافقها مع واقع التكوين في الجامعة الجزائرية (زرقان،2012،ص193).

مما جعل الطلبة يسعون للحصول على الشهادة من اجل تحقيق حاجة اجتماعية ومستواهم العلمي محدود أكاديميا كتحصيل حاصل لسيرورات تعليمية،فأساليب التقويم ترتبط بأهداف العملية التعلمية في الجامعة وفقا لطبيعتها التفصيلية مع مراعاة التخصص وطبيعية الوظائف التي تعد لطلابها في الحياة الاجتماعية وهذه الأهداف تترجم عادة على شاكلة

مناهج،ومن الملاحظ أنه في غير الوقت الراهن قيام الفاعلين بإعداد المناهج لدراسات الجامعية خاصة،بنقل مناهج ومعارف الآخرين بعيدا عن عوامل الإبداع والتغيير المستمر وحذف ماهو غير ضروري(عبد الهادي العجيل،2010،ص.ص120.122).

ونظام المدى في الجامعة الجزائرية له فلسفة وأهداف وهيكلة خاصة به مثل الحجم الساعي للمقاييس ومشكلة المراحل التكوينية التي يضمها هذا النظام طرحت إشكالية تقويم سنوات التدريس وما ترتب عنه من حشو واختزال وتكديس المعلومة،فالطالب الجامعي أصبح يشعر بان السنة الجامعية أصبحت من الناحية الزمنية قصيرة لاتقي بالإلمام بحاجته في تغطية المقاييس المقررة إضافة إلى تنوعها،وهو ما يؤثر سلبا على التحصيل،ومن المؤكد أن العمل لكل مرحلة تعليمية عدد من السنوات الدراسية اللازمة .

لهذا فإذا كان التعليم في كل مراحله يتفق مع الحاجات الاجتماعية والإمكانيات الفردية يصبح للمسار التعليمي معنى أكبر وخاصة إذا كان مستوى التحصيل الذي يصل إليه كل طالب على حدى في مختلف التخصصات يتحدد بأساليب التقويم الفاعلة ومن الملاحظ أن هناك معظم البرامج التقويمية تعتمد على الإمكانيات البشرية وهم الأساتذة المؤهلين لذلك لتنفيذ عملية التقويم للحصول على مخرجات بناءا مع المراحل التعليمية السابقة واكتشاف نواحي الضعف والقوة وتصحيح المسار الذي تسير فيه العملية التعليمة وهذا يؤكد الوظيفية الشخصية العلاجية للتقويم الجامعي(فادي حسن،1976،ص93).

إن ما نريد الحديث عنه هو تقويم العملية التكوينية من جانب مدى استفادة الطلبة من المعارف والمعلومات التي تحصلوا عليها وفعاليات الأستاذ في الجانب الأخر، لذا نسلط الضوء على الدور الوظيفي للأطراف الفاعلة في العملية التكوينية التعليمية ونتائج الأساليب التقويم في تحديد مستوى الطلبة وتحصيلهم العلمي .

تتحدث العديد من الأدبيات عن ما يسمى بالجامعة الجامعية أو مجتمع الجامعة،أو بهذا المعنى مجتمع مصغر يضم عدد من الفاعلين وهي:

هيئة التدريس: حيث تعتبر المحور الأساسي للجامعة والعامل الرئيسي في إنجاحها وفي تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت،ولم يعد الأستاذ مدرسا أو ملقنا للمعرفة بقدر ما هو منظم لنواحي النشاط المؤدية إلى اكتساب المعرفة والمهارات لدى الطلاب (دليو،2006،ص75).

ويرى الدكتور Phlipe jakson"يرى أن الأستاذ هو صانع القرار ويتفهم طلبته وتارة يقوم بإعادة صياغة المادة الدراسية وتشكيلها بشكل سهل على طلبته لاستيعابها (عبد الرحيم عيسى،1996،ص55).

إلا انه من المعروف أن التكوين الجيد يعكس قيمة آليات التقويم،وهذا يتوقف على الطرق التدريسية المعتمدة في الجامعة مثل المحاضرة،الأعمال الموجهة التي قد تساهم في تنمية أو كبح القدرات و"الأساتذة هم المسؤولين على التكوين كلما كانوا على مستوى من التحكم والتمكن في إيصال المعلومات لتحقيق أهداف تلك المقاييس كلما كان هناك إشباع لحاجة من معلومات بحسب خصوصية المستوى".

مما يفسر العلاقة القوية بين الطريقة التدريسية ومحتوى المقاييس وذلك لأن الطريقة هي الوسيلة التي بها تتحقق الأهداف المحددة للمنهج أو للدرس الواحد عن طريق محتوى المادة التعليمية،وتختلف الطريقة من منهج لآخر بحسب أسلوب تنظيمه والفكر الذي يسانده وتختلف أيضا باختلاف مستوى المادة المدروسة وعلى الأستاذ اختيار أيضا ما يناسب ذلك الموقف من وسائل تعليمية والوسيلة في هذه الحالة تعمل على تكامل مع العوامل الأخرى من أجل تحقيق الأهداف(فرحان إبراهيم ،2014،ص63)،وهذا ما توصلت إليه دراسة "الحسن بوعبد الله" التي بينت 71% من أفراد العينة ترى أن البرامج الدراسية وأساليب التدريس لم تزودهم بالمعلومات والمعارف في التخصصات التي يتواجدون فيها وبعض مقرراتها تمتاز بالتكرار وأخرى يمكن الاستغناء عنها (بوعبد الله ،1998،ص45).

فالمناهج تعد بدورها نظاما فرعيا من النظام التعليمي الجامعي حيث يتكون أي منهج من أربعة عناصر هي:الأهداف،المحتوى،طرق التدريس وآليات التقويم والتي يؤثر كل منها في الآخر فجميعها تؤثر في المنهج (سلامة،2000،ص19)،وهذا بالطبع يؤثر بشكل مباشر على المناهج التعليمية المتبعة،فالأستاذ والإدارة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب ومع الزمن تدهورت هذه المناهج وأصبحت العلاقة طرديه بين مستوى هذا الأخير والمناهج وهذا من أجل رفع مستوى النجاح (شنوف،دس، ص- ص ،495-496).

حيث يتساءل كل من هليد وآخرون "1970 (عبد الرحيم عيسى،1976،ص56)" فيما إذا كان تحديد الكفاءة يعني مجموعة من صفات وخصائص الأستاذ في وضع تعليمي معين أم أنها عبارة عن نتائج مترتبة عن التدريس أي التحصيل العلمي للطلبة.كما يرى شفلسون

ابوسو"Chevelsson Apusso "إن سير الكفاءة تسند إلى مقاييس التحصيل الكلي للطلاب كمقياس للأستاذ الفعال فالطالب الجامعي يحتاج إلى تقويم شمولي يهتم بالجوانب المعرفية والوجدانية والمهارتية،يهدف إلى بناء قدرات تحليلية وابتكاريه قادرة على الإبداع والمنافسة والتميز،بمعنى أن الطالب الجامعي يحتاج إلى التلقين الذي يبني المعرفة وليس فقط نقل المعلومات فحسب،كما أن الطالب الجامعي يشعر بان الاختبارات الحالية التقليدية المعتادة تدعم ثقافة الإيداع لم تعد تصلح كآلية للقياس والتشخيص(حجازيي،1985،ص- ص 234 - 249) وتجدر الإشارة هنا إلى القول بأن القياس ملازم لعملية التقويم باعتباره ركن أساسي من أركانه حيث نجد أن القياس نواتجه كمية والتقويم يتجاوز التحديد الكمي إلى إصدار أحكام حول السلوك بمعنى آخر أن التقويم يتضمن القياس وليس التقويم مجرد عملية قياس بل يتضمن أيضا تحليل نتائج هذا القياس وتشخيص نواحي الضعف واكتشاف طرق العلاج بعني القياس عناية خاصة بناحية معينة في تحصيل المقاييس الدراسية أو كسب بعض المهارات والقدرات بدرجة أعلى من الثقة والاطمئنان،فالتقويم لايقتصر على التحصيل العلمي بل يتعدى ذلك إلى الاتجاهات الاجتماعية والميول والتكيف الشخصي(علوان،2007،ص21)، وكان لابد من تصميم اختبارات تتسم بأنها ذات طابع علمي دقيق نركز على الفهم العميق وأساليب التفكير وقضايا ومشكلات ترتبط بالواقع.

ويشير الباحثين إلى الكفاءة من خلال مفهوم مدخلات العملية التكوينية ومخرجاتها أي النتائج التي تخرج بها العملية التكوينية على مستوى التحصيل العلمي للخرجين ونجاحهم في الأعمال التي يمارسونها في الحياة الاجتماعية (فعاليات ملتقى،2003،ص18).

في دراسة ل فريدريغ ، بوج F.Bouge 1965،على عينة من الطلبة بأن يرتبوا عشر خصائص للأستاذ حسب أهميتها فكانت النتيجة أن الأستاذ المتمكن في المادة والواضح والدقيق في **عملية التقويم** من أهم خصائص الأستاذ الكفء (عبد الرحيم عيسى،1996،ص36).

كما ورد في مؤلف" بوفلجة غياث "بعنوان **عوائق التجديد المعرفي بالجامعة الجزائرية** "حيث وضع الأستاذ المادي والاجتماعي قائلا "إن تخلف المحيط الاجتماعي جعله يقضي جل وقته في مواجهة متطلبات الحياة وتعقيدات البيروقراطية أكثر من اهتمامه بالبحث العلمي والتجديد المعرفي(بوفلجة،2005،ص102).

وهذا ما يفسر العلاقة القائمة بين الأستاذ والطالب،بحيث لا يمكن التعرف على مدى تحقيق أهداف العملية التكوينية إلا من خلال أساليب التقويم التي يمارسها ويطبقها الأستاذ على طلبته ومن الواضح جدا أن هناك فجوة كبيرة بين المناهج التعليمية والطرائق الأكاديمية من حيث التحصيل العلمي في الجامعة وواقع المؤسساتي وهذا بالطبع يؤدي إلى إضعاف مصداقية المناهج المتبعة(عبد الرحيم عيسى،1996،ص69)،مما يمكن القول أن الطريقة المتبعة حاليا في تقويم الطلبة في الجامعات بمختلف مستوياتها،تضع الطالب في حالة انصياع للامتحانات،والتي تندرج ضمن تصور التقويم العام وليس التقويم التكويني حيث يبقى الهدف منها ترتيب وتحديد آليات الانتقال السنوي فحسب.

وهذا ما يعكس معايير التقويم وجودتها التي تفتقر الجامعة الجزائرية،فعملية تقويم الطلبة تركز غالبا على التقويم التحصيلي بالإفراط في استعماله،من دون اللجوء إلى أنواع التقويم الأخرى مما ولد انتشار ظاهرة الغش وإهدار الوقت في طول الامتحانات على حساب البرامج التكوينية الأمر الذي ساهم في تدني جودة التعليم ومخرجاته(محمود،2012،ص26).وذلك من خلال تأكيد أساليب التلقين والتلقي الشيء الذي غرس أنماط تفكير اتباعية في الوسط الجامعي الجزائري.(بوقشور،2007،ص227).

ولابد أن يشمل التقويم الجيد على الاهتمام بنمو الطالب ذاته،كما يهتم بنموه في الجماعة،فعملية التقويم عملية تشخيصية علاجية تهتم بالطالب كوحدة فهي تقدره من الناحية التعليمية والعقلية وصفاته الشخصية كأوجه مترابطة ومتصلة،ومساعدة الطالب على فهم نفسه من حيث التحصيل وذلك كلما توفرت رغبته في التعلم ووجود عدالة في التقييم.

وفي نفس السياق عدم إمكانية فهم الجامعة إلا ضمن السياقات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات الحاجة الاجتماعية لمداخلاتها وهذا ما تبناه عالم الاجتماع الفرنسي"كلود دوبار"" Claude Dubar" الذي يعتبر "أن الانتقال الموضوعي يتم تحت شعار الاستمرارية وهو يعتمد على الجامعة بدرجة أكبر من المؤسسة،فالمعيار الأول الذي يعرف به هؤلاء الأفراد هو الشهادات المحصلة ووليس عملهم في حد ذاته"(Dubar,2000,p155)،وهذا ما يؤكد أن الجامعة تعد اللبنة الأساسية في هذا المجتمع لأنها تعنى بالطالب تعلما وتدريبا وتأهيلا للعمل في القطاعات المختلفة (حسين الصغير،2005،ص23).

لا تزال الاختبارات التحصيلية المقالية تفرض نفسها في كثير من مؤسسات التعليم الجامعي العربي من منطلق نظرتنا التقليدية الضيقة والتي لا ترى في عمليتي التعليم والتعلم سوى قدرة الطالب على تحصيل اكبر قدر ممكن من المعلومات والمفاهيم والحقائق والنظريات،غير أن المنشود أن نتبنى وجهة نظر أخرى ترى عملية المتعلمين منظور مايقوم به الطالب من عمليات عقلية ونفسية حركية واستراتجيات تفكير وأساليب تعلمه تساعده في بناء الخبرات والمعلومات وتطبيق تلك الخبرات في مواقف جديدة لمزيد من التعلم.حيث تحدد meighann مكونات المنهج الخفي الذي له تأثيرات على **العملية التقويمية**:

حيث تشير إلى ثقافة الأستاذ وعلاقتها بالثقافة السائدة فمثلا عند شرح الأستاذ لموضوع ما تجد أن رغبة الطلبة الاستفادة من الموضوع المشروح مقرونة بأهميته في الامتحان،حسب نظام المسؤولية أي فائدة الطلبة من المقياس الموجه حسب تفسير الطلبة لأهمية المادة المشروحة،تم إن الاستفادة من هذا الموضوع مقرونة أيضا بالخلفية الثقافية لدى الطلبة.

تشير أيضا إلى أن خلفيات الأساتذة يختلفون في فهمهم وفي تخطيطهم وفي كيفية تطبيقهم للقرارات الخاصة بتنفيذ المناهج الرسمية،فالأستاذ يأتي إلى الفصل الدراسي بمعرفة شخصية مبنية على أغراضه الشخصية ومستقاة من خبراته التي عاشها ولهذا فان إعداد الأستاذ يلعب دورا هاما في قدرته على التعامل مع المنهج المكتوب وكذلك تنفيذه بالصورة المطلوبة،لان ضعف تجانس أعضاء هيئة التدريس فيها يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر في عمليات التقويم،والتي تستلزم تطوير محتوى التعليم الجامعي لجعله أكثر فاعلية وليكون قادرا على مواجهة التحديات الثقافية والعلمية العالمية والثورة في مجال التكنولوجيا والمواصلات(عصام الدين يري،2006،ص69).

فلكي نستطيع تحديد مدى التحصيل العلمي للطلبة بحيث يجب أن تكون لدينا فكرة على الطلبة أنفسهم قبل الشروع في عملية التحصيل العلمي،تخص مختلف صفاتهم لمقارنتها لما يظهر لدينا من معلومات بعد عملية التحصيل العلمي،إلا أن عالم الشغل يفرض عليهم إستراتجية معينة للقيام بدورهم في القطاعات ولا ينظر لهذه القطاعات على أن نجاعتها تتوقف على مدى قدرتها على تقسيم العمل وتوزيع المهام الجزئية على أفرادها بل ومدى قدرتها بأن تكون ناتجة **للهوية المهنية لمخرجات الجامعة**(Dubar,2000,p61).

حيث تتجلى انعكاسات **منظومة العمل** بالشكل السلبي كعملية حتمية لعدم توافق وطلبة الجامعة باعتبارهم مورد هذا التعليم العالي وعماده يصبحون هم المستقبل الذي لايمكن التلاعب به ليتحكم أصحاب القرار الاعتناء بهم كمادة خام في تحسين تكوينهم وضمان مكانة لهم في سوق العمل(عتيق،2015،ص10).

إن تشكيل **الهوية المهنية لمخرجات الجامعة** أصبح ينظر إليها من أبعاد عديدة على أنها هي الأكثر فائدة وقيمة يمكن أن تتأتى من التعليم الجامعي(ميريدين ،2006،ص112)،إن كان المؤهل (الشهادة) دالا على مستوى التكوين المتحصل عليه فهو غير كاف وقد تم توضيح ذلك سابقا،وهنا يجب التطرق لبعد التخصص ونتاج العملية التكوينية الذي تضع أمام الخريج مجموعة محددة من الوظائف ويوفر عليه مشقة التنقل بين مختلف الوظائف في حالة إهمال التخصص في التكوين حيث تم الإشارة إلى ضرورة تفعيل العلاقة بين الجامعة والقطاعات العارضة لمناصب الشغل وذلك لتجنب الهدر في الجهد والوقت بالنسبة للطرفين،وهنا يمكن استجابة أن كل هذه المتغيرات تتيح في نفسية الطالب قبل التخرج قيم التواكل التي لم تساعدهم على التحصيل العلمي الجيد مما انعكس على مواقفهم واتجاهاتهم نحو تحديد طموحاتهم وتمثلاتهم لذواتهم للمهنة،ومن جهة ثانية نتيجة مجموعة من الإحباطات والقناعة التي ترسخت بفعل حجم العوائق حول الولوج في الحياة المهنية،ولد الكتير من المشكلات المهنية،من عوامل توجيه وتدريب وتأهيل مهني وعدم معرفة الحاجات المهنية وكيفية إشباعها مما أدى إلى سوء توافقهم مهنيا ضف إلى انتشار ظاهرة البطالة (منسي،2004،ص32).

وبالتالي تدل على نموذج تدعيمات ومرجعيات التي يستند إليها خريج الجامعة،فإذا كانت التمثلات تتجلى في اتجاهات من خلال أبعادها المعيارية والتقييمية خاصة فيما يتعلق **بالاندماج المهني** والاجتماعي فهذه الأبعاد يشوبها تنافر بين ما هو مرغوب فيه وما يسلم به كأمر واقع،حيث يتعلق بالأعداد والتأهيل الجامعي،من حيث عدم توافقها مع سيرورة الاندماج المهني،بالإضافة إلى ضعف تحديد الحاجة الاجتماعية وتوجيهها بكيفية منهجية إلى بديل أو خيار يساعد على إتاحة فرص أفضل،بحكم أن الطالب بحاجة إلى الشعور بقيمة الذات وبتحقق إرضاء هذه الحاجة بإشعاره بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في خدمة وطنه وإتاحة فرص العمل الاجتماعي(التومي لشيباني،1987،ص53).

وفي حدود هذا الطرح،نصل إلى التعرف لما تكتسبه الوضعية السيكولوجية لهذه المخرجات، من تشكيلات سلبية على مستوى الذات وعلى مستوى ديناميكية التعاطي الاجتماعي مع إشكالية **الاندماج** وآفاقها،من اتصافها بمظاهر الإحباط ونوع من الجمود في مواجهة الواقع بمختلف تفاعلاته.

6. خاتمة:

مما سبق نرى أن يمكن القول أن الطريقة المتبعة حاليا من اجل تقويم الطلبة في الجامعات بمختلف مستوياتها هدفها هو ترتيب وتحديد آليات الانتقال السنوي فحسب،وتضع الطالب في حالة انصياع للامتحانات،والتي تندرج ضمن تصور التقويم العام وليس التقويم التكويني،كما أن أساليب التقويم تعد جد مهمة في تشكيل ملامح ومعالم الهوية المهنية للخريج الجامعي لارتباطه بالعملية التكوينية بالجامعة إلا انه يمنح المهارات اللازمة للعمل في الميدان بصفة نسبية فقط، نظرا لارتباطها بشخصية الطالب فإننا نلاحظ أن التكوين الجامعي يلعب دورا في تكوين الطالب وتنمية شخصيته المهنية وتحديد مجال مهني ويتوقف ذلك على نوعية العملية التكوينية،مما ينبغي ترجمة عولمة التعليم العالي بفضل البرامج البيداغوجية ويتعين مراجعتها كل عشر سنوات على الأقل وبتكوينات مدتها اقصر وأخرى ذات طابع مهني (وزارة التعليم العالي،2018،www.mesrs.dz)،ولعل الشعور بالعجز وعدم كفاية التكوين المعرفي لأداء متطلبات الوظيفة يرجع إلى نقص في البرامج التقويمية التي لا تواكب العصرنة بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجانب النظري والتطبيقي لأن تحديد **التنسيق المهني للمهن** يتحدد انطلاقا من مراحل الدراسة أين يكون التوجه ملم باستعدادات وقدرات ومهارات الطالب .

كما يبقى السؤال مطروحا:هل أساليب التقويم كانت مفيدة في التحصيل الدراسي ؟ إننا في هذه الحالة نميل إلى الاعتقاد بأن آليات التقويم ونظرا لارتباطها بالعملية التكوينية تعكس أهمية **الدور الوظيفي** الذي يؤديه الطلبة في سياقات استراتيجيات فردية وجماعية لمواجهة الصعوبات والعقوبات التي تهدد مناصبهم **وهوياتهم المهينة** في هذه الحالة وكان الطالب الجامعي يوجه أصابع الاتهام إلى مسؤولية الجامعة والعمل على تنمية نفسها حسب حاجيات سوق العمل.

- **مقترحات للتطوير:**

- تنفيذ عملية تقويم دورية للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج مازالت تتواكب ومتطلبات التنمية والعمل على تحسين الأداء كما لابد من تنويعها وتوضيح معاييرها وتقديمها إلى الطلبة،وتوفير تغذية رجعية سريعة ملائمة لأساليب التقويم للمخرجات المقصودة ومستوى الدرجة الممنوحة ونسبة النجاح ونسبة نجاح الطلبة ومدى تفوقهم.

- التحصيل العلمي للطلبة يكون وفقا لمخرجات التعليم العالي وفي هذا الإطار ينبغي دراسة مدى توافق تحصيل الطلبة مع مخرجات البرنامج ومدى تطويرها للعديد من المهارات العملية العلمية الفكرية.
- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما،وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها،ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسة لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.
- الأخذ بمنهج **إدارة الجودة الشاملة** في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها(إعداد القوى البشرية،البحث العلمي،التنشيط الثقافي للطلبة وتقدير ذواتهم والسعي إلى تحقيق عدالة تقييمه بصورة مرضية).
- كما يجب أن تتصف المناهج بالتحديث الدوري والوضوح والشمولية والعمق والمطابقة للمعايير الدولية.
- تطوير محتويات البرامج التعليمية لتكون متوافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع،ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية؛وهو مايمكن تحقيقه عن طريق إعادة النظر في محتوى البرامج الحالية وتجديده ليتوافق مع ظروف ومعطيات العصر،ويتواءم مع ما فيه من مستجدات ومتغيرات،بحيث لايتعارض مع ثوابت المجتمع ومبادئه.

قائمة المراجع

أولا:المؤلفات:

1. أحمد مذكور،علي ، (2006)،الشهرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي،القاهرة، مصر .
2. بن اشنهو،مراد،(1981)،نحو الجامعة الجزائرية:تأملات نحو مخطط جامعي،ترجمة:عايدة،باتنة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
3. بوعبد الله،الحسن ، تقيم العملية التكوينية بالجامعة، ، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1998.
4. التل، سعيد وآخرون، (دس)، قواعد الدراسة غير الجامعية ، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع.
5. التومي لشيباني ،عمر محمد ،(1987)،الأسس النفسية و التربوية لرعاية الشباب، طرابلس ، دار الكتب الوطنية .
6. حجازيي،عزت،(1985)، الشباب ومشكلاته،الكويت عالم المعرفة ، الكويت.

7. حسين الصغير ،أحمد، (2005) ، التعليم الجامعي في الوطن العربي ، ط1 (للنشر و التوزيع والطباعة القاهرة ، مصر .
8. دليو، فضيل وأخرون ،(2006)،المشاركة الديمقراطية في نشر الجامعة ، مخبر علم الاجتماع و الاتصال،جامعة منتوري ، قسنطينة .
9. سلامة ،عبد الحافظ،(2000)، الوسائل التعليمية و المنهج ، درا الفكر للطباعة و النشر والتوزيع،عمان ، الأردن.
10. شنوف،شعيب ،(دس)، مخرجات التعليم العالي و سوق العمل في الدول العربية.
11. عبد الرحيم عيسى، محمد،(1996) ، الأستاذ الفاعل والتدريس الفعال ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن .
12. عبد الهادي العجيل ،سعدون ،أكتوبر ،(2010)، آليات تطوير مهارات الطالب الجامعي،التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية ، المنامة ، مملكة البحرين .
13. فادي حسن ،رياض،(1976)، التدريس وأهدافه و تقويم نتائجه وتطبيقاته ، علم الكتب،القاهرة.
14. ماي،لحسن ،(1990)، الأهداف و التقويم في التربية و التعليم ،شركة بابل للطباعة ، الرباط.
15. محمد الرحمن،عبد الله ،(1991)، سوسيولوجيا التعليم الجامعي ، دراسة في علم اجتماع التربوي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، مصر .
16. محمدج عبد الرحمن،عبد الله ،(دس)، علم اجتماع التربية الحديث ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
17. منسي،حسن ،(2004)،التوجيه و الإرشاد النفسي ونظرياته، عمان الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع.
18. ميريدين،مساندر،(2006)،النجاح في التعليم الجامعي، ترجمة وليم عبيدة عبد الرحمن الأحمر، دار ذات السلاسل، الكويت.
19. ناصر ،مراد،(2006)،مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
20. يرير،ادم عصام الدين،(2006)،التخطيط والتنمية البشرية،دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية.

ثانيا: المقالات:

21. إبراهيم التهامي،(1995)،"المناهج الوراثية وتنمية القدرات البيداغوجية للأستاذ"،مجلة البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.
22. بوفلجة غياث،4 جانفي،(2005)،عوائق التجديد المعرفي بالجامعة الجزائرية،مجلة العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران،الجزائر.
23. زرقان ليلى واخرون،(2012)،اصلاح التعليم العالي الراهن ومشكلات الجامعة الجزائرية،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية،جامعة سطيف،الجزائر العدد،6.
24. سمايلي محمود،(2012)،دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين نوعية التعليم العالي بالمؤسسة الجزائرية،مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية و الإنسانية،جامعة سطيف 2،العدد 12.
25. محمد بوقشور،التعليم الجامعي و الحكم الرائد في الجزائر،مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية،كلية الأداب و العلوم الاجتماعية،جامعة سطيف،الجزائر،العدد 5.

26. محمود أبوسنة،(2004)،التقويم والبيداغوجيا في النسق التربوي،منشورات مخبر التربية والتكوين،كلية العلوم الانسانية ،جامعة الجزائر .
27. يحي علوان،(2007)،التقويم و القياس تربوي ودوره في إنجاح العملية التعليمية،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جمعة بسكر،العدد 11.

المداخلات:

28. فعاليات ملتقى،(2003)،التقويم التربوي في المنظومة الجامعية ، واقعة وسبل تطويره ، قسم علم النفس وعلوم التربية ، جامعة الأغواط.
29. مكي فرحان إبراهيم،14 أوت،(2014)، طرائق التدريس الجامعي في ضوء مفهوم الإدارة الجودة الشاملة،المؤتمر الدولي حول تكامل مخرجات التعليم في سوق العمل في القطاع العام والخاص،المملكة الأردنية الهاشمية.
30. منى عتيق، الملتقى الوطني حول المجالات الاجتماعية التقليدية والحديثة وإنتاج الهوية الفردية والجماعية في المجتمع الجزائري، أيام 24-25 فيفري 2015، جامعة ورقلة.

مواقع الانترنت:

31. وزارة التعليم العلي والبحث العلمي ،(2018)،نظام الهيكلة الجديدة للتعليم العالي:ليسانس ماستر – دكتوراه،تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 20مارس 2018 :

32. www.mesrs.dz

رابعا : الكتب الأجنبية

33. -Claude Dubar,(2000),La Socialisation ,Construction des Identités Sociales et Professionnelles, 4eme Edition ,Armand Colin,Paris.
34. **25**-Djamel Feroukhi,(2005)," la Problématique de L'adéquation,Formation - Emploi, Mode d'insertion et Trajectories Professionnelles des diplômés des sciences Exactes et de la technologies ", Cahiers.
35. **26**-Serge Paugan , "Les Statuts de La Pauvreté assistée",Revue Française de Sociologie , Vol 23-1, N °321,1991 p .7

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص212-232

أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDLللفترة (1990-2018)

The effect of imported inflation on domestic inflation in Algeria, using the ARDL methodology for the period (1990-2018)

*ط.د.عزري حميد
Azri Hamid
جامعة بسكرة_الجزائر
hamidazri07@gmail.com

أ.د.خوني رابح
Khouri Rabeh
جامعة بسكرة_الجزائر
khouni28302@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2020/09/ 16 تاريخ القبول:2020/11/ 16 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تبيان جانب مهم فيما يخص ظاهرة التضخم في الجزائر، وهو أثر التضخم الناشئ في الخارج على التضخم المحلي من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين التضخم المستورد والتضخم المحلي في الاجلين القصير والطويل، وعلاقة عكسية معنوية بين التغير في العرض النقدي والتضخم المحلي في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية:التضخم المحلي، التضخم المستورد، العرض النقدي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي
تصنيف JEL: C50, C87, E31

Abstract : This study aims to show an important aspect regarding the phenomenon of inflation in Algeria, which is the impact of emerging inflation abroad on local inflation through a standard study of annual data for the period from 1990 to 2018, and to achieve this goal, the ARDL methodology was used.

The study concluded that there is a significant positive relationship between imported inflation and domestic inflation in the short and long term, and an inverse significant relationship between the change in the money supply and domestic inflation in the long term.

Key words: Domestic inflation, imported inflation, money supply, real effective exchange rate.
JEL classificationcodes : C50, C87, E31

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة.

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة، عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، فكانت مستويات الاسعار تتأثر بتغير كمية الذهب المتوفر، هذا ما فسر استقرار الأسعار في معظم اقتصادات العالم في فترة سيادة قاعدة الذهب على النظام النقدي، إلا أن التخلي عن هذه القاعدة أجج الاضطرابات في الأنظمة النقدية، خاصة ارتفاع مستويات الأسعار، وباعتبار أن التضخم يتنافى والاستقرار في الأسعار، فإن التضخم يؤدي إلى مجموعة من الاثار، تشمل كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة للدولة، بل أحيانا يصبح ظاهرة عالمية عندما يتجاوز الحدود السياسية للدولة.

والجزائر وكغيرها من الدول الاشتراكية عانت من صعوبات اقتصادية جمة خلال فترة الثمانينات، فارتفعت المديونية الخارجية، وسجل ميزان المدفوعات والميزانية العامة عجزا كبيرا، كما سجل التضخم معدلات قياسية، ما استدعى السلطات العمومية اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية أفضت إلى تحرير مجموعة كبيرة من أسعار السلع، وجعلها تخضع لعوامل السوق.

1-1-إشكالية البحث: باعتبار الجزائر دولة ريعية بامتياز، تشكل فيها الصادرات النقطية 98% من مجموع الصادرات وتستورد أغلب ما تحتاجه من سلع وخدمات، تتأثر بارتفاع مستوى الأسعار في مختلف دول العالم، خاصة تلك التي تعتبر شريكة تجاريا، من هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية الدراسة كمايلي:ماهو أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟

1-2-فرضية الدراسة: تفترض الدراسة وجود علاقة طردية ذات تأثير كبير من التضخم المستورد إلى التضخم المحلي في الاجلين القصير والطويل.

1-3-أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات مستويات الأسعار في الخارج على معدلات التضخم في الجزائر، من خلال دراسة أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL.

1-4-الدراسات السابقة:

-دراسة يوسف فالح (أحمد وادي) الحنيطي (1996) بعنوان أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الاردن دراسة قياسية 1963-1993.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التضخم المستورد وتحليل معدلاته وآثاره على التضخم والتجارة الخارجية في الأردن، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مشكلة التضخم في الأردن ليست مشكلة نقدية بحتة ناجمة عن افراط في العرض النقدي، بل هي نتاج عوامل أخرى.

-دراسة محمد بن عبد الله الجراح (2011) بعنوان مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)

قامت هذه الدراسة بتحري أهم العوامل المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية 1970-2007 وذلك ضمن إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، والأسعار العالمية للصادرات، ودرجة الانفتاح) في شرح معدلات التضخم في المملكة في الأجلين الطويل والقصير، وبمستوى معنوية عال.

-دراسة زميت فؤاد (2018) بعنوان أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015

قام الباحث بتحليل أسباب وآثار التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوصل إلى أن زيادة الأسعار العالمية لها تؤدي إلى زيادة في الأسعار المحلية، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل أخرى تؤثر على التضخم المحلي كزيادة معامل الاستقرار النقدي، قيمة الواردات وزيادة أسعار البترول.

-دراسة دحماني فاطمة ولفضل سليمة (2018) بعنوان تغيرات أسعار النفط العالمية وتأثير التضخم المستورد في مستويات الأسعار المحلية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر كل من أسعار النفط والتضخم المستورد على مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2016 وذلك باستخدام نموذج ARDL، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية مباشرة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير والطويل.

-دراسة عماد الدين أحمد المصبح ومحمد عبد الكريم المرعي (2020) بعنوان: هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد؟ أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم المحلي والتضخم المستورد في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية من التضخم المستورد إلى التضخم العام باستعمال منهجية ARDL، إضافة إلى وجود علاقة غير تناظرية باستعمال منهجية NARDL في الأمد الطويل وتناظرية في الأمد القصير.

-دراسة تومي صالح ولفضل سليمة (2020) بعنوان أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي-حالة الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد كيفية ومدى تأثر معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري بالتضخم المستورد وبالتغيرات التي تحدث في عرض النقود، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم المستورد يعد من أهم أسباب تغير التضخم المحلي نتيجة لضعف الإنتاج الوطني.

2-الإطار النظري للتضخم:

2-1-تعريف التضخم وأنواعه: التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة في الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي) (عوض الله والفولي، 2003، الصفحات 245-246).

ويمكن تعريف التضخم أيضا أنه حركة صعودية مستمرة في الأسعار، ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض(احمد، 2012، صفحة 74).

وبالرغم من ذلك فإن بعض المؤلفين الاقتصاديين يحصرون مصطلح التضخم بالحالات حيث يتوقف فيها ارتفاع الأسعار عن كونه معتدلا ومنتظما، في حين يربط اقتصاديون آخرون التضخم بارتفاع الأسعار مع احتمال وصف هذا التضخم لحدته(ملاك، 2000، صفحة 445).

فعند التعرض لتعريف أجمع عليه أغلب الاقتصاديين، نجد أنه حركة صعودية ذاتية ومستمرة للمستوى العام للأسعار، ناتجة عن اختلال بين فائض الطلب الكلي الزائد عن العرض الكلي، وعن اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تؤدي إلى تدهور في القوة الشرائية للنقود، ولابد من توفر شرطين حتى يكون هناك حالة التضخم:

-أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار ارتفاعا عاما، أي أنه يشمل جميع السلع في الأسواق وعوامل الإنتاج.

-الاستمرارية في ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي لمدة زمنية طويلة نسبيا، فلو كان لفترة قصيرة أعتبر اضطراب اقتصادي فقط.

أما قياس التضخم فيحصل عن طريق الأرقام القياسية للأسعار، وهذه الأخيرة تتحدد على أساس المستوى الوسطي لمجموعة من الأسعار(ملاك، 2000، صفحة 446).

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة وحدة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه، وفيما يلي أهم معايير التفرقة بين أنواع التضخم:

2-1-1-التمييز على أساس اشراف الدولة على جهاز الأسعار: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين :

أ-**التضخم الطليق (المكشوف)**: وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية، دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، مايؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة.

ب-التضخم المكبوت (الكامن): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أنّ الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لاتقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة.

2-1-2-التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

أ-التضخم الزاحف (المعتدل): وهو التضخم الذي يعبر عن ارتفاع في المستوى العامل لأسعار بمعدل لايتجاوز 3% إلى 4%، وهو لايقترن بأي اضطراب اقتصادي، ولكنه يعكس انخفاضًا بطيئًا وتدريجيًا في قيمة العملة، هذه المعدلات المتدنية في معدلات التضخم تسمح للسلطات التحكم فيه، وعد مخروجه عن السيطرة.

ب-التضخم الجامح: وهو التضخم الذي يمكن أن تكون بدايته تضخما زاحفا، ويصبح أعنف عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار والأجور في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية، ولقد اعتبر "آرثرلويس" معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة أربع (04) سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، والتضخم الجامح يترك آثار كارثية على الاقتصاد،يصعب على السلطات الحكومية علاجها، أو التخلص منها،حيث تفقد النقود قيمتها تقريبا، إضافة إلى فقدانها لمعظم وظائفها التقليدية، ما يدفع الأفراد إلى استخدام المقايضة محل النقود الورقية، والتخلي عن الثروة في صورتها النقدية، واللجوء إلى تخزين كلما تصل إليه أيديهم من سلع خوفا

من المستقبل،إضافة إلى ذلك تكون تكلفة الورق الذي طبعت عليه النقود أغلى من قيمتها الإسمية، ممايؤدي شيئا فشيئا إلى انهيار النظام النقدي للدولة برمته .

2-2-التضخم المستورد وقنوات انتقاله:

2-2-1-تعريف التضخم المستورد: بحكم انفتاح اقتصادات العالم وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة مع تكريس مفهوم العولمة الاقتصادية والتي تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد أدواتها، جعل هذه الاقتصادات تؤثر وتتأثر ببعضها، ومن ذلك لا يتوقف مسار التضخم عند حدود الدولة، بل يتعداها إلى الدول الأخرى، ومن هنا ينبغي التمييز بين التضخم المحلي الذي ينشأ نتيجة تفاعلات اقتصادية داخلية، والتضخم المستورد الذي ينشأ خارج حدود الدولة.

ويعتبر الاقتصادي Jean Bodin (1568) أول من تكلم عن التضخم المستورد، حيث أرجع الثورة الكبيرة الأسعار في إسبانيا في القرن السادس عشر إلى التدفق الكبير للذهب وخاصة الفضة المتأتية من أمريكا والمكسيك والبيرو (Bernholz, 2003, p. 21)، وذلك بقوله "إنّ ارتفاع الأسعار الذي نشهده حاليا مرجعه أربعة إلى خمسة أسباب، السبب الرئيسي أو الذي قد يكون الأوحد هو وفرة الذهب والفضة"، ثم جاءت أفكار كل منWilliam Petty و David Hume في القرن الثامن عشر ليثبتا أن الزيادة في الكتلة النقدية المرتبطة بتدفق المعدن النفيس إلى الداخل لها تأثير تضخمي، و في القرن التاسع عشر أضاف الكلاسيك Mill وRicardo إلى العلاقة السابقة في اطار قاعدة الذهب تأثر الأسعار عبر التعديل الآلي للموازين الخارجية (دخول وخروج المعادن) المصاحب لتغير الأسعار المحلية(عبورة، 2009، صفحة 5).

الشكل رقم (01): تطور مؤشر الأسعار في اسبانيا خلال القرن السادس عشر

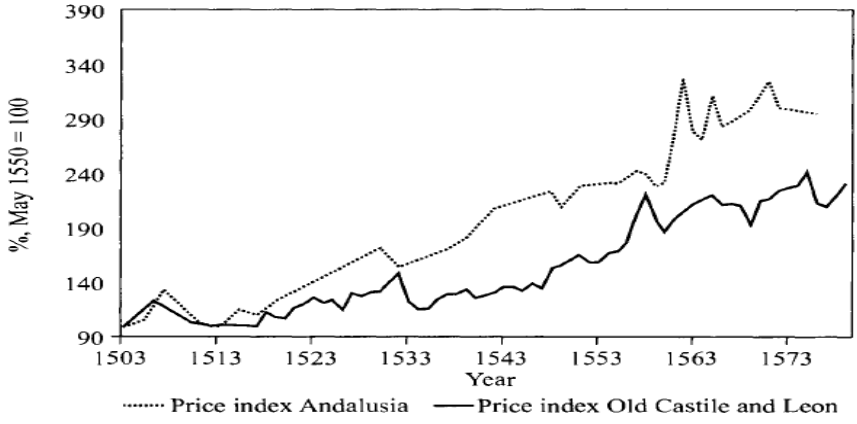

Source: Bernholz (2003), p22.

أما الاقتصاديون في النصف الثاني من القرن العشرين فيجمعون على أن الولايات المتحدة لعبت الدور القيادي في توليد التضخم العالمي ونقله على الصعيد الدولي، وذلك لما تتمتع به من إمكانات مالية ونقدية أتاحها نظام بريتون وودز للدولار الامريكي (عوض الله، 1998، صفحة 223)، فارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة كان يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لعملات الدول الصناعية الأخرى، ما يضطرها إلى شراء كميات كبيرة من الدولار مقابل عملاتها للحفاظ على ثبات أسعار صرف عملاتها تجاهه(عطون، 2010، صفحة 106)، وبعد أن تراكم الدولار في أسواق أوروبا واليابان تخلت الولايات المتحدة عن سمعة عملتها بغية تعويض ارتفاع الأسعار وتعظيم صادراتها ومنعا لاستنزاف الذهب منها، وكان من شأن فصل الذهب عن النظام النقد الدولي وتعويم العملات أن شجعا على نقل التضخم، كما أن تضاعف حجم الدولارات المتراكمة خارج الولايات المتحدة في بداية السبعينات قد اطلق العنان بدوره لزيادة حدة الطلب في العالم بأسره، ونتيجة لذلك أصبح النشاط التجاري الدولي هو العامل الرئيس في انتشار التضخم(مرسي، 1990، صفحة 224).

وفي ذات الفترة، وبالضبط سنة 1973 أدت صدمة النفط الأولى إلى تكريس مفهوم التضخم المستورد بعد أن تضاعفت أسعار النفط في الأسواق الدولية بأربع مرات لتصل إلى 12 دولارا للبرميل، وهو ما انعكس على تكاليف الإنتاج بالارتفاع الكبير، وبالتالي على معدلات التضخم، حيث سجلت أكثر من 14% بعد أن كانت بين 3% و7% قبل الصدمة.

ويتم حساب معدل التضخم المستورد عبر العلاقة التالية(زميت، 2016، صفحة 395):

$$\text{معدل التضخم المستورد} = \frac{\text{إجمالي الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * \text{معدل التضخم العالمي}$$

2-2-2-قنوات انتقال التضخم المستورد: يوجد العديد من التحليلات الاقتصادية لكيفية انتقال أثر التضخم من دولة إلى أخرى، يمكن إيجازها فيما يلي(عوض الله، 1998، صفحة 232):

أ-القناة السلعية: إن القناة السلعية هي من أهم آليات نقل التضخم وذلك بسبب حجم الاستيراد في الدول النامية، فالسلع والخدمات المستوردة أصبح لها دورا أساسيا في هيكل أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق المحلية. وهنا يظهر دور كل من الواردات والصادرات السلعية في تحديد هيكل الأسعار الداخلية.

ب-تكلفة الخدمات والتكنولوجيا: إن الدول النامية لا تدفع ثمن ارتفاع السلع فقط، بل تدفع الكثير من المصاريف التي تزيد في النهاية من خسائرها وكذا التكلفة الضرورية. حيث أنا

لخدمات المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير كالتأمين والشحن، قدارت فعتهي الأخرى ضد مصلحة هذه الدول،كما أن شراء التكنولوجيا والبراءات تدفع كلها نحو ارتفاع الأسعار سواء للسلع أو للأعمال المقدمة.

ج-القناة النقدية: من خلال هذه القناة يمكن التمييز بين الحالات التالية:

-الحالة الأولى: في ظل أسعار الصرف الثابتة تواجه الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف تغيرات في قاعدتها النقدية، بينما لاتواجه الدولة غير المتدخلة أي تغيرات في قاعدتها النقدية. ونتيجة لهذا فإن التضخم يمكن أن ينتقل من الدولة صاحبة العملة الرئيسية إلى الدول الأخرى من خلال التوسع في القاعدة النقدية، طالما تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على ثبات سعرالصرف.

-الحالة الثانية: إن التضخم الذي نشأ في الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف لاينتقل إلى الدولة صاحبة العملة الرئيسية والتي لاتقوم بتثبيت سعرالصرف، وفي الواقع تميل التأثيرات الانكماشية لعملية التثبيت إلى كبح جماح التضخم التي ينشأ فيها.

-الحالة الثالثة: وهي حالة التعويم الحر لسعر الصرف، فإذا لم تقم إحدى الدول بتثبيت سعر الصرف فإنه لن يكون هناك اتجاه نحو انتقال التضخم عبر الاليات النقدية.

-الحالة الرابعة: وهي حالة أسعار الفائدة المعومة، ففي ظل أسعار الفائدة المعومة المدارة فإن الجزء من الاحتياطات الدولية التي تتكون منه القاعدة النقدية للدولة سوف يتأثر بما يقوم به البنك المركزي من تدخل في سوق الصرف الأجنبي.

د-قناة الحساب الجاري: تقوم آلية أسعار السلع المتداولة دوليا على افتراض أن السلع المتجانسة التي يتاجر بها دوليا في أسواق تنافسية وبتكلفة نقل منعدمة لابد أن يكون لها سعر واحد في دول العالم، فاذا حدث اختلال في الأسعار فإن المتاجرين يشترونها من المكان الذي ترخص فيه ويبيعونها حيث يغلوا ثمنها، وفي مثل هذه الظروف فإن أي زيادة في السعر العالمي يعني أن أسعار هذه السلع لابد أن ترتفع في جميع الدول. وهكذا فإن التضخم في بقية العالم يمكن أن ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عندما تنجذب الأسعار المحلية للسلع المتاجر فيها إلى أعلى بجانب الأسعار المحلية.

3-الطريقة والأدوات:

3-1-متغيرات الدراسة ومصادرها:

تقوم هذه الدراسة باتباع خط مماثل لمعظم الدراسات السابقة التي تناولت القنوات التي من خلالها ينتقل أثر التضخم في الدول المختلفة إلى مستوى التضخم المسجل في الجزائر خلال فترة

الدراسة (1990-2018)، وتعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، أحدها تابع والبقية مستقلة من أجل بناء نموذج تفسيري لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر.

ولقد تم اختيار الفترة الزمنية 1990-2018 لإجراء الدراسة، كما تم الاعتماد على بيانات سنوية لعدد 29 مشاهدة لكل متغيرة، علما أن البيانات تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

3-2-نموذج الدراسة:

يمكن صياغة نموذج الدراسة رياضيا كما يلي:

$$inf = f(\text{infimp}, \text{ms}, \text{reer}) \dots \dots (1)$$

وقد تم الاعتماد على اللوغاريتم النيبيري لتفادي عدم تجانس وحداتا لقياس والتخلص من ضغوطات الاتجاه العام، وتستخدم البيانات في شكلها اللوغاريتمي لجعلها أكثر تجانسا وملائمة ومنه أكثر صلاحية (خلاصي و باركة، 2019، صفحة 269)، وبالتالي نموذج ARDLيأخذ الصيغة التالية:

$$Ln = \beta_0 + \beta_1 Lninf + \beta_2 Lninfimp + \beta_3 Lnms + \beta_4 Lnreer + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta Lninf_{p-t} + \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta Lninfimp_{p-t} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta Lnms_{p-t} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta Lnreer_{p-t} + \varepsilon_i$$

حيث تمثل: ε حد الخطأ، Δ: الفرق الأول، inf: معدل التضخم المحلي، $infimp$: معدل التضخم المستورد، ms: معدل التغير في العرض النقدي، $reer$: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، المعاملات (β_1، β_2، β_3، β_4) تقيس العلاقة طويلة الأجل، في حين أن المعاملات (y_1، y_2، y_3، y_4) تقيس حركية المدى القصير للنموذج.

ويعود السبب في تفضيل منهجيةARDL إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام هذه المنهجية هو الخيار الأفضل، فضلا عن ذلك، فإن طريقة "بيساران" و"بيساران" تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، مقارنة بالطرائق الأخرى المعتادة (الجراح، 2011، صفحة 145).

4-النتائج ومناقشتها:

4-1-تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة:

4-1-1- معدل التضخم المحلي INF: يلاحظ من الشكل رقم (02) أن تطور معدل التضخم في الجزائر مر بمرحلتين، الأولى من 1990 إلى 1995، حيث كان هناك ارتفاع في

معدل التضخم وصل ذروته سنة 1992 مسجلا 31.66%، هذا التطور يرجع إلى سياسات تحرير الأسعار تماشيا مع توصيات الصندوق النقد الدولي في إطار برامج الاصلاح الاستعداد الائتماني، حيث وصلت نسبة أسعار السلع المحررة إلى أكثر من 80% من مجموع السلع المدرجة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وما عزز ذلك أيضا التخفيض في قيمة الدينار مقارنة بباقي العملات في بداية الفترة كنتيجة لتخلي الجزائر عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام الصرف المرن، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1996 إلى غاية 2018 هذا الاستقرار في نمو الاسعار يعود إلى تحكم الدولة في نمو الكتلة النقدية في إطار السياسة النقدية التقشفية، إضافة الى الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار.

4-1-2-معدل التضخم المستورد INFIMP:

يلاحظ من الشكل رقم (03) استقرار معدل التضخم المستورد عموما خلال فترة الدراسة، حيث تراوح بين 3.41% المسجل سنة 1994 و0.61% سنة 2015، هذا الاستقرار يعود إلى تعاكس أثري كل من معدل التضخم الدولي ومؤشر انفتاح الاقتصاد الجزائري، فالتضخم الدولي شهد تراجعا كبيرا حيث انتقل من 8.23% سنة 1990 إلى 2.45% سنة 2018، والذي يعود خاصة إلى تباطئ النمو الاقتصادي في أغلب الدول الصناعية المتقدمة، أما مؤشر الانفتاح الاقتصادي فشهد ارتفاعا خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 56% سنة 1990 إلى 84% سنة 2008 نتيجة للارتفاع في اجمالي الصادرات والواردات، ليستقر بعدها المؤشر في حدود 68%.

4-1-3-معدل نمو العرض النقدي MS:

يلاحظ من الشكل رقم (04) التذبذب في معدل نمو العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة، فبعد أن سجل معدلات مرتفعة في بداية التسعينات وصلت إلى 24.23% سنة 1992 نتيجة للصعوبات المالية التي عرفتها الخزينة العمومية خلال تلك الفترة، استقرت معدلات النمو مع تطبيق تدابير برنامج التعديل الهيكلي والتي من ابرزها انتهاج سياسة نقدية تشددية، وبداية من سنة 2001 ومع تحسن الأرصدة النقدية الخارجية والبدء بتطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي ارتفع معدل نمو العرض النقدي ليبلغ ذروته سنة 2007 مسجلا 24.14%، ومع انهيار صادرات المحروقات بداية من النصف الثاني لسنة 2014 تدن معدل

النمو الى حدود دنيا بواقع 0.13% سنة 2015، ليتحسن بعدها مع ارتفاع الأرصدة النقدية الخارجية.

4-1-4-سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER:

يُعرفهذاالمؤشرعلىأنهمعدلصرففعلييأوسميمرجحبالأسعارالنسبيةبينالبلدالمعنيوأهمشركائهالتجاريين(لزعر و آيت يحي، 2012، صفحة 50)، ومن خلال الشكل رقم (05) يتضح الانخفاض المستمر في سعر صرف الدينار الفعلي الحقيقي بداية من سنة 1990 إلى غاية 1994، هذا التراجع يعود إلى سياسة التخفيض المنتهجة من السلطات النقدية والتي انعكست مباشرة على قيمته الحقيقية، وبعد ذلك تبنت السلطات النقدية الجزائرية نظام صرف مرن يعتمد على التدخل الدوري لبنك الجزائر في سوق الصرف لتوجيه تغير سعر الصرف الاسمي بما يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي للدينار، لذلك شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي استقرارا نسبيا خلال هذه الفترة.

4-2-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

إن استقرارية السلاسل الزمنية تكتسي أهمية بالغة، فهي تساهم في معرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة وكذا درجة تكاملها، وعدم توفرها يؤدي إلى استنتاجات ونتائج مزيفة وغير واقعية.

ويهدف اختبار استقرارية السلاسل الزمنية إلى تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي(بوعبد الله و بوقصبة، 2018، صفحة 126)، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة نستخدم اختباري ديكي فولر الموسع وفليبس-بيرون.

وخلال الجدول رقم (01) يتضح أن القيمة الاحتمالية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الاصلية الخاصة بالمتغيرات أكبر من 0.05 للاختبارين ADF وPP، ومنه يتم قبول الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى، وعند اجراء الاختبار عند الفروق الأولى للمتغيرات اتضح أنها مستقرة من الدرجة I(1)، وبالتالي يمكن تطبيق مقاربةARDL.

4-3-تحديد فترات الابطاء الزمني المثلى واختبار الحدود للنموذج:

4-3-1-تحديد فترات الابطاء الزمني المثلى: باستخدام برنامج Eviews9تم الحصول على أفضل 20 نموذج والتي تتم بأقل قيمة لمعيار (Akaike information critetion) كما هو موضح في الشكل رقم (06)، وقد تم الحصول على أن ARDL(1,1,2,0) هو افضل نموذج وذلك لتميزه بأقل قيمة لـ Akaike، وقد تم اختياره من بين 500 نموذج، وهذا يعني أن للمتغير التابع ومعدل التضخم المستورد درجة تأخير واحدة، ومعدل نمو الكتلة النقدية درجتي تأخير، وبدون درجات تأخير بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي.

4-3-2-اختبار الحدود لنموذج ARDL: يعتبر نموذج ARDLالمبني على نموذج UECM واختبار الحدود المقترح من قبل Pesaran et al(2001) الأنسب للكشف عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل، حيث يتم اختبار فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج كما يلي: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$، مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$، ويظهر الجدول رقم (02) أن القيمة المحسوبة لـ F والتي تساوي 6.28تقع خارج الحدود العليا عند مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5% و10% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بأن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، أي أن هناك علاقة طويلة الاجل بين معدل التضخم المحلي كمتغير تابع، ومعدل التضخم المستورد، معدل نمو العرض النقدي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغيرات مستقلة.

4-4-نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج:

الجزء العلوي من الجدول رقم (03) يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل والمرونات بين متغيرات النموذج، ومن خلاله يمكن أن نلاحظ أن أن حد تصحيح الخطأ معنوي وسالب، وقيمته مساوية لـ 1.06-، وهذا يعني أن المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم المحلي يتطلب أقل من سنة واحدة (حوالي 341 يوما) لبلوغ القيمة التوازنية في الأجل الطويل وتعديل الاختلال الحاصل في الأجل القصير.

الجزء السفلي من الجدول رقم () يوضح شكل العلاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم المحلي والمتغيرات المستقلة والمعبر عنها بالعلاقة التالية:

LINF=1.9667*LINFIMP -0.6991*LMS + 2.0167*LREER-6.6078

كما يوضح هذا الجزء من الجدول أن هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى معنوية 0.05 بين معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم المستورد، بحيث أن زيادة 1% في معدل التضخم يقابلها

زيادة في معدل التضخم المستورد بـ 1.96%، وهناك علاقة عكسية معنوية عند مستوى معنوية 0.05 بين معدل التضخم المحلي ومعدل نمو العرض النقدي، بحيث أن زيادة 1% في معدل التضخم المحلي يقابلها زيادة في معدل نمو العرض النقدي بـ 0.69%، كما يوضح الجزء السفلي أن هناك علاقة طردية غير معنوية عند مستوى معنوية 0.05 بين معدل التضخم المحلي سعر صرف الدينار الفعلي الحقيقي.

4-5- الاختبارات التشخيصية:

4-5-1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: بتطبيق اختبار مضاعف لاجرانج LM-test الذي قدمه Breusch-Godfreyوالنتائج موضحة في الجدول رقم (04) نلاحظ أن احصائية فيشر F-statأصغر من الجدولية باحتمال يساوي 0.94 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05، أي عدم معنوية F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول فرضية العدم أي رفض وجود ارتباط ذاتي، وطالما أن احتمال Obs*R-squaredالمحسوبة يساوي 0.91 وهو أكبر من 5% فانه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، ومنه النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

4-5-2-اختبار عدم ثبات التباين: باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي تظهر النتائج في الجدول رقم (05)، حيث أن الإحصائية المرافقة لإحصائية فيشر F-statأكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة بأنه لا يوجد اختلاف تباين في النموذج.

4-5-3-اختبار طبيعية توزيع البواقي: باستخدام اختبار جارك-بيرا والذي يظهر في الشكل رقم (07) يتضح أن قيمة جارك-بيرا والتي تساوي 4.83 أقل من $\chi^2_{0.05}$، كما أن قيمة الاحتمال المرافقة أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4-5-4-اختبار استقرار نموذج ARDL المقدر: يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة باستخدام أحد الاختبارات المناسبة، أهمها اختباري: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares)، ويعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل (خلاصي و باركة، 2019،

صفحة 273)، والشكل رقم (08) يوضح أن الشكل البياني لإحصائية الاختبارين (cusum) و(cusum of squares) تقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.05، مايشيرإلى أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج، وبالتالي ليس هناك تغير هيكلي في بيانات النموذج في فترة الدراسة.

5-الخلاصة:

وضحنا من خلال هذه الدراسة بواسطة نموذج قياسي أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2018-1990، مستخدمين كل من معدل التضخم المستورد، معدل نمو العرض النقدي وسعر صرف الدينار الفعلي الحقيقي، وتوصنا إلى النتائج التالية:

-تبين من خلال الدراسة ارتفاع معدلات التضخم في بداية التسعينات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي افضت إلى تحرير مجموعة كبيرة من أسعار السلع، لتستقر الأسعار بعد ذلك نتيجة للسياسة المالية المتقشفة التي اتبعتها البلاد في إطار برنامج التعديل الهيكلي، أما خلال الفترة 2000-2018 فعرفت قيمة المؤشر نموا معتدلا نتيجة للسياسة النقدية المتشددة المصاحبة لظاهرة الزيادة في النفقات العامة.

-اتضح من خلال اختبار استقرار النموذج، أن هناك استقرار في الأجلين الطويل والقصير، وهذا مايدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر التضخم المحلي في الأجلين الطويل والقصير؛

-من خلال معامل التحديد تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر أكثر من 72٪ من التغيرات في معدل التضخم في الجزائر.

-من خلال معامل تصحيح الخطأ السالب (1.06-) يتبين أن سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم المحلي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

-تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بحيث أن هناك علاقة طردية معنوية عند مستوى معنوية 5% بين معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم المستورد، بحيث أن زيادة 1% في معدل التضخم يقابلها زيادة في معدل التضخم المستورد بـ 1.96%، وهناك علاقة عكسية معنوية عند مستوى معنوية 5% بين معدل التضخم المحلي ومعدل نمو العرض النقدي، بحيث أن زيادة 1% في معدل التضخم المحلي يقابلها زيادة في معدل نمو العرض النقدي بـ 0.69%.

بناءا على النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

-ضرورة ترقية صادرات الاقتصاد الوطني وإخراجه من التبعية للمحروقات.

-العمل على تقليل من فاتورة الواردات بما يعزز القيمة القيمة الداخلية والخارجية للدينار الجزائري وتحقيق استقرار نقدي حقيقي.

-تفعيل السياسة المالية والنقدية في مواجهة التضخم المستورد، مع العمل على منح استقلالية أكبر للبنك المركزي.

-العمل على إحلال السلع المستوردة التي لها وزن نسبي في سلة المستهلك الجزائري خاصة السلع الغذائية منها، لتجنب الاثار السلبية لتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

-احمد محمد احمد. (2012). التضخم النقدي. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

-زينب حسين عوض الله. (1998). الاقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

-زينب حسين عوض الله، واسامة محمد الفولي. (2003). اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

-فؤاد مرسي. (1990). الرأسمالية تجدد نفسها. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

-مروان عطون. (2010). الاسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-وسام ملاك. (2000). النقود والسياسات النقدية الداخلية. بيروت: دار المنهل اللبناني.

الاطروحات:

-حسام الدين عبورة. (2009). سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة الى حالة الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، الرابط الالكتروني http://bu.univ-chlef.dz/doc_num.php?explnum_id=374، 2020/05/16.

المقالات:

-صالح تومي، وسليمة لفضل (2020) ، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي-حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، المجلد 16، العدد 22، 1-16.

-عبد الإله خلاصي، و محمد الزين باركة. (2019). تحليل وقياس العلاقة بين نفقات الصحة ومصادر التمويل في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1990-2018. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 19، العدد 01، 267-280.

-علي بوعبد الله، و شريف بوقصبة. (2018). أثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1983-2016. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 18، العدد 1، 121-134.

-علي لزعر، و سمير آيت يحي. (2012). معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري . مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد11، 49-58.
-عماد الدين أحمد المصبح ومحمد عبد الكريم المرعي (2020) ، هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد؟ أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية،مجلة الاقتصاد والإدارة،العدد 175،123-191.
-فاطمة دحماني، ولفضل سليمة (2018)، تغيرات أسعار النفط العالمية وتأثير التضخم المستورد في مستويات الأسعار المحلية في الجزائر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 22، 99-114.
-فؤاد زميت. (2016). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الفترة 1994-2015. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد 5، 379-401.
-محمد عبد الله الجراح. (2011). مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدامدخل اختبارات الحدود). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 133-153.
-يوسف فالح (أحمد وادي) الحنيطي (1996) ، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجيةفي الأردن دراسة قياسية 1969-1993. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اليرموك: جامعة اليرموك.

المرجع باللغة الأجنبية Bibliography List

-Peter Bernholz (2003), Monetary Regimes and Inflation, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK.

الملاحق:

الشكل رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

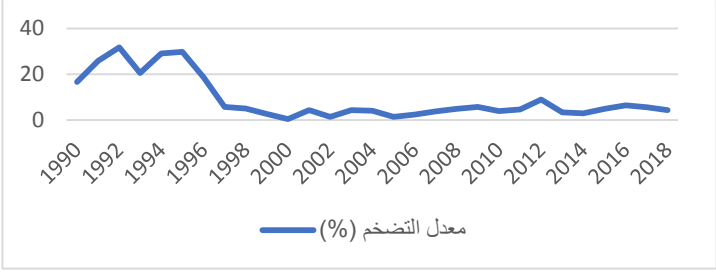

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (03): تطور معدل التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

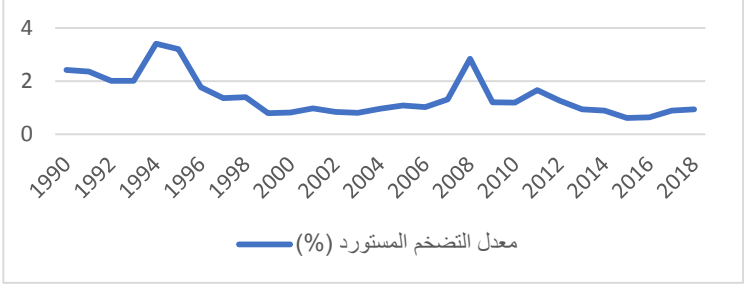

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (04): تطور معدل نمو العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

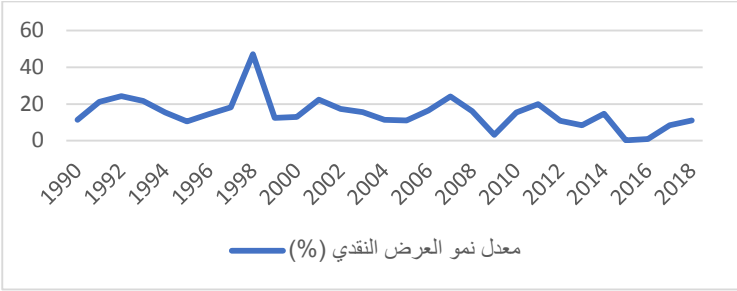

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (05): تطور سعر صرف الدينار الفعلي الحقيقي خلال الفترة 1990-2018 (100=2010)

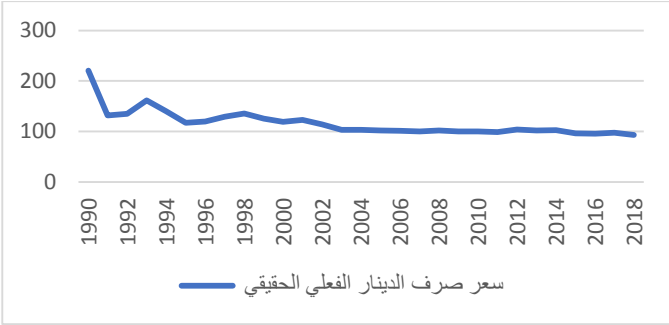

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (01): نتائج اختباري ADF وPP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level				
		LINF	LINFIMP	LMS	LOGREER
With Constant	t-Statistic	-2.3138	-2.0896	-3.3485	-4.3971
	Prob.	***0.1748***	***0.2500***	***0.0220***	***0.0018***
		n0	n0	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5135	-2.5062	-4.0304	-6.5293
	Prob.	***0.3196***	***0.3228***	***0.0193***	***0.0001***
		n0	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3221	-2.1300	-0.8978	-1.9819
	Prob.	***0.1678***	***0.0341***	***0.3185***	***0.0471***
		n0	**	n0	**
	At First Difference				
		d(LINF)	d(LINFIMP)	d(LMS)	d(LOGREER)
With Constant	t-Statistic	-7.8855	-7.1057	-14.6772	-

					27.1124
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.0718	-7.3539	-13.8282	-25.5860
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9616	-6.1955	-13.4189	-10.5022
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	At Level				
		LINF	LINFIMP	LMS	LOGREER
With Constant	t-Statistic	-2.4006	-2.1388	-3.3485	-4.3971
	Prob.	***0.1506*** n0	***0.2319*** n0	***0.0220*** **	***0.0018*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5061	-2.4771	-4.1032	-7.0360
	Prob.	***0.3229*** n0	***0.3358*** n0	***0.0164*** **	***0.0000*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3978	-2.1840	-1.2157	-1.5259
	Prob.	***0.1471*** n0	***0.0302*** **	***0.1987*** n0	***0.1170*** n0
	At First Difference				
		d(LINF)	d(LINFIMP)	d(LMS)	d(LOGREER)
With Constant	t-Statistic	-7.7867	-5.6240	-4.9538	-8.9875
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***	***0.0006*** ***	***0.0000*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.7633	-5.5382	-6.1484	-9.9687
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0006*** ***	***0.0002*** ***	***0.0000*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.8768	-5.6679	-4.6278	-9.0193
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***	***0.0001*** ***	***0.0000*** ***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: برمجية Eviews9

الشكل رقم (06): اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة

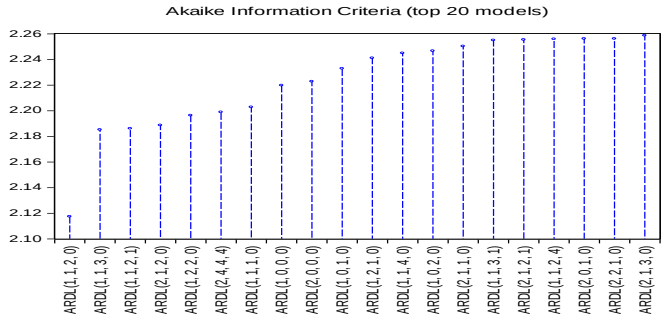

المصدر: برمجية Eviews9

الجدول رقم (02): نتائج اختبار منهج الحدود للنموذج

ARDL Bounds Test
Date: 08/13/20 Time: 17:41
Sample: 1992 2018
Includedobservations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.289434	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: برمجية Eviews9

الجدول رقم (03): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL للنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form
DependentVariable: LINF
SelectedModel: ARDL(1, 1, 2, 0)
Date: 08/13/20 Time: 18:05
Sample: 1990 2018
Includedobservations: 27

CointegratingForm

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFIMP)	1.061766	0.436225	2.433986	0.0250
D(LMS)	-0.269280	0.137878	-1.953035	0.0657
D(LMS(-1))	0.249310	0.128989	1.932799	0.0683
D(LREER)	2.152796	1.242819	1.732187	0.0994
CointEq(-1)	-1.067474	0.203611	-5.242705	0.0000

Cointeq = LINF - (1.9667*LINFIMP -0.6991*LMS + 2.0167*LREER -6.6078)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFIMP	1.966670	0.323018	6.088430	0.0000
LMS	-0.699057	0.176293	-3.965307	0.0008
LREER	2.016719	1.056267	1.909289	0.0714
C	-6.607784	4.784536	-1.381071	0.1833

المصدر: برمجية Eviews9

الجدول رقم (04): نتائج اختبار Breusch–Godfrey Serial corrélation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.054692	Prob. F(2,17)	0.9469
Obs*R-squared	0.172616	Prob. Chi-Square(2)	0.9173

المصدر: برمجية Eviews9

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ARCH

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	0.007000	Prob. F(1,24)	0.9340
Obs*R-squared	0.007581	Prob. Chi-Square(1)	0.9306

المصدر: برمجية Eviews9

الشكل رقم (07): اختبار طبيعية توزيع البواقي

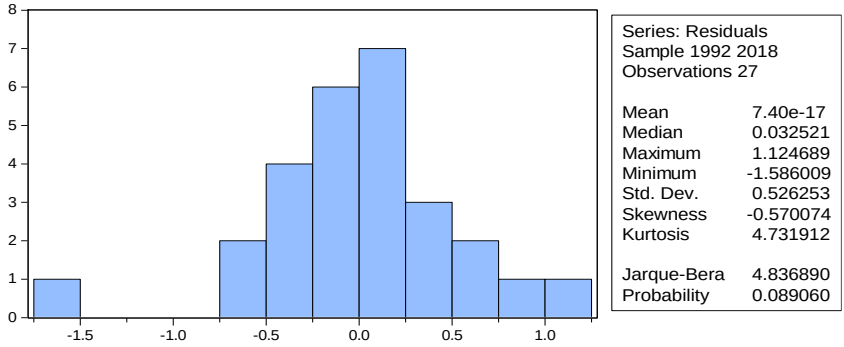

المصدر: برمجية Eviews9

الشكل رقم (08): نتائج اختباري cusum وcusum of squares

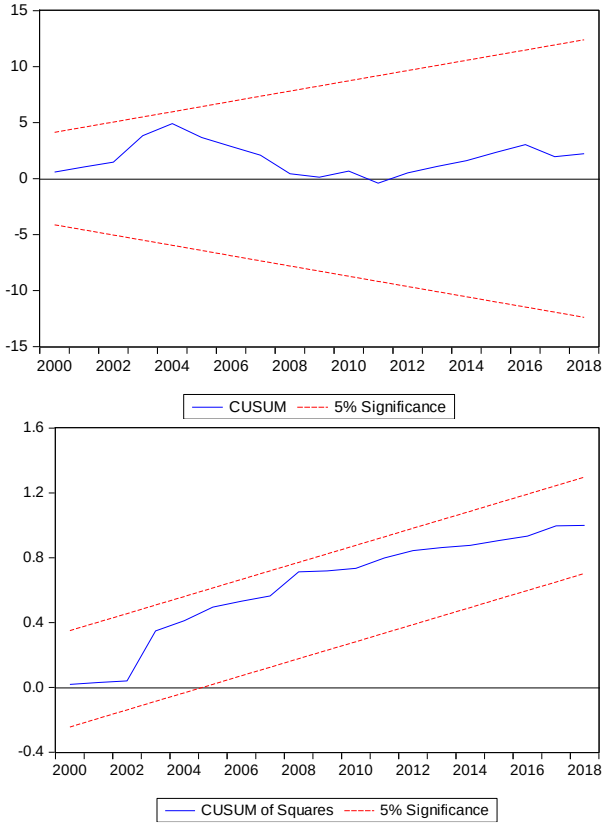

المصدر: برمجية Eviews9

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص233-251

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية– دراسة تحليلية للبنك الأمريكيAmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين(2010–2019)

Evaluating the financial performance of commercial banks using financial ratios - An analytical study for the American bank AmeriServ Financial INC for the period between (2010-2019)

* ط.د. أمينة بن جدو
Amina bendjeddou
جامعة برج بوعريريج–الجزائر
Amina.bendjeddou@univ-bba.dz

د. مسعود ميهوب
Messaoud mihoub
جامعة برج بوعريريج–الجزائر
messaoud.mihoub@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/30 تاريخ القبول: 2020/11/08 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية لذا تم دراسة حالة البنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة 2010–2019، وذلك بحساب مختلف النسب المالية الخاصة بتقييم الأداء المالي للبنوك وهذا بالاعتماد على القوائم المالية للبنك محل الدراسة، وتم تحليل وتفسير النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي spss. وتم التوصل إلى أن البنك محل الدراسة حقق ربحية جيدة، في ظل تمتعه بنشاط وأمان مرتفعين، وأن السياسة المعتمدة من قبله هي نظام مديونية.

الكلمات المفتاحية : الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، النسب المالية.

تصنيف JEL: G،G21.

Abstract : This study aims to evaluate the financial performance of commercial banks using financial ratios, so the case of the American bank AmeriServ financial INC for the period 2010-2019 was studied, by calculating the various financial ratios for evaluating the financial performance of the banks, and this is based on the financial statements of the bank under study, and the results were analyzed and interpreted. Using the statistical program spss. The bank under study was reached and achieved good profitability, in light of its high security and activity, and that the policy adopted by it is a debt system.

Keywords: Financial performance, evaluation of financial performance, financial ratios.

JEL classification codes: G, G21.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن الهدف الأساسي للبنوك التجارية هو تحقيق أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال العمل على استغلال كافة موارده بكفاءة وفعالية. ومن أجل معرفة مدى تحقيقه للأرباح فلا بد من إدارة البنك أن تقوم بعملية تقييم لأدائها المالي بصفة دورية، وذلك من أجل تحديد مركزها المالي ومعرفة وضعيتها المالية والعمل على تحسينها.

كما تعد عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من أهم الوظائف الإدارية، حيث يوجد العديد من الأدوات الخاصة بهذه العملية، وتعد النسب المالية أكثرها استخداما وشيوعا كونها تتميز بسهولة الاستخدام وبسهولة قراءة النتائج وتحليلها.

1.1. الإشكالية:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البنك هدفه الأساسي هو تحقيق أكبر ربح وذلك مع مراعاة كل من السيولة المتوفرة لديه بالإضافة إلى الأمان ونشاطه والمديونية. وعلى هذا الأساس يتم طرح التساؤل الرئيسي:

كيف تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة؟

1. 2. الفرضية الرئيسية:

تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي للبنك من خلال تحديد مستوى أداءه بالاعتماد على نسب الأنماط والمتمثلة في نسب الأمان ونسب النشاط، بينما تساهم نسب السياسات في تحديد السياسة المالية المعتمدة من طرف البنك في تحقيق أرباحه.

1. 3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى القيام بعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، كون أن هذه العملية تمكن البنك من تحديد مركزه المالي والعمل على تحسينه، وهذا بالاعتماد على النسب المالية الخاصة بذلك.

1. 4. منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض النسب المالية للبنك محل الدراسة والعمل على تحليلها، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال تقييم الأداء المالي للبنك التجاري الأمريكيAmeriServ financial INC، وذلك من خلال حساب النسب

المالية بالاعتماد على القوائم المالية للفترة الممتدة بين2010 و2019، ويتم تحليل النتائج المتوصل إليها باستخدام البرنامج الإحصائيspss23.

1. 5. الدراسات السابقة:

أ– دراسة: (نعمان محصول وسراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية–دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013–2018**، مقال في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 2019):

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (بنكabc الأردن) خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى2018، وتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على أداء البنك محل الدراسة، وذلك من خلال تسليط الضوء على الإطار النظري لتقييم أداء البنوك التجارية وأهميته، والاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنك.

وتم التوصل في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة أمامه؛
- أن البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر على الرغم من اعتماده على نسب مديونية مرتفعة وهذا بسبب تحقيقه أرباح صافية كبيرة؛
- أن البنك له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي وقت مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر،
- أن البنك محل الدراسة جيد.

ب– دراسة: (إلهام التجاني ومحمود فوزي شعوبي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة2005–2011–**، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2015):

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائريBNA والقرض الشعبي الجزائريCPA، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما الاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية خلال الفترة الممتدة2005–2011، واعتمادا على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين.

توصلت الدراسة إلى ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائريBNA والقرض الشعبي الجزائريCPA.

2. الإطار النظري للدراسة:

يعد الأداء المالي العنصر الأساسي في البنوك التجارية، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل التكاليف، وحتى تتمكن من معرفة مدى تحقيقها لهاته الأهداف تلجأ البنوك إلى القيام بعملية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال الاعتماد على عدة أدوات، والتي تعد النسب المالية أكثرها استخدما وشيوعا. لذا سنتطرق في هذا الجانب إلى تعريف الأداء المالي في البنوك وتقييمه، بالإضافة إلى التطرق لأهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي والعلاقة بينها.

2. 1. مفهوم الأداء المالي في البنوك: يمكن تعريفه كما يلي:

يعرف الأداء المالي على أنه: "هو قدرة المؤسسة على توليد موارد جديدة من العمليات اليومية، في فترة زمنية معينة، ويتم قياسه من خلال صافي الدخل والنقد المحقق من العمليات". (Olawale, 2015, p. 31)

كما يمكن تعريفه بأنه:" يعد من أكثر ميادين الأداء استخداما لقياس أداء البنك الأفضل لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح" (حمزة جودي الديلمي و مسلم أحذية الكعبي، 2016، صفحة 150)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأداء المالي هو مجموعة من البيانات المالية التي يتم تحقيقها من طرف البنك.

2.2. مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك: ويقصد به ما يلي:

"هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمصرف،للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر،وبالتالي تحديد مدى مكانة المركز المالي للمصرف" (لمسلف، 2019، صفحة 219)

"هو حكم عن سلامة المركز المالي للبنك، وتحديد مدى كفاءة البنك وفاعليته في تحقيق ذلك، مقارنة مع غيره من البنوك وعبر مختلف فترات النشاط" (التجاني و شعوبي، 2015، صفحة 33)

وعليه يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي للبنوك هو عملية تتم من خلالها قياس العائد المحقق في ظل قيود كل من السيولة و الأمان والنشاط والمديونية.

2. 3. نسب الأهداف: وتشتمل بالأساس على نسب الربحية، كون الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق أكبر عائد.

2. 3. 1. نسب الربحية: تعد هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري. (فهد، 2009، صفحة 58)

2. 4. نسب الأنماط: ويقصد بها النسب التي تحدد مستوى الأداء المالي للبنك، وتضم النسب التالية:

2. 4. 1.نسب الأمان: تقيس هذه النسب تميز وتمكن البنك من حيث رأس المال في تحقيق الأمان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك، ومدى توفر السيولة لتسديد كامل التزاماته وتحقيق النمو والقدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة. (آل شبيب، 2015، صفحة 96)

2. 4. 2.نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة البنك في إدارة الأصول والخصوم، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للبنك في اقتناء الأصول ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول. (عفانة، 2019، صفحة 98)

2. 5. نسب السياسات: ويقصد بها النسب التي يحدد من خلالها السياسة المالية المعتمدة من طرف البنوك، وتضم النسب التالية:

2. 5. 1. نسب المديونية: تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة كأدوات لتقييم مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنك وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي. (عفانة، 2019، صفحة 101)

كما تقيس نسب المديونية المخاطر المالية والرافعة المالية، فكلما ارتفعت النسب الخاصة بها زادت المخاطر.(Kaplan, 2011, p. 137)

2. 5. 2. نسب السيولة: تعرف نسب السيولة بنسب تقييم كفاءة البنك في كيفية إدارة سيولته والتي تعد من أهم المؤشرات المالية. حيث تعتمد المؤسسات المالية ومنها البنوك التجارية على

عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال ما لديها من نقدية أو أوصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية. (طالب و العكيلي، 2019، صفحة 90)

كما أن هذه النسب تعد مقاييس تقوم على أساس التدفقات النقدية الداخلية والخارجة من وإلى البنك، أي كمية النقود المتوقع دخولها إليه، والمتوقع خروجها منه، وحجم الأصول السائلة القابلة للتسييل بسهولة وبأقل التكاليف والمطلوب الاحتفاظ بها لدى البنك. (القصاص، 2019، صفحة 127)

2. 6. العلاقة بين نسب الأهداف ونسب الأنماط ونسب السياسات في البنوك: يتم توضيح العلاقة بين هذه النسب من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): العلاقة بين نسب الأهداف ونسب الأنماط ونسب السياسات في البنوك

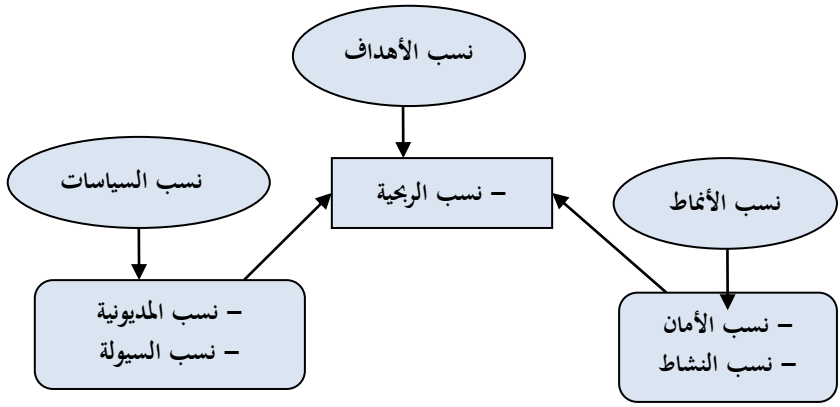

المصدر: عبد العزيز النجار، 2007، ص36.

إن الهدف الرئيسي الذي يمثل حجز الزاوية في عملية التخطيط والرقابة في أي مؤسسة أو بنك هو الربحية. وتتحكم في الربحية حسب الشكل رقم (01) أعلاه مجموعتان من العوامل. بحيث تمثل المجموعة الأولى نسب الأنماط أو مستويات الأداء وهي تنقسم بدورها إلى نوعين:

- نسب النشاط والتي تقيس مدى فاعلية البنك في إدارة استثماراته؛
- نسب الأمان وهي تقيس مدى فاعلية البنك في إدارة تكاليفه والرقابة عليها؛

أما المجموعة الثانية من العوامل فتتمثل في نسب السياسات المالية، وتنقسم أيضا إلى نوعين:

- نسب المديونية والتي تقيس مدى استخدام البنك للقروض في تمويل استثماراته وعملياته؛

- نسب السيولة وهي تقيس مدى التوازن في تدفقات البنك النقدية. (النجار، 2007، الصفحات 36-37)

3. الجانب التطبيقي للدراسة:

3. 1. التعريف بالبنك محل الدراسة (AmeriServ financial INC): هو بنك أمريكي تجاري، مقره جونستاون- بنسلفانيا، تم تأسيسه في جانفي1983 كمؤسسة مصرفية قابضة تحت اسم USBANCORP,INC، وفي ماي2001 تم تغيير الاسم لـ AmeriServ financial INC، كما استحوذ في مارس2007 على بنكwest chester capital advisors. ويدير البنك 16 موقعا مصرفيا في خمس مقاطعات جنوب غرب بنسلفانيا، بحيث توفر هذه الفروع مجموعة كاملة من المنتجات المالية الاستهلاكية والتجارية والرهن المالي، كما تقدم خدمات ائتمانية وخدمات مالية، بلغت أصوله 2,2 مليار دولار في 31 دسيمبر2019، كما بلغ عدد أسهمه 17057871$ في 31ديسمبر2019.

3 .2. النسب المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم(01):النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة

اسم النسبة	طريقة حسابها	
نسب الربحية(A)		
نسبة هامش الربح	(الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة)/ إجمالي الأصول	***A1***
هامش صافي الربح من الفوائد	صافي الربح بعد الضريبة/ الفوائد الدائنة	***A2***
درجة استخدام الأصول	الفوائد الدائنة/ إجمالي الأصول	***A3***
العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول	***A4***
العائد على حق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة/ حق الملكية	***A5***
نسبة صافي الربح للإيرادات	صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الإيرادات	***A6***
معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الودائع	***A7***
معدل العائد على الأموال المتاحة	صافي الربح بعد الضريبة/(حق الملكية+ إجمالي الودائع)	***A8***
القوة الإيرادية للموارد المتاحة	(صافي الربح قبل الضريبة+ الفوائد المستحقة) /(الخصوم + حق الملكية)	***A9***
نسبة العوائد المكتسبة إلى المدفوعة	العوائد المكتسبة/ الفوائد المستحقة	***A10***
نسبة هامش الربح الصافي من غير الفوائد	(الإيرادات من غير فوائد- المصاريف من غير فوائد)/ إجمالي الأصول	***A11***
نسبة الكفاءة المضافة	الإيرادات دون فوائد/ المصاريف دون فوائد	***A12***
نسب الأمان(B)		

معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية	حق الملكية/ إجمالي الودائع	***B1***
معدل حق الملكية للأصول الخطرة	حق الملكية/الأصول الخطرة غير السائلة	***B2***
هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار	حق الملكية/مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية	***B3***
حق الملكية إلى الأصول	حق الملكية/ إجمالي الأصول	***B4***
نسبة حق الملكية إلى القروض	حق الملكية/ إجمالي القروض	***B5***
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	(الأصول السائلة- المستحق للبنوك)/ (إجمالي الودائع)	***B6***
نسبة رأس المال الحر إلى الاستثمارات	رأس المال الحر/(إجمالي الاستثمارات	***B7***
نسب النشاط(C)		
نسبة الاستثمارات إلى الودائع	إجمالي الاستثمارات/ إجمالي الودائع	***C1***
نسبة الإيرادات للاستثمارات	إجمالي الإيرادات/إجمالي الاستثمارات	***C2***
نسبة الإيرادات إلى الأصول	إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول	***C3***
نسبة العائد على الاستثمار من الأوراق المالية	العائد المحصل من الأوراق المالية/ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية	***C4***
معدل توظيف الموارد	إجمالي الاستثمارات/ (إجمالي الودائع+ حق الملكية)	***C5***
معدل إقراض الموارد	(القروض+ السلفيات)/(إجمالي الودائع+ حق الملكية)	***C6***
معدل العائد على إجمالي محفظة القروض	الفوائد المحصلة من القروض/إجمالي القروض	***C7***
معدل توظيف الودائع	(إجمالي القروض+ إجمالي الأوراق المالية)/(إجمالي الودائع)	***C8***
معدل توظيف الموارد التقليدية	(إجمالي القروض+ إجمالي الأوراق المالية)/(إجمالي الودائع+ حق الملكية)	***C9***
معدل توظيف الموارد المتاحة	(إجمالي القروض+ إجمالي الأوراق المالية)/ (إجمالي الودائع+حق الملكية+ إجمالي القروض)	***C10***
نسبة الودائع الادخارية إلى الودائع	الودائع الادخارية/إجمالي الودائع	***C11***
نسبة الودائع الجارية إلى الودائع	الودائع الجارية/ إجمالي الودائع	***C12***
نسب المديونية(D)		
نسبة الرافعة المالية	إجمالي القروض/ إجمالي الأصول	***D1***
معدل تغطية الفوائد	صافي الربح قبل الضريبة/ الفوائد	***D2***
نسبة القروض إلى حق الملكية	إجمالي القروض/ حق الملكية	***D3***
نسبة الديون على حق الملكية	إجمالي الديون/ حق الملكية	***D4***
نسبة التمويل الخارجي للأصول	إجمالي الديون/ إجمالي الأصول	***D5***
نسب السيولة(E)		
نسبة النقدية إلى الأصول	النقدية/ إجمالي الأصول	***E1***
نسبة النقدية إلى الودائع	النقدية/ إجمالي الودائع	***E2***
نسبة الاحتياطي القانوني	الأرصدة لدى المصرف المركزي/ إجمالي الودائع	***E3***
نسبة السيولة الجارية	الأصول السائلة/ إجمالي الخصوم	***E4***
نسبة إجمالي القروض للودائع	إجمالي القروض/إجمالي الودائع	***E5***

نسبة الودائع الجارية إلى الادخارية والآجلة	إجمالي الودائع الجارية/ إجمالي الودائع الادخارية والآجلة	***E6***
7- نسبة النقدية إلى الودائع الجارية	النقدية/ الودائع الجارية	***E7***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على عدة مراجع.

3. 3.نتائج الدراسة:

3. 3. 1.تحليل نسب الربحية:

الجدول رقم(02): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب الربحية

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
A1	10	0	,03132550	,001368196
A2	10	0	,10760270	,046168596
A3	10	0	,03981570	,003544213
A4	10	0	,00426360	,001895609
A5	10	0	,04376850	,019999399
A6	10	0	,08025520	,034743373
A7	10	0	,00521480	,002316459
A8	10	0	,00465170	,002061425
A9	10	0	,01465390	,003400225
A10	10	0	4,99040580	1,093592771
A11	10	0	-,02458470	,001939409
A12	10	0	,35453330	,013895934

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss23

يتضح لنا من نتائج الجدول ما يلي:

- تبين لنا النسبةA1 وهي تمثل نسبة هامش الربح، أن البنك محل الدراسة قد ولدت أصوله المنتجة متوسط أرباح بنسبة3,13% من إجمالي أرباحه للفترة الممتدة بين2010-2019؛

- تبين لنا النسبةA2 وهي نسبة صافي الربح من الفوائد، أن البنك محل الدراسة حقق متوسط فوائد على أصوله بنسبة 10,76% للفترة الممتدةبين2010-2019؛

- تبين لنا النسبةA3 والمتمثلة في درجة استخدام الأصول، أن البنك محل الدراسة حقق متوسط فوائد بقيمة3,98% جراء استثماره في أصوله للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA4 والمتمثلة في نسبة العائد على الأصول، أن البنك محل الدراسة قد حقق متوسط عائد من أصوله الممتلكة بنسبة 0,04% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA5 والمتمثلة في نسبة العائد على حق الملكية، أن البنك محل الدراسة حقق متوسط أرباح بقيمة 4,37% من استثماراته في أموال الملاك للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA6 والمتمثلة في نسبة الربح إلى إجمالي الإيرادات، أن البنك محل الدراسة حقق متوسط ربح صافي قدره0,08 مقابل دولار من الإيرادات للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA7 والمتمثلة في معدل العائد على الودائع، أن البنك محل الدراسة حقق متوسط أرباح بنسبة0,05% من إجمالي ودائعه الممتلكة للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA8 والمتمثلة في معدل العائد على الأموال المتاحة، أن البنك محل الدراسة حقق متوسط أرباح بنسبة0,04% من إجمالي ودائعه وحقوق الملكية للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA9 والمتمثلة في القوة الإيرادية للموارد المتاحة، أن البنك محل الدراسة حقق متوسط أرباح بقيمة1,46% من الموارد التي حصل عليها من كافة الأطراف للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA10 والمتمثلة في نسبة الفوائد المكتسبة للمدفوعة، أن البنك محل الدراسة تمكن بواسطة فوائده المكتسبة من تغطية الفوائد المستحقة بمتوسط5 مرات تقريبا للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةA11 والمتمثلة في نسبة هامش الربح الصافي من غير الفوائد، أن البنك محل الدراسة قد حقق متوسط خسائر بنسبة2,45% نظير تقديمه لخدمات أخرى كالاعتمادات المستندية والكفالات والحوالات وبيع العملات وشرائها للفترة الممتدة بين 2010-2019؛

– تبين لنا النسبة A12 والمتمثلة في نسبة الكفاءة المضافة، أن البنك محل الدراسة تمكن من تغطية مصاريفه المختلفة دون الاعتماد على الفوائد المكتسبة بمتوسط35,41% وهذا نظير تقديمه للخدمات بالإضافة للأرباح المحققة من الأوراق المالية والدخول الأخرى وهذا للفترة الممتدة بين2010-2019.

3. 3. 2. تحليل نسب الأمان:

الجدول رقم(03): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب الأمان

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
B1	10	0	,12040280	,016664203
B2	10	0	,10163490	,014275023
B3	10	0	,64311490	,105777587
B4	10	0	,09865450	,013739644
B5	10	0	,13394120	,022883562
B6	10	0	-,00100510	,019228310
B7	10	0	,08992680	,014206198

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss23

يتضح لنا من نتائج الجدول ما يلي:

- تبين لنا النسبةB1 والمتمثلة في نسبة حق الملكية للودائع، أن البنك محل الدراسة تساهم حقوق ملكيته بمتوسط 12,04% في تغطية ودائعه أي الضمان الذي يؤمنه البنك في رد ودائعه للفترة الممتدة بين2010-2019؛

- تبين لنا النسبةB2 والمتمثلة في معدل حق الملكية للأصول الخطرة، أن البنك محل الدراسة له القدرة في مواجهة خسائره الرأسمالية في حال ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية وذلك من خلال الاعتماد على حق الملكية بمتوسط10,16% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

- تبين لنا النسبة B3 والمتمثلة في هامش الأمان، أن البنك محل الدراسة له القدرة على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط الأسعار في الأوراق المالية التي يمتلكها بمتوسط64,31% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

- تبين لنا النسبةB4 والمتمثلة في نسبة حق الملكية للأصول، أن البنك محل الدراسة يعتمد على رأس ماله بمتوسط9,86% في تكوين أصوله للفترة الممتدة بين2010-2019؛

- تبين لنا النسبةB5 والمتمثلة في نسبة حق الملكية للقروض، أن البنك محل الدراسة له القدرة في مقابلة مخاطر الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بودائعه وهذا بمتوسط13,39% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةB6 والمتمثلة في نسبة الأصول السائلة للودائع، أن البنك محل الدراسة لديه نقص بمتوسط0,01% في توفير الأموال اللازمة من أصوله السائلة لمقابلة تقلبات حسابات الودائع للفترة الممتدة بين 2010-2019؛

– تبين لنا النسبةB7 والمتمثلة في نسبة رأس المال الحر للاستثمارات، أن البنك محل الدراسة له القدرة على رد مخاطر الاستثمارات من خلال رأس ماله الحر بمتوسط8,99% للفترة الممتدة بين2010-2019.

3. 3. 3. تحليل نسب النشاط:

الجدول رقم(04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب النشاط

	N			Std.
	Valid	Missing	Mean	Deviation
C1	10	0	1,18508350	,023643620
C2	10	0	,05489960	,003889437
C3	10	0	,05331080	,003971047
C4	10	0	,00022450	,001275733
C5	10	0	1,05793840	,026120133
C6	10	0	,80727260	,050527659
C7	10	0	,04169970	,005288667
C8	10	0	1,09319420	,029481435
C9	10	0	,97601510	,033491321
C10	10	0	,53998420	,006296364
C11	10	0	,82080150	,020583335
C12	10	0	,17919850	,020583335

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss23

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم(04)

– تبين لنا النسبةC1 والمتمثلة في نسبة الاستثمارات للودائع، أن البنك محل الدراسة حقق عوائد بمتوسط100,18%نظير توظيف ودائعه في الاستثمارات للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC2 والمتمثلة في نسبة الإيرادات للاستثمارات، أن البنك محل الدراسة حقق إيرادات بمتوسط 5,48% نظير استثماراته المختلفة للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC3 والمتمثلة في نسبة الإيرادات للودائع، أن البنك محل الدراسة حقق إيرادات بمتوسط5,33% نظير توظيفه لأصوله المدرة للدخل للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC4 والمتمثلة في نسبة العائد على الاستثمار من الأوراق المالية، أن البنك محل الدراسة حقق عائد من توظيفه للأوراق المالية الممتلكة من طرفه بمتوسط0,002% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC5 والمتمثلة في معدل توظيف الموارد، أن البنك محل الدراسة حقق عوائد بمتوسط100,05%نظير توظيفه لودائعه وحقوق الملكية للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC6 والمتمثلة في معدل إقراض الموارد، أن البنك محل الدراسة قد حقق عوائد بمتوسط80,72% نظير توظفيه للقروض والسلفيات من إجمالي مصادر التمويل الداخلية والخارجية لديه للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC7 والمتمثلة في معدل العائد على إجمالي محفظة القروض، أن البنك محل الدراسة حقق عوائد بمتوسط4,16% جراء نشاطه في مجال الإقراض للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC8 والمتمثلة في معدل توظيف الودائع، أن البنك محل الدراسة حقق عوائد بمتوسط100,09% نظير توظيف ودائعه في الاستثمارات للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC9 والمتمثلة في معدل توظيف الموارد التقليدية، أن البنك محل الدراسة حقق عوائد بمتوسط97,60 %نظير توظيفه لموارده التقليدية للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC10 والمتمثلة في معدل توظيف الموارد المتاحة، أن البنك محل الدراسة حقق عوائد بمتوسط53,99% نظير توظيفه لموارده المتاحة للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC11 والمتمثلة في نسبة الودائع الادخارية للودائع، أن البنك محل الدراسة قدر متوسط ودائعه الادخارية لإجمالي الودائع ب82,08% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةC12 والمتمثلة في نسبة الودائع الجارية للودائع، أن البنك محل الدراسة قدر متوسط ودائعه الجارية للادخارية لإجمالي الودائع ب17,91% للفترة الممتدة بين2010-2019.

3. 4.3. تحليل نسب المديونية:

الجدول رقم(05): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب المديونية

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
D1	10	0	,74020610	,029362636
D2	10	0	,19690690	,073049074
D3	10	0	7,66651540	1,312812500
D4	10	0	9,22144970	1,500964893
D5	10	0	,89119990	,016157517

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss23

يتبين لنا من نتائج الجدول ما يلي:

– تبين لنا النسبةD1 والمتمثلة في نسبة الرافعة المالية، أن البنك محل الدراسة يعتمد على أموال الغير في تمويل أصوله بمتوسط74,02% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

–تبين لنا النسبةD2 والمتمثلة في معدل تغطية الفوائد،أن البنك محل الدراسة له القدرة على تغطية أعباء الفوائد من خلال تدفقاته النقدية بمتوسط19,69% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةD3 والمتمثلة في نسبة القروض للملكية، أن البنك محل الدراسة يعتمد في تمويل قروضه على حق الملكية بمتوسط700,66% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةD4 والمتمثلة في نسبة الديون على حق الملكية، أن البنك محل الدراسة يسدد ديونه بالاعتماد على حق الملكية بمتوسط900,22% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةD5 والمتمثلة في نسبة التمويل الخارجي للأصول،أن البنك محل الدراسة تساهم ديونه طويلة الأجل في تمويل أصوله بمتوسط89,11% للفترة الممتدة بين2010-2019.

3. 3. 5.تحليل نسب السيولة:

الجدول رقم(06): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب السيولة

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
E1	10	0	,02913690	,006675436
E2	10	0	,03566220	,008717485

E3	10	0	,02483790	,005194918
E4	10	0	,03235000	,007528768
E5	10	0	,90405150	,050953516
E6	10	0	,21900490	,030298861
E7	10	0	,19768210	,035577404

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss23

يتبين لنا من نتائج الجدول ما يلي:

– تبين لنا النسبةE1 والمتمثلة في نسبة النقدية للأصول، أن البنك محل الدراسة يحتفظ بأصول نقدية وشبه نقدية بمتوسط2,91%من إجمالي أصوله للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةE2 والمتمثلة في نسبة الرصيد النقدي، أن البنك محل الدراسة يحتفظ بسيولة نقدية بمتوسط3,56%كاحتياط لمواجهة سحوبات ودائعه للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبة E3والمتمثلة في نسبة الاحتياطي القانوني، أن البنك محل الدراسة يحتفظ باحتياط قانوني بمتوسط2,48% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةE4والمتمثلة في نسبة السيولة الجارية، أن البنك محل الدراسة يحتفظ بسيولة من أصوله السائلة كاحتياط لتسديد التزاماته بمتوسط3,23%للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةE5 والمتمثلة في نسبة القروض للودائع، أن البنك محل الدراسة قدرت نسبة قروضه من إجمالي الودائع بمتوسط90,40% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةE6 والمتمثلة في نسبة الودائع الجارية للادخارية والآجلة، أن البنك محل الدراسة بحاجة إلى نقدية سائلة بمتوسط21,76% للفترة الممتدة بين2010-2019؛

– تبين لنا النسبةE7 والمتمثلة في نسبة النقدية للودائع الجارية، أن البنك محل الدراسة يحتفظ بنقدية بمتوسط19,76%لمواجهة طلبات سحوبات أصحاب الودائع الجارية للفترة الممتدة بين2010-2019.

3. 3. 6. نتائج اختبار الفرضية الرئيسة: من خلال تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة الممتدة بين2010-2019 وبالاعتماد على النسب المالية، يتبين لنا صحة فرضية الدراسة وهي أن نسب الأنماط تساهم في تحديد مستوى الأداء المالي للبنك، بينما نسب السياسات فتحدد السياسة المالية المعتمدة وهذا من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للبنك وهو أكبر قدر من الربحية.

4. خاتمة:

تسعى البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات التجارية إلى تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل التكاليف، وحتى تتمكن من هذا فلا بد من وضع سياسة محددة تمكنها من تحقيق أكبر ربح وهذا في ظل العمل على توظيف مواردها المالية بكفاءة والعمل على الحفاظ على سيولة معقولة لمواجهة مخاطر السحوبات بالإضافة إلى ضرورة توفر الأمان حتى يعزز ثقة الزبون المودع للودائع. ومن خلال دراستنا لبنك AmeriServ financial INC تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن البنك محل الدراسة حقق ربحية جيدة تعكس كفاءة وفعالية أدائه المالي، أي أنه حقق إيرادات معتبرة كانت كافية لتغطية مجمل تكاليفه، وهذا ما انعكس إيجابا على مستوى الربحية؛

– أن نسب الأمان في البنك محل الدراسة أغلبها كانت ممتازة ومطابقة للنسب المعمول بها عالميا، مما يدل على الأمان الذي يتمتع به البنك؛

– أن نسب النشاط كانت في الأغلب مرتفعة وممتازة، وهذا ما يدل على أن البنك يتميز بنشاط مرتفع في توظيف موارده؛

– أن نسب المديونية جد مرتفعة، وهذا ما يدل على أن البنك محل الدراسة يعتمد في سياسته المالية على الرفع المالي، أي أنه يتبع نظام المديونية؛

– أن نسب السيولة كانت معقولة جدا، وهذا يعني أن البنك محل الدراسة يحاول الاحتفاظ بالحد الأدنى الذي يسمح له بتسديد التزاماته قصيرة الأجل والمتمثلة في طلبات سحب المودعين، كما يتضح أن البنك يوظف أكبر مقدار من الودائع في توظيفات مالية وقروض وهذا من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن؛

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

– عمل البنك على الرفع من سيولته لتعزيز قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل، وهذا نظرا لاعتماد البنك محل الدراسة على نظام المديونية؛

– عمل البنك على وضع نسب معيارية تمكنه من المقارنة بين أدائه الفعلي والمخطط؛

– الاهتمام برفع الأمان للبنك مايزيد من ثقة المستثمرين وهذا بدوره يزيد من جلب الودائع؛

– العمل على التقليص من المديونية،فارتفاعها بشكل مبالغ يزيد من مخاوف المستثمرين كون البنك يعتمد بشكل كبير على أموالهم في تسديد التزاماته؛

– العمل على الرفع من الودائع الجارية مقارنة بالودائع الادخارية لأنها من أفضل الودائع عند الاستثمار كونها لاتتحمل أي نوع من التكلفة، أي أن الإيرادات المحققة من جهتها تعتبر إيرادات صافية للبنك؛

– على البنوك التجارية القيام بعملية تقييم دورية لأدائه المالي، حتى يتمكن من تحديد قوة مركزه المالي واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي انحرافات عن الهدف المنشود.

5. المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- إلهام التجاني، و محمود فوزي شعوبي. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة2005-2011. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (العدد17).

2- جلال جويدة القصاص. (2019). *اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية(بيتكوين): من منظور إسلامي*. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

3- حيدر حمزة جودي الديلمي، و إسراء مسلم أحذية الكعبي. (2016). إدارة علاقة الزبون وأثرها في الأداء المالي دراسة تحليلة في عينة من المصارف الحكومية العراقية. *مجلة الإدارة والاقتصاد* (العدد108).

4- دريد كامل آل شبيب. (2015). *إدارة العمليات المصرفية*. عمان، الأردن: دارة المسيرة للنشر والتوزيع.

5- عبد العزيز النجار. (2007). *أساسيات الإدارة المالية*. الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.

6- عبلة لمسلف. (2019). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2008-2014). *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 6* (العدد 1).

7- علاء فرحان طالب، و صباح حسن العكيلي. (2019). *اختبارات الضغط المصرفي(التصميم،السناريوهات،التطبيقات العملية)*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

8- محمد كمال عفانة. (2019). *إدارة الإئتمان المصرفي*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

9- نصر حمود مزنان فهد. (2009). *أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية*. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

References in english:

10- Kaplan, S. (2011). *financial reporting and analysis.* USA: Kaplan Schweser.

11- Olawale, L. S. (2015). The effect of credit risk on the performance of commercial banks in Nigeria. *vol 4* (no 1).

6. الملاحق:

الملحق رقم(01): الميزانية المالية لبنك ameriserv financial INC (2010-2019)

Consolidated Balance Sheets (USD $) In Thousands unless otherwise specified	Dec. 31 2010	Dec. 31 2011	Dec. 31 2012	Dec. 31 2013	Dec. 31 2014	Dec. 31 2015	Dec. 31 2016	Dec. 31 2017	Dec. 31 2018	Dec. 31 2019
ASSETS										
Cash and due from depository institutions	14160	26938	17808	20288	23780	23443	25107	26234	27970	15642
Interest bearing deposits	1716	1716	1730	2967	2952	6960	3066	2698	2740	2755
Short-term investments in money market funds	3461	6129	7282	6811	6140	18107	5900	5256	4184	3771
Cash and cash equivalents	19337	34783	26820	30066	32872	48510	34073	34188	34894	22168
Investment securities:										
Available for sale	164811	182923	151538	141978	127110	119467	127077	129138	146731	141749
Held to maturity	7824	12280	13723	18187	19840	21419	30665	38752	40760	39936
Loans held for sale	7405	7110	10576	3402	5051	3003	3094	3125	847	4868
Loans	671253	664189	721802	783927	827634	881541	884240	890032	862604	883090
Less: Unearned income	477	452	637	581	554	557	476	399	322	384
Allowance for loan losses	19765	14623	12571	10104	9623	9921	9932	10214	8671	9279
Net loans	651011	649114	708594	773242	817457	871063	873832	879419	853611	873427
Premises and equipment net	10485	10674	11798	13119	13012	12108	11694	12734	13348	
Operating lease right-of-use asset										846
Financing lease right-of-use asset										3078
Other premises and equipment, net										14643
Accrued income receivable	3210	3216	2960	2908	3127	3057	3116	3603	3489	3449
Goodwill	12950	12613	12613	12613	11944	11944	11944	11944	11944	11944
Bank owned life insurance	34466	35351	36214	36669	37417	37228	37903	37860	38395	38916
Net deferred tax asset	16058	12681	11467	9572	9548	8993	10655	5963	3637	3976
Federal Home Loan Bank stock	7233	5891	4179	4677	4048	4628	3359	4675	4520	3985
Federal Reserve Bank stock	2125	2125	2125	2125	2125	2125	2125	2125	2125	2125
Other assets	12059	10315	8384	7478	5712	5377	4243	4129	6379	6074
TOTAL ASSETS	948974	979076	1000991	1056036	1089263	1148922	1153780	1167655	1160680	1171184
LIABILITIES										
Non-interest bearing deposits	127870	141982	156223	154002	167551	188947	188808	183603	150627	136462
Interest bearing deposits	673346	674438	679511	700520	702330	714347	778978	764342	798544	824051
Total deposits	801216	816420	835734	854522	869881	903294	967786	947945	949171	960513
Short-term borrowings	4550	15765	15660	41555	38880	48748	12754	49084	41029	22412
Advances from Federal Home Loan Bank	9750	6000	13000	25000	42000	48000	45542	46229	46721	53668
Operating lease liabilities										865
Financing lease liabilities										3163
Guaranteed junior subordinated deferrable interest debentures	13085	13085	13085	13085	13085	13085	12908	12923	12939	12955
Subordinated debt	0	0	0	0	0	7650	7441	7465	7488	7511
Total borrowed funds	27385	34850	41745	79640	93965	117483	78645	115701	108177	100574
Other liabilities	13315	15454	13044	8567	11010	9172	11954	8907	5355	11483
TOTAL LIABILITIES	841916	866724	890523	942729	974856	1029949	1058385	1072553	1062703	1072570
STOCKHOLDERS' EQUITY										
Preferred stock no par value	20669	21000	21000	21000	21000	21000	0	0	0	0
Common stock par value	264	264	264	264	264	265	265	266	266	267
Treasury stock at cost	-68659	-69241	-73658	-74829	-74829	-74829	-74829	-78233	-80579	-83129
Capital surplus	145045	145061	145102	145190	145256	145441	145535	145707	145782	145888
Retained earnings	14601	18928	23139	27557	29618	34651	36001	40312	46733	51759
Accumulated other comprehensive loss net	-4862	-3660	-5379	-5875	-6902	-7555	-11577	-12950	-14225	-16171
TOTAL STOCKHOLDERS' EQUITY	107058	112352	110468	113307	114407	118973	95395	95102	97977	98614
TOTAL LIABILITIES AND STOCKHOLDERS' EQUITY	948974	979076	1000991	1056036	1089263	1148922	1153780	1167655	1160680	1171184

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك ameriserv financial INC

الملحق رقم(02): جدول النتائج لبنك ameriserv financial INC (2010 -2019)

Consolidated Statements Of Operations (USD $) In Thousands except Per Share data unless otherwise specified	Dec. 31 2010	Dec. 31 2011	Dec. 31 2012	Dec. 31 2013	Dec. 31 2014	Dec. 31 2015	Dec. 31 2016	Dec. 31 2017	Dec. 31 2018	Dec. 31 2019
INTEREST INCOME										
Taxable	39020	35630	34752	35063	36285	37923	37786	39122	40938	42832
Tax exempt	76	69	63	57	57	72	75	95	90	101
Interest bearing deposits	1	9	10	6	5	8	13	11	20	24
Short-term investments in money market funds	16	9	18	8	7	14	84	130	201	293
Federal funds sold	4	7	0	0	0	0	0	0	0	
Investment securities:										
Available for sale	5281	5837	4634	3701	3528	3250	3132	3800	4527	5090
Held to maturity	433	403	440	508	559	614	779	1198	1318	1427
Total Interest Income	44831	41964	39917	39343	40441	41881	41869	44356	47094	49767
INTEREST EXPENSE										
Deposits	10945	8335	6502	5164	4889	4752	5400	6255	8443	11189
Federal funds purchased	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Short-term borrowings	22	6	11	46	55	86	52	206	720	288
Advances from Federal Home Loan Bank	402	220	81	152	333	558	644	694	797	1090
Financing lease liabilities										117
Guaranteed junior subordinated deferrable interest debentures	1120	1120	1120	1120	1120	1120	1120	1120	1120	1121
Subordinated debt	0	0	0	0	0	4	519	520	520	520
Total Interest Expense	12489	9681	7714	6482	6397	6520	7735	8795	11600	14325
Net Interest Income	32342	32283	32203	32861	34044	35361	34134	35561	35494	35442
Provision (credit) for loan losses	5250	3575	775	1100	-375	-1250	-3950	-800	600	800
Net Interest Income after Provision (Credit) for Loan Losses	27092	35858	32978	33961	33669	34111	30184	34761	36094	34642
NON-INTEREST INCOME										
Trust fees and investment advisory fees	6284	6927	7268	7812	7765	8344	8333	8462	9659	9730
Net gains on loans held for sale	958	812	1132	1089	748	767	884	679	489	865
Net realized gains (losses) on investment securities	157	-358	12	204	177	71	177	115	-439	118
Service charges on deposit accounts	2284	2241	2195	2173	1957	1750	1674	1581	1420	1271
Bank owned life insurance	1227	885	863	998	748	1617	675	737	536	521
Impairment charge on other investments										-500
Mortgage related fees										302
Other income	3057	3062	3473	3468	2928	2718	2895	3071	2559	2466
Total Non-Interest Income	13967	13569	14943	15744	14323	15267	14638	14645	14224	14773
NON-INTEREST EXPENSE										
Salaries and employee benefits	21602	22616	24424	25115	24960	24042	24034	24127	24358	25429
Net occupancy expense	2691	2900	2800	2937	2964	2941	2782	2600	2462	2497
Equipment expense	1680	1686	1764	1851	1892	1773	1688	1585	1464	1510
Professional fees	4363	3875	3870	4327	5409	5003	5280	5058	5039	4885
Supplies postage and freight	997	886	830	810	761	726	705	676	674	605
Miscellaneous taxes and insurance	1396	1372	1439	1467	1174	1157	1146	1234	1125	1135
Federal deposit insurance expense	1575	1338	441	611	636	669	709	628	557	100
Other expense	5393	5364	5073	5105	5575	4727	5271	4858	5257	5654
Total Non-Interest Expense	39697	40037	40641	42223	43371	41038	41615	40766	40936	41815
PRETAX INCOME (LOSS)	1362	9390	7280	7482	4621	8340	3207	8640	9382	7600
Provision for income taxes (benefit)	80	2853	2241	2289	1598	2343	897	5347	1614	1572
NET INCOME (LOSS)	1282	6537	5039	5193	3023	5997	2310	3293	7768	6028
Preferred stock dividends and accretion of preferred stock discount	1161	1385	828	209	210	210	15	0	0	
NET INCOME (LOSS) AVAILABLE TO COMMON SHAREHOLDERS	121	5152	4211	4984	2813	5787	2295	3293	7768	
PER COMMON SHARE DATA:										
Net income (loss)	0.01	0.24	0.21	0.26	0.15	0.31	0.12	0.18	0.43	0.35
Average number of shares outstanding	21224	21184	19685	18942	18793	18863	18896	18498	17933	17359
Diluted:										
Net income (loss)	0.01	0.24	0.21	0.26	0.15	0.31	0.12	0.18	0.43	0.35
Average number of shares outstanding	2122000	21205000	19747000	19034000	18908000	18933000	18955000	18600000	18037000	17440000
Cash dividends declared	0	0	0	0.03	0.04	0.04	0.05	0.06	0.075	0.095

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك ameriserv financial INC

الملحق رقم(03): النسب المالية لبنكameriserv financial INC(2010– 2019)

	Dec. 31 2010	Dec. 31 2011	Dec. 31 2012	Dec. 31 2013	Dec. 31 2014	Dec. 31 2015	Dec. 31 2016	Dec. 31 2017	Dec. 31 2018	Dec. 31 2019
A1	0,034081018	0,032972925	0,032171118	0,03111731	0,03125416	0,030777546	0,029584496	0,030455057	0,030580349	0,030261684
A2	0,028596284	0,15577638	0,126236942	0,131992985	0,074750872	0,143191423	0,055172084	0,074240238	0,164946702	0,12112444
A3	0,047241547	0,04286082	0,039877481	0,037255359	0,037126938	0,036452431	0,036288547	0,037987248	0,040574491	0,042492896
A4	0,001350933	0,006676703	0,005034011	0,004917446	0,002775271	0,005219675	0,002002115	0,002820182	0,006692628	0,005146928
A5	0,011974817	0,05818321	0,04561502	0,045831237	0,026423208	0,050406395	0,024215106	0,034625981	0,079283914	0,061127223
A6	0,021803463	0,117713792	0,091851987	0,094269065	0,055200497	0,104938056	0,040879891	0,055812613	0,126683845	0,093399442
A7	0,001600068	0,008006908	0,00602943	0,006077082	0,003475188	0,006639034	0,002386891	0,00347383	0,008183984	0,006275813
A8	0,001411468	0,007038326	0,005325501	0,005365617	0,003071256	0,005866373	0,002172725	0,003157096	0,007418245	0,00569148
A9	0,014595763	0,01947857	0,014979156	0,013223034	0,010115096	0,012933863	0,00948361	0,014931636	0,018077334	0,018720372
A10	3,589638882	4,33467617	5,174617578	6,069577291	6,321869626	6,423466258	5,412928248	5,043320068	4,059827586	3,474136126
A11	-0,027113493	-0,027033652	-0,025672558	-0,025073956	-0,02666757	-0,02243059	-0,02338141	-0,022370478	-0,023014095	-0,023089455
A12	0,351840189	0,388911507	0,367682882	0,392043711	0,372021054	0,351748168	0,35924545	0,347469922	0,353294272	
B1	0,133619399	0,137615443	0,132180814	0,132596937	0,131520288	0,131710163	0,098570345	0,100324386	0,103223761	0,102668053
B2	0,115161079	0,11898002	0,113396929	0,110438902	0,108299862	0,108116778	0,085196395	0,083903634	0,087029862	0,08582474
B3	0,620140759	0,575564925	0,668445671	0,707439203	0,778543722	0,844462899	0,604753331	0,566454226	0,522569083	0,542774582
B4	0,112814471	0,114753094	0,110358635	0,107294638	0,105031567	0,103551851	0,082680407	0,081447003	0,084413447	0,084200262
B5	0,15948979	0,169156671	0,153044741	0,144537693	0,138233809	0,134960257	0,107883606	0,106852338	0,113582826	0,111669252
B6	0,011965562	0,035255138	0,016536362	0,005928461	-0,01049339	0,0005646	-0,01185076	-0,012702214	-0,012460347	-0,032794975
B7	0,103882483	0,107676325	0,101286119	0,097651978	0,095982453	0,097113627	0,074752592	0,072669076	0,075173257	0,073080793
C1	1,16028262	1,156626491	1,165647204	1,200636145	1,214408638	1,21822131	1,156977886	1,195709667	1,186072899	1,196252419
C2	0,063248343	0,058809077	0,056314548	0,053692603	0,051840654	0,051933276	0,050465881	0,052053567	0,054466835	0,056169801
C3	0,061959548	0,056719805	0,054805688	0,052163941	0,050276196	0,049740539	0,048975541	0,05052948	0,052829376	0,055106627
C4	0,000909433	-0,001833988	7,26124E-05	0,001273687	0,001204491	0,000503954	0,001122085	0,000684972	-0,002341446	0,000649476
C5	1,023520435	1,016711313	1,029559227	1,060073629	1,073253966	1,076442847	1,053166864	1,086688328	1,075097312	1,084870842
C6	0,739042404	0,715125994	0,762841338	0,809985028	0,840845362	0,862339291	0,831692816	0,853299995	0,823765122	0,833790471
C7	0,040360341	0,053987645	0,04568843	0,043321636	0,040681026	0,03869474	0,034135529	0,039055899	0,041843071	0,039228165
C8	1,053259046	1,052634673	1,061417867	1,104818834	1,12036474	1,131887293	1,076665709	1,116016225	1,106328575	1,108548245
C9	0,9291117	0,925299212	0,937498547	0,975473973	0,990141097	1,000156515	0,98006078	1,014261102	1,002814311	1,005332694
C10	0,534266271	0,539493434	0,531811075	0,538940355	0,537873043	0,537043126	0,535057391	0,547273029	0,549859353	0,548226588
C11	0,840405084	0,826091962	0,813070905	0,819779947	0,807386298	0,790824471	0,804907283	0,806314712	0,841306782	0,857928003
C12	0,159594916	0,173908038	0,186929095	0,180220053	0,192613702	0,209175529	0,195092717	0,193685288	0,158693218	0,142071997
D1	0,707346039	0,678383496	0,721087402	0,742329807	0,759810991	0,76727663	0,766385273	0,762238846	0,743188476	0,754014741
D2	0,050273143	0,26186625	0,220753229	0,220311534	0,137247914	0,24449591	0,106248343	0,248554414	0,259932399	0,219386871
D3	6,269993835	5,911679365	6,534037006	6,918610501	7,23412029	7,40958873	9,269248912	9,358709596	8,804147912	8,955016529
D4	7,739739207	7,576812162	7,943286744	8,244521521	8,424711775	8,579904684	10,96945333	11,18426532	10,79179808	10,76000365
D5	0,873154586	0,869462636	0,876610279	0,884592949	0,884860681	0,888465013	0,906958866	0,910972878	0,901599513	0,90599513
E1	0,020376744	0,035526353	0,026793448	0,02847062	0,030178203	0,042222187	0,029531626	0,029279196	0,030063411	0,018927854
E2	0,024134565	0,042604297	0,032091551	0,035184583	0,037789077	0,053703445	0,035207164	0,036065384	0,036762607	0,023079334
E3	0,017673137	0,032995272	0,021308215	0,023741928	0,027337073	0,025952791	0,025942719	0,027674601	0,02946782	0,016285048
E4	0,02296785	0,040131576	0,030117133	0,031892516	0,033719852	0,047099419	0,032193389	0,031875348	0,032835138	0,020668115
E5	0,837792805	0,813583375	0,863674327	0,917386562	0,951433587	0,97591814	0,913673064	0,938906793	0,908797256	0,919394115
E6	0,189902368	0,210518898	0,229905035	0,219839548	0,238564492	0,264503106	0,242379117	0,240210534	0,188627051	0,165598974
E7	0,151223899	0,244981758	0,171677666	0,195231231	0,19619101	0,256738662	0,180463752	0,186206108	0,231658335	0,162448154

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد القوائم المالية لبنك ameriserv financial INC

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص252-270

الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة (المغرب) وحركيتهم لتوفير خدمة النقل

The social characteristics of transport professionals in the region of Kalaa El Saraghna (Morocco) and their mobility to provide transportation service

*د. زهير النامي
Zouhair En.Namy
جامعة سيدي محمد بن عبد الله– المغرب
Zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

د. بدر الدين الرواص
BadreddineRouass
جامعة عبد المالك السعدي– المغرب
brouass@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/ 21 تاريخ القبول: 2020/11/ 29 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص: عالج هذا المقال الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل بأحد الأقاليم المغربية، اعتمادا على الاستمارة الميدانية وخلصنا أن هذا القطاع يشغل فئات عمرية متعددة يغلب عليها طابع الشباب مع مستوى تعليمي متواضع، وترتفع عدد ساعات الاشتغال اليومي خاصة لدى مهنيي نقل الركاب،كما يرتفع عدد سنوات الاشتغال،إضافة إلى ذلك نجد أن أجل جل المهنيين كانوا يشتغلون بالقطاع الفلاحي قبل الالتحاق بمنظومة النقل.

يحاول مهنيو النقل توفير خدمة النقل من خلال خطوط نقل بين جماعات الإقليم وكذا بين مدن الإقليم وباقي المدن على المستوى الجهوي والوطني، خاصة مدينتي مراكش والدار البيضاء، في حين أن مهنيي نقل السلع والبضائع ينشطون في نقل مختلف المستلزمات، خاصة الموارد الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: النقل؛ المهنيين؛ الخصائص الاجتماعية.
تصنيف JEL: R41 - R4.R42

Abstract: This article treats the social characteristics of transport professionals in one of the Moroccan regions. This servey is based on a field questionnaire and we concluded that this sector is hiring a multiple age groups which are predominantly young with a modest educational level. The number of daily work hours increases especially among passenger transport professionals, the number of years of work increases too.in addition to that, we find that most of the professionals used to work in the agricultural sector before joining the transportation system .Transport professionals try to provide transportation service through some lines between the regional groups, as well as between the region's cities and the rest of the national levels, especially the cities of Marrakech and Casablanca.While professionals in transporting goods are active in transporting various supplies, especially agricultural resources.

Key words :transportation ; Professionals; Social characteristics.
JEL classification codes :R4 ; R41 ; R42.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر النقل من بين أهم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية نظرا لارتباطه بجميع القطاعات من فلاحة وصناعة وسياحة... إلخ، كما يلبي رغبة الساكنة في التنقل نحو مختلف المرافق من عمل ودراسة وخدمات اقتصادية وإدارية، بالإضافة إلى ذلك يوفر قطاع النقل السلع والبضائع بمختلف أنواعها، حيث ينقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وبالتالي فالنقل محور الأنشطة الاقتصادية.

ويعد مهنيو النقل عنصرا أساسيا في منظومة النقل، هذه الفئة هي المسؤولة عن جودة الخدمات المقدمة، في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتشخيص وضعية مهني النقل بالمغرب من خلال نموذج إقليم قلعة السراغنة، انطلاقا من دراسة ميدانية شملت مهنيي نقل الركاب ومهني نقل السلع والبضائع، كما حاولت هذه الدراسة إبراز طريقة تنقل المهنيين، والهدف من ذلك النهوض بوضعية منظومة النقل بإقليم قلعة السراغنة ومعالجة الإشكاليات التي يعاني منها.

- **إشكالية الدراسة :**

لا يمكن تصور مجال (حضري أو قروي) دون وسائل النقل، فالإنسان بطبعه حركي، كما أن التوزيع عير المتكافئ للمواد الخام والموارد والساكنة يجعل من وسائل النقل عنصرا أساسيا في نقل الأفراد والأشخاص، ولا يمكن الحديث عن قطاع النقل دون دراسة وضعية المهنيين، فهم الحلقة الأساسية في المنظومة، كما تبرز الحاجة إلى معرفة طريقة تنقلهم من أجل توفير خدمة النقل.

من هنا تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا المقال والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي "ما واقع حال الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة وكيف هي حركية هذه الفئة لتوفير خدمة النقل؟" من أجل الإجابة عن هذا السؤال المحوري قسمناه إلى السؤالين التاليين:

- ما هي الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة؟
- كيف هي حركية مهنيي النقل لتوفير خدمة نقل الركاب وكذا نقل السلع والبضائع؟

- **فرضيات الدراسة:**

تعد الفرضية من أساسيات البحث العلمي، والهدف منها تقديم أجوبة أولية للأسئلة المطروحة، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، انطلقنا من فرضيتين أساسيتين وهما:

- تعدد الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة.

- تختلف حركية مهنيي النقل حسب صنفي نقل الركاب ونقل السلع والبضائع، فكل صنف خصائص تنقل معينة.

– أدوات الدراسة:

تعد الأدوات المستعملة في معالجة الإشكالية مؤشرا مهما يبين مدى دقة الدراسة والنتائج المتوصل إليها، في هذا الإطار اعتمدنا على مجموعة من الأدوات تتماشى وطبيعة الإشكالية المدروسة:

✓ **الدراسة البيبليوغرافية:** من أجل الفهم العميق للموضوع، تم الاطلاع على أهم الإصدارات في مجال النقل (كتب، أطروحات، تقارير، مقالات...) والهدف من ذلك الاستيعاب الجيد للموضوع والإحاطة به من جميع الجوانب.

✓ **الدراسة الميدانية:** تتميز الدراسات الاجتماعية بجانبها الميداني، حيث يستمد الباحث معطياته مباشرة من طرف الفئة المدروسة، في هذا الإطار قمنا بإنجاز أربع استمارات ميدانية شملت 3123 عينة بإقليم قلعة السراغنة بما فيها:

- أرباب الأسر:تم اختيار عينة 5%من أسر مجال الدراسة أي 2788 أسرة مع الحرص على توزيع عادل بين الجماعات طبقا للحجم الديموغرافي.
- مهنيي نقل الركاب:تم استجواب 4.71%1من مجموع المهنيين وحصلنا على 131 عينة.
- مهنيي نقل السلع والبضائع: تم استجواب 6 % من مجموع المهنيين، وحصلنا على 104 عينة.
- مهنيي النقل السري: شمل الاستبيان 100 مهني.

مكنتنا هذه الاستمارات من التعرف بشكل جيد على الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل وكذلك معرفة طريقة تنقلهم.

✓ **البرامج الإحصائية:** من أجل تفريغ نتائج الاستمارة الميدانية وتحليلها، تمت الاستعانة ببرامج SPSS بعد ذلك تم وضع الرسوم البيانية بواسطة برنامج Excel.

✓ **نظم المعلومات الجغرافية:** تمت الاستعانة ببرنامج Arc Gis لرسم خرائط هذه الدراسة.

– تقديم مجال الدراسة:

ينتمي إقليم قلعة السراغنة لجهة مراكش آسفي، وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي 4193.58 كلم^2، حيث تم إحداثه سنة 1973 بمقتضى الظهير الشريف 423-73-1 بتاريخ

5 غشت 1973، وإلى حدود سنة 2009 كان يضم منطقتي السراغنة والرحامنة قبل أن تصبح هذه الأخيرة إقليما مستقلا بذاته سنة 2009.

نظرا لشساعة مساحة إقليم قلعة السراغنة والعدد الكبير لجماعاته والبالغ عددها 43 جماعة ترابية ارتأينا الاقتصار على دراسة 19 جماعة ترابية.إن اختيار هذه الجماعات جاء وفق مجموعة من المعايير تتمثل في الآتي:

- الحجم الديموغرافي: فالمجال الذي تم اختياره يمثل 54.20 % من ساكنة الإقليم.
- أهمية وسائل النقل العمومية: والتي تعتبر الركيزة الأساسية في نشاط تيارات النقل.
- أهمية الشبكة الطرقية: إن المجال الذي تم اختياره يضم جميع أصناف الطرق.
- أهمية الأنشطة الاقتصادية: والتي تتمثل في النشاط الفلاحي وتواجد الأسواق الكبرى

والخريطة التالية توضح المجال المدروس.

الخريطة 1: توطين مجال الدراسة

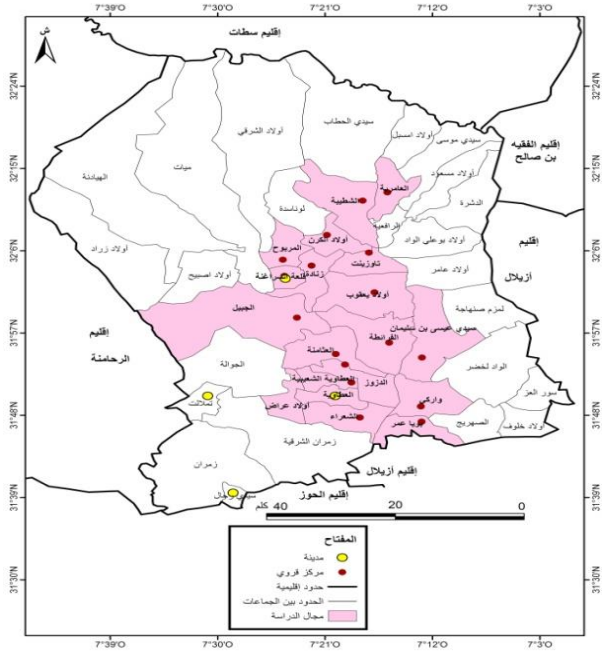

المرجع: النامي زهير. 2019، ص 13

يضم مجال الدراسة مدينتي وهما قلعة السراغنة (عاصمة الإقليم) والعطاوية، إضافة إلى 17 جماعة قروية، ويتميز الإقليم بطابعه الفلاحي، إضافة نشاط الهجرة الدولية نحو إيطاليا وإسبانيا. (النامي زهير، 2020، ص 14)

- **المفاهيم المؤطرة للدراسة :**

تعتبر دراسة المفاهيم من أساسيات البحث العلمي، في هذا الإطار سنقتصر على دراسة مفهوم النقل، هذا الأخير يعرف "كمجموع الوسائل المتاحة لنقل الأفراد والسلع والبضائع من مجال إلى آخر في مدة زمنية محدودة" (THOREZ P,EMANGARD P.H, 2009, p 33)كما أنه "مجموعة من الطرق والوسائل والوسائط والتكنولوجيا والإجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف إلى نقل الإنسان وإنتاجه من مكان لآخر". (حبيب رسولأحمد، 1986، ص 22)في حين يعتبره مجيد ملوك السمرائي "نشاطا بشريا اقتصاديا يعتمد على أساس تحريك البضائع والأشخاص من مكان إلى آخر وذلك لقطع مسافة معينة خلال فترة زمنية محددة، بالاعتماد على عناصر متعددة كحركة الإنسان العضلية والحيوانات والسيارات والسفن والقطارات والطائرات، (ملوك السامرائي مجيد، 2015، ص 15).

وعلى العموم فالنقل هو "تغيير مواقع الأفراد والأشياء ببذل طاقة واستخدام إحدى وسائل الانتقال، وذلك بغرض الحصول على منفعة أو زيادتها على أن يتم ذلك في زمن معين ومكان محدد." (عفيفي أحمد كمال الدين، فؤاد حسن، 2006، ص 69)وتتنوع دوافع تنقل الأفراد من عمل ودراسة وتطبيب...إلخ، في حين أن نقل السلع والبضائع يؤدي إلى الرفع من قيمتها، فحسب المعيار الاقتصادي تعد السلعة عديمة النفع وليس لها قيمة اقتصادية ما لم تكن متوافرة في المكان والزمان المطلوبين

2. الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة

تعد دراسة الخصائص السيوسيو مهنية لشغيلة النقل حلقة أساسية لفهم منظومة النقل والظروف المحيطة بها، فالمستوى الدراسي والفئات العمرية وظروف العمل كلها عناصر تحدد جودة النقل، فلا يمكن الحديث على نقل سلس دون الاهتمام بالمهنيين وظروف اشتغالهم، (النامي زهير، 2020، ص 110)من هذا المنطلق سنتطرق إلى الفئات العمرية للمهنيين ومستواهم الدراسي ووضعيتهم العائلية وغيرها من العناصر المحورية.

1.2 تتنوع الفئات العمرية المشتغلة بقطاع النقل بإقليم قلعة السراغنة:

يشتغل بقطاع النقل فئات متعددة، تختلف هي الأخرى حسب أصناف النقل.

الشكل 1: توزيع مهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة حسب الفئات العمرية (%)

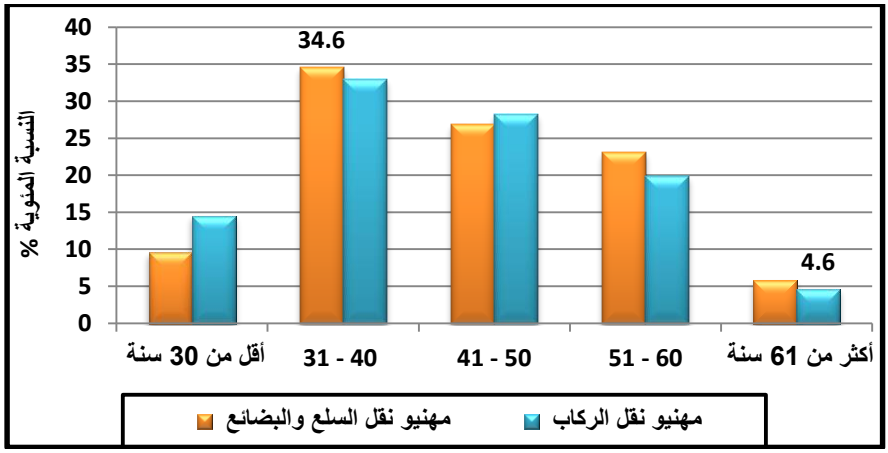

المرجع: البحث الميداني 2017

تغلب فئة الشباب بالنسبة لمهنيي نقل الركاب، حيث تشكل فئة 31-40 سنة النسبة الكبرى ب 32.9% تليها فئة 41 - 50 سنة ب 28.2% نفس الملاحظة بالنسبة لمهنيي السلع والبضائع حيث نجد أن34.6 % تتراوح أعمارهم بين31 و40 سنة، تليها فئة 41- 50 سنة ب 26.9 % ثم فئة 51-60 بنسبة 23.1 %، وعلى العموم يمكن القول أن قطاع النقل يتميز بوجود فئات شابة.

2.2 أغلب مهنيي نقل الركاب متزوجين:

من خلال دراسة الوضعية السوسيو مهنية لشغيلة النقل يتضح أن أغلب المهنيين متزوجون هذا ما تظهره أرقام الشكل التالي:

الشكل 2: توزيع مهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة حسب الوضعية العائلية (%)

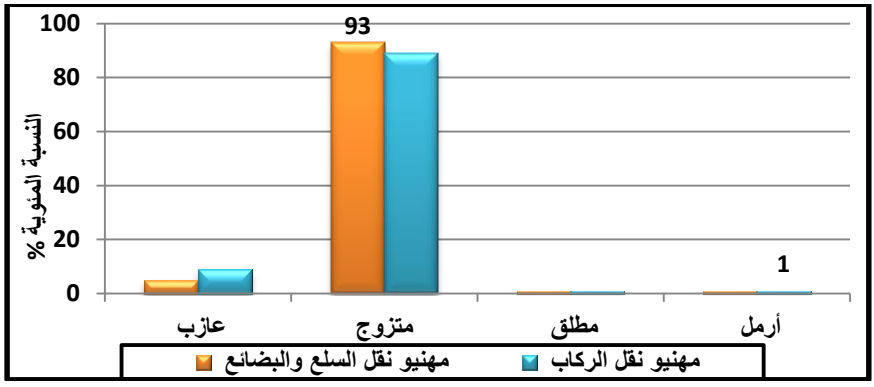

المرجع: البحث الميداني 2017

هناك تقارب بين أرقام مهنيي نقل الركاب ومهنيي نقل السلع والبضائع، بالنسبة للنوع الأول حوالي 93% هم متزوجون، و5 % عازبون وهم من فئة الشباب، في حين أن 1 % هم مطلقون و1 % أرامل، أما بالنسبة لمهنيي السلع والبضائع ف 93 % هم متزوجون و9 % عزاب و1 % أرامل ونفس النسبة مطلقون.

3.2 معظم مهنيي النقل بمستوى تعليمي ابتدائي

تتأثر خدمة النقل العمومي بالمستوى التعليمي للمهنيين، فالسائقون الذين يتوفرون على مستوى تعليمي جيد هم الأكثر احتراما وإلماما بقوانين السير، والشكل التالي يوضح المستوى التعليمي لمهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة.

الشكل 3: توزيع مهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة حسب المستوى التعليمي (%)

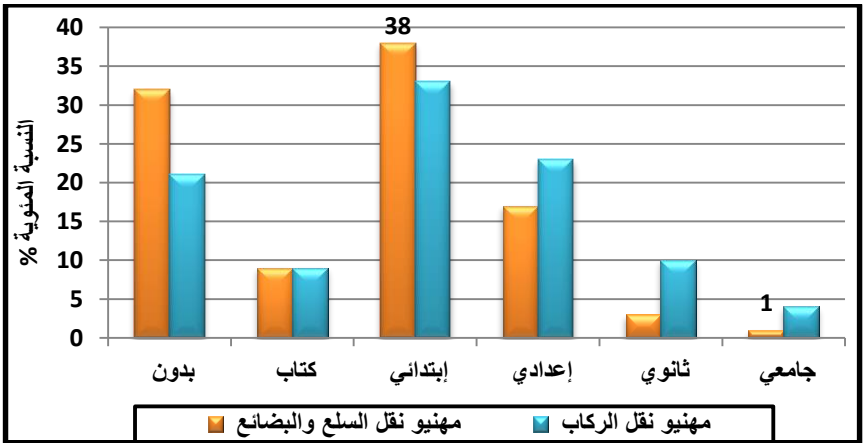

المرجع: البحث الميداني 2017

بتحليل أرقام الشكل 3 يتضح أن المستوى الابتدائي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 38 % لمهنيي نقل السلع والبضائع و33 % لمهنيي نقل الركاب، يليه بدون مستوى. ترتفع هذه النسبة لدى مهنيي نقل السلع والبضائع إلى 32 % مقابل 21 % لمهنيي نقل الركاب، ثم المستوى الإعدادي فالثانوي وأخيرا التعليم الجامعي بنسبة 4 % لدى مهنيي نقل الركاب وأغلبهم من صنف النقل المزدوج، نظرا لمنح الدولة رخص النقل لبعض الموجزين في تخصصات مختلفة مع التزامهم بعدم التقدم إلى الوظيفة العمومية.

4.2 تختلف مدة أقدمية الاشتغال بالنقل حسب الأصناف

تعتبر الأقدمية في المهنة مؤشرا لمدى مهنية السائقين، كما تعبر عن تشبث البعض بهذا القطاع نظرا للعائدات المالية التي يوفرها.

الشكل 4: توزيع مهنيي النقل في القطاع حسب مدة الاشتغال (%)

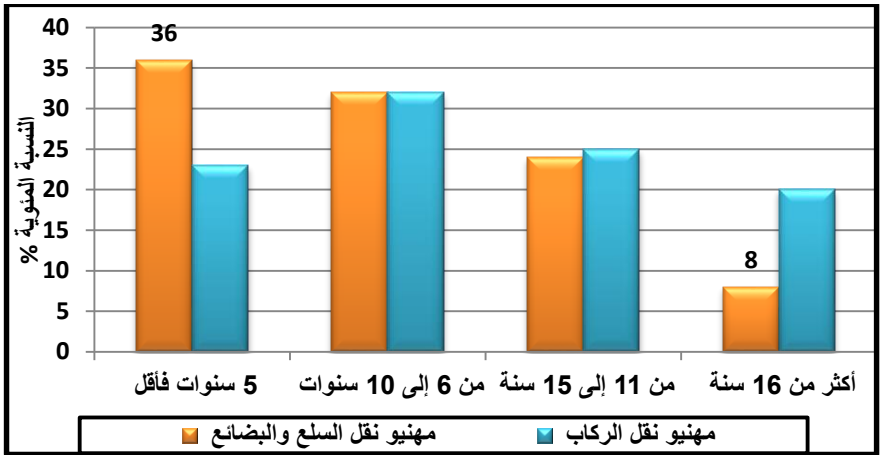

المرجع: البحث الميداني 2017

بتحليل أرقام الشكل أعلاه يتضح جليا أن أغلب مهنيي نقل السلع والبضائع يشتغلون في القطاع لمدة خمس سنوات وأقل، في حين أن أغلب مهنيي نقل الركاب اشتغلوا في القطاع لمدة تتراوح بين 6 و10 سنوات نظرا للأرباح المادية التي يوفرها مقارنة بباقي القطاعات.

5.2 تشكل الفلاحة المهنة الرئيسية السابقة للمهنيين قبل الالتحاق بقطاع النقل

تتعدد المهن السابقة للمشتغلين بقطاع نقل الركاب، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل 5: توزيع مهنيي النقل حسب الأنشطة المزاولة سابقا (%)

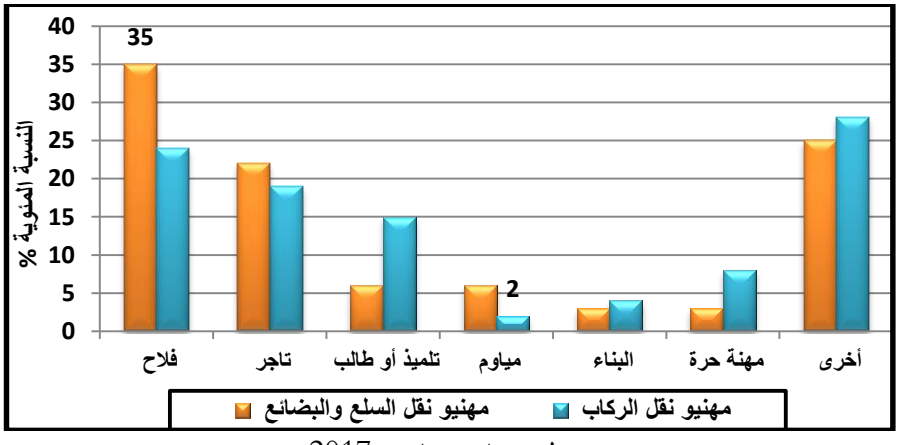

المرجع: البحث الميداني 2017

نظرا لكون إقليم قلعة السراغنة مجالا فلاحيا، تعتبر الفلاحة القطاع الأول المصدر لمهنيي النقل بنسبة 35 % لصنف السلع والبضائع و24 % لصنف نقل الركاب، يليه القطاع

التجاري ب 22 % لنقل السلع والبضائع و19 لنقل الركاب، كما نجد أنشطة أخرى كالبناء والمهن الحرة، وبعض المتقاعدين، في حين أن بعض المهنيين لم يسبق لهم مزاولة أية مهنة حيث التحقوا بمهنة النقل بعد الانقطاع عن الدراسة.

3. حركية مهنيي النقل العمومي لتلبية خدمة النقل الحضرية – الريفية:

بعد دراسة الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل، سندرس خلال هذه النقطة حركية مهنيي النقل العمومي لتلبية خدمة النقل الحضرية – الريفية، من خلال عدة عناصر كعدد ساعات العمل وعدد الرحلات وطول الرحلة... إلخ.

3.1 مهنيي نقل الركاب:

أ. **تتراوح مدة اشتغال معظم مهنيي النقل ما بين 9 و12 ساعة يوميا:** يعتبر مهنيو النقل من الفئات التي تشتغل لساعات طويلة قد تصل إلى 18 ساعة يوميا، من الصباح الباكر (4 صباحا) إلى ساعات متأخرة من الليل (23.00) وطيلة الليل بالنسبة لفئة سيارات الأجرة الصغيرة ومهنيي الحافلات.

يشتغل مهنيو النقل السري أكثر عدد من الساعات حيث أن 5 % منهم يشتغلون لمدة تزيد عن 16 ساعة، مقابل 3 % للصنف الأول، وفي المرتبة الثانية يأتي مهينو النقل المزدوج فنسبة 43 % منهم يشتغلون ما بين 13 و15 ساعة مقابل 29% لمهنيي الصنف الأول، وفي المرتبة الثالثة نجد مهنيي الصنف الثاني (سيارات الأجرة الصغيرة) حيث أن 58 % منهم يشتغلون ما بين 9 و12 ساعة، هذه الفئة هي الغالبة بجميع الأصناف باستثناء مهنيي الحافلات والذين يشتغلون لساعات أقل ما بين 5 و8 ساعات (43 %)، نظرا لوجود مسافات طويلة قد تصل إلى 800 كلم، ويبقى يوم السوق الأسبوعي هو الأكثر حركية،حيث تكون ساعات الاشتغال اليومية طويلة مقارنة بباقي أيام الأسبوع.

ب. متوسط عدد الرحلات التي يقوم بها مهنيو النقل من 4 إلى 5 رحلات يوميا:

يختلف عدد الرحلات التي يقوم بها مهنيو النقل حسب الأصناف ويقصد بالرحلة الذهاب والإياب، ويرتفع عدد الرحلات بالنسبة للنقل السري، هذا الصنف غير ملزم بانتظار الدور في النقل انطلاقا من المحطة الطرقية، عكس النقل المزدوج والصنف الأول.

ينقل مهنيو النقل السري أعلى عدد من الرحلات، ف 43 % من هذه الفئة تنقل ما بين 9 و 14 رحلة يوميا، تليها فئة النقل من الصنف الأول ثم النقل المزدوج، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن عدد الرحلات يتأثر بطول الرحلة، فمهنيو الحافلات ينقلون رحلة واحدة بالنسبة للخطوط الطويلة (فاس – أكادير) ورحلتين للخطوط المتوسطة (بني ملال – مراكش).

ج. يختلف طول الرحلة الواحدة حسب نوع وسيلة النقل العمومية: يتأثر عدد الرحلات اليومية بنوعية وسيلة النقل وكذلك طول الرحلة، لكن خلال هذه النقطة نقصد بطول الرحلة المسافة بين نقطتين في تنقل واحد، مثلا المسافة بين قلعة السراغنة والعطاوية 25 كيلومتر، في حين أن الرحلة عموما يقصد بها الذهاب والإياب تصبح في هذه الحالة 50 كيلومتر.

من خلال الدراسة الميدانية نستخلص أن جميع رحلات الحافلات يتعدى طولها 100 كلم، ويأتي في المرتبة الثانية الصنف الأول، هذا الأخير 56 % من خطوطه يصل طولها ما بين 19 و26 كلم (جميع الجماعات القروية بمجال الدراسة)، وفي المرتبة الثالثة النقل المزدوج ثم النقل السري، كون خطوط هذا الصنف قصيرة جلها أقل من 12 كلم.

2.3 تيارات نقل السلع والبضائع، الاتجاهات ووتيرة التنقل:

تعتبر وسائل النقل إحدى حلقات الدورة الإنتاجية، كما تعتبر من العناصر الضرورية لحياة المدينة، فهي تزودها بمستلزماتها من المواد المصنعة والمواد الفلاحية، وبالأرياف يظهر دور وسائل النقل جليا من خلال تصريف الإنتاج الفلاحي من مناطق الإنتاج (الضيعات) إلى أماكن التسويق.

وبمجال الدراسة تنشأ تيارات نقل حضرية – ريفية ناتجة عن العلاقة المتبادلة بين المجال الحضري والقروي، حيث تزود الأرياف المدن بالمواد الفلاحية، في حين تضمن المدن المواد المصنعة والأسمدة للمجالات القروية.

أ. متوسط ساعات عمل مهنيي نقل السلع والبضائع من 7 إلى 9 ساعات:

يشتغل مهنيو السلع والبضائع عدد ساعات أقل من مهنيي نقل الركاب، فمتوسط اشتغال الفئة الأخيرة يتراوح بين 9 و12 ساعة يوميا، في حين يبلغ متوسط الاشتغال اليومي للفئة لأولى ما بين 7 و9 ساعات، حيث تشتغل نسبة 49.5 % من المهنيين ما بين 7 إلى 9 ساعات يوميا، أما نسبة المهنيين الذي يشتغلون أقل من 6 ساعات فتصل إلى

13.4% وتتشكل من تجار الجملة ونقل الماشية، في حين أن فئة أكثر من 13 ساعة تندرج ضمن فئة النقل لحساب الغير وهي غير مرتبطة بوقت معين، وتشتغل حسب طلبات الزبون.

ب. تشكل الأسواق الأسبوعية الوجهة الأولى لمهنيي نقل السلع والبضائع

تختلف أهمية الأسواق الأسبوعية التي يتردد عليها مهنيو النقل بمجال الدارسة، ففي المرتبة الأولى نجد سوق الاثنين بمدينة قلعة السراغنة ثم سوق الخميس بمدينة العطاوية فسوق الأربعاء بجماعة العامرية وسوق ثلاثاء وراكي وسوق أحد الفرائطة، حيث أجابت نسبة 41 % من مجموع مهنيي نقل السلع والبضائع أن السوق الأهم الذي يترددون عليه هو سوق اثنين قلعة السراغنة، يليه سوق خميس العطاوية بنسبة 33 %، ثم سوق أربعاء بني عامر بنسبة 8 % وثلاثاء واركي بنسبة 4% وأخيرا أسواق أحد الفرائطة وجمعة أولاد يعقوب وسبت سيدي عيسى بن سليمان، هذه الأسواق الأخيرة عبارة عن أسواق صغرى، وهنا تظهر مكانة مدينتي قلعة السراغنة والعطاوية ضمن إقليم قلعة السراغنة.

ج. الدار البيضاء ومراكش الوجهتين الأكثر أهمية لدى مهنيي نقل السلع والبضائع :

تحتل مدينتا الدار البيضاء ومراكش المرتبة الأولى بنفس النسبة (32 %) حول أهم مدينة يتردد عليها مهنيو نقل السلع والبضائع خارج إقليم قلعة السراغنة، فالمدينة الأولى تعتبر العاصمة الاقتصادية للمغرب والقلب النابض للاقتصاد الوطني، يتردد عليها المهنيون لنقل السلع المصنعة بالأساس، كما يتم تسويق الجزء الأكبر من الإنتاج الفلاحي خاصة الزيتون ومشتقاته بالدار البيضاء، في حين أن المدينة الثانية تعتبر عاصمة الجهة وتربطها علاقة جد قوية مع مدن وجماعات إقليم قلعة السراغنة، وفي مرتبة ثالثة نجد مدينة بني ملال التي تبعد ب 120 كلم، ذات الوظيفية الفلاحية فهي عاصمة سهل تادلة بنسبة 10.7 % وفي المرتبة الرابعة مدينة أكادير بنسبة 3.9% هي الأخرى ذات أهمية فلاحية جد مهمة، تليها مدينة الجديدة (سهل دكالة) لنفس الوظيفة ثم إقليم أزيلال وآسفي، ثم مدينة فاس خاصة تجارة الأحذية وإقليم الرحامنة، كما نجد بعض المهنيين يترددون على مدن الجنوب من خلال نقل المواد الفلاحية إلى هذه الوجهات

د. تتنوع المنقولات التي ينقلها مهنيو السلع والبضائع بمجال الدراسة: تختلف نوعية المنقولات حسب وظيفة المجال، بالنسبة للمجالات الصناعية يرتفع الطلب على المواد الأولية

وتسويق المنتجات المصنعة، وبالمدن ذات الوظيفة المنجمية ترتفع وتيرة نقل المواد الخام، وبمجال الدراسة تأتي المواد الفلاحية في المرتبة الأولى.

تعدد الدوافع المولدة للتنقلات بمختلف أنواعها؛ بالنسبة لصنف السلع والبضائع فتتولد حركيته لتلبية حاجيات المدينة من السلع والبضائع بمختلف أنواعها من مواد أولية خام كالرمال ومواد البناء والسلع المصنعة والخضر والفواكه والغاز والبترول والحليب ومشتقاته...إلخ.(النامي زهير،الرواص بدر الدين 2020، ص 670)

وبحكم الوظيفة الفلاحية لإقليم قلعة السراغنة، تنشط مجموعة من وسائل النقل في نقل المواد الفلاحية من خضر وحبوب وفواكه وزيتون وماشية، سواء من المجالات الفلاحية إلى الأسواق على مستوى الإقليم أو الجهة أو المغرب، أو من الأقاليم الفلاحية كسوس ودكالة وتادلة إلى إقليم قلعة السراغنة، وتبلغ نسبة وسائل نقل السلع البضائع التي تتخصص في المواد الفلاحية إلى 50.9 % تتجلى بالأساس في الشاحنات الكبيرة والمتوسطة. كما نجد فئة تستجيب لطلبات الزبون سواء نقل مواد فلاحية أو أخشاب أو تجهيزات منزلية إلى مختلف المدن المغربية تبلغ نسبة هذه الفئة 11.5 % تتواجد بمدينتي قلعة السراغنة والعطاوية، كما تتخصص فئات أخرى في نقل مواد البناء والمواد الغذائية...إلخ.

هـ. تيارات نقل المواد الفلاحية من الجماعات القروية في اتجاه الأسواق والمجالات الحضرية

يعتبر إقليم قلعة السراغنة من بين أغنى المجالات الفلاحية بالمغرب، تصل مساحته الفلاحية 351066 هكتار، وقد عرف سهل السراغنة تدخل الدولة منذ الفترة الاستعمارية، ففي سنة 1946 تم استحداث وعصرنة خمسة مجالات فلاحية بالمغرب وهي بني ملال ومكناس وقلعة السراغنة وبني ازناسن (قرب بركان) والحاجب. (TINTHOIN Robert, 1947, p 101)وخلال السبعينيات تدخلت الدولة بشكل قوي من خلال تجهيزه هيدروفلاحيا، حيث تمت تهيئة 44000 هكتار بشمال الإقليم وتسمى تساوت السفلى، و52000 هكتار بجنوب الإقليم وتسمى تساوت العليا، إضافة إلى الدائرة السقوية غدات 1 وغدات 2 على مساحة 6600 هكتار. هكذا يكون مجموع المساحة المجهزة هيدروفلاحيا حوالي 102600 هكتار حيث تم سقي تساوت العليا من سد مولاي يوسف وتساوت السفلى من سد بين الويدان.

بحكم الوظيفة الفلاحية للإقليم وبما أن القطاع الفلاحي يشغل النسبة الغالبة من الساكنة النشيطة بالإقليم، تظهر أهمية وسائل النقل في نقل المنتوجات الفلاحية، من الضيعات والحقول إلى المنازل ثم من المنازل إلى الأسواق على الصعيد المحلي والجهوي أو الوطني.

و. تختلف وسيلة نقل المنتوجات الفلاحية حسب كمية الإنتاج : يتم اختيار وسيلة النقل حسب مجموعة من المعايير:

- **حجم الإنتاج الفلاحي:** كلما ارتفع حجم الإنتاج كلما بات استعمال وسيلة نقل أكبر سعة أمرا ضروريا؛
- **نوعية المنتوج:** هناك بعض المنتوجات الفلاحية التي تتطلب وسائل نقل مباشرة من الضيعة كالبطيخالذي يتطلب شاحنات متوسطة وصغيرة لنقله مباشرة من الضيعة إلى السوق على عكس بعض المنتوجات الأخرى كالبطاطس والبصل والتي يمكن تخزينها أحيانا لفترة قبل بيعها، وهنا تستعمل العربات والسيارات الفلاحية لنقلها إلى السوق عند الحاجة.
- **المسافة بين المنزل والسوق:** أي المسافة الجغرافية بين المنزل / الضيعة ومكان التسويق؛
- **درجة الولوجية:** في المناطق الجبلية أو المتضرسة تتم الاستعانة بالدواب في نقل المواد الفلاحية، عكس المجالات السهلية التي تخترقها وسائل النقل شريطة التوفر على شبكة طرقية ملائمة. وبمجال الدراسة تتعدد وسائل نقل المنتوجات الفلاحية، كما يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل 6: توزيع وسائل نقل المنتجات الفلاحية بمجال الدراسة

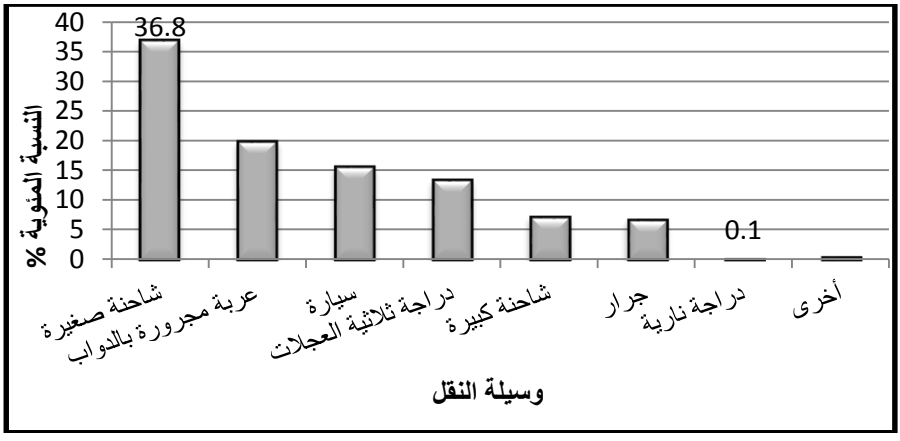

المرجع: البحث الميداني 2017

يصل عدد الضيعات الفلاحية بإقليم قلعة السراغنة إلى 37172 ضيعة، تختلف مساحتها من ضيعة إلى أخرى حيث أن الضيعات الصغيرة أقل من 5 هكتارات تشكل النسبة الأهم بحوالي 64 % في حين تصل الضيعات الكبرى التي تفوق مساحتها أكثر من 5 هكتاراتبحوالي 36%.(مكتب الاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة 2017)

بالنسبة للضيعات الصغيرة تستعمل العربات المجرورة بواسطة الدواب والدراجات ثلاثية العجلات في نقل المواد الفلاحية من الضعيات إلى المنزل من أجل التخزين أو السوق الأسبوعي، في حين أن الضيعات الكبرى أكثر من 5 هكتارات ذات الإنتاج المتوسط والمرتفع تستعمل الشاحنات بمختلف أحجامها.

ز. **تسوق المنتجات الفلاحية لتساوت السفلى بقلعة السراغنة ومنتوجات تساوت العليا بالعطاوية:** تبقى مدينتي قلعة السراغنة والعطاوية أكبر تجمعين حضريين بإقليم قلعة السراغنة، هذين التجمعين يصل تعداد ساكنتهما إلى 124242 نسمة سنة 2014، هذه الساكنة تتطلب مواد ومنتجات فلاحية، وهنا تظهر تيارات نقل السلع والبضائع من الجماعات القروية إلى هاتين المدينتين، والخريطة التالية توضح عدد الفلاحين الذين يسوقون منتجاتهم الفلاحية بمدينتي قلعة السراغنة والعطاوية حسب الجماعات.

الخريطة 2: توزيع عدد الفلاحين حسب أماكن تسويق المنتجات الفلاحية

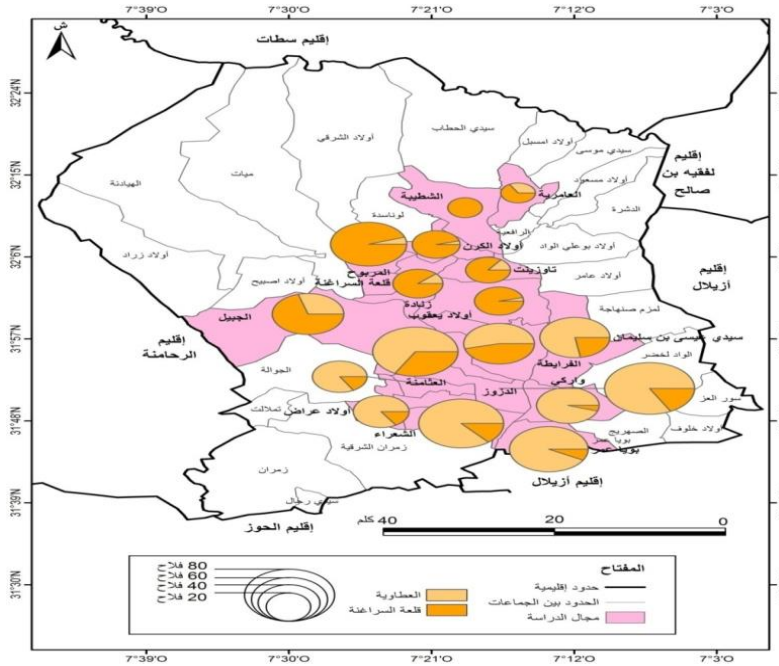

المرجع: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات البحث الميداني 2017

بتحليل الخريطة أعلاه يمكن أن نستنتج مجموعة من الملاحظات:

- **أهم المناطق الفلاحية بمجال الدراسة:** يتضح جليا أن تساوت الوسطى جنوب الخريطة هي المنطقة الفلاحية بامتياز خاصة جماعات الدزوز والعثامنة والشعراء والفرائطة... هذه الجماعات خضعت لسياسة الإعداد الهيدرو فلاحي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي حيث تم تجميع الأراضي وتجهيزها بالسواقي العصرية إضافة إلى تكوين تعاونيات فلاحية.
- **مجال نفوذ أو استقطاب كل مدينة:** ينقسم مجال الدراسة إلى مجالين، مجال جنوبي تستقطبه مدينة العطاوية ومجال شمالي تستقطبه مدينة قلعة السراغنة، بالنسبة للأولى نجد جماعات العثامنة والدزوز وبويا عمر وواركي والعطاوية الشعيبية إلى حدود الفرائطة، في حين تستقطب قلعة السراغنة جماعات الجبيل والمربوح وأولاد يعقوب...إلخ.

ح. سيارات مرسديس 207 الأكثر استعمالا في نقل الماشية : يتوفر إقليم قلعة السراغنة على قطيع يبلغ عدده حوالي 519782 رأس، وتشكل الأبقار ما مجموعه 92940 رأس، وبمجال الدراسة يصل العدد إلى 31516 رأس، ويبلغ عدد قطيع الأغنام بإقليم قلعة السراغنة حوالي 387425 رأس، وبمجال الدراسة حوالي 110218 رأس، أما بالنسبة للماعز فيصل تعداد القطيع إلى 39417 رأس بمجموع الإقليم، وبمجال الدراسة إلى 10471 رأس. (المصلحة البيطرية بقلعة السراغنة،2017)هذا القطيع يتطلب وسائل نقل من الإسطبلات إلى الأسواق.

يختلف نقل الماشية عن نقل المنتجات الزراعية قليلا من حيث وسيلة النقل وكذلك وجهات التسويق، فإذا كانت جميع الأسواق تستقطب الخضر والفواكه...إلخ، إلا أن عددا محدودا من الأسواق التي تسوق بها الماشية خاصة الأبقار، ويتم اختيار وسيلة النقل حسب مجموعة من المعايير وهي:

- **المسافة:** يتم نقل الماشية مشيا بالجماعات الترابية المجاورة للأسواق، في حين تصبح وسائل النقل ضرورية بالمجالات البعيدة.
- **نوع الماشية:** تستعمل العربات المجرورة بالدواب والدراجات ثلاثية العجلات في نقل الأغنام والماعز، في حين لا بد من استعمال السيارات (مرسيدس 207، Pickup...) أو الشاحنات في نقل الأبقار.

نظرا لأهمية حجم القطيع بمجال الدراسة فإنه يحتاج لوسائل نقله من الضيعات والإسطبلات إلى الأسواق، وتشكل السيارة وسيلة النقل الأساسية للماشية خاصة الأغنام والماعز بما نسبته

54.2 %، وهنا نقصد السيارات الكبيرة (مرسيدس 207، فورد، إيفيكو...)، في مرتبة ثانية نجد الشاحنات الصغيرة بنسبة 24.8 % ثم الشاحنات الكبيرة 9.5 %، في حين يستغنى عن وسائل النقل بالجماعات القريبة من الأسواق كجماعة الشعراء.

ط. تسوق ماشية تساوت السفلى بقلعة السراغنة وماشية تساوت الوسطى بالعطاوية

نفس الملاحظة المتعلقة بمجال استقطاب مدينتي قلعة السراغنة والعطاوية للمنتجات الفلاحية تنطبق على مجال استقطاب تسويق الماشية، فالجماعات الجنوبية تتجه نحو مدينة العطاوية في حين أن الجماعات الشمالية تتجه نحو مدينة قلعة السراغنة، في حين أن فئة متخصصة في تسويق الماشية تسمى "الشناقة" تسوق الماشية بجميع أسواق الإقليم وخارجه، ويمكن تفسير ذلك لعامل القرب الجغرافي.

تأتي جماعة الجبيل في المرتبة الأولى من حيث أعداد قطيع الماشية تليها جماعات سيدي عيسى بن سليمان والدزوز والشعراء وواركي.

تتراوح تكلفة نقل الماشية ما بين 5 و150 درهما لكل رأس حسب النوع، فالأغنام والماعز تتراوح تكلفة نقلها ما بين 5 و20 درهما للرأس الواحد، في حين تتراوح تكلفة نقل الرأس الواحد من الأبقار ما بين 20 و150 درهما ترتفع حسب المسافة بين مقر السكن والسوق الأسبوعي.

ي. نقل الحليب : نظرا لاقتران تربية الأبقار بإنتاج الحليب فإن إقليم قلعة السراغنة يعتبر من المناطق الرائدة في إنتاج الحليب على المستويين الجهوي والوطني، حيث وصل حجم الإنتاج سنة 2015 حوالي 167 مليون لتر، وجهت نسبة 65.27 % نحو التصنيع في حين أن 34.73 % وجهت للاستهلاك الذاتي.(Province El Kelaa des Sraghna, 2017) هذه المادة الحيوية تتطلب وسائل نقل لتجميعها وكذلك نقلها من جماعات الإقليم في اتجاه مصانع التعليب.

حسب الدراسة الميدانية صرح 83 % من مجموع الفلاحين أنهم يقومون بإنتاج الحليب، حيث يعتبر هذا الأخير نشاطا حيويا يدر أموالا شهرية تعين الأسرة على تكاليف العيش، ويتأثر الإنتاج اليومي من الحليب بأعداد رؤوس الأبقار التي تتوفر عليها الأسرة، كما تختلف نسبة الإنتاج حسب أنواع الأبقار، فمنها المحلية (البلدي) والمستوردة مثل "هولستاين" "موبيليار" "شارولي" ذوي الأصول الهولندية والألمانية والفرنسية ذات الإنتاج المرتفع الذي قد يصل إلى 25 لتر يوميا، وهناك الأنواع المحلية بمتوسط إنتاج ما بين 10 و15 لتر يوميا، حسب نوع التغذية.

الشكل 7: توزيع الفلاحين حسب كمية الإنتاج اليومي من الحليب

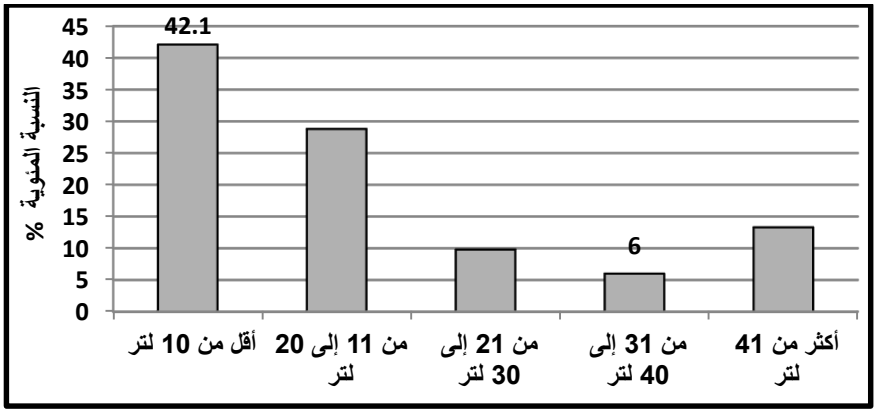

المرجع: البحث الميداني 2017

تنتج الفئة الغالبة من الفلاحين أقل من 10 لتر يوميا بنسبة 42.1 %، تليها فئة من 11 إلى 20 لتر ب 28.8 % ثم فئة أكثر من 41 لتر، يتم تسويق الإنتاج اليومي بطرق مختلفة، وتتبقى التعاونيات الفلاحية المكان المفضل لدى الفلاحين بنسبة 59 %، يليه "النقال" أو "اللبان" وهو شخص يقوم بجمع الحليب بواسطة عربة مجرورة بالأحصنة أو سيارة، وغالبا ما يكون هذا الأخير صاحب تعاونية أو منخرط بها يوجه الإنتاج إلى التعاونية حيث يتم بيعه إلى شركات الحليب أبرزها "سنطرال"، ويوجد بإقليم قلعة السراغنة 56 تعاونية لجمع الحليب منها 26 تعاونية يصل حجم إنتاجها اليومي ما بين 3000 و10000 لتر من الحليب.

إضافة إلى توفير الحليب، يلعب قطاع تربية الماشية دورا محوريا في تزويد مدن وجماعات الإقليم باللحوم الحمراء، والتي وصل مجموعها بالإقليم سنة 2016 حوالي 1573 طنا، منها 1187 طن من لحوم الأبقار و368 طن من لحوم الأغنام و18 طن من لحوم الماعز، تذبح في أربع مجزرات بلدية رئيسية إضافة إلى مئات محلات الجزارة بمدن وجماعات الإقليم، ويتوفر إقليم قلعة السراغنة على أكبر سوق للحوم الأبقار بالجهة كما يعتبر الإقليم المزود الأول لمدينة مراكش من لحوم الأبقار.(RAFIQI Khadija, 2015, p 13)

وبخصوص اللحوم البيضاء، يصل عدد مربي الدواجن إلى 168 مربيا، موزعين على 289 وحدة بجل جماعات الإقليم، ويصل حجم الإنتاج 31250 طنا،هذه الكمية تتطلب وسائل للنقل من وحدات الإنتاج بالجماعات القروية إلى مدينتي قلعة السراغنة والعطاوية وكذلك إلى الأسواق الأسبوعية.

4. خاتمة

خصصت هذه الدراسة لتشخيص الوضعية السوسيومهنية لشغيلة النقل بإقليم قلعة السراغنة، اعتمادا على الدراسة الميدانية وكذلك المعطيات الإدارية التي حصلنا عليها من طرف مختلف المتدخلين بقطاع النقل بهذا المجال. بعد دراسة الإشكالية الرئيسية، بات بالإمكان التحقق من الفرضيات التي انطلقتا منها.

كانت الفرضية الأولى "تعدد الخصائص الاجتماعية لمهنيي النقل بإقليم قلعة السراغنة" وهي فرضية صحيحة، فالخصائص الاجتماعية للمهنيين متعددة منها السن، والمستوى الدراسي، ومدة الالتحاق بالقطاع، وعدد ساعات الاشتغال، وعدد الرحلات... إلخ، تكتسي دراستها أهمية بالغة في معرفة مدى جودة القطاع.

أما الفرضية الثانية فكانت "تختلف حركية مهنيي النقل حسب صنفي نقل الركاب ونقل السلع والبضائع، فكل صنف خصائص تنقل معينة" وهي فرضية صحيحة، فمهنيو نقل الركاب يتنقلون وفق عناصر متعددة كاتجاه الخط والصنف وأيام الأسبوع (يوم السوق / يوم عادي) أما مهنيو نقل السلع والبضائع فيرتبطون كذلك بنوعية المواسم وكمية الإنتاج الفلاحي والأسواق الأسبوعية... إلخ.

ورغم أهمية هذه الفئة، ودورها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تعاني من إشكاليات متعددة كغياب الشروط الملائمة للعمل وكذلك غياب التغطية الصحية والضمان الاجتماعي وتدهور وضعية الشبكة الطرقية...إلخ، وللرقي بمنظومة النقل نقترح ما يلي:

- توفير الشروط الملائمة لاشتغال المهنيين بما فيها تجهيز المحطات الطرقية؛
- توفير الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية لمهنيي النقل؛
- تحسين وتأهيل الشبكة الطرقية بإقليم قلعة السراغنة؛
- مواصلة تجديد أسطول النقل بإقليم قلعة السراغنة؛
- معالجة ظاهرة النقل السري بمجال الدراسة؛
- تأطير مهنيي النقل من خلال دورات تكوينية تستهدف الرفع من قدراتهم على مستوى التعامل مع الركاب وتفادي أخطار المهنة.
- اعتماد المقاربة التشاركية في التخطيط لقطاع النقل، من خلال الانصات لاقتراحات هذه الفئة عند تبني المشاريع التي تخص قطاع النقل.

5. قائمة المراجع.

- حبيب رسولأحمد، (1986)، "دراسات في جغرافية النقل"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- عفيفي أحمد كمال الدين، فؤاد حسن، 2006، "تخطيط الطرق والنقل والمرور في المدينة"، ص 69.
- المصلحة البيطرية بقلعة السراغنة(2017)، المغرب.
- مكتب الاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة (2017)، المغرب.
- ملوك السامرائي مجيد،(2015)، "جغرافية النقل المعاصرة وتطبيقاتها الحاسوبية"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، مطبعة رشاد برس، الأردن.
- النامي زهير، (2019)، "تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية: حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس، المغرب.
- النامي زهير، (2020)، "النقل: الفاعلون والتنمية الترابية"، مطبعة سيكما فورنتور، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب.
- النامي زهير، (2020)، (تنسيق)، "إقليم قلعة السراغنة: التراب، الفاعلون ورهانات التنمية"، مطبعة سوبر كوبي، الطبعة الأولى، فاس، المغرب.
- النامي زهير، الرواص بدر الدين، (2020)، "قطاع نقل السلع والبضائع بمدينة أوطاطالحاج (المغرب) بين متطلبات السوق ووضعية المهنيين"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 03، المجلد 05، الجزء الثاني، الجزائر.
- Province El Kelaa des Sraghna, (2017), Maroc.
- RAFIQI Khadija, (2015), «*Positionnement industriel de la Province de Kelâa Sraghna Emergence d'un Hub industriel régional* », Délégation de l'Industrie et du Commerce de Marrakech, Maroc.
- THOREZ P, EMANGARD P.H, (2009), «*les échelles et leur articulation* », Transport et territoires Enjeux et débats, sous la direction de Madeleine Brocard, édition Ellipses.
- TINTHOIN Robert, (1947), «*Maroc 1946* », L'information géographique, volume 11, n°3, France.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص271-289

التّعلُّم الإلكتروني: الأهمية وإمكانية التطبيق
E-learning: Importance and Applicability

* د. مريم محمد حسن خالد
Dr. Mariam M. Hassan Khaled
قسم التسويق، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي–ليبيا
mariam.khaled@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2020/12/06 تاريخ القبول:22 /2020/12 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص: في ضوء الأزمة الحالية جائحة فيروس كورونا Covid-19، وآثارها الشاملة على جميع جوانب الحياة، فقد تبنت العديد من المؤسسات التعليمية خيار التعليم عن بعد، لسد أي فجوة تعليمية قد تنتج عن تفاقم الأزمة. يهدف البحث الحالي إلى توضيح ماهية التّعلُّم الإلكتروني، وعرض تجارب بعض الدول الرائدة والاستفادة منها. وانسجاما مع الطبيعة النظرية للبحث، تم استخدام المنهج الوصفي الذي يتم بموجبه تحليل المفاهيم والمساهمات البحثية ذات العلاقة بموضوع البحث.

ومن خلال ما يتم استعراضه من مفاهيم وأصول نظرية، يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات ينبغي الاسترشاد بها في عملية تبني تطبيقيه.

الكلمات المفتاحية: أعضاء هيأة التدريس، التّعلُّم الإلكتروني، التكنولوجيا، الطلبة، مستجدات بيئية.

تصنيف JEL: I2, O3

Abstract : The crisis COVID-19 pandemic has effected on all aspects of life. The research aims to clarify what e-learning to present benefit from the experiences of some leading countries. Also, the theoretical nature of research, related to the subject matter has analyzed by the descriptive approach. The result shows, the most important factors for success application in educational institutions, are its advantages, clarifying its flaws, and presenting the experiences of some of the leading countries in this field. The Benefiting from them is achieving the effectiveness and quality of universities. Recommendations set to should guide the adoption of its application.

Keywords: (Staff members, E-learning, Technology, Students, Environnemental Developments).

JEL classification codes: I2, O3

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن بداية الخطوات السليمة على خارطة التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم المتميز، وهو ما تؤكده الدول المتقدمة نفسها حيث تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها التنموية. فقضايا التعليم وسبل تطويره من القضايا المطروحة بشدة في الوقت الحالي، ولا يمكن إنجاز تطوير قضايا التعليم العالي إلا بتطوير الطرق المتبعة في التدريس، وبسبب التطورات التقنية في السنوات القليلة الماضية انطلقت العديد من الطرق الحديثة في التعليم، وكان من أهمها التّعلُّم الالكتروني.

زادت أهمية تبنى وتطبيق مفهوم التّعلُّم الإلكتروني نتيجة للتغيرات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والنظم التعليمية لذلك أصبح ضرورة قصوى لكل المؤسسات التعليمية عامةً؛ وذلك نظراً لمسؤولياتها الملقاة عليها في الإعداد جيل مواكب للتغيرات السريعة، مما يحتم على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي البحث عن الكادر البشرى المؤهل لاستخدام تقنيات التّعلُّم الالكتروني.

وللأسف لم تطبق المؤسسات التعليمية الليبية هذا المفهوم في أداء أعمالها بشكل اختياري، فلم تنظر قياداتها إلى هذا الموضوع كفرصة تسويقية تستفيد منها في تحسين العملية التعليمية من ناحية، ومن ناحية أخرى تقلل من مسألة الأعداد الهائلة من الطلبة، الآن تجد الجامعات نفسها مجبرة على تبني هذا المفهوم لصد مخاطر البيئة الخارجية المتمثلة في "Covid19"، وتوقف الدراسة بشكل تقليدي لأكثر من شهرين، فأصبح الأمر ضرورة ملحة لإنقاذ العملية التعليمية بصفة عامة، والجامعات بصفة خاصة من استمرار توقفها لفترات أطول.

إن التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في ليبيا اليوم لا يمكن التصدي لها بالأساليب والطرق التقليدية، إذ لابد من تبني صيغ وبدائل جديدة من الأنظمة التعليمية التي تقدم تعليماً متميزاً للراغبين فيه، هنا يبرز دور التّعلُّم الإلكتروني الذي يُعد أحد أبرز نتاجات الثورة التكنولوجية المعاصرة اليوم، وقد لقي اهتماماً كبيراً من جانب المختصين بالعملية التعليمية؛ وذلك لما يتميز به من سمات خاصة جعلت منه نظاماً يُعتمد عليه في حل المشكلات التي تواجه نظم التعليم التقليدية؛ لعل ذلك ما يبرر حاجة الجامعات للتوجه نحو تطبيق نظام تعلم إلكتروني يسير جنباً إلى جنب مع نظام التّعلُّم التقليدي؛ وذلك لما يتميز به من سمات خاصة جعلت منه نظاماً يعتمد عليه في حل المشكلات التي تواجه نظم التعليم التقليدية في ضوء معايير علمية حديثة فرضتها الحاجة، معايير الجودة في المخرجات التعليمية.

– **مشكلة البحث:** يُعدّ التّعلُّم الإلكتروني من أهم المصطلحات انتشاراً في الآونة الأخيرة، ونمطاً جديداً نسبياً في التعليم، توظف فيه التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال لدعم العملية التّعلُّمية لرفع جودتها، ويتم استخدامه لجعل الوصول إلى التعليم العالي بسيطاً وأكثر مرونة وأقل تكلفة، وفي متناول من لم تتاح له فرصة التعليم (Arthur et al., 2020), وتزداد أهميته بشكل ملحوظ في ظل الأزمة الحالية التي نعيشها، والتقدم الحاصل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ناحية أخرى، مما دفع العديد من الجامعات والمؤسسات التعليمية إلى تطبيقه.

تتمثل مشكلة البحث الحالي في انقطاع سير العملية التعليمية بشكل شبه كامل في مؤسسات التعليم العالي الليبية، ناتجة عن أزمة حادة في متغيرات البيئة الخارجية الخارجة عن نطاق السيطرة(جائحة فيروس كورونا)، فلم تعد عملية الانتقال من التعليم التقليدي إلى التّعلُّم الالكتروني خياراً بل إجباراً تداركاً للتخفيف من وطأة الأزمة التعليمية من ناحية، وتماشياً مع نظرائنا من الدول العربية من ناحية أخرى.

– **أهداف البحث** :يهدف البحث إلى تحقيق النقاط الآتية:

- توضيح وتحديد مفهوم التّعلُّم الإلكتروني، وأهمية تطبيقه لكل من أعضاء هيأة التدريس والطلاب على حد سواء.
- المساهمة في تكوين تأصيل نظري متكامل لمفهوم التّعلُّم الإلكتروني E-Learning ومعرفة أنواعه، وأهمية تطبيقيه، ومتطلبات استخدامه وتفعيله، إضافة إلى معرفة تحديات تطبيقه في المؤسسات التعليمية، وبشكل خاص في الجامعات الليبية لكل من أعضاء هيأة التدريس والطلاب على حدٍ سواء، ومن ثم دوره في تحقيق فاعلية الجامعات وجودتها كأحد الأساليب الحديثة في التعليم.

– **أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من الموضوع الذي يتناوله، ألا وهو التّعلُّم الإلكتروني، فلم يشهد عصر من العصور منذ فترة طويلة تدهوراً حاداً في سير العملية التعليمية على مستوى العالم كالذي شهده هذا العصر، وكانت لكلٍ منهم استجاباته المختلفة بحسب حداثة تقنيات اتصالاته ومعلوماته، ومقومات تفعليه، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تطبيقه للحد من الاثار السلبية لانتشار الفيروس، كما تنبثق أهميته أيضاً من المميزات التي يحققها التّعلُّم الإلكتروني، حيث إنّ الهدف من العملية التعليمية في عصرنا الحالي لم تعد مقتصرة على تحصيل المعرفة فقط، بل أصبح اكتساب مهارات التّعلُّم الذاتي، والقدرة على توظيف التقنيات المتطورة من أولوياتها.

– **منهج البحث:** يعتمد هذا البحث في منهجيته على البحث الوصفي، حيث تم إجراء مسح مكتبي من خلال الاطلاع على مختلف البحوث والدارسات النظرية والميدانية المتاحة، للوقوف على الدارسات السابقة التي تناولت مفهوم التّعلُّم الإلكتروني وأهميته، وكيفية تطبيقيه بالبحث والتحليل، ومن ثم تقديم تأصيل نظري لهذا المفهوم لتحقيق أهداف البحث.

2. التّعلُّم الالكتروني :E–Learning

1.2 مفهوم التّعلُّم الالكتروني :

لم يخل اصطلاح التّعلُّم الإلكتروني كغيره من الاصطلاحات من اختلاف الباحثين على تعريف محدد له، حيث لا يوجد اتفاق كامل حول تحديد مفهوم شامل يُغطي جميع جوانبه، فمعظم المحاولات والاجتهادات التي اهتمت بتعريفه نظرت له من زاوية مختلفة حسب طبيعة الاهتمام والتخصص والغرض.

عرف (Carliner,1998) التّعلُّم الإلكتروني بأنه عملية تعليم أو تعلم يحل فيها الحاسب محل الكتاب ومحل المعلم، حيث يقوم جهاز الحاسب في الدرس الإلكتروني بعرض المادة التعليمية على الشاشة بناءً على استجابة الطلبة، كما عرفته حسين (p:2019,210) بأنه "طريقة للتعليم باستعمال آليات الاتصال الحديثة، كالحاسوب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت، ومن أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت وأقل تكلفة، وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين".

وقد عرفت منظمة اليونسكو التّعلُّم الإلكتروني بأنه " طريقة فاعلة في التعليم تجمع بين النقل الرقمي للمحتوى وتوفر الدعم والخدمات التعليمية، والمقصود بالدعم هو دور المعلم في دعم ومساعدة المتعلم في أي وقت، وهو نظام تعليمي يتم تخطيطه وإعداده وتنفيذه بشكل إلكتروني ويتم نقله عبر شبكة المعلومات والاتصالات" (الخليفة, p:2002,15)

وأشارحسين (p:164. ,2019) إلى التّعلُّم الإلكتروني بأنه "تحويل التعليم التقليدي إلى شكل رقمي للاستخدام، والذي يعتمد على تقنيات الاتصالات الإلكترونية، وتقنيات الخدمة الذاتية؛ لإتاحة المعرفة للمتلقي.

كما تمّ تعريف مصطلح التّعلُّم الإلكتروني بأنّه، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بمساعدة شبكات أجهزة الكمبيوتر لتوفير المواد التعليمية والتعليم والمعلومات لأصحاب المصلحة؛ وهنا أصحاب المصلحة في أنظمة التّعلُّم الإلكتروني هم الطلاب والمدربون والموظفون

الفنيون والإداريون والسلطات العليا بالجامعة. (Quadri et al., 2017). وعرّفالجندي & زكريا وعلياء,(p:2005,391)

E-Learning بأنه "التّعلُّم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في الاتصال بين الأساتذة والمتعلمين، وبين المتعلمين والمؤسسة التعليمية برمتها، وهناك مصطلحات كثيرة تستخدم بالتبادل مع هذا المصطلح منها Online Education, Web Based : Education, Electronic Education.

في حين أصر كل من علي وحسون (2009) ، على وجوب التفريق بين التّعلُّم الإلكتروني والتعليم عن بعد، إذ إن الأخير لا يوجب استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة حيث يمكن للطالب أو المتدرب الحصول على المادة العلمية أو التدريبية على شكل كتب، أو مواد مطبوعة دون اللجوء إلى أجهزة الحاسوب أو الوسائط المتعددة، وإن كان بعيداً عن الفصول الدراسية أو قاعات المحاضرات. حيث يوجد اختلاف في ترجمة المصطلح في الأدبيات العربية حيث، ترجم إلى لفظين الأولى E-learning التّعلُّم الإلكتروني والثانية E- Education التعليم الإلكتروني حيث يرى الموسى (p:2005,217) بأن هناك فرق بين التّعلُّم الإلكتروني والتعليم الإلكتروني، حيث استخدم كلمة التعليم لأنها تشمل العملية التعليمية، فيما يري زيتون,(2004 , p:7) بأنّ الترجمة الدقيقة لمصطلح E-learning هو التّعلُّم الإلكتروني.

وتأخذ الباحثتان في هذا البحث بمصطلح التّعلُّم الإلكتروني في العملية التعليمية، لأنه استخدمه جنبًا إلى جنب مع التعليم التقليدي وخاصة في مراحل التعليم العام ويحتاج إلى متابعة وتوجيه من قبل الأساتذة وضبط ورقابة من خلال استخدام الشبكة الداخلية نظرًا لما للشبكة العالمية للمعلومات من أخطار جسيمة.

ومع التشابه أو الاختلاف في تناول المصطلحات والمفاهيم من قبل البحاث الذين تناولوا مصطلح التّعلُّم الإلكتروني بطرق مختلفة بناءً على طريقة توظيف كل استخدام، تري البحثتان أن تعريف التّعلُّم الإلكتروني يتضمن اندماج مجموعة واسعة من التطبيقات والعمليات على التدريب والتّعلُّم التي تشمل التّعلُّم القائم على الكمبيوتر والتّعلُّم عبر الإنترنت، والفصول الافتراضية والتعاون الرقمي.

2.2 أهداف التّعلُّم الإلكتروني:

لا يلغي التّعلُّم الإلكتروني دور المعلم، ولكنه يغير منه ويسانده، ويتيح مساعدته للمتعلم في أي وقت. حيث يرتكز على مجموعة من الأهداف، حددها الاتحاد الدولي واليونسكو،(5:1997) فيما يأتي:

- يؤدي إلى إنشاء بنية تحتية وقاعدة من تقنية المعلومات قائمة على أسس ثقافية بغرض إعداد مجتمع الجيل الجديد لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.
- يؤدي إلى تنمية الاتجاه الإيجابي نحو تقنية المعلومات من خلال استخدام الشبكة من قبل أولياء الأمور والمجتمعات المحلية. ويساعد على محاكاة المشكلات والأوضاع الحياتية الواقعية داخل البيئة المدرسية، واستخدام مصادر الشبكة للتعامل معها وحلها.
- يمنح الجيل الجديد متسع من الخيارات المستقبلية الجيدة وفرصاً لا محدودة اقتصادية وثقافية وعلمية واجتماعية .

ومن جانبها بينت مهدي (p:2018,158) أهداف التّعلُّم الإلكتروني في:

- توفير بيئة تعليمية غنية ومتعددة المصادر تخدم العملية التعليمة بكافة محاورها.
- إعادة صياغة الأدوار في الطريقة التي تتم بها عملية التعليم والتّعلُّم بما يتوافق مع مستجدات الفكر التربوي.
- إيجاد الحوافز وتشجيع التواصل بين منظومة العملية التعليمية كالتواصل بين البيت والجامعة والبيئة المحيطة.
- نمذجة التعليم وتقديمه في صورة معيارية، فالدروس تقدم في صورة نموذجية والممارسات التعليمية المتميزة يمكن إعادة تكرارها. من أمثلة ذلك بنود الأسئلة النموذجية، خطط للدروس النموذجية، الاستغلال الأمثل لتقنيات الصوت والصورة وما يتصل بها من وسائط متعددة.
- تناقل الخبرات التربوية من خلال إيجاد قنوات اتصال ومنتديات تمكن الأساتذة والمتدربين والمشرفين وجميع المهتمين بالشأن التربوي من المناقشة وتبادل الآراء والتجارب عبر موقع محدد يجمعهم جميعاً في غرفة افتراضية.
- إعداد جيل من الأساتذة والطلاب قادر على التعامل مع التقنية ومهارات العصر والتطورات الهائلة التي يشهدها العالم.

2.3 . مكونات التّعلُّم الإلكتروني في البيئة التّعلُّمية:

إن الانتقال من نظام التعليم التقليدي إلى نظام التّعلُّم الإلكتروني يتطلب تغير في الأدوار لكل من الأستاذ والبيئة التعليمية والطالب، حيث إنّ قناعة الأساتذة باستخدام تكنولوجيا التّعلُّم، وتشكيل اتجاهات ايجابية نحو استخدامها في التدريس الجامعي لا يمكن أن يتأتى إلا بعد

اقتناعهم بأهميتها في الميدان التعليمي (عبد الحميد, 2019). وتتكون البيئة التّعلُّمية في التّعلُّم الإلكتروني من عناصر ثلاث أساسية هي: (الطالب– المعلم–المنهج)، فحدوث أي تغير أو تطوير في احد هذه الجوانب الثلاث؛ لابد إن يؤثر في باقي العناصر الأخرى المكملة للعملية التعليمية من أنشطة وبرامج وطرق وأساليب مستخدمة للتقويم والقياس ...الخ ،من مكونات المنظومة التعليمية التربوية (لال &الجندي,2008, p:31).

- **الأستاذ:** يتطلب أن يمتلك القدرة على استخدام تقنيات التّعلُّم الحديثة، ومعرفة استخدام جيد للكمبيوتر والإنترنت.
- **الطالب:** وينبغي أن يمتلك مهارات التّعلُّم الذاتي، ويجيد استخدام الكمبيوتر والإنترنت والإيميل.
- **طاقم الدعم الفني:** يكون مختص بتقنيات الكمبيوتر ومعالجة العيوب التي تظهر خلال العملية التعليمية.

وفي ذات السياق، بين كل من أبو الفتوح & أبوزيد(2012) حدوث العديد من التغيرات الخاصة بالطالب في مرحلة الانتقال من نظام التعليم التقليدي إلى نظام التّعلُّم الإلكتروني، تستلزم توفير العديد من المتطلبات اللازمة لهذا الدور، وذلك على النحو التالي:

- يحتاج الطالب في ظل التّعلُّم الإلكتروني أن يفهم أنه مشارك في العملية التعليمية، وله دور هام في التفاعل لكي يصل إلى هدف التّعلُّم.
- لابد أن يشعر الطالب بأنه مشارك وليس متلقي.
- يجب أن يتدرب على المحادثة عبر استخدام الحاسب والإنترنت، ويتم ذلك بعد تزويد الجامعة بأجهزة الحاسب وعمل التمديدات اللازمة مباشرة.

ومما سبق، يتضح أنه من أجل أن يؤدي التّعلُّم الإلكتروني دوره بطريقة فعالة في التعليم ينبغي ربطه بالجوانب الرئيسة بالعملية التعليمية، وهي الطالب والأستاذ والمنهج والبيئة التعليمية.

2.4 . مزايا التّعلُّم الإلكتروني:

إن اعتماد التّعلُّم الإلكتروني في التعليم له فوائد عديدة، حيث يعتبر من أفضل الطرق للارتقاء بجودة التعليم، وقد قدمت العديد من الدراسات فوائد ومزايا مستمدة من اعتماد تقنيات التّعلُّم الإلكتروني في المدارس والجامعات على حد سوء، ومن أهم المزايا التي تم الحصول عليها من مراجعة الأدبيات;(Smedley, 2010), (Pande et al., 2016)

(Arkorful & Abaidoo,2015) ,ما يلي:

- المرونة، يأخذ التّعلُّم الإلكتروني قضايا الزمان والمكان في الاعتبار، حيث يتمتع كل طالب برفاهية اختيار المكان والزمان المناسبين له. فاعتماده يوفر للمؤسسات وكذلك لطلابها أو المتعلمين المرونة الكبيرة للوقت، ومكان التسليم، أو الاستلام وفقًا لمعلومات التّعلُّم.
- يعزز فعالية المعرفة والمؤهلات من خلال سهولة الوصول إلى كمية هائلة من المعلومات، ويوفر فرص للعلاقات بين المتعلمين باستخدام منتديات المناقشة، كذلك التفاعل بين الطلاب والأساتذة أثناء تقديم المحتوى، وإزالة الحواجز التي يمكن أن تعوق المشاركة بما في ذلك الخوف من التحدث إلى متعلمين آخرين، وتبادل واحترام وجهات النظر المختلفة، كما يقوم بتسهيل التواصل وتحسين العلاقات التي تدعم التّعلُّم.
- التّعلُّم الإلكتروني فعال من حيث التكلفة، بمعنى أنه لا حاجة لسفر المتعلمين. كما يوفر فرصاً للتعليم لأكبر عدد من المتعلمين دون الحاجة إلى العديد من المباني.، ويأخذ في الاعتبار الفروق الفردية بين المتعلمين، على سبيل المثال، التركيز على أجزاء معينة من الدورة لبعض الطلبة، في حين أن آخرين على استعداد لمراجعة الدورة بأكملها، ويساعد على تعويض ندرة أعضاء هيأة التدريس.
- يسمح استخدام التّعلُّم الإلكتروني بالسرعة الذاتية. على سبيل المثال، تسمح الطريقة غير المتزامنة لكل طالب بالدراسة بالسرعة الخاصة به سواء كانت بطيئة أو سريعة؛ لذلك يزيد من الرضا ويقلل من التوتر.

مما سبق، يمكن ملاحظة تبلور مزايا التّعلُّم الإلكتروني في اتسامه بالمرونة من حيث ما يتعلمه الطالب، ومتى يتعلمه، وكيفية وسرعة تعلمه، كذلك وفر خاصية التخاطب المباشر بالصوت والصورة، أو الصوت فقط، إضافة إلى إمكانية التخاطب الكتابي أو استخدام السبورة الإلكترونية، وعرض الملفات والأفلام التعليمية بشكل مشوق وممتع، كما يتميز بتوفيره لبيئة تفاعلية بين المتعلم والأستاذ في الاتجاهين، وبين المتعلم وزملائه، إضافة إلى توافر عنصر المتعة، فلم يعد التعليم جامداً، أو يُعرض بطريقة واحدة بل تنوعت المثيرات التي يقدم بها، مما أدى إلى المتعة في التّعلُّم.

2.5 معوقات تطبيق التّعلُّم الإلكتروني:

على الرغم من المزايا المتعددة للتعلم الالكتروني، إلا أنّ الإحصاءات التي تضمنتها التقارير العالمية تشير إلى أنّ هذا النوع من التعليم لازال محدداً في الوطن العربي (*تقرير التنمية البشرية*, 2005)، ويعاني من معوقات تقف أمام تطويره واعتماده في المؤسسات التعليمية. وقد ذكرت حسين(p:212, 2019) مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق التّعلُّم الإلكتروني، منها: التطور السريع في المعايير القياسية العالمية مما يتطلب تعديلات وتحديثات كثيرة في المقررات الإلكترونية، مقاومة الطلاب لهذا النمط الجديد للتعلُّم وعدم تفاعلهم معه.والاتجاه السلبي لبعض أعضاء هيأة التدريس ضد التّعلُّم الإلكتروني.وتوفير مساحة واسعة من الحيز المتاح على شبكة الإنترنت وتوسيع مجال الاتصال اللاسلكي. والحاجة المستمرة لتدريب ودعم المتعلمين والأساتذة لكيفية التّعلُّم والتعليم باستعمال التقنيات الحديثة والإنترنت والحاجة إلى نشر مقررات إلكترونية على مستوى عالي من الجودة إذ أن المنافسة عالية.

في حين صنف كل من اليمين & وصدراته (p:2019,30) عوائق التّعلُّم الإلكتروني إلى خمسة محاور، وذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول: عوائق تنظيمية؛** يتعلق هذا المحور بتلك العوائق المرتبطة بالمؤسسة التعليمية في حدِّ ذاتها في تبنيها لفلسفة التّعلُّم الإلكتروني فيها كاستراتيجية معتمدة تحقق من خلالها الأهداف التعليمية، وما يتطلبها هذه الفلسفة من موارد بشرية ومادية ومعنوية؛ لذلك، يتضمن هذا المحور مختلف المؤشرات التي تعبر عن مثل هذه العوائق، كقدرة على توفير البنية التكنولوجية اللازمة كالإنترنت والتطبيقات المصاحبة لها، ومدى تكوين وتدريب الموارد البشرية للتعامل مع التّعلُّم الإلكتروني، وعدم توافر المعدات والأدوات اللازمة للتعلم الإلكتروني كالمختبرات والقاعات الافتراضية إلى جانب أهمية الوسط الجامعي في حد ذاته.
- **المحور الثاني: عوائق تقنية؛** يشمل هذا المحور كل ما يتعلق بالعوائق ذات الصلة بشبكات الاتصال (الإنترنت والاكسترانت) باعتبارها أهم وأحدث وسائل ربط مختلف أطراف العملية التعليمية، وما يرتبط منها بالجوانب التقنية خاصة عندما يتعلق الأمر بتعرض الشبكات أو الأجهزة بالجامعة لحالات الخلل والأعطال المفاجئة، وبطء شبكة الإنترنت، أمن وسرية المعلومات فيها والحفاظ على الخصوصية الشخصية، والتخوّف من اختراق المحتوى والامتحانات.

- **المحور الثالث: عوائق ذاتية؛** يتكون هذا المحور من العوائق التي ترتبط بذات الطالب وتحول دون إقباله على التّعلُّم الالكتروني وتَحُدَّ من دافعيته ورغبته في مثل هذا النوع من التّعلُّم، كصعوبة الحصول على أجهزة الحاسوب والاشتراك في الإنترنت، أو عدم امتلاكه للمهارات التقنية واللغوية اللازمة وقدرته على استخدام تطبيقات الحاسوب في التّعلُّم الالكتروني أو إجراء النقاش عبر الإنترنت خاصة وأنّ البعض لا يحبذ التواصل بالفيديو، وليس لديه دافعية أو رغبة للتعلم الالكتروني، إضافة لصعوبة متابعة فئة من الطلبة الموظفين في حالة التّعلُّم التفاعلي المتزامن.
- **المحور الرابع: عوائق بيداغوجية؛** يتعلق هذا المحور بالعوامل التي تحيل دون عزوف أعضاء هيأة التدريس عن اللجوء إلى التّعلُّم الإلكتروني وما قد يتطلبه من جهد ووقت إضافي وطرق تدريسية مختلفة.
- **المحور الخامس: عوائق مجتمعية؛** يتكون هذا المحور من تلك العوائق التي تعكس قلة الوعي بهذا النوع من التّعلُّم في المجتمع، وتفشي بعض الاتجاهات السلبية فيه والتي تحُدُّ من استعماله وتحقيق أهدافه والاستفادة من مزاياه وعدم توفر القناعة الكافية لدى أفراد المجتمع نحو استخدامه.

أما فيما يتعلق بمعوقات التّعلُّم الإلكتروني في ليبيا فقد وضحتها دراسة عبد الحميد (p:298,2019) في مجموعة من الاستنتاجات في دراستها المتعلقة بالتّعلُّم الإلكتروني في ليبيا، وذلك على النحو التالي:

- عدم وجود تطبيقيات عملية حديثة لنقل التكنولوجيا من التوصيف النظري إلى التطبيق العملي ومعرفة أثرها في تحسين جودة مخرجات التعليم العالي بليبيا.
- مشروع تطبيق التّعلُّم الإلكتروني بليبيا مازال محض دراسة وتفكير، حيث يفترض أنه قد يواجه أثناء تطبيقه صعوبات سياسية مختلفة تتمثل في مشكلة الرقابة على الشبكة الإلكترونية، والمقصود هنا حجب بعض المواد السياسية والفكرية وليست المواد غير الأخلاقية.
- عدم توافر البنية التحتية المناسبة لتطبيق نظم التّعلُّم الإلكتروني، وبخاصة البنية التحتية في مجال الكهرباء والاتصالات، والتي تتطلب مئات المليارات من الدولارات، أضف إلى ذلك البنية التحتية للهاتف وغيرها من الأمور المطلوبة للتعلم الإلكتروني .

- عدم وجود خطة شاملة لتطوير مجال التعليم والتدريس والتدريب في قطاع التعليم العالي لنقص الخبراء المختصين وللامية التقنية التي يعاني منها هذا القطاع مما يعيق التطبيق الفعلي لمثل تلك المشاريع التنموية.

وعلى الرغم من وجود معوقات للتعلّم الإلكتروني، إلا أن مرونته وأنماطه قد تساهم في التغلب على العديد منها عن طريق التعديل في نظامه في المؤسسة التعليمية بما يتوافق معها ويتناسب مع أهدافها.

2.6 .عوامل نجاح تطبيق التّعلُّم الإلكتروني:

يكاد يكون التّعلُّم الإلكتروني سهلاً، ولكن في نفس الوقت بدايته وانطلاقته صعبه، فكلما كانت البداية واضحة المعالم، وثابتة الخطى كلما كان النجاح هو الحليف الوحيد له، أما إذا تعثرت الخُطا الأولى فإن تصحيح الوضع والعودة إلى المسار الصحيح تكون صعبة ومتعبة، وقد تستهلك الكثير من الوقت والجهد. واستنادا إلى الدراسات السابقة حول قياس نجاح التّعلُّم الإلكتروني، يمكن تجميع عوامل مختلفة لنجاحه في سبعة عناصر وفقاً لتشابهها (Bhuasiri et al., 2012) في :

- **خصائص المتعلم:** نظام التّعلُّم الإلكتروني هو نهج يركز على الطالب، حيث يكون الطلاب هم أصحاب المصلحة الرئيسين والمستفيدون المتصورون من النظام؛ ولذلك فإنّ الخصائص المختلفة للمتعلمين لها تأثير محتمل على نظام التّعلُّم الإلكتروني.
- **خصائص الأساتذة:** هي محددات هامة تؤثر على إنتاجية أنظمة إدارة التّعلُّم، فنتيجة التّعلُّم تتأثر بخصائصهم، مثل أساليب التدريس، والمواقف تجاه التكنولوجيا، والتحكم في التكنولوجيا.
- **بيئة التّعلُّم الإلكتروني:** وتشير إلى الأماكن التي يصل فيها الطلاب إلى الموارد الإلكترونية، وتستخدم نظم الوصول إلى المناهج الدراسية والاتصالات عبر الإنترنت، وتحصل على مساعدة المعلمين، وتتلقى التقييم.
- **جودة المؤسسة والخدمة:** تُعرَّف نوعية الخدمة في بحوث التّعلُّم الإلكتروني بأنّها الدعم العام الذي يوفره نظام التّعلُّم الإلكتروني للمتعلمين الذين يستخدمون النظام، ومن المسائل الهامة بالنسبة لقبول التّعلُّم الإلكتروني توفير الدعم وإمكانية الوصول إلى المعدات والتدريب.

- **البنية التحتية وجودة النظام:** عُرِّفت نوعية النظام بأنها اعتقاد المتعلمين بشأن خصائص أداء التّعلُّم الإلكتروني، ويقاس جودة النظام من خلال الوظائف وسهولة الاستخدام والموثوقية وجودة المعلومات والمرونة وقابلية النقل والتكامل.
- **جودة المواد والمعلومات:** تُعرَّف نوعية المعلومات بأنها دقة المواد الدراسية على الإنترنت واكتمالها وسهولة فهمها وأهميتها، وتقاس نوعية المعلومات من حيث الدقة وحسن التوقيت والاكتمال والأهمية والاتساق، وتشمل خصائص نوعية المعلومات أهمية المحتوى، وجودة المقرر، ومرونة الدورة الدراسية.
- **الدافع:** هناك نوعان من الدوافع، الدوافع الداخلية والدوافع الخارجية، يشير الدافع الداخلي إلى النشاط الذي يقوم به الشخص حتى في حالة عدم وجود مكافأة، بينما يشير الدافع الخارجي إلى التصور بأن الشخص سيقوم بأي نشاط ويحقق نتائج قيمة متميزة من النشاط نفسه. حيث إنّ تصميم الدورات وسياق التّعلُّم لا يكفيان لتحقيق نجاح التّعلُّم الإلكتروني بسبب أهمية تحفيز المتعلمين. وتشمل العوامل الضرورية للوقوف على دوافع التّعلُّم الموقف والتوقعات الفردية، وتحديد الأهداف الصعبة، والتمتع المتصور(الدافع الداخلي)، والفائدة المتصورة (الدافع الخارجي)، والتوجيه الواضح، والمكافأة. بناءً على ما سبق، يتّضح أنّ محور نجاح التّعلُّم الالكتروني يتوقف على تطوير وانتقاء التّعلُّم الالكتروني المناسب الذي يلبي متطلبات التعليم كالتحديث المتواصل لمواكبة التطورات، ومراعاة الضوابط والمعايير في نظام التعليم المختار ليكفل مستوىً عاليا من التّعلُّم، وتطوير المتعلم ويحقق الغايات التعليمية والتربوية.

2.7 تجارب تطبيق التّعلُّم الالكتروني في المؤسسات التعليمية عالمياً وعربياً:

بالرغم من تزايد الأبحاث والدراسات التي تركز علي دور أهمية التّعلُّم الإلكتروني إلاّ أنّ هنالك قلة في الدراسات الليبية التي تناولت موضوع التّعلُّم الإلكتروني والأسس التي تستلزم تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي بالصورة الصحيحة، الأمر الذي دعا إلى استعراض تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية للاستفادة منها في هذا المجال.

أولاً: تجارب الدول الأجنبية:

- **تجربة كندا:** هنالك العديد من التجارب الرائدة التي أقدمت عليها الجامعات الكندية في تحويل مقرراتها الدراسية إلى مقررات الكترونية، وعملت على تطوير شكل المحاضرات إلى

لقاءات تُستخدم فيها الوسائط المتعددة تتيح فرص للطلبة للالتقاء والتفاعل والحوار في شكل محاضرات متزامنة، وقد عملت على توفير أجهزة حواسيب مختلفة لكل طلبة الجامعات كخطوة أولية لإنجاح المشروع الذي بدء عام 1993، وكانت البداية في إحدى الجامعات، حيث قام الطلبة بتجميع وترتيب بعض المصادر التعليمية على الشبكة، ثم تطور الأمر إلى التعاون مع القطاعات الخاصة والعامة فكان مشروع (Scholl Net)، وبعد سنوات قليلة توسع المشروع ليقدم العديد من الخدمات مثل، توفير مصادر المعلومات التي تخدم المدارس والمدرسين وأولياء الأمور وغيرها من الخدمات منها تطبيق برنامج لحث وتدريب المدرسين على الأنشطة الصفية المبنية على استخدام الإنترنت في التعليم (القباطي، 2014،164:165).

- **تجربة سنغافورة** : تبنت وزارة التعليم السنغافورية بالتعاون مع مجلس الحاسب الآلي الوطني National Computer Board , NCB مشروع ربط المدارس بشبكة الإنترنت، وكان الهدف توفير مصادر المعلومات للمدارس، ففي عام 1993 بدأ المشروع في ستة مدارس ربطت بشبكة الإنترنت، بعد ذلك توسع المشروع ليشمل الكليات المتوسطة (Junior Colleges)، ودعمت الحكومة السنغافورية الاستفادة من شبكة الإنترنت في التعليم، فقد قامت وزارة المعلومات والفنون بإنشاء خدمة تحت اسم خارطة المعلومات (Information Map) عن طريق شبكة الإنترنت، وهى على شكل دليل لمصادر المعلومات الحكومية وقد وضعت خطة باسم تقنية المعلومات (IT 2000) لجعل سنغافورة (جزيرة الذكاء) في القرن الحالي، ولتحقيق ذلك تم تدريب الأساتذة، وإيجاد بيئات تعاون بينهم، كما أقيمت الندوات لمديري المؤسسات لتعريفهم بأهمية شبكة الإنترنت وبأهداف الخطط الموضوعية والعقبات التي يمكن أن يواجهها الجميع، كما بدأ العمل في دمج الإنترنت في المناهج بصورة مناسبة(Duchastel & Turcotte, 1996)
- **تجربة اليابان:** بدأت اليابان في مجال التّعلُّم الالكتروني في عام 1994 بمشروع شبكة تلفازية تبث المواد الدراسية التعليمية بواسطة أشرطة فيديو للمدارس حسب الطلب من خلال (الكيبل) كخطوة أولى للتعليم عن بعد، وفي عام 1995 بدأ مشروع اليابان المعروف باسم "مشروع المائة مدرسة" حيث تم تجهيز المدارس بالإنترنت بغرض تجريب وتطوير الأنشطة الدراسية والبرمجيات التعليمية من خلال تلك الشبكة، وفي عام 1995

أعدّت لجنة العمل الخاص بالسياسة التربوية في اليابان تقريراً لوزارة التربية والتعليم تقترح فيه أن تقوم الوزارة بتوفير نظام معلومات إقليمي لخدمة لتعليم مدى الحياة في كل مقاطعة يابانية، وكذلك توفير مركز للبرمجيات التعليمية، إضافة إلى إنشاء مركز وطني للمعلومات، ووضعت اللجنة الخطط الخاصة بتدريب الأساتذة وأعضاء هيئات التعليم على هذه التقنية الجديدة وهذا ما دعمته ميزانية الحكومة اليابانية للسنة المالية 1997/1996، حيث أُقِرّ إعداد مركز برمجيات لمكتبات تعليمية في كل مقاطعة ودعم البحث والتطوير في مجال البرمجيات التعليمية ودعم البحث العلمي الخاص بتقنيات التعليم الجديدة، وكذلك دعم كافة الأنشطة المتعلقة بالتعليم عن بعد، ودعم توظيف شبكات الإنترنت في المعاهد والكليات التربوية.

- **تجربة ماليزيا:** في عام 1996 وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة وقد رمز لهذه الخطة (Vision 2020)، بينما رمز للتعليم في هذه الخطة (The Education Atc 1996). ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس. وكان يتوقع أن تكتمل هذه الخطة (المتعلقة بالتعليم) قبل حلول عام (2000) لولا الهزة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عام 1997. ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999 أكثر من 90%، وفي الفصول الدراسية 45%. وتسمى المدارس الماليزية التي تطبق التقنية في الفصول الدراسية " المدارس الذكية" (Smart Schools)، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الآلياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو (الراشد, 2003)
- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** بدأ التّعلُّم الإلكتروني في أمريكا عندما وقع الجيش الأمريكي عقداً قيمته 453 مليون دولار في عام (2001)، ولمدة خمس سنوات، وذلك لتقديم برامج تعليمية تمنح الدرجة الجامعية للجنود الأمريكيين من خلال الإنترنت كنقطة بداية في تنفيذ فكرة التّعلُّم الإلكتروني، في حين قدمت الكلية الوطنية للقيادة المدرسية (National College of School Leadership) NCSLبرنامجاً خاصاً تحت مسمى مجتمع التّعلُّم عبر شبكات التواصل tworked Learning Community،

والذي يضم أكثر من (134) شبكة من المدارس بمعدل عشرة مدارس لكل شبكة في الفترة بين عام (2002) وعام (2006)، وبمقارنة درجات المدارس الإلكترونية (NCSL) بمتوسط درجات عينة من المدارس الوطنية الأخرى، بينت النتائج أنّ هناك تحسنا كبيرا في مستوى التعليم يتماشى مع الاتجاه نحو توظيف التقنية في التعليم، حيث أظهرت نسبة 88.35%من الطلبة أنهم يفضلون التعليم الإلكتروني، واعتبروها أفضل من الطرق التقليدية (عبد الحميد, 2019).

ثانياً: تجارب الدول العربية:

- **التجربة المصرية:** تم في مصر توقيع بروتوكول مع وزارة التربية المصرية بغرض محو الأمية باستخدام الحاسوب والإنترنت لخريجي المرحلة الإعدادية. كما أنشأت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني، وتم فتحها في الموسم الجامعي 2007-2008، كما استخدمت مؤسسة مصر الخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير خدمة التّعلُّم عن بعد لمساعدة الكثير من الأطفال المحرومين من التعليم في المناطق النائية والريفية. وفي سنة 2015 وصل عدد الطلاب المستفيدين من مشروع التّعلُّم الالكتروني للأطفال تقريباً 541 مستفيد، ومن أبرز الإنجازات التي تمت في هذا المشروع خلال عام 2015، افتتاح 39 تجمع الكتروني يقدم فرص تعليمية لإجمالي 484 طالب بمحافظات مرسى مطروح والفيوم وقنا والأقصر وأسوان، ودمج التكنولوجيا بالتعليم داخل 9 مدارس تعليم مجتمعي بهذه المحافظات، وتسليم جهاز (تابلت) لكل تلميذ بالمشروع وهو ما يعزز الجزء العملي ويضمن الاستفادة المتكاملة من المشروع، وتدريب 57 من الميسرات على المهارات الأساسية للحاسب، وهو ما انعكس بالإيجاب على العملية التعليمة بشكل كامل. وإعداد فيديوهات تعليمية لشرح المناهج الدراسية للصفوف الدراسية الأولى من المرحلة الابتدائية، وإعداد موقع مدرسة مصر الخير الإلكترونية.(عميرة وأخرون, 2019 ,5 p:29).
- **التجربة الأردنية:** تم إطلاق مبادرة التّعلُّم الإلكتروني في العام 2002 كجزء من مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي التي تهدف إلى توفير التّعلُّم الإلكتروني على مستوى المدارس ومستوى الجامعات وبمسارين متوازيين، وقد حققت الأردن إنجازات مهمة على هذا الصعيد بالتعاون مع شركة "سيسكو" وعدد من الجهات الحكومية والهيآت الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فقد ربطت أكثر من 1200 مدرسة من أصل 3200 مدرسة

حكومية بشبكة المدارس الوطنية وأنشأت مخابر الحواسيب في أكثر من 2500 مدرسة منذ انطلاق المشروع، وعلى مستوى الجامعات تم ربط جميع الجامعات الخاصة والعامة بشبكة ألياف ضوئية ووصلها بشبكة التعليم الوطني والتي أسهمت في توفير التعليم عن بعد في بعض الجامعات.

- **التجربة السعودية:** قامت المملكة العربية السعودية بإدخال الحاسب لحقل التعليم منذ 1980 في مشروع التعليم بواسطة الحاسب الآلي في جامعة البترول والمعادن، واستمر توسيع هذا المشروع وتقييمه، كما أُدخِل استخدام الحاسب الآلي التعليمي في عامي 1982-1983 ضمن الدراسات الجامعية لطلاب قسم علوم الحاسب في الجامعة. (الشهري, 2013) ، للوقوف على الاتجاه العالمي في تطوير عناصر التعليم الجامعي تعليمياً وتقنياً، وضرورة مواكبة المستجدات وعدم التخلف عن ركب التطور التقني، ورغبة في توفير مصادر المعلومات بشكل مكثف وميسر للطالب للارتقاء بمستواه العلمي وتحقيقا لمعايير الجودة، أطلقت جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية وهي (جامعة تقليدية)، في شهر ربيع الثاني لعام(2000) برنامجها الطموح لتطوير العملية التعليمية في الجامعة، ويعتبر هذا البرنامج نقلة نحو التّعلُّم التقني الموسع، تتطلع إليه الجامعة، وتعمل على تحقيقه بكل ما لديها من إمكانيات مادية وأكاديمية، وبموجب هذا المشروع تمكنت الجامعة من تسيير كافة إعمالها وإجراءاتها الأكاديمية والبحثية والإدارية والمالية إلكترونيا عن طريق حاسب إلى ذو طاقة استيعابية ضخمة، وكان لا بد من إعادة إنشاء بنية تحتية ومد شبكة متطورة تربط كافة أجزاء المدينة الجامعية بالشبكات الداخلية والشبكات الخارجية، وبموجب هذا المشروع أصبح بمقدور كافة منتسبي الجامعة (أعضاء هيأة التدريس إداريين – فنيين – وطلبة) الدخول على الشبكات الإلكترونية والاستفادة من قاعدة المعلومات الضخمة المتاحة لهم عبر شبكة الأقمار الصناعية (الحر, 2001)كما وقعت وزارة التعليم العالي في أواخر عام 2006مع شركة ميتيور الماليزية عقد تنفيذ المرحلة التأسيسية الأولى للمركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ونفذ هذا الاتفاق على ثلاث مراحل رئيسة هي تصميم نظام إدارة التعليم الإلكتروني، وتدريب 1500 موظف وأكاديمي على نظام إدارة التعليم وأكثر من 1000متدرب على مهارات التّعلُّم الإلكتروني والتعليم، وتستخدم المملكة السعودية أساليب التّعلُّم الإلكتروني في جامعة الملك عبد العزيز منذ فترة طويلة، ولديها مكتبة إلكترونية تحتوي على 16 ألف كتاب إلكتروني.

مما سبق، نلاحظ أنّ الدول السابقة ركّزت على وضع استراتيجية لتشجيع الاستثمارات في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تطوير وتحديث منظومة التعليم فيها، حيث تُعدّ خطوات متقدمة وواضحة الأهداف نحو اعتماد استخدام التّعلُّم الإلكتروني.

3. توصيات لتطبيق التّعلُّم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا:

يمكن أن نستخلص مما سبق استعراضه من مفاهيم وأصول نظرية لمفهوم التّعلُّم الإلكتروني في العملية التعليمية، مجموعة من التوصيات التي ينبغي على المؤسسات التعليمية التركيز عليها، والاسترشاد بها في عملية تطبيق التّعلُّم الإلكتروني بها، بما يحقق ثماره المرجوة منه، وذلك على النحو التالي:

- وضع الخطط والاستراتيجيات طويلة الأمد لتوظيف التّعلُّم الالكتروني في المؤسسات التعليمية، بحيث تجعل التكنولوجيا أداة أساسية في العملية التعليمية، ووضع الميزانية الخاصة لدمج تقنيات التّعلُّم الالكتروني في التعليم.
- التأكُّد من وضع خطط مدروسة من قبل متخصصين في مجال تكنولوجيا التعليم؛ لغرض الانتقال التدريجي من التعليم التقليدي إلى التّعلُّم الإلكتروني، حيث إنّ قناعة أعضاء هيأة التدريس باستخدام تكنولوجيا التّعلُّم، وتشكيل اتجاهات إيجابية نحو استخدامها في التدريس الجامعي، لا يمكن أن يتأتى إلاّ بعد اقتناع من قبل أعضاء هيأة التدريس أنفسهم بأهميتها في الميدان التعليمي.
- تقديم تطبيقات التّعلُّم الإلكتروني كخيار في البداية، وليس فرضا، مع مراعاة تقليص أشكال التطبيقات التقليدية على جميع المستويات في التعليم عن بعد كخطوة تمهيدية للنقل الكامل.
- تشكيل لجنة تتولى عملية التطوير تتكون من فريق عمل يضم مجموعة من المتخصصين في عدة مجالات مثل: تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم. ووضع لوائح ومعايير وتنظيمات للتعلم الإلكتروني، وتوفير نظام إدارة فعال للمقررات الالكترونية.
- ينبغي إنشاء البنية التحتية للإنترنت حصريا لهذا التطبيق، وربط المؤسسات التعليمية بشبكة الإنترنت لتسهيل التواصل العلمي والثقافي فيما بينها، والاستفادة من تقنيات التّعلُّم الالكتروني، وتوفير مساعدين تقنيين في الموقع المقيم لمساعدة أعضاء هيأة التدريس على

إعداد التكنولوجيا والفصول الدراسية، وأن يكونوا جاهزين لإصلاح المشكلات أثناء جلسات الفصل حتى يرتفع مستوى الراحة بالكلية.

- عقد العديد من الورش والمحاضرات بهدف تعزيز ثقافة استخدام التكنولوجيا، وتدريب الأساتذة على تصميم مقرراتهم على الشبكة. وإقامة حلقات دراسية ومحاضرات متخصصة للطلبة لتعريفهم بالتّعلُّم الالكتروني وتطبيقاته وتقنياته؛ لغرض تطوير اتجاهاتهم نحوه.
- إعداد حملات توعوية مجتمعية بؤرة اهتمامها توعية أفراد المجتمع بمزايا وفوائد استخدام التّعلُّم الالكتروني.

المراجع:

المراجع العربية:

1. أبو الفتوح حلمي & عمار وأبوزيد, عبد الباقي. (2012). تكنولوجيا الاتصالات وآثارها التربوية والاجتماعية دراسة ميدانية بمملكة البحرين. جامعة جنوب الوادي.
2. الجندي, زكريا&يحي وعلياء,عبد الله. (2005). الاتصال الإلكتروني وتكنولوجيا التعليم (الطبعة الثانية). مكتبة العبيكانالرياض
3. الحر, عبد العزيز. (2001). مدرسة المستقبل. مكتب التربية العربية لدول الخليج, السعودية.
4. الخليفة, هند. سليمان. (2002). الاتجاهات والتطويرات الحديثة في خدمة التعليم الإلكتروني: دراسة مقارنة بين النماذج الأربع للتعليم عن بعد. ورقة بحثية مقدمة لندوة مدرسة المستقبل خلال الفترة 22-23 أكتوبر, 1-10.
5. الراشد, فارس إبراهيم. (2003). التعليم الالكترونى واقع وطموح, ورقة بحثية مقدمة لندوة التعليم الإلكتروني، خلال الفترة م من 21-23 ابريل، مدارس الملك فيصل، السعودية، ص ص 1-23.
6. الشهري, وفاء. (2013). واقع التعليم الإلكتروني في الدول العربية, تاريخ الاسترجاع: 15-5-2020. نشر بموقع:-wafa alshehri.blogspot.com
7. القباطي, علي. (2014). التعليم الإلكتروني ودوره في تطوير التعليم. السادس، مجلة بحوث ودراسات تربوية لجامعة تعز باليمن، العدد السادس، 145 – 166.
8. الموسى، عبد الله بن عبد العزيز. 2005. استخدام الحاسب الآلي في التعليم، الطبعة الثالثة، مكتبة تربية الغد، الرياض.
9. الاتحاد الدولي واليونسكو. (1997). الإنترنت في التعليم ، ورقة عمل مقدمة إلى- ندوة العالم العربي ومجتمع المعلومات، تونس الفترة من 4-7 مايو.
10. اليمين, فالتة وصدراتة & فضيلة . (2019). عوائق استخدام التعليم الالكتروني في تدريس طلبة الماستر بالجامعة الجزائرية, ، المجلة العربية للإعلام وثقافة الطفل، العدد السادس, 17-47.
11. تقرير التنمية البشرية. (2005.).
12. حسين, أنغام. (2019). استخدام الإنترنت في التعليم الإلكتروني. : مركز ابن سينا للتعليم الإلكتروني. المؤتمر السنوي الخامس والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي : إنترنت الأشياء : مستقبل مجتمعات الإنترنت المترابطة، أبوظبي، 204-251.
13. زيتون، كمال عبد الحميد.(2004). تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات، الطبعة الثانية، علم الكتاب، القاهرة.
14. عبد الحميد, أريج إبراهيم. (2019). التّعلُّم الإلكتروني لتحديث منظومة التعليم العالي بليبيا: رؤية مقترحة في ضوء تجارب عالمية وعربية معاصرة. العدد التاسع والثلاثون, 301-382.

15. علي, فياض, كاظم, رجاء., & حسون, عبد الله. (2009). التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي دراسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع عشر, 1–26.

16. عميرة, جويدة, & علي وطرشون, عثمان. (2019). خصائص وأهداف التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني: دراسة مقارنة عن تجارب بعض الدول العربية، المجلة العربية للآداب و الدراسات الإنسانية، العدد السادس, 285–298 .

17. لال. ز.كريا, بن يحي., & بنت عبد الله علياء. (2008). .تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق. عالم الكتاب. القاهرة.

18. مهدي, لطيفة (2018). دور الذكاء التسويقي في إدارة التعليم الإلكتروني, ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السابع. 167-149

المراجع الأجنبية:

19. Arkorful, V., & Abaidoo, N. (2015). The role of e-learning, advantages and disadvantages of its adoption in higher education, International Journal of Instructional Technology and Distance Learning. 12(1), 29–42.

20. Arthur, Nyarko, E., Agyei, D. D., & Armah, J. K. (2020). Digitizing distance learning materials: Measuring students' readiness and intended challenges. readiness and intended challenges. Education and Information Technologies 1–16.

21. Bhuasiri, W., Xaymoungkhoun, O., Zo, H., Rho, J. J., & Ciganek, A. P. (2012). Critical success factors for e-learning in developing countries: A comparative analysis between ICT experts and faculty. 58(2), 843–855.

22. Carliner, P. (1998). An overview of online learning (VNU) Business Media.

23. Duchastel, P., & Turcotte, S. (1996). On-line learning and teaching in an information-rich context. In Proceedings of the Ineti96 International Conference.

24. Pande, D., Wadhai, V. M., & Thakare, V. M. (2016). E-learning system and higher education, International Journal of Computer Science and Mobile Computing. 5(2), 274–280.

25. Quadri, N. N., Muhammed, A., Sanober, S., Qureshi, M. R. N., & Shah, A. (2017). Barriers effecting successful implementation of e-learning in Saudi Arabian universities. International Journal of Emerging Technologies in Learning (iJET), 12(6), 94–107.

26. Smedley, J. K. (2010). .Modelling the impact of knowledge managemen using technology. OR Insight .23, 233–250.